١٨ع اوراق
١٣٣

هذا كتاب التصريح للخالد الازهري
شرح التوضيح الحنفي بأوضح المسالك
لابن هشام بلغ الى نصف الكتاب بلازيرنه مقدار كراسة
اعني باب النجد

١٩١٢

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM : V. Carullah Ef.
ESKİ KAYIT No. 1912
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل

الحمد لله الملهم لتوحيده حمدا موافيا لنعمه مكافيا لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده واشهد
ان محمدا عبده ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه وجنوده وبعد فيقول عبد المعترف بالعجز مولاه
الغني خالد بن عبد الله الازهري عامله الله بلطفه الخفي واجراه على عوايد بره الخفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على التوضيح
للشيخ الامام العلامة الرباني بحر العلوم ابي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن
الوقع عند جميع الاخوان لم يات احد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم ير للوجود في هذا النحو
شكله بيد انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدرات النقاب ويبرز عن خفي مكنونات ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك بالصفة في المنام
فاعترف بهذا الكلام ووعد بانه سيكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان فقال اذن لك
يا فلان فان امناء الشيخ الكتابة الى نفوسهم زكتوهم بني الامير المجازي وليس هو البيان بنفسه وانما يامر العلماء من ابناء جنسه وكنت انت المشار
اليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت الله تعالى واستعنت به واسعفت بالاجتهاد وشرحته شرحا كاشف خفاياه وابرز اسراره وحنايا بهاه وباح بسره المكتوم وجمع شمله باجلة المنظوم وسميته التصريح
بمضمون التوضيح وشحته بعشرة امور مهمة مشتملة على فوايد جمة احدها اني مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا
يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة ومن فوايد ذلك حل تراكيبه العسيرة ثانيها انني تتبعت اصوله التي اخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامه
ومن فوايد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها انني ذكرت ما اهمل من الشروط في بعض المسايل المطلقة ومن فوايد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها
انني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته لقايله الا قليلا مما اظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوايد ذلك معرفة كونه عزيزا
حتى يتم به التقريب خامسها انني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحروف وبينت جميع معانيها ومن فوايد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها
سادسها انني طبقت الشرح على النظم وقد كان اغفله ومن فوايد ذلك معرفة شرح كل مسئله سابعها انني ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح
ومن فوايد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح ثامنها انني ذكرت غالب الاحكام وادلتها ومن فوايد ذلك تمكينها في الاذهان والجزم
بمعرفتها تاسعها انني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وخالف فيه التسهيل وفايدة ذلك معرفة ما عليه التعويل
عاشرها انني تتبعت المواضع التي اعتمدها مع انها من الجانبة ومن فوايد ذلك معرفة كونها من عند يايتها اقول قولي هذا واستغفر الله
مما وقع من الخلل في بعض المسايل المسطوره واعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم ويابى الله
الا ان يتم نوره واسال فضل من حسن خلقه وسلم ان من داء الحسد اديما اذا عثر على شيء مما طفى به القلم او زلت به القدم ان يبدله بالحسنة
السيئة ويخفه قليلا ان لا ان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي
الا بالله عليه توكلت واليه انيب ويحضرني على النحو والتصريف وقد تطارفه الرواة على ان من وضع النحو اولا ابو الاسود وانما اخذه
اولا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري المنشا ومات وقد اسن واتفقوا على ان اول من
وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية ثم خلف ابا الاسود خمسة نفر اولهم
عنبسة الفيل ثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا ابي الاسود عطاء وابو الحارث
ثم خلف هؤلاء عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وابو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم
سيبويه ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعده وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الزجاج وابو بكر
بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده ابو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه وابو بكر محمد

بن

بن حمدان ثم جاء بعد هؤلاء ابو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح
بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم
السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعماية ووافق وفاة خامس ذي القعدة المذكور سنة احدى وستين وسبعماية ولم المصنف
المغني والتوضيح وعدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن غراء الخلاصة اربع مجلدات وشرح التسهيل
في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الصغرى والكبرى والشذور والقطر وشرحهما وشرح لمحة ابي حيان وانتصاب لغة وفضلا
وجراق قولهم الدليل لغة وفضلا عن ان يكون كذا وهلم جرا واحكام لو وحتى كل منها في جزء لطيف وغاية بانت سعاد وشرح البردة واقامة
الدليل على صحة التحليل والتذكرة وخمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم
تقلد للامام احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين قال الشيخ رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول
النبي الكريم كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والتوفيق
بينه وبين لا يبدا فيه بالحمد لله فهو احزم ممكن لان كلا منهما ذكر اذ قد جاء في بعض الروايات لا يبدا فيه بذكر الله وهو حديث حسن
او يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمد له على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم يحمل لان حديث
البسملة اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل هي من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا
محذوف تقديره باسم مسمى الله ومنشا ذلك انهم اختلفوا
في الاسم والمسمى هل هما متغايران ام لا والاول راي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا اولا وهو راي اهل النقل والتحقيق ان الخلاف
لفظي وذلك ان الاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انا
لم نجد شيئا معتمدا به في النزاع ان الاسم هو عين المسمى او غيره والله اعلم على الذات المعبود بالحق وقيل وصف مشتق من السمو
وقيل اصله لاها بالسريانية فعوب بحذف الالف لاخيره وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبلها والله والرحمن فعلان
من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك
فلان يعطي لان الصفة المشبهة للاتصاف من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا كمريض من مرض لكن فعلان الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم
واشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر لم يصح وصفه به بحمل على غاية ذلك وملاءمته وهذه
قاعدة فكل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا و
هذا الوصف يجوز ان يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لغة فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث
انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم واخص من
الاخر بوجه تاتي الفضايل حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد اعم فانه
فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد وغيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق
لاجله فالشكر اخص مطلقا لاختصاصه بتعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شمول الالات فيه بخلاف
الحمد واعلم ان صرف الجميع واحد اعتبارا كالعلم وان كان افعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فحصل من ذلك ستة اقسام فحمدا
وشكرا ان كذلك ومحمد وشكر لغويان وحمد عرفي وشكر عرفي ويتبين لك بادني توجه ان النسبة
بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم
مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختيار الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد

مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاءً لاثره فى الجملة مستحق الحمد وملهم نعتان لله لحمد المدح وصح نعت المعرفة بها لانها للدوام
والاستمرار فاضافتها محضة او بدلان ويمتنع جعلها عطف بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعى لجمودها او للتخصيص المستدعى
عمومها وكلاهما ممتنع [illegible] استحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى فى الروع بضم الراء وهو القلب وملتبس الخلق ومعدمه
فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى ان انشاناهن انشاءً اى اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق والاعدام
الافناء والافناء ولا يخفى ما فى مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق والصلاة والسلام مجروران بالعطف على احمد وقدم تفسيرهما على
اشرف الخلق متعلق بالسلام لغربه وهو مطلوب ايضا للصلوة من جهة المعنى على سبيل التنازع واكرمه معطوف على اشرف المنعوت
بالنون من النعت بمعنى الصفة باحسن متعلق بالمنعوت وهم الخلق بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم اشهر والخلق والخلق بفتح
الخاء فى الاول وضمها فى الثانى فى الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة وخص المضموم
بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف واعظمه معطوف على احسن وهو
مقتبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم محمد بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل معنوية خلافا
للبابى البقاء العكبرى حيث ذهب الى انها لفظية نبيه وخليله وصفيه نعوت لمحمد والخليل الذى خلصت محبته والصفى المختار وعلى آله واصحابه
واحبابه معطوفة على اشرف واعاد الجار مع آله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهرى ونظيره شاهد وشهاد وفى
التنزيل ويوم يقوم الاشهاد قال بعضهم التفت جمع شاهد والاحباب جمع حزب وحزب الرجل جنده واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة
فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا اما الثانى فظاهر واما الاول فلقوله تعالى ولبعد وا انكم غلظه وقوله تعالى والذين
معه اشداء على الكفار رحماء والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس فان كان للخلاصة جواب اما ولذلك
قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من الجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى ان الجواب
محذوف والمذكور معوله اقيم مقامه عند حذفه والتقدير فانى قايل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الى اخره واضافة كتاب الى الخلاصة
من قبيل اضافة العام الى الاخص كشجر الاراك ومن قبيل اضافة المسمى الى اسمه اى الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما فى قوله سر ذات مرة اى مرة
مختصة بهذا الاسم الالفيه بالنصب بدل من كتاب بدل من خلاصة منسوبة الى الالف على اشهر القولين ان البيت اسم للصدر و
العجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة فى علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على التصريف وله حدّ
وموضوع وغاية وفايدة تجدّه علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية
من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة به على فهم كلام الله ورسوله وفايدته معرفة صواب الكلام من خطاءه نظم بمعنى منظوم
نعت لكتاب ان نصب والخلاصة ان خفض الامام مجرور باضافة النظم اليه العلامة صفة مبالغة من علم والتاء فيه لتاكيد المبالغة جمال الدين
لقب لابى عبد الله كنية محمد اسم بن مالك نعت اول للطائى نعت ثان رحمه الله جملة دعايه لا محل لها من الاعراب وفى كلامه مخالفة
لاصلين احدهما ان الامام العلام نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده نعت لهما والنعوت لا تتقدم على المنعوت والثانى انه متى اجتمع الاسم واللقب
وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان صالحا لكل
العامل فانه يعرب بحسب ما تقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا او بيانا او مقطوعا تابعا او اضمحل النعتية كقوله تعالى الصراط العزيز الحميد الله فى قراءة الخفض
والجواب عن الثانى ان اللقب هنا مسوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح اولا تشوقت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع
فى النفس على ان ذلك لغة كما سيأتى كتاب خبر ان وصح الاخبار بكتاب عن كتاب وان تساويا لفظا لتغايرهما اضافة ونعتا صغر حجما وغيره علما
بضم عين الفعلين وفاعلها ضمير مستتر فيهما يرجع الى الكتاب والجملة من نعت كتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب

تقديم المجرور اعتبارا انه اهم نظرا الى كون المقام مقام المدح كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى اقرا باسم ربك وان كان ذكر الله اهم نظرا
الى كونه ذاته وآكد فى الحمد لله للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام فى لله للملك او للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول احمده لانه
ملوكه لله او مستحق لله وعلى الثانى جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حدث والله تعالى قديم
ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد من تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات رب معناه مالك صفة من ربّه يربّه فهو
رب وقيل هو فى الاصل مصدر بمعنى التربية وهو تبليغ الشىء الى الكمال شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على
غيره الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل فى المالك لانه يحفظ ما يملكه العالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات
سمى بما كونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار انواع كل جنس مما سمى به اولانه يتوصل به الى العالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون
لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تغلب عليهم قاله شارح التسهيل وقال ابن مالك انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا لزم ان يكون المفرد اولى دلالة
من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء انتهى والصلاة فعلة من صلى اذا دعا والمراد بها الاعتناء بشان المصلى
عليه وارادة الخير له والسلام التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وخدشه من كراهة افراد احدهما عند الآخر
ولوحظ الاتمام الاكملان نعتان للصلاة والسلام على سيدنا من ساد قوما يسود سيادة فهو سيد وزنه فيعل بكسر العين واصله
سيود قلبت الواو ياء واد غمت فى الياء ويطلق على الذى يفوق غيره فى الخير تفوقا يرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذى لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووى فى اذكاره
محمد علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمى صلى الله عليه وسلم به لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضى الله عنه فشق له من اسمه ليجله فذو العرش
محمود وهذا محمد خاتم اى آخر النبيين جمع نبى بغير همز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو والمفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من
النبأ وهو الخبر وامام المتقين جمع متق وهو الخايف من الله تعالى والامام المقتدى به والمتبع وقايد اى دليل الغر جمع اغر وهو من الغرة
وهى فى الاصل بياض فوجه الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع محجل من التحجيل وهو بياض فى قوايم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من
الوجوه والايدى والاقدام على طريق الاستعارة وعلى آله هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف فى اشتقاقه فى هاء اوعن واو قال بالاول
سيبويه واصله عنده اهيل وقال بالثانى الكسائى واصله عنده اول من آل اليه اذا رجع ويؤيد القولين فى التصغير فمن اصله اهل قال فى
تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال فى تصغيره اويل وكلاها مسموع ولكن الاول اكثر واشهر ثم اختلف فى مراد الشافعى اقاربه المؤمنون
من بنى هاشم والمطلب ابنى عبد مناف لانهم اهلوه او اول امر بدينهم اليه وقيل غير ذلك وصحبه اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على
الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم اجمعين توكيد معنوى مفيد للاحاطة والشمول صلاة وسلاما اسما مصدرين منصوبان
على المفعولية المطلقة مفيدان للتقوية عاملها وتقريرمعناه دايمين نعت صلاة وسلاما بدوام اى ببقاء رب السموات
جمع سماء على غير قياس والارضين بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا فى الشعر كقوله لقد مرّ تحت الارضون اذ قام من بنى
هذا خطيب فوق اعواد منبر وجمعت ارض جمع المذكر السالم شذوذا اما بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرفيه معناه الشرط
صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط انتهى وهى هنا مجردة عن التفصيل كما نص عليه فى المغنى فى اما زيد فمنطلق وقول العلامة
عبد القادر المكى فى حاشيته على هذا الكتاب اما حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكره من النقلين معا بعد ظرف زمان كثيرا
ومكان قليلا تقول الزمان جاء زيد بعد عمرو وفى المكان دار زيد بعد دار عمرو وهى صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان
باعتبار الرقم واختلف فى ناصبها فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما النيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما
نايبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثانى نايبة معنى وعملا والا مهما يكن من شىء بعد حمد الله فمها هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدا
ويكثر شرط ومهما لازمة له غالبا فحيث تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفا ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفا ولصوق الاسم

صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة الاخبار وان كانا محولا الى معنى المدح على حد قوله حسند وحاهما خرتان
لان لانعت لكتاب لان الجمل الانشائية يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم التنوع يقال ليس لمن فقه حجم اى تنوع والغزاره الكثره ومنه الصوف
والغزاره نوع من الطباق عيني بالنصب على الاستثناء المنقطع الخ وعما دخل في حكم دلالة المفهوم وانتصب [illegible] باب الاستثناء
قال ابن عصفور غير تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز ان تكون فتحة غير هنا بنائية لان
غير اذا اضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقار قاله في المغني الله بفتح الهمزة
والضمير للكتاب لافراط اي مجاوزة الحد الايجاز الاختصار قد كاد يعد اي قارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بفتح اللام
وفتح العين المهملة مثل رطب وارطاب يقال الغز كلامه اذا عمى والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالعقل حكاها الدماميني وقال و
عينه تفتح وتضم وتسكن وقد اسعفت طالبيه اى ساعدتهم يقال اسعفت الرجل لحاجته اذا قضيتها له والمساعده والمساعده
بمختصر صفة لمحذوف اى شرح مختصر يدانيه اى يقاربه في مسايله التي هي فيه وليس الا يقاربه في حجم لان الحس يخالفه وتوضيح اى مبين وكاشف
وبه اشتهر فيما يره اى يحاذيه وقيل يمشي مشيه ويباريه اى يعارضه ونحل مثل فعله احل به الفاظه اي ابين به مفردات الفاظه واوضح
معانيه بفتح الياء اى اكشفها وابينها واحلل اراك به تراكيبه اى مركباته والنجح اى اهذب مبانيه بفتح الياء المثناة تحت جمع مبنى
ومباني الكتاب ما تبنى عليه مسايله واعذب بالذال المعجم اي احلى ومنه الماء العذب به موارده جمع مورده بالها وهي في الاصل طرف الما
بالطاء المهملة واعقل اى امنع والعقل المنع به شوارده جمع شارده اى نافره وفيه استعاره حيث شبه ما تضمنته الالغيه بالابل الشارده و
رشحها بذكر صفة ملايمة للمستعار منه وهي العقل والاخلاء اى اترك منه مسئلة مغفله من السؤال ومي ما يبرهن عليه في العلم من شاهد
اي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب او سنة او من كلام عربي فصيح او ممثل اي مثال وهو جزئي من جاء جزئيات قاعدة يذكر ايضا حا
لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما اشير انا فيه الى خلاف ويجعل المسائل اى مخالفه للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا
لابن مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا او تعليل لحكم ولم آل جهدا بالهمزة من الالو يحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين
حذف احدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير لم امنع احدا جهدا يحتمل ان يكون بمعنى اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار
والتقدير ولم اقصر في جهدي حذف الجار فانتصب انتصابه وهو بفتح الجيم وضمها وفضل الفاء فعل الجهد بالضم الطاقه وبالفتح المشقه
في توضيحه اى تبيينه وتهذيبه بالذال المعجم اى تنقيته وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها
اقساما للكلمه لا للكلم وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل في باب نايب الفاعل حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النايب وسميته
اوضح المسالك الى الفيه ابن مالك لمطابقة اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهي طريق السلوك وبالله اعتصم اى امتنع واستانه
العصم اى المنع مما يعصم بفتح الياء وكسر الصاد المهمله من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار لا رتب غيره ولا ماموا لا اخبره عليه
توكلت واليه انيب اى ارجع قال الناظم الكلام وما يتالف منه هذه الترجمة فيها حذف واصلها هذا باب شرح ماهيه الكلام
وشرح ماهية ما يتالف الكلام وهو الكلم الثلاث والتالف والتاليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ
التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس الكلام في اصطلاح اللغويين عباره عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما
ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عباره عن المعنى القايم بالنفس وفي اصطلاح النحويين عبارة عما اى مولف اجتمع
فيه اللفظ والافاده والظرفيه مما مجازيه كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اى انه صلى الله عليه وسلم في نفسه اسوة حسنة
كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافاده لان هناك ظرف ومظروف حقيقيه ولو قال عباره عن الحاصل والافاده كما قال
الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الخارج والمراد باللفظ هنا الملفوظ به وهو الصوت

مالك اوفقه الله للاولى اتفق وظل الناظم كمثل الموفق في سلوك ارشد مسالك وهداه

من النوع المشتمل على بعض الحروف الهجائيه تحقيقا كزيد او تقديرا كالفاظ الضمائر المستتره وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب مي الهواء
داخل الريه لا خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب فاله الفخر الرازي والافاده مصدر افاد لمعنى دل دلالة مطلقه والمفيد الدال على معنى
مقصود [illegible] ما اى لفظ دل على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه اي على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظر الشي
اخر وعلم من تعريف المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد الفايدة المذكوره لا يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان سكوت
المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافاده عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قايم ويوجد اللفظ بدون الافاده
كما في المفرد وتوجد الافاده بدون اللفظ كما في الاشاره وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه يحصل احد عما حتما والاخر فصلا
ويحتمل كلا عما يشارك الاخر في غير فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشاره والكتابه والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز
بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالذي في نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره المعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا اذ كل
منها لفظ وليس بمفيد ولعل هذا هو الحامل على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج لاذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية لا وضعيه فان من عرف
مسمى زيد ومسمى قايم وسمع زيد قايم باعرابه المخصوص فهم بالضروره معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام استقى
اسمان فعلا واسم فعلا واسمان فعلا ثلثة اسماء فعل واربعة اسماء جمله القسم وجوابه او الشرط وجوابه واقلها تاليف كلام خبرا كان او انشاء من اسمين
حقيقة كهيهات العقيق او حكما كزيد قايم فان الوصف مع مرفوعه المستتر فيكلام وحكم المفرد بدليل ان الضمير المستتر في لا يبرز مع التثنيه والجمع بخلاف
الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قايم ثلثة اسماء لا اسمان فقط وفعل واسم كقام زيد ونعم العبد ومنه اى من التاليف
من فعل واسم استقم فانه اي فان استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مولف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المخاطب المستتر فيه
المقدر بانت ولا يتلفظ به وانما فصله بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها آنيه
لا فرق في التاليف بين ان يكون الخبر ان مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفايده
مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب الاستتار فعام على تقدير ان يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الرد على ابي حيان حيث قال
ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدم وجود ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما
يكون بالقوة او بالفعل والضمير المستتر الغاظ بالقوة الا ترى انها مستحضره عند النطق بما بليها من الافعال استحضارا لا اخفاء معه ولا
ليس قاله الموضح في شرح اللمحه والكلم الذي يتالف الكلام منه اسم جنس لانه يدل على الماهيه من حيث هي من حيث هي ليس بجمع خلافا لبعضهم جمعي
ولا اسم جمع خلافا لبعضهم جمعي لدلالته على اكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس للانواع
الثلاثه من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتدا وما قبل خبر عنه فتوقف ماهيه الكلام
على الانواع الثلاثه وتخصيص احد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا يرد عدل الموضح عن ذكر وجعل الاقسام الثلاثه خبرا للمبتدا الخ وهو
وجعل جمله قوله واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس
الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القران بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاويه وتخل منقعر وهي اي الكلمه جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل
والحرف وقوله كل الفرد ان كلا ليست واحدا من الثلاثه فهي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي لا يصح ان تكون الكلمه جنسا لهذه الانواع
الثلاثه لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثه بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كونه
مفهوما غير مستقل بالمفهومية والاسم ايضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمان المعين انتهى وحاصل كلامه ان الماهيات
لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا اللهم الا اذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثه فح يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي
الى ثلاثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع كما وكماة و

ما يفرق بينه وبين مفرده بيا النسبة وبي في المفرد نحو روم وروي وزنج وزنجي فاطلق الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول غلبة تنبيه على ذلك قوله

ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلثة ولم يغلب عليه التانيث وانه اذا ريد على لفظه تاء التانيث قيل فيه

كلم تنقص مغناه عن الجمع وصار مع زيادة التاء دالا على الواحد فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية من الالفاظ الآتية غير مطردة

لبن ولبنة وهي الطوبة النية ومن المخلوقات المطردة تبن وتبنة وليس نظيره نحو كاة وكماة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها

ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بيا النسب وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا

الضابط غير جامع لخروج نحو كاة وكماة وغير مانع لدخول نحو تمر ونحو من الجموع الغالب عليها التانيث وقد تبين بما ذكرناه من قبل

في تفسير ماهية الكلام منّا ان شرطه ان يجتمع فيه اللفظ والافاده وبهذا التقدير يسقط ما قيل انه جعل الافاده اوالاسناد شرطا ومرانه قد يتالف من كلمتين وتبين بما هو قول مشهور عندهم من ان اقل الجمع ثلثة من الاحاد اي من مجموع هذين الامرين تبين

ان بين الكلام والكلم من النسب اربع عموما من وجه وخصوصا من وجه فالكلم اعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد كقولنا زيد اوعلى غيره

اي غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام اعم من جهة اللفظ لانطلاقه على

المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد فنحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفايده وكلم لوجود الافراد الثلثة التي

هي زيد وقام وابوه وبالعكس بالاربعة باسرها ومن جهة انتفاء احدهما عن الاخر كلام لا غير نحو قوله واقل الجمع

ثلثة وقام زيد كلام لوجود الفايده لا كلم لعدم التركيب من الثلثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلثة لا كلام لعدم الفايده

وان كلامه ثلاث مناقشات احدها ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الخلخالي بعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين بن جماعة

لا بد والذين بينهما عموم وخصوص من وجه من موفة امور معروضين وعارضين وثلاث ماهدقا وماده ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع

الفن انتهى الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين

اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ وكان ينبغي ان يقول الكلم اعم باعتبار انطلاقه على اللفظ وغيره واخص باعتبار عدم انطلاقه

على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتاخرين الثالثة ان ما صدق الاجتماع ليفسد حد كل منهما لدخول كل منهما في حد الاخر والمتغايران

في المفهوم ينبغي ان يتغايرا في ما صدق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد او المركب او

الدال على معنى بهيئة السكوت عليه اولا فهو اعم من الكلام لانطلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن

الكلمة لانطلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفايده

ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثلثة ان لا عمل لا في وجه دون اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول تحكما وجد واحد

منها وجد القول ولا عكس فيهما ايما ان عم في قول النظم والقول اعم افعل التفضيل اصله اعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا

من خير وشر ولي هنا تفكيك وهو ان يقارن دلالة اللفظ على المعنى تقسيم الى كما وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المفردات والمركبات

المجازية والى طبيعية كاح فانه يدل على الم الصدر دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر كلامه في شرح القطر والقول والقول خاص بالموضوع

خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قالوا ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد مطلق

الدلالة دخل نحو اح واللفظ المضمحل اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حيوة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل

فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الراي والاعتقاد ونحو قول الشافعي نحكم كذا اي راي ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد

به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من انت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم فلكت الحاجبية ويتعلم ايضا عن ابي الحسن البصري من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به

الكلام نحو الكلم الطيب وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اي ان مقالة

من قال

من قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل

وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك كثير في الورود لا قليل كما يفهم من قول النظم وكلمة بها كلام قد يقوم لا ذه قد يغلبي

غير [illegible] المصنفين كما ذكره الموضح فرباب الاله ولكن ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها

على المفردات فصل يتميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات اشار اليها الناظم بقوله بالجر والتنوين والنداء ومسند احدها الجر

وهو في الاصل مصدر جررت وليس المراد به في النظم حرف الجر اي دخول احرف الجر كما قدره صاحب الكمال وعبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول

حرف الجر الخ وكما قال الموضح في النداء وليس المراد به دخول احرف النداء كما سياتي خلافا للمضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله لانه اي حرف

الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم على التقديم والتاخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان

كانت ثابتة في التقدير لا الدخول واللفظ فليتامل نحو عجبت من ان قمت فان دخل حرف الجر وهو من على ان قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان

اسما بالتاويل اي فيما يمكن بل المراد به اي بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر او نايبها وانسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبني على

التشبيه كنسبة الاراءة الى الجدار في قوله تعالى اجدارا يريد ان ينقض سواء كان العامل للجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام

تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل الثلاثة قد اجتمعن في البسملة فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجرورا ن

بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب فيجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا

لسيبويه وقال في شرح التسهيل وانما لم اذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البدل

وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف يعني ابا حيان ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكره في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع و

النصب بها يعني بالتبعية نحو مررت بزيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق

الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال في شرح التسهيل والمجرورات الثلثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة

ومجرور بالمجاورة مجعله قسما برأسه مجازا العلامة الثانية التنوين ومعنى والاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا والاصطلاح

نون ساكنة اصالة تلحق الاخر اي تتبعه لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون ونحو عدم الخط ايضا النون الاولى في نحو ضيفين للطفيلي

وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس والنون الاولى في رعشن للمرتعش لتحركها وصلا ووقفا خطا وبانا ان النونان ا

المتحركتان زايدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدها تنوين وقيدت السكون بالاصالة ليخرج بعض افراد التنوين اذا حرك للتقاء الساكنين

نحو محظورًا انظرا وخرج بقيد لحوق الاخر وبقيد عدم الخط ايضا النون في وانكر ومنكر لانها لم تلحق الاخر وثبت في الخط لا يقال يخرج بقيد الاخر

قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم لا اخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهي اخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين

قاله الموضح في الحواشي والمراد بالاخر ما كان اخرا في اللفظ حقيقة كزيد او حكما كيد وخرج بقولنا لاخطا النون اللاحقة لاخر القوافي وسماها

قربيا والنون الخفيفة اللاحقة لاخر الافعال توكيدا لها المقصورة نونا والنون اللاحقة لاخر كلمة مع كلمة اخرى نحو احمد انطلق لشبوتها في الخط

فلا حاجة الى زيادة الحد بشيء زاد التنوين ولا يكون جزء غيرنا ولا الى اعتذار الدماميني عنه بان المراد بالتبعية التبعية و خرج بقولي لغير

توكيد نون نحو لنسفعا خاصة على تقدير رسمها في الخط الغالبي وقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت في

الخط فتخرج بقوله لا خطا وخرج ثم قيل ان المصنف ضرب بالعلم على قوله ولنسفعن بالنون يا قوم ولنصرخن بالنون يا هند بضم الباء والاول وكسرها في الثاني في النسخة بتلميذه ه

الزيلعي عند عليه القراءة وهذا لم يوجد في بعض النسخ المعتمدة ولا يرجع عليها في المتن وغيره وانواع التنوين الخاصة بالاسم اربعة احدها تنوين

التمكين والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن وسمي تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب

الاسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكن لا للتنكير تعاقبه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب

وال صح

وغيره ورد وفائدته الدلالة بتثليث الدال على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا وعلى عكسه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف شبها قويا فبقي ولا يشبه الفعل في غيبتين فيمنع الصرف وهو التنوين والنوع الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنيات للدلالة على النكرة قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين حدث مخ حديث معين فان اردت شخصا ما اي شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزاده من حديث ما اي حديث كان تونتهما فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين موفة بالعلمية وايه بلا تنوين موفة مخ قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونهما كانت موفة بالعلمية ودلت على معنى مخصوص واذا تونتهما كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قال التقامينه النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في مسلمين مما جمع بالواو والنون او الياء والنون قال الرضي معناه انه قايم مقام التنوين الذي هو الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قايم مقام التنوين الذي هو الواحد في ذلك المعنى والذي يدل على انه تمام الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للمرتبي لثبوته مع مافيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعربات وللعوض عن شئ والقول بانه عوض عن الفتحة بضم ردوبان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللبابة في توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المونث لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليتوازى النون في جمع المذكر كان الحركة في مسلمات موازنة لحرف العلة في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التي في المؤنث ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لقولهم قديرا كهندات بل يكون المذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال اخوان الالف والتاء في مقابلة الواو والنون لانهما على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعف التفرع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شئ فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه هنا قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو غواش وجوار عوض من المجموع المعتلة الاتية على وزن فواعل حال كونه عوضا اي لاجل العوض عن الياء المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحتها النيابة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم من سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم ويعيمل مصغري اعمى ويعيفا فانهما ممنوعان الصرف للوصف ولكونهما شبيهان الفعل في وزنه تخ ابيطر وبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيلتي بيانها في باب الانصراف والاخفش لا في نحو ويومئذ يفرح المومنون عوضا عن الجملة التي تلزم اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المومنون فحذفت جملة غلبت الروم وجئ بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين للاخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشئ اراك وفاقا للدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذ قطاع الاضافة صريح انه ذكر في المغني لان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف كجندل اصله جنادل بغير تنوين لان منه الالف وعوض عن التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لما في ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الترنم وزاد جماعة من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة تنوين الترنم اي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف

اغن وكذا قارئ شارح اللبابة واما جئ به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة موجود في الحق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى وقال جماعة بوجود الترنم ثم اختلفوا فقيل الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف مخ شيوخ الموضح واللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقال تنوين ترنم واختاره على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي جمع قافية وهي مخ اخر تخرج في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت المطلقة التي اخرها حرف مد وهو الالف والواو والياء المولدات مخ اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الاطلاق كقوله وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فلحق الروض والقافية وهما العتابن واصابن الاصل العتاب واصاب فجئ بالتنوين بدلا مخ الالف والاول اسم والثاني فعل واقل امر مخ الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد اصاب مقول قولي وجواب الشرط محذوف والمعنى ان اصبت انا واوان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد اصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة اخذ الرحل عيران كابنا لما تزل برحالنا وكان قدن الاصل قدي فجئ بالتنوين بدلا مخ الياء لتركب الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره مخ المحققين من ان الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لتعلقها بالمد الصوت بها فاذا انشد واولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها ولغة تميم اكثرهم واجيعهم وكثير مخ قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها قبل الترنم فعبر او لا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح نظر الالتوجيه ابن يعيش ومع وافقه وثانيا بتركب الترنم موافقة للتسهيل نظر الى ما صرح به سيبويه واصحابه وقد يبدل التنوين مخ حروف الاطلاق وغير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر كما ذكره في المغني في حرف الكاف وقراءتهم بعضهم وهو الاخفش والعوضيون كما قال في المغني تنوين العالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي يكون حرف رويها ساكنا بحرف والاعاريض المصرعة زيادة على الوزن فهو في اخر البيت كالزم بمجتبين واوله ومزنم سمي عاليا وسمي الاخفش الحركة التي قبل لحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب انه انما سمي عاليا لعلة وتاه السيرافي والزجاج وزعما ان الشاعر زاد اثنين في اخر البيت ايذانا بتمام تضعيف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهين الاخفش والعوضيين وغيرهم بجود الظن والمشهور بخلافه كما قبله بالكسرة كما صرح به ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربا وقال هو احسن قياسا على ما له اصل في المعنى ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبلة تسمى غلوا وتختلف شبوبه تنوينا في فايدته فقال ابن يعيش فايدة الترنم ايطاء ورد مخ جعله قسيم تنوين الترنم وقال الرجاني لحق المادة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن الاخر اواصل لم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد ووقع في شرح اللبابة هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا اريد به ترك الوقف ووصل اخر البيت الاول باول البيت الثاني انتهى والتحرير الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رويه وقائم الاعماق خاوي المخترق والفعل كقول العجاج من طلل كالاتحمي انهجن والحرف كقوله ويجوز رويه على ما قيل قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى ارترضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كانت فقيرا معدما واختلف في هذين التنوين المستعملين بالترنم والغالب على اقوال الاحدها انهما تنوينان لهما خصوصيتان منهما تاتي ما ال والاتصال بغير الاسم والثاني ان الترنم نون مبدلة مخ حرف العلة كما يبدل منه في نحو زيد اقال ابن معور وزعم ان ظاهر قول سيبويه وان الغالب نون اي حذفت الهمزة والثالث وهو الحق كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه فرنكة الى جنبيه انهما ليسا تنوينين بل هما نونان زيدتا في الوقف وتقدم حكاية ما في شرح اللب كازيدت نون ضيفن للطفيلي في الوصل والوقف ووجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة وليسا مخ انواع التنوين حقيقة في شئ لشبوتها مع ال كالعتابن والمخترقن وفي الفعل كاصابن وانهجن والحرف كقدن وان اول الادلة للترنم وثانيها للغالي وفي الخط والوقف فحذفهما في الوصل وليس مخ اقسام التنوين كذلك وعلى هذا التقدير فلا يرد ان على مخ اطلق من النحويين كالناظم ان الاسم يعرف بالتنوين الامن جهة من اسقط سيبويه تنوين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا يرد ان عليه مخ زاد بعضهم سابعا وثامنا وعما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت

خذر
الحذر غيرة وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله يامطر عليها وتاسعها وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هولاء قوما مكى حكاه ابوزيد وعاشرا
وهو تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله مكى وقاصل وعوض
والمنكر زد ورتم اصطغار واحكاهم العلامة الثالثة الاسم المنادا بالمدمع كسر النون وضمها وليس مرادبه اي بالنداء دخول
حرف النداء كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى لان يا خاصة قد تدخل والنقط
على ما ليس باسم حرفا كان اوفعلا فالاول نحو يا ليت قومي والثاني نحو الا يا اسجدوا لله وقراءة الكسائي رحمه الله فانه يقف عليا ويبتدي
اسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا فيها حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو
معين في الامر كالاية والدعاء كقوله الا يا سلمى بل المراد بالنداء كون الكلمة منادى اي مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المراة
ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امراة وقول ابن مالك بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان بفتح الراء الكريم الواسع
الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحبا الصحاح والقاموس ويا ملامان للئيم الدني الاصل الشحيح النفس وانما خص هذه الاسماء بالذكر لملازمتها
للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها منادى العلامة الرابعة ال بجميع اقسامها غير الموصولة والاستفهامية كالفعل
من غير العقلا والغلام من العقلا فاما ال الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختيارا عند الناظم وعند الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى
قال الشيخ عبد القاهر انه من مواقع الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور كقوله وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذره هجاه بخضرة عبد
الملك ابن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراى والجدل والحكم تخجين الحكم يحكم الحمامان في الام و
الترضى بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع على النيابة عن الفاعل والذي سوغ دخول ال على ترضى وهو فعل مضارع كونه
بتاويل الوصف نحو مرضى بحجة الناظم ومن وافقه ان الشاعر تمكن من ان يقول المراضي فيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن الدراج واما
الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو ال فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة الخامسة الاسناد اليه اي الى الاسم من قوله
بتميز الاسم ومعنى الاسناد اليه ان تنسب اليه ما اي حكما تحصل به الفايدة الناقة وذكر اي الاسناد كما في نسبة القيام الى تاء قمت وكما في نسبة الايمان الى
انا في قولك انا مؤمن واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه وليس بين ان يكون المسند اليه فاعلا ومبتدا ولا بين ان يكون المسند
فعلا وصفا تام لا فرق بين الاسناد الى المنصوب كالمفعول واللفظ نحو زيدا ضرب فعل ماض وضرب حرف جزاء لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما باسنادها
قال في الكافية وان نسبت لاداة حكما فاحكها او اعربت واجعلها اسما فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفعها على
الابتداء فصل يخلي الاسم الفعل ويتضح من تسميته بالحرف باربع علامات ذكرها في النظم بقوله بتاء فعلت واتت ويا افعلي ونون اقبلن احدها تا
ضمير الفاعل في المعنى فالمرفوع والايراد ممنوع متكلما كان الفاعل كقمت بضم التاء او مخاطبا نحو باركت بفتح التاء او احدث بكسر التاء العلامة الثانية
تاء التانيث الساكنة والاصل كقامت وقعدت ولا التفات الى عرض الحركة نحو قالت امية بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امراة الغزيز وقالت اتينا
بكسر التاء الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيها فاما المتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحولات وثمت وربت وبالاسم نحو لاقوة وبهاتين
العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة رد على من زعم من البصريين ان حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كابي بكر ابن شقير قياسا على النافية
بجامع النفي ورد على من زعم حرفية عسى من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التاءين المذكورتين تقول
لست وليست وعيت وعست وبالعلامة الثانية فقط وهي تاء التانيث ورد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر
عليها في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر بنبت والله ما هي بنعم الولد وقول الاخر وقد سار الى محبوبته على حابط على السير على بئس العير وتاويلها
المانع من حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف
الجر الحقيقة انما دخل على الاسم وانما يحل بالعلامتين كالتي قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانها يقبلان العلامتين

كلام

كلام العلامة الثالثة ياء ضمير المؤنثة المخاطبة كقومي ياهند وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري ان هاتِ بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلين
امرين فهاتِ بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا امر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي وتعالي كما تقول اذهبي
مبنيان على حذف [illegible] وهما فالمحذوف من هاتِ الياء كما قال الزمخشري ومن تعال الالف كما في كشف العلامة الرابعة نون التوكيد شديدة
كانت نحو ليكتبن او خفيفة نحو لنسفعا ويجمعها ليسجنن بالتشديد وليكونا بالتخفيف واما قوله وهو دليه اذ ربت ان جاءت بامولودا
مرجلا ويلبس البرودا لا قايلين احضروا الشهودا فضرورة نادرة دخول التوكيد على قايل مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد
الاستفهام بالفعل المضارع نحو اتقولن واريت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والمامولود بضم الميم والدال المهملة قال في القاموس
العضل الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة والسبوطة يقول اخبرني ان جاءت هذه بشاب يتيه وجهه جمال الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم
امرأت باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه بكبر وقوع ذلك منه وتعابل ان يقول لانسلم ان في قوله قايلين توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله قايل
انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم
ادغم التنوين في نون انا والاول قصر المسافة وعليها اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف
الثانية في المقيس عليه مذكورة في المقيس بخلافه والثاني ان هذا الاحتمال انما يتاتى حيث كان المعنى قايلين انا على المتكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب
كما تعطيه السوابق واللواحق فلا على ان العين قال المعنى هل انتم قايلون فاجراه مجرى التقولون التهم ويوخذ منه ان الوصف هنا مسند الى
ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك به مسلك الفعل من البناء على الفتح وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نقل في ذلك فصل
ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها والبه اشار الناظم بقوله سواها الحرف كهل ومن حروف
الاستفهام وفي من حروف الجر ولم من حروف الجزم وقد اشبع في النظم بهذه المثل الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو
بالامثلة كان حقيقة الى بيان انواع الحروف بالنسبة الى الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيئا كهل
حيث لم يكن في حيز فعل خبرا فانها تدخل على الاسم تقول هل احد فيك بخلاف اذا كان في حيز فعل فتختص بالفعل اما مع نحو هل قام
وهل يقوم واما تقدير انحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد وان امرة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند
الاخفش والكوفيين والاختصاص هل بالفعل اذا كان في حيزها واجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء
ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات وان المشبهتها بليس ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر كفي نحو قوله في الاضرابات للموقنين وفي السمار زفكم
او يعمل النصب كاس نحو ان نيالا لدحوها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف فصل الفعل
لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب كلن نحو لن ينال الدحوها ومنها ما يختص بالافعال ويعمل فيها كقد والسين وسوف فصل الفعل
بكسر الفاء حيث هو فعل جنس تحته ثلاثة انواع عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصل مضارع وامر
لهم الموضح في المغني وقواه وسيابي تقريره احدها الفعل المضارع اي المشابه وسيابي وجه الشبه وعلامته ان يصلح ان يلي لم من غير فصل
بان يقع بعدها نحو لم يقم ولم يقم وبهذه العلامة انفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم فقال فعل مضارع يلي لم كيشم والافصح
فيه اي في يشم فتح الشين مضارع شمم بكسر الميم لا ضمها مضارع شمم بضم الميم والافصح والماضي منه شممت بكسر الميم لا فتحها والحاصل
انه جاء من بابي فرح ينوح ونصر ينصر والاول افصح قرا الثاني وضبره وعلى ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطا والصواب
وروده ومن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قاله المرادي وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته للاسم المضارع للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى
اما من جهة اللفظ فلان كل واحد منهما ياتي بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات

لعدم سلامتها مع الطعن فيها وهذا الشبه اعرب المضارع واستحق التقديم في الذكر على اخويه فينبغي للشخص ان يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقدم
على اقرانه ومتى دلت كلمة من الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال والاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة ال
اما لوصف كضارب الآن او غدا واما لفعل كاده وان بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لا توجع وان اسم لا تضجر وفان وهو اسم فعل ذكرنا في الارتشاف
وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق
او ملحقة بزايد والمجردة اما ان يكون اخرها واوا متحركا او الفا او متحركا الاخر اما مشددة او مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا
عشرة والمتحركا والساكنة اما هاء مشددة او مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها من الزوايد اما هاء السكت او حرف المد فان كان ناء السكت
فالفاظ مثلثة فهذه سبع عشرة وان كان مدة فهي اما واو او يا او الف والفا فيهن مشددة والالف اما مفخمة او بالامالة المحضة او بين بين فهذه خمس
اخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ستة وفتح الفا وكسرنا بالتشديد فيهما مع التنوين
وعدمه فهذه اربع لغة والمحاذية عشرا في بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون والسادسة
اف بالامالة والسابعة افاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي وتمييزه عن اخويه المضارع والامر بقبول تاء الفاعل
كتبارك وعسى وليس تقول تباركت يا الله وعسيت انا وليست اوتاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس تقول نعمت وبئست وعست وليست
فيه تبكر بعلى وليس على اشتراك التانيين فيهما كما أومأ اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكرار نعم وبئس على انفراده تبارك
بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث ايضا كما أومأ اليه ايضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث وقد انفردت
يعني تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الاجرومية للشهاب البجاوي ان تبارك تقبل التانيث تقول
تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهى وهذا ان مسموعا فذاك والا فالقياس واستفدنا في تعبير الموضح بالتانيث ان ال
في التانيث في قول الناظم وماضي الافعال بالتاء مز للعهد المتقدم في قوله بتاء فعلت واتت ومتى دلت كلمة على معنى الفعل الماضي وهو الحدث المقترن بالزمن
الماضي لم تقبل تلك الكلمة احدى التانيين المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة فهي اسم اما لوصف كضارب امس او لفعل كهيهات
وشتان بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات اربع لغة ذكرتها في باب اسم الفعل في هذا الكتاب لا يقال فيتكمل
افعل في التعجب ما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وجدا في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل احدى التانيين فلزم ان تكون اسما لان تقول عدم قبولها
لاحدى التانيين عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع الثالث الفعل الامر وعلامته ان يقبل نون التوكيد
مع دلالته على الامر اي الطلب بصيغته فالمدلول مدلوع وايراد الامر باللام ممنوع فان دلالته على الطلب في اللام لا في الصيغة بخلاف الامر بالصيغة
نحو قوم فانه دال على الطلب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم وسم بالنون فعل الامر ان امرفهم فان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل
تلك الكلمة على الامر الذي هو الطلب فهي فعل مضارع نحو لا يقومن ولا يقعدن ولا يكونن او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته وان
دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون المذكورة فهي اسم اما المصدر نحو صبرا بني عبد الدار بمعنى اصبروا او اسم لفعل كنزال ودراك
بمعنى انزل وادرك او هي حرف نحو كلا بمعنى انته وهذا التمثيل بنزال ودراك اولى من التمثيل بصه وحيهل فتقول النظم والامر ان لم يكن
للنون محل فيه اسم نحو صه وحيهل فان اسميتها اي اسمية صه وحيهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانها يقبلان التنوين تقول
صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للموضح ان لا يمثل فيما تقدم بباف لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم ايضا فتأمل النظر
فرياث وتعال بل يقبلان نون التوكيد فيه خلاف ومخالفة الامر اولا فيهما ولندره حيث لم تقسم الكلمة الفعل في الماضي
والمضارع والامر ومفهومي علامة الامر التي اعتمدها الناظم هذا باب شرح المعرب وشرح المبني المشتقين من الاعراب والبناء انما قدم النوع
على اصله وان كان موقوفا على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار به الى ان

تمام

في كلام الناظم حذف والتقدير والاسم منه معرب ومبني على حد قولهم سقى ورعى فاندفع الاعتراض بان عبارة الناظم تقتضي بظاهرها ان من الاسم هذين الشيئين
شيء اخر وهو لم يذكر ضرب معرب وهو الاصل في الاسماء وهو ما تغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب تمكنا لتمكنه في باب
الاسمية ثم ان كان متصرفا سمي امكن والا سمي غير امكن وانما يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه
كالفاعلية والمفعولية والاضافة يفتقر في التمييز بينها الى الاعراب وضرب مبني وهو ما لا يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه وذهب قوم الى ان المضاف
الى ياء المتكلم معرب ولا مبنى وسموه خصيصا وليس بشيء والمبني هو الفرع ويسمى لعدم اعرابه غير متمكن في الاسمية وانما بني الاسم اذا اشبه
الحرف لا الفعل عند الناظر شبها قويا بديهيا منه اي يغرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم لشبه من الحروف مدني والنوع هذا
الشبه ثلاثة هنا احدها الشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع الاصلي وهو المشار اليه بقوله في النظم كالشبه الوضعي وسمي جئتنا وضابطه المنطبق
على جزئياته ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط سواء كان ثانيهما حرفا لينا ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد كتا
من تا اي كالتاء من قمت فانها وضعت على الكسر شبيهة بنحو باء الجر مطلقا ولام مع الظاهر غير المستغاث وحال الفتح شبيهة بنحو واو العطف وفاء وفي حال
الضم شبيهة بنحو الذي في القسم فلغته من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من اسم كما ذكرناه في شرح النذور في الحروف المبنية على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين
كتا من قمتا فانها اي فان تا شبيهة بنحو قد وبل وما ولا وقال الناظم طي ناني قوله جئتنا موضوعه على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا اوليا كما
ولا فان شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والاخفش بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليذلك منع
وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن حي على من اعتل لبناء كم ومن بانهما موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى
الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما ذهب اليه بعض التحقيق من اطلاق القول في الوضع على حرفين
واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد اصح ثم اعترضا بان نحو باع وراع على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله وانما اعرب
اب واخ لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذف لامها فان اصلهما قبل الحذف ابوا واخو بدليل قولهم في التثنية ابوان واخوان برد المحذوف
والتثنية ترد الاشياء الى اصولها فثبت انهما موضوعان على ثلثة احرف واما ابان واخان من غير رد فتثنية ابا واخا بالقصر كما سياتي فان قيل لم لم
يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلثة احرف كنعم وبلى فالجواب ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر ياتي في بناء المضارع النوع
الثاني غالب الاسماء مبنيا فان نحو بجد بعض الاسماء الثلاثية كنحن فالجواب ان هذا الشبه بل لشبه اخر ياتي في بناء المضارع النوع
الثاني الشبه المعنوي وهو المشار اليه بقول النظم والمعنوي في متى وفي هنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اي من وضع له
المعاني التي تنادى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا يوضع له حرف اصلا فالاول وهو الذي تضمن معنى حرف
كمتى فانها تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم وهي حينئذ اي حين اذ استعملت شرطا شبيهة في تادية المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان
الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل ايضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نضرب الله وهي حينئذ اي حين اذ استعملت استفهاما شبيهة في تادية المعنى وهو طلب
بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان هذا مظنة سوال وهو ان يقال اي الشرطية واي الاستفهامية اشبهها الحرف ومع ذلك فيهما معربان فاشار
الى جوابه بقوله وانما اعربت اي الشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وايا ما تضرب اضرب اعربت الاجلين قضيت فلا عدوان على جوابها وان جزمت
لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليها وجملة فلا عدوان على جوابها واي الاستفهامية نحو اي الغريمين احق بالاعزاز فاي اسم استفهام
مبتدا والغريمين مضاف اليها واحق خبر المبتدا لضعف الشبه فيها بما عارضه من ملازمتها للاضافة لفظا او تقديرا في بعض النسخ للملازمتها بالافراد
والمراد بملازمة اي في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسماء والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف هنا من اسماء
الاشارة للمكان فانها متضمنة لمعنى الاشارة اي لمعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كسحق اراك وهذا المعنى الذي هو الاشارة لم تضع العرب
له حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي من حقها ان تودى بالحرف لانه اي معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب

وضع له ص

مشروحة

نشأت

هوم

ومثل التنبيه الموضوع لها المسماة بها التنبيه بالقصر فهنا للتضمنه معنى الاشارة مستحقة للبناء لتضمنه اى لفظها هنا لمعنى الحرف الذى كان يستحق الوضع ليوتى به الاشاره وعدل عن قول الكوفيين لانه كالتمحل والترجيح الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة فى بعض الموارد نحو ذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها وهى عجز ثة وانما اعرب هذان وثنان من اسماء الاشارة مع تضمنهما لمعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الاسماء و هذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جئ بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير واسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره وشرح النشور وقفى حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفى حالتى الجر والنصب وضعا على صيغة المجرور والمنصوب فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضى انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضى انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثانى واذا جمع بين طرفى كلام انتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه النوع الثالث المشبه الاستعمالى وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم وكنيابة عن بلا تاثر وكافتقارا تصلا وضابط المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف على الدلالة على المعانى كان ينوب الاسم عن الفعل فى معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيوثر فيه لفظا او محلا فاما فخوار زهير ونعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج فى الذعر فمن الاسناد الى اللفظ اى اذا دعيت هذه الكلمة وقوله يوثر بالنصب جواب النفى المنصب على الدخول الناشئ عنه التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يوثر مع ان الحوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح به فى باب الاضافة فلو اقتصر على نفى الدخول كما فعل فى المشبه به الآتى لكفاه ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تاثر لو حذف وجعل الالف فى قوله اصلا ضمير تثنية عدا على النيابة والافتقار او للاطلاق والحذف من الاول والدلالة فى الثانى والاصل كنيابة اصلت واها فتقارا اصل لسلم مما نقله الشاطبى عن بعض الشيوخ وهذا يغنى بلا تاثر لا محصول له فان تقديره من شرطنا بناء اسم الفعل ان لا يكون العامل موثرا فى لفظ وهذا نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا فى شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النايب عن فعله الآتى فى بعض التراكيب كما صرح به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة فى المدخلات ومنزلة منزلة المتاصلة فى المنقولات وهو الذى نبا اسم الفعل واعراب المصدر النايب عن فعله مع ان كلا منهما نايب عن الفعل والاخوان الفرق قليل تامل وكان يفتقر الاسم افتقارا متاصلا الى الجملة اسمية او فعلية فالاول وهو الذى ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسماء الافعال فانها اى فان هيهات وصه واوه نايبة عن بعد بعض العين واسكت واتوجع على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نايبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نايبة عن فعل امر وهو اسكت واوه نايبة عن فعل مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شئ من العوامل اللفظية والمعنوية فتاثرها به على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف فى ذلك فى باب اسم الفعل فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الاترى انهما تاتيان عن الفعل فليت نايبة عن اتمنى ولعل نايبة عن اترجى ولا يدخل عليهما عامل اصلا فضلا ان يتاثر به واحترز الناظم بانتفاء التاثر من المصدر النايب عن فعله نحو ضربا زيدا فانه اى ضربا نايب عن اضرب وهو مع هذا اى مع كونه نايبا عن الفعل معرب وذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما ذا ناب عن ان والفعل تدخل عليه العوامل اللفظية فتوثر فيه تقول فى الرفع اعجبنى ضرب زيد وفى النصب كرهت ضرب عمرو وفى الخفض عجبت من ضرب بكر وبهذا التقدير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم لان الذى ينوب عن الفعل ويفتقر افتقارا متاصلا الى الجملة كاذ واذا من ظروف الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث فى العوامل نادر وكالذى والتى من الموصولات الاترى انك تقول جئتك اذ قام زيد او حين قام زيد ونحو ذلك وانما بنيا على حركة لشبههما المضارع فى الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا الى الفتح لخفته وانما ضربت ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك بازء فالمسكوت عنه عارض او جبه كراهتهم اى العرب توالى الاربع متحركات وهى احرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل فيما هو كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكذلك ضمة الباء من ضربوا عارضة لمناسبة الواو

ابدا

ابدا مفتقرا الى ذكر المضاف اليه وافادة معناه ولكن هذا الافتقار عارض فى بعض التراكيب ويزول فى بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت انك صمت يوما اذا اخبرت عن الايجاد فلا تحتاج فى تمام معنى يوم الى شئ اجز واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان من اسماء المصادر وعند من الظروف قائم [illegible] للاصالة لكن افتقارها الى المفرد الا الجملة تقول سبحان الله وجلست عند زيد فلذا كان اعرابا بنصبا على المصدرية و الظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازى سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد اى براة منه كقوله سبحان من علقمة الفاجر وانما منع الصرف لانه موقفة وزاد الف ونون اتبعه عروفه واما عند غير مضافة كقوله كل عند لك عندى لا يساوى نصف عندى فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريرى بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فصانع ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب وتحكى اصلها قاله فى المغنى ثم استشكر اعتراضات اللذين واللتين واياى من الموصولات موجبة مع انها مفتقرة بالاصالة الى الجملة فاجاب بقوله وانما اعرب اللذان واللتان واولى الموصولة فى نحو اضرب ايهم اشد بنصب اى لان جملة اشد اصلة تامة فسقط القولان ابا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سياتى لضعف الشبه متعلق بقوله لاعرب بعارضه متعلق بضعف من المجئ بيان المجئ السابق لما متعلق بعارضه على صورة التثنيه متعلق بالمجئ وصور راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق فهذين وها تين وعارضه من لزوم الاضافة الى مفرد راجع الى اى واهل الشبه الاهما اى وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل كونه غير عامل ولا معمولا كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وادخله ابن مالك وبعض كتبه فى الشبه المعنوى وادخله غيره فى الاستعمالى وادخل الثانى طيء اسماء الاصوات فى قول النظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر تفتقر لانها تقطع من المقصوص والزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر والاستدعاء لمن يخاطب وحمل حكاية الاصوات كفاق وقف على اسماء الاصوات فى فكره وباب اسم الفعل هذا حكم ما اشبه الحرف من الاسم واما ما سلم منه من مشابهة الحرف فمعرب وهو اى المعرب نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول هذه ارض بالرفع ورايت ارضا بالنصب ومررت بارض بالخفض وما لا يظهر اعرابه كالفتى من المقصور تقول جاءنى الفتى بضم مقدرة على الالف ورايت الفتى بفتح مقدرة على الالف ومررت بالفتى بكسرة مقدرة عليها ونظير الفتى فى تقدير الحركات فواخه سمى بضم اوله وفتح ثانيه والقصر كهدى وهى اى سمى لغة فى الاسم من ستة ابنها سمى بكسر السين والقصر كرضى وشانيها و رابعها اسم بضم السين وكسر ما بعد غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك الاشارة بقوله فى النظم ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما بضم السين والقصر لغة فى الاسم بدليل قول بعضهم وقد سال عن اسم شخص ما سماك اى ما اسمك حكاه صاحب الافصاح فيه وجه الدلالة منه انه اثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما قوله يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خالد القنانى نسبة الى القنان بصبح القاف جبل لبنى اسد والله اسماك سما مباركا وهو ليس بنص فى المقصور فلاجل ذلك قال و اما قوله والله اسماك سما مباركا اثر كما لله به ايثارك فلا دليل فيه لانه اريد سما منصوبا منونا فيحتمل ان الاصل سم من غير تقديم ثم دخل عليه الناصب وهو اسماك ففتح اى نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روى بها يضا كما تقول زيدا اذا دخل عليها ناصب رايت يدا ومعنى اثر كما لله به ايثارك اختصك بهذا الاسم المبارك كاثرة اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل **فصل** والفعل ايضا ضربان ضرب مبنى وهو الاصل فى الافعال اذ لم يعتور معان تفتقر فى تبيينها الى الاعراب وضرب معرب وهو بخلافه اى بخلاف المبنى وهو النوع فالمبنى من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضى مبنى باتفاق وبنائه على الفتح للخفة ثانيا كان كضرب او رباعيا كدحرج او خماسيا كانطلق او سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وانما بنى على ما يبنى عليه الحرف المشبه به لشبهه المضارع فى الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا الى الفتح لخفته وانما ضربت ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك بازء فالمسكوت عنه عارض اوجبه كراهتهم اى العرب توالى الاربع متحركات وهى احرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل فيما هو كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكذلك ضمة الباء من ضربوا عارضة لمناسبة الواو

يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم فى قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف بدليل حذف التنوين اليه لبنيه وهى الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف

باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو والثاني الامر مبني على الاصح عند جمهور البصريين والهاء في الاشارة بقوله وفعل امر ومضارع مبنيان
وبناؤها مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم والامر بناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدو بتاء المخاطب فتحو اضرب مبني على السكون فان مضارعه مجزوم
بالسكون نحو لم تضرب وتحو اضربا واضربوا واضربي مبني على حذف النون لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا [illegible] وتحو اغزو
واخش وارم مبني على حذف الحرف الاخير لان مضارعها يجزم بحذف الحرف لم يغز ولم يخش ولم يرم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف وارم
مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر محذوفة وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل التقوم ولتقعد فحذفت اللام
للتخفيف وتبعها حرف المضارعة كما في الموضح والمغني وبقولهم اقول لان الامر مبني فحقه ان يودى بالحرف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع
لتقييد الحدث بالزمان المجمل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا بن خير قريش لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة
جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغزو اخشى وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول والرحم ولان البناء
لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها
عارضها عند نقلها عن الخبر ولا يكون ادعاء ذلك فرعا لانه ليس حالة غير هذه فتشكل فعليته واذا ادعي ان اصل التقم كان الدال على الانشاء اللام لا
الفعل التقم كلام في المغني وهذا ومذهبنا عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط سلامته
من نون الاناث ومن نون التوكيد المباشرة والى ذلك الاشارة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث فانه مع
نون الاناث مبني على الاصح على السكون كالماضي نحو والمطلقات يتربصن وذهب السيرافي الى انه مع نون الاناث معرب تقديرا ومع نون التوكيد
المباشرة مبني على الاصح وقيل لا تشترط المباشرة فتحو ليسجنن منه ايضا وقيل للجميع معرب تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبني على الفتح لتركيبه مع النون
تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء واما
نون التوكيد غير المباشرة لفظا او تقديرا فانه اي المضارع معرب معها تقديرا نحو لتبلون مضارع بلا يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة
الذكور من البلاء وهو التجربة اصله قبل التوكيد لتبلوون كتضربون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت
الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواو ان على التقدير الاول والالف و
الواو على التقدير الثاني فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تغزون ثم اكد بالثقيلة فصار لتبلون ثلاث نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقى
ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضم ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضم لم تقلب الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع فهو معرب معها تقديرا بخلاف ما اذا حذفت للجازم
فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو فامانرين اصله قبل التوكيد ترأيين كتمنعين تحركت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح
الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة لاستثقالها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان
حذف اولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة في لا النافية المتصلة بها الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما ترى بسكون
الياء المفتوحة ما قبلها ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسر الى اخر ما مر
في لتبلون ونحو لا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعان اكد بالثقيلة
فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يحذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحركها لانها لا تقبل الحركة ولم يحذف حذف النون لثبوت المقصود منها
وحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله قبل التوكيد
والنهي يصدونك حذفت النون للجازم ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو لدلالة الضم عليها صار ولا يصدنك
فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره في الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينها تقديرا والضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا

اكد بالنون

اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او تقديرا لوجود الفاصل لفظا او تقديرا وقد تبين مما قررنا ان الاعراب التقديري في لتبلون خاصة بخلاف فامانرين و
لا تتبعان فانه يظهر فيهما الفتح كما تقدم والامر بناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدو بتاء المخاطب لانها لا تتصرف ولا تعتقب عليها ما يحتاج معه الى الاعراب وهذه
بالنون [illegible] وكل حرف مستحق للبناء اذ لا يلزم من استحقاق الشيء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت
وفي الاصطلاح لزوم اخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه لفظي فقال ابن مالك ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من الاعراب ليحكى به
او اتباعا وتقلا او تخلصا من سكونين فصل وانواع البناء اربعة لا زايد عليها احدها السكون وهو الاصل واليه الاشارة بقوله والاصل في
المبني ان يسكنا وانما كان الاصل في البناء السكون لخفته واستحبابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يثنى عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس و
كون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها عوضة للابتداء بها كلام الابتداء او كونها لها اصل في التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كقرب وسيبنى عدم الحركة ايضا
وقفا كما سيبنى سكونا والسكون خفيف وخفة دخل في الكلم الثلاث الحرف والفعل والاسم ففي الحرف نحو هل وفي الفعل نحو قم وفي الاسم نحو كم قدم الحرف
لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه والنوع الثاني الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول
انما يحصل باعمال العضلتين محاذيا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الى ذقنه الاسفل فلهذا القرب وخفة الفتح ايضا
في الكلم الثلاث في الحرف نحو يسوف وفي الفعل نحو قام وفي الاسم نحو اني والنونان الاخيران وهما الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما لكونهما حيتا جاز ان
الى احمال احدى العضلتين وكليهما وتحمل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما لم يخالفه لعدم المجيء بين الثقيلين وخفا
في الحرف والاسم لخفتهما بدلالتهما على شيء واحد فالكسر في الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر في الاسم نحو امس عند الحجازيين بشرط
الاتي والضم في الحرف واللام نحو منذ ولغة من جرهما ورفع فان الجارة للاسم حرفها الرافعة له اسما وسيتأتى ايضاح ذلك في حروف الجر والانواع البناء الاربعة
الاشارة بقوله والضم [illegible] كاين امس حيث والكم كم واقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمي الاول ضما لانه يتشاء
عن ضم الشفتين والثاني كسرا لانه ينشأ من انكسار اللحي الاسفل الى اسفل انكسارا قويا وسمي الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم
وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا الحرفية الا على فصل الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا على القول بانه لفظي وعلى القول بانه لغظي اثر ظاهر في اللفظ او مقدر في يحلبه العامل
المقتضي له في اخر الكلمة التي هي اسم لم يشبه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التأكيد والمراد بالاثر الظاهر او المقدر
نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما تلفظ به محركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر ما ينوى فمثال ذلك كما تنوى
الضمة والفتحة والكسرة نحو الغزو وكما تنوى الواو ونحو مسلمي رعاوكما تنوى النون ونحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة فنحو لم يقرا اذا كان الابدال قبل دخول
الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المخرج للاعراب والمراد باخر الكلمة ما كان اخرا حقيقة كدار زيد او مجازا كدار زيد والمراد بالكلمة
هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس والنواعة الداخلة تحته اربعة رفع ونصب وجر وتسكين كان في اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع
بالابتداء ويقوم مرفوع بالنجرد والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيد منصوب بان ويقوم منصوب بلن وجر مختص بمعنى في اسم نحو مررت بزيد فزيد
اسم مجرور بالباء وجزم مختص بمعنى في فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى هذا اشار الناظم بقوله والرفع والنصب ان جعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا
والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بالجزما ولهذه الانواع الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم
او جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال ان فرض كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب اولا
نفس الحركات وما ناب عنها بقوله اثر الاخره وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وهي الضم للرفع نحو جاء زيد
والفتحة للنصب نحو رايت زيدا والكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم وذلك مستفاد من قول الناظم فارفع بضم وانصبن
فتحا وجر كسرا واجزم بتسكين وعلامات فروع ثانية غير هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب

عن الفتح وهي الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان نيوب بان عن الكسرة ومما الفتح والياء واحد نيوب عن حذف الحركة وهو حذف تحرف العلة او حذف
النون واليه الاشارة بقوله وغير ما ذكر نيوب وهذه العشرة واقعة وسبعة ابواب مستوفة **الباب الاول** المشار اليه بقوله النظم وارفع بواو
وانصبن بالالف واجرر بياء ما من الاسماء اصف من ذا ك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم بانا اب اخ حمو كذا ك هن
المعتلة المضاف فانها ترفع بالواو نيابة عن الضم وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهو ذو عن صاحب لا بمعنى
الذي والفم اذا فارقته الميم لا المتصل بها والاب والاخ بالتخفيف واللحم بغير همز والهن قال ابن مالك في شرح العمدة حمل اولها ذو لانه مختص
بملازمة الاعراب بالحروف وحمل نحو قرين ذو في الذكر لتساويهما في لزوم الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو تضاف اليها
فلهذا الخط عن درجة ذو واخر عنه والاب والاخ واللحم مستوية في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها في الذكر قبل الهن واخر الهن
لان اعرابه بالحروف قليل اتم ملحقا ويشترط لاعراب هذه الاسماء بالحروف في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فان اوردت عنها
اعربت بالحركات الثلاث ظاهرة فالرفع فاخ مرفوع على الابتداء وخبره الجار والمجرور قبله والنصب نحو ان له ابا فابا اتهم ان وخبرها الجار والمجرور
المقدم على اسمها او الجر نحو ونبات الاخ فالاخ مجرور بالاضافة نبات اليه ثم استشكل اعتراضا بان فاجاء مجرورا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله فاما
قوله يغني الحاج خالط من سلمى خياشيم وفا شاذ لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف واخرجه ابو
الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه والاضافة تنوية في المعطوف والمعطوف عليه اي خياشيمها وفا فاجتاء على حالة غير
مضاف اضافة حركية وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف بغير التنوين وبقي مفردا على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين
الكلمة فلم يحكم بلزوم مزذكك انه يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظا بها بل الملفوظ والمنوية وذلك سواء ويشترط
في الاضافة ان تكون لغير الياء الدالة على المتكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغايب وفروعها فان كانت الاضافة للياء
المذكورة اعرب هذه الاسماء بالحركات المقدرة فالاحوال الثلاثة على الاخ فالرفع نحو واخي ناصرون فاخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة
مقدرة على الفاء منع من ظهورها اشتغال الاخ بحركة المناسبة وهارون بدل منه او عطف بيان عليه وجملة هو افصح مني لسانا خبره ومما يحتمل الرفع
والنصب ان هذا اخي له تسع وتسعون نجة فاخي يحتمل ان يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر اول لان وجملة
له تسع وتسعون خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة اني لا املك الا نفسي واخي فاخي يحتمل ان يكون مرفوعا او ان يكون منصوبا او ان يكون مجرورا
فرفعه من ثلاثة اوجه احدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بان املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه
طاهر وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى
الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدا احذف خبره والتقدير واخي لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف
الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي من وجه
من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفسي اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط
التكبير والافراد المقابل للتثنية والجمع تبعا لاصله حيث اقتصر على قوله ونثر ط ذا الاعراب ان يضفن لا للياء كونه ذكرها كذلك وذو حالة افراد ما
ملازمة للاضافة لغير الياء من اسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط للتحصيل ما ليس
بحاصل واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي واخواته لزمتها الواو في الاحوال الثلاثة غالبا والبناء على السكون وقد يعرب بالحروف الثلاثة
رفعا نصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون راتهم تحسبي من ذي عندهم ما كفانا بهذا رواه ابو الفتح من جني
بالياء هو ثابورواه غيره بالواو على البناء واذا ثنيت اعرابها في الى قلبنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الضايع ذلك بحالة الاضافة لان محل السماع
واذا لم تفارق اليم اعرب بالحركات الثلاث سوى اخوا واضيف ولا يختص ثبوت الميم في الغالب حالة الاضافة بالضرورة نحو يصبح ضمانا و

في البحر

في البحر خلافا للفارسي ويرده قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصايم اطيب عند الله من ريح المسك **فصل** والافصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام
منه وهي الواو والا ذكك للاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلاث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت
الى هنك وفي الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزا الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح شواهد
ابن الناظم تعزى بمشاة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان لتجتمع الناس معه والقتال
في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة مهجة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك
استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت اليه عساه ان ينفعك فانا لا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا كناية
الذكر وهو الهن بل اذكروا الصريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بتاء التاء وسكون الكاف بعدها نون والف هذا قوله هن ابيك اذا استعمل منقوصا
انتهى واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا تقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس
وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح القطر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاعراب بالحركات بضعف في
الاب والاخ واللحم وهو المراد بقول الناظم **وفي اب وتاليه يندر** فتقول هذا ابك واخك وحمك ورايت ابك واخك وحمك ومررت بابك
واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله وهو مروي بمدح عدي بن حاتم الطائي بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم فابه الاول
مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السابر من شابه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم في وضع
الشبه في موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث ادى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت امه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة ابيه
قاله اللحياني ومطلق النقص في غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي بالحوب والتثنيه اي بثنيه الاب والاخ المنقوصين ابان واخان قال
الفراء ان جاء على لغة من قال هذا ابك قال الموضح وفي الحواشي وكذا قياس اخان انتهى فظهر ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه واذا جاز
اخان قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك وقد وقف عليه وتعلب احمد بن يحيى انه قال يقال هذا ابوك واباك وابوك فمن قال هذا ابوك اوا باك
قال في التثنيه ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنيه ابان والاب والاخ واللحم قصرهن اوا نقصهن وهو المراد بقول الناظم وقصرا نقصهن
اشهر وعدل الموضح عن هنا الى هن لان الاكثر فيهن ان يعود الى جمع القلة وبا بعد ذلك والمراد بقصرهن ان اخرهن الالف المنقلبة عن لام هن في
الاحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو الهيثم فيما قال الجوهري وقيل روبه ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها انشده
ابن جني وغيره وابا اباها الاول وما عطف عليه لانشاهد فيه لان كل واحد منها يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل ان يكون مقصورا
منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد في ابا اباها الثالث اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف والالف بالياء وقول بعضهم
وهو ابو حنش حين قاله خاله وقد بلغه ان ناشا من اشجع في غارة شنها على لكد في غارة ظعائن نصيب منها وانطلق موجفا حتى اقاحه
على فم الغار ثم دفن في الغار فقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش ليبطل قال ابو حنش مكره اخاك لا بطل فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس
من شانه وقيل اول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ليجيء الى مبارزته علي رضي الله عنه فلما التقيا قال عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر
الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدا مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا واخاك
نائب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور البصريين واجازه الاخفش والكوفيون كما سياتي وقولهم بالرفع العرب
للامة حماة فانه يستدعي ان يقولوا للرجل حمي لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة التانيث فلما اتصلت التاء تغلبت الاعراب عن الالف اليها
وظهرت لها حرف صحيح والمذكر على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ما ذكره تبعا لاصله ان الاسماء الستة على ثلاثة اقسام ما فيه
لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والغم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث وهو الاب والاخ واللحم فان فيهن الاتمام و
النقص والنقص **الباب الثاني** من ابواب النيابة باب المثنى وهو في الاصل المعطوف من تثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح ما وضع لاثنين واغنى

عن المتعاطفين فما وضع جنسا لاثنين فصاعدا اول مخرج لما وضع لاقل كرجلان او اكثر كصفون واغنى عن المتعاطفين فصلان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين
واثنتين وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح وشرح اللمع والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى
لعدم ذكرهم له فيما حل على المثنى وصرح المرادي بانه ملحق بالمثنى ودخل فيه ايضا تثنية المفرد المذكر اسما كان او وصفا كما ذكر ذلك
نحو الهندان المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجملان وتثنيه اسم الجمع كالركبان وتثنيه اسم الجنس كالعثمان وثبوت الالف مع الجار وهذه الامثلة من استعمال
الشيء قبل احواله وهو الرفع واعترانها بال المعرفة عوض عن تعويض العلمية الذاهبة عند ارادة التثنية فيما اصله العلمية وتنكير وجميع ذلك مرتب على الاصح
فانه برفع بالالف وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ولي ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله آتيا في جميعها الالف اجرا ونصبا بعد
فتح قف الف وقدم الجر على النصب لان الجر اصل والنصب محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبني ويشترط في كلما يثنى عند الكوفيين الاكثرين ثمانية شروط
احدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا الجمع على حده ولا الجمع الذي لا نظير لمفرد الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما نحو ذان وتان والذان واللتان فصيغ
موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزجا على الاصح و
اما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنيه المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس
اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم العلم
احد السبان فشاذ السابع ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سيء عن تثنيته فلا يثنى اجم وجمعا استغناء
بكلا وكلتا الثامن ان يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب التغليب ما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة
يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة وهي العرب من يلزمه الالف ويعربه في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف
ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركة ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل والمثنى الحقيقي حملوا عليه في الاعراب
بالحروف اربعة الفاظ اقتصر عليها في النظم اثنين واثنتين فرقوا بالجار بين مطلق سواء افردا او ركبا مع العشرة او
اضيفا الى اظهار او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمراتان اثنتاهما لان ضمير التثنية نص في
الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة وكلا وكلتا بشرطان يكونا مضافين لمضمر تقول جاءني الرجلان
كلاهما والمراتان كلتاهما ورايت الرجلين كليهما والمراتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمراتين كلتيهما فان اضيفا الى اظهار لزمتهما الالف
في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المراتين ورايت كلا الرجلين وكلتا
المراتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المراتين فعلى هذا الف كلا كالف عصا والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل بكسر الفاء وفتحها قيل عربي واوه لقولهم
تاء كلتا وقيل عربي ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سميت بها ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو او
وهو اختيار ابن جني وياء وهو اختيار ابي علي والتفرقة بين الاضافة الى الظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل
والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي بلحارث حكاها
الفراء ويلتحق بالمثنى ايضا ما سمي به من كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيجب اعراب ما لا ينصرف
للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا ايادي ايار الحي بالسبحان وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع الباب الثاني
باب جمع المذكر السالم وهو الجمع الذي سلم فيه بناء واحده بلا تغيير فيه غالبا واول احواله و
موجب خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو المضموم ما قبلها نيابة عن الضمة واتى بالمثال مع الجار فوعا لانه اول احواله و
لفظا نحو جاءني الزيدون او مررت بالزيدين او تقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا من المصطفين والى هذا اشار الناظم بقوله وارفع
بواو وبياء اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها

اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى حركت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فزال ثقل الكسرتين وبينهما ياء وثم عكسوا
ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله ابو البقاء في شرح ملحة ابن جني ويشترط في كلما يجمع
بهذا الجمع الشروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة ولا من الصفات نحو علامة تشديد اللام للتا
فيهما علما متا التانيث والتذكير ولو حذفت التاء لاتبست بالمجرد منها وقيد التانيث بالتا احترازا من التانيث بالالف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما
يجمعان بهذا الجمع بحذف المقصوره وقلب الممدوده واوا فيقال الحبلوون والحمراوون الشرط الثاني ان يكون لمذكر مناسبة بينهما فلا يجمع بهذا الجمع المونث
نحو زينب ولا صفة المونث نحو حايض للا يلتبس جمع المذكر بجمع المونث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ولو كان نحو زيد
علما لامراة امتنع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون لعاقل مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلا فلا يجمع بهذا الجمع نحو ساسق علما لكلب و
سابق صفة لفرس لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة لرجل وجميع بهذه الشروط جارية والاسم والصفة ثم يشترط في افراد
كل منهما عن الاخر ان لم يكونا علمين لان هذا الجمع يجبر العلمية الزايلة لاجله وان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع المركب الاسنادي نحو برق نحره
علما اتفاقا لان المحكي لا يغير ولا المزجي نحو معديكرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي فالتركيب وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا
فلا وعلى الجواز فالمختوم بويه قسمان منهم من يلحق العلامه باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع
اول المتضايفين ويضاف للثاني فتقول علما غلاما موزيد وغلامي زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقال غلاما الذبديين وغلامي الزيدين
بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما على التوكيد نحو اجمع فانه يقال فيه جمعاوون واما صفة جمعها بالالف والتاء وهي تقبل التاء المقصود بها معنى
التانيث فلا يجمع هذا الجمع علامه ونسا بان التاء فيها لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث او صفة لا تقبل التا ولكنها تدل على التفضيل فالصفة
التي تقبل التا المذكورة نحو قايم من المجرد ومذنب من المزيد تقول قايمة ومذنبة يجمع بالالف والتاء والصفة التي تدل على التفضيل نحو افضل فهذه الصفات
الثلاث تجمع هذا الجمع كما يجمع بالالف والتا فتقول افاضلون وافاضلة وافضلون وافضلات كما يقال قايمات ومذنبات وفضليات فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح
بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التا ولا تدل على تفضيل لان جريحا وصبورا مما يستوي فيه المذكر والمونث وسكران
مونثه سكرا واحمر مونثه حمرا فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت
اعلاما جاز الجمعان فصل وحملوا على هذا الجمع السالم المذكر اربعة انواع اعربت بالحروف وليست جمع تصحيح بنه عليها في النظم بقوله وبه عشرونا
وبابه الحق والاهلونا الوارعالمون عليونا وارضون سنة والسنونا وبابه فهذه كلها تجمع الاربعة انواع احدها اسماء اجموع وهي الوا بمعنى
اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه وقيل جمع صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس بجمع له لان العالم عام في العقلا وغيرهم والعالمون مختص
بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قال ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الا ان جمع عالم على حقيقته الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع
بهذا الجمع فذهب ابو الحسن الا انه اصناف العقلا فقط وهم الانس والجن والملايكة وعشرون وبابه وهو سايرا لعقود الى التسعين وكلها في التنزيل قال الله
تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون ووعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين
مسكينا ذر سبعون ذراعا فاحتلد جلده وهم ثمانين جلده ان هذا اخي له تسع وتسعون نجة والنوع الثاني جموع التكسير تغير فيها بناء الواحد فاعربت بالحروف
وهي بنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالفوا بهم تصحيحه تثنية لعلة تقرر في غير ادت الى حذف الهمزة
واخرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الخاء المعجمة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحا ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار واصلها الهاء
كما يفهم من قول الجوهري كانه جمع احره وعلى هذا اشكل المتا لان بنون جمع باعتبار اصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار اصله وهو احره فصار الجمع السلامة
بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع بهذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر الا انه سكن الراء للضروره وسنون بكسر السين جمع سنة وحذفت لامها بفتحها اسم

للعام ولامهاواوا وياء لتوالهم سنوات وسنهات وبابه الجاري على سنة وضابطه مستفاد من قوله فان هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها
ها التانيث ولم يكسر تكسير اليعربات كالمات نحو عضة وعضين واصل عضة عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه
بعضكم بعضا وقيل اصلها عضوة من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول اروبه وليس دين الله بالمعضي [illegible]
ويدل له تصغير يا على عضيهه وعلى الثاني واويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يردان الشيء الى اصله وعزه وعزين فالعزه بكسر العين
المهلة وفتح الزاي اصلها عزى فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعزى الى غير من يعزى اليه الاخرى وثبه و
ثبين والثبه بضم الثاء المثلثة وفتح الموحده الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثاني يا واما الثبه الع
هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول
لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الفاء نحو سنه وعضه وعزه ومضموم فاؤها
نحو ثبه فما كان منها مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان منها مكسور الفاء لغير الجمع نحو عضين وعزين وما كان منها مضموم الفاء ففيه في الجمع
وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنه وعضه وعزه في التنزيل قال الله تعالى للقتلى في الارض عدد سنين فسنين
مجرور بإضافة عدد اليه وعلامة جره الياء الذين جعلوا القرآن عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فالذين كفروا قبلك
مهطعين عزين اليمين وعن الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع شبه
في التنزيل الا بالالف نحو فانفروا اثبات ولا يجوز ذلك لان الجمع المعرب بالحروف في نحو تمره لعدم الحذف ولانه نحو عده وزنه غير عليين لان المحذوف منها
العا لا اللام واصلها وعد ووزن بكسر اولها وسكون ثانيها فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء و
شذ لديدون جمع لده واصلها ولده وهي المساوي لك في السن فان كانا عليين لمذكر جمعا على هذا الجمع فيقال عدون وزنون ولا يجوز ذلك
في نحو يد ودم لعدم التعويض من لامها المحذوفة واصلها يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر و
ذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذفت لامها على غير قياس وجعل الاعراب على عينها وشذ ابون واخون وهنون فانها جمعت
هذا الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وهنو فحذفت لامها كما مر ولم يعوض منها شيء ولا يجوز ذلك في اسم واخت وبنت لان العوض فيهن
عن لامهن المحذوفة غير الها اما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامه ان اصلها اخو
وبنو حذفت لامها وعوض منها تاء التانيث لاها التانيث والفرق ان تاء التانيث فيها لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وبا التانيث
يوقف عليها بالها وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء اخت وبنت لبست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف
هاء نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلمه وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسيلتي قوله ان التي فيها للالحاق بجذع وقعل الحاقا للثنائي بالثلاثي
وشذ بنون جمع ابن لان الموضوع فيه همزة الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت ولم ترد هذه التاء تحقق مونثا الا وذكره محذوف الواو وقال الجوهري
ولا يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا محذوفي اللام موضوعا عنها التانيث لانها كسرا تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت على شياه و
شفة كسرت على شفاه بالهاء فيهما واصل شاة شوهة بسكون الواو وصحفه قبلي لقيت الواو الها لزم انقلابها فانقلبت الفا فصار شاهة فحذفت
لامها وهي الهاء وعوض منها التانيث واصل شياة شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهه حذفت لامها وهي الهاء ايضا
وعوض منها التانيث والدليل على ان لامها هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها
ونعم قوم ان لام شفة واو لقولهم في الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما يجمعا بالحروف لان العرب استعذبت تبكيتهما عند تصحيفهم
جمع ظبية فانهم كسروها على ظبي ولامها واو محذوفة الها عوض منها والظبي بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحده طرف السيف والسهم واصلها ظبو لقولهم ظبوة
اذا اصبته بالظبة والنوع الثالث مما حمل على هذا الجمع جموع صحيح المستوفي الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهم العشيرة

وابلون

سين مهلة الرديد التوى والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الادم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء وقوله وهو سحيم وما ذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر عين انها كسرة اعرابه وبه قال الاخفش الاصغر على بن سليمان ولم يفرق بين العقود وكلوها غير ما جعله بمنزلة الجوالق وجعل ما يعقل في فتيان وقال الاعلم يوسف الشنتمري يعني السنين والعقود امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة الحرف من المسلمين ونحوه والدليل لما في هذا البيت لجواز ان يكون كسر النون فيه كسر بناء ضرورة تماما سيأتي وبذلك صرح ابن جني فصل في حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما المشار اليهما في النظم بقوله ونون جمع وما به التحق فافتح وقل من يكسره نطق ونون ما شبه والملحق به بعكس ذاك استعملوه وانتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الالف والياء على اصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله يا ابتا ارعى القذان فالنوم لا تالفه العينان بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المنذره جمع قذذ وهو البرغوث بضم الباء وفتحها بعد الياء لغة لبني اسد حكاها الفراء كقوله وهو حميد بن ثور وقيل ابو خالد يصف قطاة على احوذيين استقلت عشية فمالت الالحة وتغيب والرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وقريب ان الادب الاحوذي الراعي المتشمر للرعاية الغاط بما ولي عليه واراد بالاحوذيين هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية والمعنى ان القطاة ارتفعت في الجو عند عشاء جناحين خفاشيا هذا الراعي لها الالحة وتغيب عنه وقيل لا يختص فتح النون بالياء بل يكون بعد الالف ولغة من يلزم المثنى الالف وكل حال قال ابن عصفور كقوله اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا انشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين واما ظبيان بفتح الظاء المعجمة والموحدة وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنيه ظبي خلافا للمبرد وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك منذ اكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى وليس لهم اصل واحد على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا شاهد استند اليه ونون الجمع السالم للمذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء المكسور ما قبلهما لان الجمع اثقل من المثنى وكسرها جائز وفاق والشهور بعد الياء كقوله وهو جرير لا سيما يوم بذي سلم خلافا للجوهري في زعمه انه لا يكون الا بعد الياء عزفنا جعفرا وبني ابيه وانكر نا زعانف آخرين الرواية بكسر النون وهو جمع زعنفة بكسر الزاي والنون آخر بفتح الخاء يعني مغايير وجعفر وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء وجمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير واراد به الادعياء الذين ليس اصلهم واحدا وقوله وهو سحيم وما ذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف راي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به اولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشواذ وانكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس الباب الرابع من ابواب النيابة الجمع بالف وتاء مزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مونثا بالمعنى فقط كهندات ودعدات او بالتاء والمعنى حيوانا كفاطمات ومسلمات او بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات او بالف المقصور كحبليات او الممدود كصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين ان يكون سلمت فيه بنية واحده كصخرة وصخرات او تغيرت كمسجد ومسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول تحرك وسطه والثاني قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا وهذا عند الموضح غير مطرد لكثرة جمع المؤنث السالم الى ان قال الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المونث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فان جميع ذلك نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل واما تحلق الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس في آخره حروف تضاهي الاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وابي عمر بن الحاجب وصوبه الموضح في المتن ووضحه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه بوضعه ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للذوات والصفات

ليس لهم اصل واحد

جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في اسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس منصوبا به بل هو منصوب مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا اخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بعد ان لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور اولها انا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كونه لله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم لكنه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله اوجده واحدثه وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه وذلك نفي للصانع قاله الفخر الرازي وشرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب وربما نصب بالفتحة على لغة كما قال احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم يرد اليه في الجمع كسمعت لغاتهم بفتح التاء حكاها الكسائي ورايت بناتك بفتح التاء حكاها ابن سيده وكقوله فلما اجلانا بالايام تحيرت ثبات عليها ذلها واكتئابها والايام الدهان وثبات بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الحال بالفتحة والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله لعلا فانو اثبات والضمائر المونثة للنخل بالجاء المهملة والمراد بيان حالها حين يوخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء التي تبدل في الوقف هاء او جعل الفاتحة من حذف لام كما اعرب نحو سنين بالحروف جبر الفاتحة من حذف لام ليس الواو من ذلك مفردا مردودا اللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفردات لام واصله لغية او لغوة تحركت حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت الفا فصار لغات وربما يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات او سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات او سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زايدتين فان كانت التاء اصلية والالف زايدة كابيات جمع بيت او كانت الالف اصلية والتاء زايدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل قضاه وغزاه قضيه وغزوه تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلها قلبتا الفا فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن اصل والتاء زايدة للتانيث فالنصب بالفتح نحو رايت قضاة وجهزت غزاة والمصدر من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمونث مطلقا او صفة له مقرونة بالتا او دالة على التفضيل او على المذكر مقرونا بالتاء او صفة لمذكر غير عاقل كجمال راسيات او مصغرة كريهات وحمل على هذا الجمع شيئان احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة واصله الي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات نحو ان كن اولات حمل فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة فرقا بينها واصل كن كون بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين والثاني ما سمي به من ذلك للجمع وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم الموضع الموقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى على صفته وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام و هي لا تدخل وسكنت اذرعات بكسر الراء قال في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهو جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قاله ابو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان واذرعات هي قرية من قرى الشام وقال الجوهري موضع بالشام وللناة بينهما واختلف النحويون في كيفية اعراب هذا النوع الممنوع به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك شبيه بتداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فتحصل في المسئلة ثلاثة اوجه وروي بالاوجه الثلاثة قوله وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته تنورتها من اذرعات

واموات جمع ميت م

ع

واهلها بيثرب اذ ي دار نا نظر عالي الرواية بجر اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الينا ربما بتعلى من اذرعات
وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي نزلها من العمالق وهو يثرب بن عبيد وفي السنة سموه اطلاقا هـ اسم
عليها لانه من مادة التثريب واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاه عن قالة المنافقين والاصح الاول ثم هذا الباب اشارة بقوله التمام وما بناه والف قد جمعا يكسر في
الجر وفي النصب معا كذا الولات والذي اسما قد جعل كاذرعات فيه ايضا قبل الباب السادس من ابواب البناية مالا ينصرف اي مالا يدخله تنوين الصرف
وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع جمعها ابن الخباز في قوله اجمع وزن عادلا انث بعوفه ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسياتي في شرح
ذلك في باب معقود له والذي يخصه هنا انه متى اجتمع في اسم علتان منها كاحسن فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منها تقوم مقامها في منع الصرف
كمساجد وصحراء فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين والتاء بالالف بمنزلة تاءين فكل من صيغة منتهى الجموع والف التانيث قائم مقام علتين فان
جره بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو فحيوا باحسن منها ونحو اعتكفوا في مساجد الا ان اضيف لفظا نحو احسن تقوم وفي مساجد عائشة او تقديرا نحو
ابدا بذا من اول فروايته جره بالكسرة بلا تنوين على نية المضاف اليه او دخله ال معرفة نحو وانتم عاكفون في المساجد او موصوله نحو قوله وهن الشافيات لفظم
الجوايم بخفض الجوايم بالكسرة لدخول الموصولة عليه هي جمع جايمة واما ال الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان فانها حرف تعريف
على الاصح كما في المغني وغيره ولا موصولة او زايدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله بخفض اليزيد بدخول الزايدة عليه
بناء على انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قد رفيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه اللتعريف كما قاله الموضح في شرح القطر فلا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة ح
الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان محرفا اسمه والاعباء جمع عبا بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون
القاف واراد به امور الخلافة اثقلها وكاهل ما بين الكتفين والمعنى ابرمها شديدا كاهله بحمل اثقال الخلافة واهذا البا اشار الناظم بقوله وجر بالفتحة مالا ينصرف
مالم يضف او يك عبد ال ردف واذا دخلت ال او اضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا ام لا قولان ثالثهما ان كانت العلتان باقيتين فهو باق على منع صرفه والا
حرف وهو المختار الباب السادس من ابواب البناية الاسماء الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها
واما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله الموضح في شرح اللمحة وهي كلما
اتصل به الف اثنين بالتاء للمخاطبين نحو تفعلان يا زيدان او للمخاطبتين نحو تفعلان يا هندان او للغايبتين نحو الهندان تفعلان وبالياء للغايبين
نحو الزيدان يفعلان او واو جمع بالتاء للمخاطبين نحو انتم تفعلون وبالياء للغايبين نحو هم يفعلون او ياء مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان يكون الالف
والواو ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان ويفعلون الزيدون فالخط واز دشنوءة فان فتحها بثبوت النون وجزمها وتصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب يحمول على الجزم كما النصب حمل على الجر في المثنى والمجموع على احد وجهين
الجزم نظير الرفع في الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في
الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل
الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الاسماء وحملوا يفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك
قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعوض من قوله الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله و
اما الا ان يعفون فالواو لام الكلمة لاضمير الجماعة وهي واو عفا يعفو والنون ضمير النسوة عايد على المطلقات لان الرفع والفعل معها مبنيان على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل يتربصن لامرءو وزنه يفعلن فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه
ضمير الجماعة المذكرين كالواو في قولك يقومون وواو الفعل محذوفة والنون علامة رفع ووزنه يفعون فتحذف النون للناصب والجازم نحو لم تعفوا او
لن تعفوا في التنزيل وان تعفوا اقرب للتقوى ووزنه تفعوا اصله تعفووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت
فصار ساكنا فحذفت الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة واهذا البا اشار الناظم بقوله واحمل لنحو يفعلان النونا

رفعا وتدعين وتسالون وحذفها للجزم والنصب سيم الباب السابع من ابواب البناية وهو خاتمتها الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره
حرف علة الف كيخشى او ياء كيرمي او واو كيدعو فان جزمتهن بحذف الاخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة
قبلها دليل عليها والمحذوف من يرم الياء والضمة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم العلة في الجزم بان علامة الجزم فيهما حذف حرف العلة انما يتشى على
قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة وحالة الرفع والفتحة فالالف في حالة النصب وعلة ذلك بان الاعراب انما دخل الفعل فرع فلا حاجة
لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالداء المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه
لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به
وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه وقول النظم واحذف جازما ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشنع اعتراضا بان احرف العلة قد تثبت مع
الجازم فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله اذا العجوز غضبت فطلق والا تقضاها والا تملق وقوله هجوت زيانا ثم جئت معتذرا فهجو زبان لم تهجو ولم تدع
وقوله وهو قيس بن زهير لم يا تيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد ضرورة فيهن حيث اثبت احرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه
الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم وقيل هذه اصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقدر حرف العلة على حاله والانباء
جمع نبا وهو الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث اذا بلغته على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون
الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل يا تيك ضمير ما لاقت متعلق
بتنمي لقربه ويجوز ان يكون بما لاقت فاعل يا تيك وهم البا زايدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى ان من يتق ويصبر باثبات الياء في يتقي و
تسكين يصبر في قراءة قنبل عن ابن كثير فاختلف في تخريجه فقيل من موصولة لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على مرفوع اما
لتوالي الحركات الباء الموحدة والراء من يصبر والفاء والهمزة من فان كما في يامركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون
توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل يتقي فمن يصبر فان جعلت من بمنزلة ناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم
يخففون مضموم العين اذا كان مستثقلا فما لك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من
الله ولا واغل فمنزل ربيع من اشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما يسكن عضد واما على انه اي قنبلا وصل بنية الوقف كقراءة الحسن البصري
ولا ناعن تسكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا واما على العطف على المغفلان
الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها ولكونها مدخولها المبهدة ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح
العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية واليا في يتقي اما اشباع واللام الغير حذفت للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح
فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة تنبيه مما مر من حذف حرف العلة اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف العلة عارضا
بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرأ مضارع قرا ومكسور ما قبلها كيقرئ مضارع اقرا ومضموم ما قبلها كيوضؤ مضارع وضوء بضم
الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الابدال للهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم و
ابدال الهمزة الساكن من جنس حركة ما قبلها قياسي لاستثقاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا اخر
وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحرك من جنس
حركة ما قبله شاذ ويجوز مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف له بناء على قولي الاعتداد بالعارض وهو الابدال هنا وعدمه
اي عدم الاعتداد بالعارض بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به
ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي لا العارض وعدم الاعتداد
بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون في كلام لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات

والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتخفيفها

فصل تقدر الواو رفعا في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو جاء مسلمي والنون رفعا في المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الف الاثنين او ياء المخاطبة واكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين وتقدر الحركات الثلاث تقديرا في الاسم المعرب الذي اضيف الى ياء المتكلم نحو موسى وعيسى مما الفه منقلبة عن ياء والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو وان صورت فيهما الالف بانظر الى اصلها في الاول ومجاورتها الثلاثة في الثاني وليسمى الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة معتلا لكون اخره حرف علة ومقصورا لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع او لكونه منع المد والمقصور بخلاف الممدود فيما هذا لا يسمى نحو يسمى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود تقول جاد الفتى والمصطفى ورايت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الاحوال الثلاثة والتقدير يختلف فيقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الالفات قلنا بمجاراة الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح والاشبه وانا وجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب الذي اخره ياء لازمة فالاحوال الثلاثة مكسور ما قبلها نحو المرتقي من مزيد الثلاثي والقاضي من الثلاثي ويسمى الاسم المذكور معتلا لكون اخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها اولانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو قفى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم في حد المقصور الفعل نحو يخشى والحاف نحو على مما اخره الف لازمة وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحاف نحو قفى مما في اخره ياء لازمة وخرج بذكر المعرب في حديها المبني نحو اذا وما والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رايت الحاكي في اليا نحو مررت باحيك فانها يتغيران بحسب الاعراب وخرج بها شتراط الكسرة قبل الياء في حد المنقوص نحو ظبي مما اخره ياء قبلها ساكن صحيح وكرسي مما اخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسم معتلا منه الاسما ما كالمصطفى والمرتقى مكارما فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا والثاني منقوص ثم قار ورفعه نوى وكذا ايضا يجر وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو هو يخشاها ولن يخشاها فيخشى فالاول مرفوع والثاني منصوب تقديرا فيهما ومثلها متصلين بها الضمير ليوافق اللفظ اللفظ بالالف الخط وتقدر الضم فقط في الفعل المضارع المعتل بالياء والواو نحو هو يدعو هو يرمي فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدر ما في الاسم لان الاعراب فيه اصل فتجلى الحركة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة الى تقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال واي فعل اخر منه الف او واو او ياء فمعتلا عرف فالالف نحو فيه يخشى الرجا ثم قال والرفع فيهما انو وظهر الفتح في نحو يخشاني الواو والياء في الفعل وهو المنبه عليه بقوله وابد نصب مكيد عويرمي وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يرى ولن يزد وليس في العربية اسم معرب اخره واو لازمة قبلها ضم هذا باب المنقوص والمقصور وهما في الاصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم المعرب الاسم ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج وهي بالجملة عبارة عن اسم موجود او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها وضع لما كان كوكبا نهاريا ينسب ظهوره وجود الليل فمحتها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك انما تخلف لذلك عن جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر فانها قوله فكانه لمعان برق او شعاع شموع رس وقوله وجوههم كانها اختار فان العرب تنسب اليها باعتبار الايام والليالي وان كان حقيقتها واحدة يقولون شمس هذا اليوم اي شمس امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول ذلك الشهر وبالجملة عبارة عن احد هذا ما يقبل ال الموثرة للتعريف كرجل لحيوان مذكر عاقل وفرس لحيوان مذكر غير عاقل ودار لمؤنث غير حيوان وكتاب لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال الموثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب والنوع الثاني ما لا يقبل ال الموثرة للتعريف ولكنه يقع موقع ما يقبل ال الموثرة للتعريف نحو ذي بمعنى صاحب ومن بفتح الميم بمعنى انسان وما بمعنى شيء فرقولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك فذو ومن وما نكرات لان ذي بمعنى نكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة نكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال آخذ من قولهما واقعة موقع صاحب

وصاحب يقبل ال الموثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست التي فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه معناه الاصلي بحسب الاستعمال وصار مع قبول الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت بصاحب اخوه عمرا كما قاله الشاطبي في باب المبتدا وانما من قولهما نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول الانسان وانما ما قولهما نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع شيء وكذلك اذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناها في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام اي انسان واي شيء وانسان وشيء يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قال وكذلك اين وكيف فانهما واقعان موقع قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان وحال يقبلان ال النقيه وذهب ابن كيسان الى ان من وما استفهاميتين موقوفتان وكذلك مهما حال كونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري وذهب الجمهور ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال نفسها وكذلك نحو احد وديار وعريب وكتيع مع الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا رجل اوحى اوساكن او نحو ذلك قاله الشاطبي وانكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كل منها ما يوافقه مرتبة و المرتب الثاني موثرة والهدين الفريدين اشار الناظم بقوله نكرة قابل ال موثرا اووقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهي النوع لا بما تحتاج في دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال في النثر البتة بقطع النظر سماعا قال شارح اللباب والقياس وصلها ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو فاما قوله باعدام العمرو عن اسيرها حراس ابواب على قصورنا فضرورة والنوع الثاني ما يقبل ال ولكنها غير موثرة للتعريف نحو حارث وعباس وصخر فان ال الداخلة عليها غير موثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها ال للمح الاصل بها وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لان مدخولها قد يكون غير موصوف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم فظاهر كلامه ان في بنده ان مسئله دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لكونها منوية باصلها ثم قد دخولها عليها كذلك حمل عليها على التعايم والقاعدة وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف تقديرا ولمح الصفة صار التعريف مشكلا واجاب بما حاصله انها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل واقسام المعارف سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غايب كانا وهم والثاني العلم لمذكر او مونث كزيد وهند والثالث الاشارة كذا للمذكر وذي للمونث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد الذهني في الصلة لا بال ملفوظة كالذي او مقدرة كمن او بالاضافة كاي والذي للمذكر والتي للمونث والخامس ذو الاداة للمونث والمذكر كالغلام والمراة والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها اي من هذه الخمسة معتلا كان او صحيحا كابني وعلاي والسابع المزيد على قول النظم كهم وذي وهند وابني والغلام والذي المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي قاله في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغايب السالم عن ابهام يعني بان يتقدم اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به والمنادى يعني انها في مرتبة واحدة لان تعريفها بالعهد وفي بعض نسخ ثم ذو الاداه فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه ان المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في مرتبة العلم وذهب المبرد الى ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلاثة اقوال فصل في المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مضمون مع ضمرته اذا اخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على احد قولهم اعقدت الحبل فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفيون يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصح بمن تهوى ودع عنك الكنى فلاخير في اللذات من دونها ستر فالضمير الكناية بالاصطلاحين اسمان لما وضع لتعيين مسماه وهو اما للمتكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين او للمخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين او للغايب كهو تمامها عند البصريين والها وحدها عند الكوفيين واليه اشار الناظم بقوله فالذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير والمخاطب تازة وللغايب اخرى وهو ثلاثة الالف والواو والنون والا ذلك اشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب وما اراد بغيره المخاطب كقولك للخاطبين وقوما اقوما وقمن يا هندات والهندات قمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ به كما قدمت وكاف اكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته

والى مستتر وهو بخلافه اى بخلاف البارز وهو ما ليس بصورة ذ بل ينوى كالضمير المقدر فى اقوم وقم فيقدر زيد اقوم انا وقم انت ولم تضع العرب لها لفظا يعبر به عنها ولكن لضيق العبارة عبر عنها بلفظ الضمير المنفصل لقليلها للمبتدين وليس هما ايا هما على الحقيقة وينقسم البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يصح به النطق ولا يقع بعد الا كياء ابني وكاف اكرمك وهاء سلنيه وياءنه وهذا معنى قول النظم وذو اتصال [illegible] كالياء والكاف من ابني اكرمك والهاء من سلنيه وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغايب ومحالّ الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من سلنيه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء سلنيه للغايب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدى بشئ منها ولا تقع بعد الا واما قوله وما نابى اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فضرورة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف اياه وابقى الكاف او اوقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زايدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية وبنابى من المبانات بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى احد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول لنابى وهى مؤولة بالجملة والا حرف ايجاب والكاف فى موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا تكترث بعدم مجاورة احد غيرك واجاز ابن الانبارى وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وانشد مكان الاك سواك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر اعوذ بربّ العرش من فيئة بغت على فما لى عوض الاه ناصر فاوقع الهاء المتصلة موقع اياه والى منفصل من عامل وهو اى المنفصل ما يبتدى به فى النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا تقول فى ابتداء النطق بانا مؤمن وفى وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمه البارز هنا الى متصل ومنفصل لا ينافى تقسيم المتصل الى مستتر وبارز فى باب العطف لاختلاف المدركين فانه هنا ناظر الى مواقعه فى الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنيعه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب من رفع ونصب وجر الى ثلاثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع وهو خمسة احدها الف مضمومة كانت او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلاث وثانيها الالف الدالة على الاثنين واثنتين كقاما وقامتا وثالثها الواو الدالة على جمع المذكر كقاموا ورابعها النون الدالة على جمع الاناث كقمن وخامسها ياء المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالف الاخفش والمازنى وزعما انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر وتقع فى لام كتقومين والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون فى محل رفع ابدا اصلا والقسم الثانى من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين محل النصب بالجر وهو ثلاثة احدها ياء المتكلم نحو ربى اكرمنى فالياء من ربى فى محل جر باضافة رب اليها ومن اكرمنى فى محل نصب على المفعولية باكرم وثانيها كاف المخاطب بفتح الطاء نحو ما ودعك ربك فالكاف من ودعك فى محل نصب على المفعولية ومن ربك فى محل جر باضافة رب اليها وثالثها هاء الغايب نحو قال لصاحبه وهو يحاوره فالهاء من لصاحبه فى محل جر فى الاول باللام وفى الثانى بالاضافة ومن يحاوره فى محل نصب على المفعولية بيحاوره وذلك داخل تحت قول النظم ولفظ ما جر كلفظ ما نصب والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة بشرطين اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا انا سمعنا فنا فى ربنا فى محل جر باضافة رب اليها وفى انا فى محل نصب بان وسمعنا فى محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم كما عرف بنا فانا منّ بها علينا المنّ وقال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على الناظم فى قوله للرفع والنصب وجر ناصلح لا يختص بكلمة نا بل الياء وكلهم كذلك فانها يتعاقبن فى المحال الثلاثة لانك تقول فى الياء الرفع قومى وفى النصب اكرمنى وفى الجر غلامى وتقول فى هم فى الرفع هم فعلوا وفى النصب انهم وفى الجر لهم مال ورده المتاخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالسين المهملة لان المدعى ان يكون الضمير فى الاحوال الثلاثة تحته المعنى ومتصلا وما اورده ليس كذلك لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم به ليلين احدهما ان ياء المخاطبة مختلف فى اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثانى ان ياء المخاطبة موضوعة للمونث وياء المتكلم موضوعة للمذكر والمونث غير المذكر ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد والغاظ الضمائر كلها مبنية وذلك مفهوم من قول النظم وكل مضمر له البنا يجب واختلف فى سبب بنائها فقيل شبه الحرف فى المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهى من معانى الحروف

وقيل شبه الحرف فى الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف فى الافتقار لان المضمر لا يتم دلالته على مسماه الا بضميمة اشارة او غيرها وقيل شبه الحرف فى الجمود وقيل اختلاف صيغه لا لمعنى خلاف مبانية قيل غيرك ولا يختص الابراز بضمير يعينه بل يكون فى ضمير الرفع والنصب [illegible] وينقسم المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقصور عليه فى النظم بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر بقرينة تمثيله بقوله كافعل او اتف نغتبط اذ تشكر وضابط واجب الاستتار ما لا يخلفه فى مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو قومى وقوما وقوموا وقمن او المرفوع بمضارع مبدو بتاء خطاب الواحد كتقوم وتستخرج بخلاف المبدو بنا الغايبة نحو هند تقوم فان الاستتار جايز لا واجب وبخلاف المبدو بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المرفوع بمضارع مبدو بالهمزة كاقوم واستخرج او المرفوع بمضارع مبدو بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل استثناء كحاشا وعدا وليس ولا يكون فى نحو قولك القوم ما عدا عمرا وما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا فيهن خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عايد على البعض المفهوم من كلا السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او المرفوع بافعل التفضيل فالاول كالاحسن الزيدين بفتح الدال وكسرها والثانى نحو هم احسن اتقى فى احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا والثانى تمييز والمرفوع باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع وزال بمعنى انزل او المرفوع بالمصدر النايب عن فعله نحو ضربا الرقاب فجميع هذه الامثلة لارتفع الاسم الظاهر ولا الضمير المستتر البارز لا فعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر فى مسئلة الكحلى عندى جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم يعرب انت مبتدا وعلى هذا فقد فعل التفضيل خرج بامثلته ما يستتر فيه الضمير وجوبا بمشكل على الضابط المذكور وينقسم المرفوع بفعل الغايب او بفعل الغايبة او الصفات المحضة وهى التى لقته من شابهة الاسمية او اسم الفعل الماضى فالمرفوع بفعل الغايب نحو زيد قام وبفعل الغايبة نحو هند قامت او تقوم وبالصفات المحضة وهى اما اسم فاعل نحو زيد قايم او اسم مفعول نحو زيد مضروب او صفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب او مضراب او مضروب او ضريب او ضرب وباسم الفعل الماضى نحو زيد هيهات اى بعد فالضمير فى هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا واذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقى والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر والضمير المنفصل الا ترى انه يجوز فى الفصيح زيد قام ابوه فيخلفه الظاهر وهو ابوه او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقى من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار فى الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقع صفة او صلة او حالا نحو مررت برجل امامك او فى مجلسك وجاءنى الذى عندك او فى الدار وزيد خلفك او فى المسجد وجاءنى زيد فوق فرسه او على حماره وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربة هو تنبيه هذا التقسيم للضمير المستتر الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك والتسهيل وغيره وابن يعيش فى شرح المفصل وغيرهم من النحويين وقد تقدم الموضح فى شرح القطر وخالفهم هنا فقال وهذا التقسيم فيه نظر اذ الاستتار للضمير فى قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه فانه لو برز وجب انفصاله فتقول قام هو ولا يقال قام هو على الفاعلية بل على التوكيد لذلك المستتر واما خلف الظاهر له او الضمير المنفصل فى غير تركيبه فزيد قام تركيب اسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر واما زيد قام ابوه وما قام الا هو فتركيب احر اسند فيه القيام الى سببى زيد والى ضميره المحصور بالا هذا تقرير كلامه وفيه امران احدهما ان قوله فتركيب اخر يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قالوا نحو زيد قام هو وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا ان يقطع النظر عن خصوصية المسند اليه والثانى انه نفى ان يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز فى هو نحو قوله تعالى ان يمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا او نقل المرادى عنه ايضا فى شرح التسهيل انه اجاز فى هو نحو مررت برجل يكرمه هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له واذا برز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد وجوب الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثانى مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس

هذا مذهب التحقيق والتقسيم ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم وقم والى ما يرفعه وغيره اى الظاهر كقام وقيها وينقسم الضمير
المنفصل بحسب مواقع الاعراب الثلاثة الى قسمين احدهما ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح التاء للمخاطب وهو
للغايب وفروعهن فروع انا واحد فقط وهو نحن لان المتعدد فروع المفرد وفروع انت بفتح التاء اربعة هي [illegible] وانتن
لان المونث فرع المذكر والمثنى فرع المفرد وفروع هو اربعة ايضا وهو هي وهما وهم وهن وتعليل ما تقدم تنبيه المختار في انا ان الضمير هو
الهمزة فقط والالف زايدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي انت وفروعه ان الضمير نفس
الحرف عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى ان التاء هي الضمير وهي التي تحولت
وكثرت بان وهو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم الضمير
الهاء وحدها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو والقسم الثاني ما يختص بمحل النصب
لا يتجاوزه الى غيره وهو ايا بتشديد الياء المفتاة تحت حال كونه مردفا بما يدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد و
تثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغايب المذكر هذه الثلاثة هي الاصول وفروعها تسعة فروع اياي ايانا لا غير
وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياك بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة ايضا اياه واياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم في التعليل
وفي بعض النسخ باسقاط العاطف تنبيه المختار من الخلاف ان الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب
سيبويه واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غايب وايا على احدها لا تدل على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين
المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الى التمييز اردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما ردف الفعل المسند الى المونث بتاء التانيث ومقابل المختار مذاهب
احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضمائر وكلمة ايا عماد اي زيادة يعتمد عليها الواحق ليتميز
الضمير المنفصل من المتصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير اتصل فمحل خفض بالاضافة
ايا اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان الاسم ظاهر لا ضمير واللواحق لها ضمائر اضيف ايا اليها لتعذر [illegible] فهي في محل خفض بالاضافة وهذه الضمائر
الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول النظم وذو ارتفاع انا هو وانت والنوع لا تشتبه وذو انتصاب
في انفصال جعلا ايايا والتنويع ليس مشكلا وجملة الضمائر البارزة قد ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل او منفصل والمتصل مرفوع و
منصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة
واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وتمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمونث وواحدة لمثنيهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المونث
وخمس للغايب كذلك واذا ضربنا خمسة في اثني عشر خرج ستون امثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمتما قمتم قمتن قام قامتا قاما قامتا قاموا
قمن امثلة المنصوب المتصل اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا
متصلا غلامي لي غلامنا لنا غلامك لك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن
وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم احتج لسردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه في ضمائر الرفع
المتصلة يا المخاطبة فتقومين وقومي وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في تقوم وقم وقد تقدم

فصل القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتتوفى احكامها منه وهي هنا انه متى تاتى وامكن اتصال الضمير
لم يعدل الى الانفصال لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فنحو قمت بضم التاء واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك
لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجي المنفصل اذا تاتى ان يجي المتصل فاما قوله وهو زاد بن حمل
التميمي وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الى هم فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق يا لباعث

الوارث الاموات قد ضمنت ايا هم الارض في دهر الدهاريس فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل ضرورة فيهما ومفي البيت الاول على ما
قاله ابن كيسان وما صحت قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي الا بالغواني الشادن عليهم حتى يزيد واقوى حبا الى ويدل عليه انه وجد في اصل قصيدته
لم الق بعدهم [illegible] الاولى مفعول اول ليزيد وحبا مفعوله الثاني وهم الثانية اخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيد وزن قولك الواو
الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدهم انفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح وفي المغني وحاصله على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد
وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون اولا ومراده انه ما يصاحبهم بعد قومه فذكر قومه لهم الا يزيد هؤلاء القوم قومه
حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على اصاحب قاله الموضح وفي شرح الشواهد والباء في قول الفرزدق يا لباعث
متعلقة بجلفت فريبت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي يرجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور
باضافة الباعث او الوارث اليه على حد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل الثاني وضمن مثنى بكسر الميم
مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم والارض فاعل ضمنت وايام مفعوله والدهر الزمان والدهاريس بمعنى الشدايد مضاف اليه
واذا لم يتاتى الاتصال وجب الانفصال مثال ما لم يتاتى فيه الاتصال ان يرفع الضمير مصدرا مضافا الى المنصوب نحو قوله بنصركم نحن كنتم طائفين
او ينصب مصدرا مضافا الى المرفوع نحو عجبت من ضربك الا اميرا ياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرنا اياكم فاكان جوابهم فهو جوابنا
او ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط امن اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله
فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوايل اي فان ضلالت لم ينفعك علمك او يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم
او ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاليت لا انفك احدو قصيدة تكون وايا بها مثلا بدي او ان يفصل متبوع نحو يخرجون الرسول و
اياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما انا واما انت او ان يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك ممنى فلن ازال
مطيعا او ان يكون منادى نحو يا ايك ويا انت او ان ينصبه عامل مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة نحو ظننتني اياي وسياتي او ان يتقدم الضمير
على عامله نحو اياك نعبد او يتاخر عن عامله ويلي الا لفظا نحو ما لا تعبد الا اياه او معنى نحو انا ما قام انا ومنه قوله وهو الفرزدق انا الذايد الحامي
الذمار وانا يدافع عن احسابهم انا او مثلي لان انا ولي الا في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او نحو ما مثلي او نحو ما مثلي فراجز الكمالات
ولما كان غرض ابن الحاجب المدافع عنه فصل الضمير واخره ولو وصله وقال وانا ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم للعين احسان
غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا وليت ما وصوله وانا خبرها
اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى الحصر بانما وخولف فزيد الذايد بذال
معجمة اوله ومهملة اخره من ذاد يذود اذا منع او من الذدد وهو الطرد يقال حمى ذايدي حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير الذايد وبوأهم فاعل في الحامي و
هي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم هو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح السين ما عد من مفاخر الجد كانهم
يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة قاله في تحفة العروس ويستثنى من هذه القاعدة المذكورة وهي انه اذا تاتى اتصال الضمير لا يعدل الا انفصاله
مسئلتان احداهما يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال وهما المشار اليهما بقوله في النظم وصل او افصل بانسلخ وما اشبهه وفكه
الخلف انتهى كذلك جعلتني احدهما وهي الاولى في النظم ان يكون عامل الضمير الجايز فيه الاتصال والانفصال عاملا وضمير الخبر اخر عما هو مقدم
عليه وبه مراد النظم بقوله وقدم الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان وهما
الانفصال نظرا الى الاصل والانفصال مع بامن توالي متصلين فضلتين ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل
ارجح لكونه الاصل ولامرجح لغيره ولذلك عليه سيبويه كالها من قولك زيد اعطاه ومكنيه او ملكنيه والكاف من قولك لعبد ك زيد ساتيك ويجوز على
مرجوح سالني اياه وسلني اياك ولكون الاصل ارجح لم ياتي التنزيل الا به قال الله تعالى فسيكفيكهم الله انزل مكموها ان نيسالكموها كل ذلك

من الوصل ومن الفصل قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو وصل لتعارضا لكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات وان كان العامل
في الضمير ين اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح لاختلاف محلي الضميرين سواء كان العامل اسما نحو مخبت من خبت اياه خبت مضافا الى فاعله
وهو ياء المتكلم اياه مفعوله وهذا من الفصل ومن الوصل قوله في الحماسة لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبك لي [illegible] من نقل موطئة للقسم
وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي لي متعلقة بحبك وحبك الاول بغيا واو الكاف مضاف
اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبك الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصل لقال حبي اياك وكان الاسم العامل
اسم فاعل نحو مخبت من المولى اياه ومن الوصل قوله لاترج او تخش غير الله ان اذى واقيكه الله لا ينفك مامونا فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله
اياه وان كان العامل في الضميرين فعلان نحو ما ضرب خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه جرى في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده
وهو المراد بقول النظم غيري اختار الانفصالا كقوله احي حسبتك اياه وقد مثلت ارجاصدرك بالاضغان والاحن والارجا النواحي جمع رجا كعصى
والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو الحقد ايضا فهو من عطف احد المترادفين
على الاخر والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وقد رجح بذلك في النظم فقال واتصالا اختار
وجعلته ان الاصل الاتصال وقد امكن وجاء به التنزيل كقوله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله ثلوث اصنع امرء بيرا خالكه اذ لم تزل لاكتساب المجد مبتدرا
المسئلة الثانية من المسئلتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان قبل ضمير ام لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى
نحو الصديق كنته او كانه زيد فيجوز فيها الوجهان الاتصال والانفصال والارجح في الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح فعند الجمهور الفصل
وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد ومن ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه ما طلبت ان يجعل
ابن صياد حين اخبره انه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي
لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير ثم شرع في تحرزات القيود المعتبرة في المسئلة الاولى فقال والا فقار ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى
مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ويجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص وجب الفصل لانه مع تحلل الاتصال يجب
تقديم الاخص فمع تقديم الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم وقد تمنع ما شيت في الفصال نحو اعطاه اياك او اعطاء اياي فان كلا من ضمير المخاطب و
المتكلم اخص من ضمير الغايب واما قول عثمان رضي الله عنه اراهني الباطل شيطانا فانه ورد والاصل اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى اراي الباطل القوم اياي
شيطانا واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم ارجح ومن ثم بنى الثاء المثلثة اي من هنا اي من
اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا اتحدت الرتبة بان يكونا للمتكلم او مخاطب او غايب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف
والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا نحو تخول العبد سيده ملكتنيه اياي وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا
انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الانفصال تقديم الاخص وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم وقد يبيح الغيب منه وصلا وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لو حبهك في الاحسان سبط وبهجة
انا لهاه نعم الكريم والد سبط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدا تقدم خبره في الجار والمجرور باللام قبله وبهجة ومسرورة معطوف على سبط وانال فعل
ماض متعد لاثنين او لهما ضمير التثنية الراجع الى سبط وبهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه والى به متصلا والاكثر انا لها اياه بالانفصال وقوله بمتبع
اتباع فاعل انال وكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور للاتحاد المذكور في الضميرين فلا
يقال علمتني ولا علمتنيا ولا اضنتكما كما صح الاختلاف في ضميري الغيبة نحو جارية زيد اعطيتهاه او اعطيتهوها واحترز باختلاف
لفظ الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه فصل قد يضع وضع تضمير الضمير بحسب مواقع الاعراب ان ياء المتكلم والضمائر
المشتركة بين النصب والخفض فتنصب بواحد من ثلثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين يلتبس معه

نوع الوقاية

نوع الوقاية ومايلحقه فالذي يلحقه نوع الوقاية على اربعة احوال وجوب وجواز بتساو ورجحان الثبوت ورجحان الترك فان نصبها فعل او اسم فعل
او ليت وجب قبلها نوع الوقاية لتقي الفعل او شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل
فاما الفعل نحو [illegible] المضارع واعطني في الامر هذه الثلاثة ملازمة للفعلية وتقل فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام القوم
ما خلاني وما عداني وحاشاني بنون الوقاية ان قدرتهن احرفا جر وما زايدة استظهارا للنون وتقدير الفعلية ارجح هو الراجح فتثبت
النون قال تلي النداء ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع والنداء يجمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل
بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبران والمعنى تمل النداء ملكا مجانا وشكلا غيري واما انا فلا املك فانني مغرى بكل ما يهواه نديمي وتقول في المختلف
فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية ما افقرني الا عفو الله وما احسنني ان اتقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ
منقاس وتقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسنني قال بعضهم وقد يلحق نون النسا ناهيه عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه
عن بعض العرب فعليته اسم فعل بمعنى الامر رجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عايد على رجل وياء المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز
اغراء الغايب وهو شاذ لانه ليس امره بفعل وضع للامر بل بفعل متوعر بجرف بلام الامر كما ان الذي بفعل متوعر بجرف بلا فكما ان اسماء الافعال لا تكون نايبة عن فعل
متوعر بجرف النهي لا تكون نايبة عن فعل متوعر بجرف الامر لان الفعل والحرف تختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنها الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني
هو قول البصريين وهو مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفيين فما احسني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافيه فمبني على قولهم ان احسن
ونحوه في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره اسمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليس بحذف نون الوقاية من ليس
لمجرده فلا يعول عليه واما قوله وهو رؤبة عددت قومي كعديد الطيسي اذ ذهب القوم الكرام ليسي بغير نون فضرورة اشار الناظم اليها بقوله
وليسي قد ينظم والعديد كالعدد يعامل هم عديد الشرى اي عدد الثرى والطيسي بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي اخره سين مهملة الرمل
الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عايد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصل به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا
هو ما اشار اليه الناظم بقوله وقيل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية واما نحو تامروني وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع فالصحيح عند سيبويه
ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم وان ناصب وليتوالى الامثال فنحو ليتني بكنا ونحو ذلك نحو قوله
ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولان نون الرفع نايبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة ابي عمرو يامركم بحذف النون ليوزن تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف
نون الوقاية وجزم به الموضح فشذ وره واسقط من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتاخرين واستدلوا له باوجه احدها ان نون
الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت
لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المزيد على النظم فنحو دراكني وتراكني بكسر الكاف منهما وعليكني فالاول بمعنى ادركني والثاني بمعنى اتركني والثالث
بمعنى الزمني بوصل الهمزة فيها واما ليت فالذي اليه يعول النظم وليتني فشا فنحو يا ليتني قدمت لحياتي واما وجوب النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل
لكونها لتغير معنى الجملة الا تبدو ولا يعلق ما بعدها بما قبلها واما قوله وهو ورقة بن نوفل بن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكر له خديجة عن غلام مها ميسرة ما راى من
رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قاله بحيرا الراهب في شانه فيا ليتني اذ اما كان ذاكم وليت وكنت اولهم ولوجا بما سقاط نون الوقاية فضرورة
عند سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية وقال الفراء يجوز اختيارا ليتني باثبات النون وليتني بحذفها وان نصبها العلى المشار اليه والنظم بقوله ومع
لعل اعكس فالحذف للنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسبا اكثر من الاثبات لها كقوله وهو حاتم بن عبد الله الطائي وقيل حطائط بن يعفر اخو الاسود النهشلي
يخاطب امرأة عذلته على انفاقه ماله اريني جوادا مات هزلا لعلني اري ما ترين او بخيلا مخلدا والمعنى ارني جوادا مات لاجل الهزال او بخيلا مخلدا لم يمت
لعلي اري ما ترين وحاصل ان انفاق المال لا يميت الكريم لفراله ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا واثبات النون في لعلني هو اكثر من حذفها من ليتني وغلط ابن
الناظم في شرح النظم فجعل ليتني نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلني ضرورة مع انه نادر كما تقدم بل كثير وهو قول الاولى تابع لابيه في قوله وليتني ندرا

ومخالف له في الثانية في قوله وبع لعل اعكس وانما كان الاكثر فيه لعل التجرد لانها شبيهة بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تغلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان نصبها بقيلة اخوات ليت ولعل واشار اليها في النظم بقوله ومن نحو اني الباقيات وهي ان المكسوره وان المفتوحه ولكن وكان فالوجهان على السواء لاثبات نظير [illegible] والرفع والحذف كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران كقوله وهو قيس بن الملوح واني على ليلى لزار وانني ذاكر فيما بيننا مستديمها فاتى مع ان نون الوقاية ثابتا وجردها منها اولا وزار خبران وهو بزاي ثم راء منقوص من زريت عليه زرايته اذا عتبت عليه والمعنى اني لعاتب على ليلى واني مستديمها على ذلك العتب وكقول امرء القيس كانك ام ايكب وكقوله تعالى ولكنني من حبها لعميد وان خففتها حرف فان كان ذلك الحرف من ومن وجبت النون قبل ياء المتكلم محافظة على بناء السكون لانه الاصل في البنا الا في الضرورة فلا يلحقها النون والذي اذكاك رالناظم بقوله واضطرارا خففا منه وعن بعض من قد سلفا كقوله ايها السائل عنهم وعني ليست من قيس ولا قيس مني بتخفيف نون عن من وقيس هو ابن عيلان بن مضر بن نزار واسم الياس بالياء المثناة تحت وان كان الخافض لياء المتكلم غيرها اي غير من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لي وبي مما هو على حرف واحد وفي بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلي مما هو على ثلثة احرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح الياء فيهن وانما امتنعت النون في لي وبي لانها مبنيان على الكسر واما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه اصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء في الياء واما خلاي وعداي وحاشاي فلان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا يلحقهن نون الوقاية اذا قدرن افعالا ولكنهن اجروا بالفعل مجرى واحد او حملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها لا حظ لها في ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الالف قال الاقيشر واسم المغيرة بن الاسود لقب بالاقيشر لانه كان احمر الوجه اقشر فتى فتية جعلوا الصليب الههم حاشاي اني مسلم معذور بعين مهملة وذال معجمة اي مقطوع العذره وهي قلفة الذكر ويعار فيه يختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضها مضاف فان كان المضاف كل لدن او قط او قد مما اخره ساكن فالغالب الاثبات لنون الوقاية محافظة على السكون ويجوز الحذف قليلا لان لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب عند وحسب لا يلحقهما النون فلذلك كان بعناها عند التحقيق ولا تختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه لما سيأتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل الحذف في قد وقط اعرف من الاثبات والصواب العكس كما مثلنا لها بالاثبات والحذف في لدن وقط وقد بلغت مرادي عند ما قرى مستدلا على الاثبات ومخففا على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأ به السبعة ما عدا نافعا وعاصما في رواية ابي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرا به نافع وابو بكر وروى في حديث النار بالاضافة قطني قطني بنون الوقاية وقط قط بحذفها والنون اشهر حفظا للبناء على السكون وقال حميد بن مالك الارقط قدني من نصر الخبيبين قدي بانبات نون الوقاية فالاول حذف فياء والثاني نون ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون اصله قدني باسكان الدال ثم الحق ياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء قاله الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء اخر الحروف وهو من باب التغليب كالقمرين واراد بهما عبد الله ابن الزبير واخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب الذي يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع واراد بالثلاثة عبد الله واخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول الناظم النظم وفي لدني قل وفي قطني الحذف ايضا قد يفي وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم يتصل بهما ياء المتكلم اصلا و ان كان المضاف غيرهن اي غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو ابي واخي لعدم السكون هذا باب العلم بفتح العين واللام وهو نوعان جنسي وسيأتي اخر الباب وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من غير قيد زايد عليه بل بمجرد الوضع او الغلبة واليها اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانها لا تعين مسمياتها وكشمس فان لفظها لا يعين مدلولها من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض للمسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي وخرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين بقيد اما بقرينة لفظية او معنوية الا ترى ان ذا اللاف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت في الحال فاذا فارقته فارقه التعيين ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة

ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان انت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فيه بقرينة مجازا فارقه الشاطبي ونحو هذا انما يعين مسماه ما دام حاضرا فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فاذا شاملا وضع لشخص موجود وقريب فهو باعتبار حال من حال [illegible] يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام ابوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين

فصل والعلم الشخصي مسماه نوعان احدهما ابو العلم في المذكرين كجعفر وهو علم منقول من اسم النهر الصغير ورجل وجعيل ايضا بوقبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافره والمونث كخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول من ولد الارنب لامراة شاعرة وهي اخت طرفة بن العبد الشاعر قال ابو عبيدة وهي خرنق بنت عفان من زيد بن ضبيعة رهط الاعشى انتهى والثاني ما يوالف كالقبايل جمع قبيلة والاحياء جمع حي كتمر بفتح التاء والراء اسم قبيلة من مراد ابو هم قرن بن زدمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب اويس القرني رضي الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سها والبلاد جمع بلد كعدن بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة سباحل اليمن والخيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما واحده من معناه وهو فرس كما حق علم فرس كان لمعاوية ابن ابي سفيان رضي الله عنه والبغال كدلدل والحمير كيعفور كلها كانا للنبي صلى الله عليه وسلم والابل اسم جمع كشد قم علم فحل من فحول الابل كان للنعمان بن المنذر واليه ينسب الابل الشدقمية والبقر اسم جنس كتمر بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وذا المثل بابت عرار بكسر العين بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة ايضا واصل هذا المثل ان عرارا وكحل اصدقا ثمانيا جميعا فبانت كل منهما بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين والغنم لبعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم الكلب وذكر في النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال كجعفر وخرنقا وقرن وعدن ولاحق وشدقم وهيلع واشق وفي ذلك لغوا زالة لقول تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم **فصل** وينقسم العلم بحسب الوضع الى قسمين مرتجل في الارتجال بمعنى الابتكار قيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله قايما على رجليه من غير ان يتعود ويتروى وهو في كلام سيبويه على وجهين احدهما ما لم تتع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يات من ذلك الا فعنل وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو فعنل بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة فعنس في غير هذا الموضع والثاني ما استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل استعمل من اوزان الامر علما وهذا الثاني هو الكثير ولذلك اقتصر عليه كاود علما لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو اود بن هلال بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من الوصف من ادة ود فاصل هزة الواو و استعملت هذه المادة في الود والود ودونحوهما وسعاد علما للمراة لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعمل ماده س ع د في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ما له نظير في البنية الاخرى والتي لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وقمع وضئضئ فان نظيرها سفرجان وسبرحان وزدمان وجعفر وعثمس والثاني نحو حيوة وموهب وموظب ومكوزة وحيوه ومنقور وهو الغالب والاعلام وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها وتقدم ان يكون من اسم جامد او الاسم الجامد اما ان يكون لم ات اي مصدر كزيد فانه في الاصل مصدر زاد يزيد زايدا وزيادة وفضل وهو في الاصل مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اي ذات كاسد فانه في الاصل اسم جنس للحيوان المفترس وتور بالمثلثة فانه في الاصل للحيوان البري واما ان يكون من وصف وذلك الوصف اما الفاعل كحارث فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح المهملتين فانه في الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او المفعول كمنصور فانه في الاصل اسم مفعول من فعل الثلاثي المجرد وهو محمد فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثي المزيد واما ان يكون من فعل مجرد عن الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمر بتشديد الميم او مضارع كيشكر لرجل وهو نوح عليه السلام اوامر كما صحت لبرة قال الازهري وكسر الميم منه والمسمى عن لام الفعل لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى واما ان يكون نقل من حرف كالوسيط رجلا بواحد من ضيغ الحروف قاله الفخر الرازي في شرح المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة اما فعلية فاعلها ظاهر كشاب قرناها اي ذوابتا شعرها او فاعلها ضمير بارز كاطرقا او مستتر كزيد من قوله ينه يزيد بضم الدال او اسمية كزيد منطلق وليس النقل الجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قاله في شرح المفصل الحي ولكنهم اي النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسليم

والغنم ص

ونحو

وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو في ذلك تابع للنظم في قوله ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد واد وعند سيبويه الاعلام كلها
منقولة لان الاصل في الاسماء التنكير وعند الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وافق وضعا او غيره فهو اتفاقي لا مقصود
عن التركيب كزيد واد وهند وسعاد والمركب وهو ثلاثة انواع وذلك لانه اما مركب اسنادي وهو كل كلمتين اسند
قرنا ها وهذا النوع مبني وحكى الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب قال دوبه في حكاية
الفعل المسند الى الضمير المستتر نبئت اخوال ابني يزيد فظلنا لهم قديد والقوا مرفوعه فلو لا ان في يزيد ضمير امرفوعا على الفاعلية لما رفع على الحكاية
وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف وما منعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلاثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل
واخوال مفعوله الثاني وفي يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم قديد بالفاء جمع صياح في موضع المفعول الثالث اي فادين وطلما مفعول لاجله وناصبه محذوف
تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف او بقديد لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد
فعلنا ولا تقل فعلا والجاري على الالسنة بني يزيد بالياء اخر الحروف اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل والية تنسب الثياب
التريدية انتهى ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يريد تزيد بن جشم بن الخزرج او تزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا منهما من بذين ابوقبيلة وهو بالتاء
الفوقانية وامامركب مزجي وهو كل كلمتين تنزل ثانيهما منزلة تاء التانيث مما قبلها فان ما قبلها مفتوح الاخر مالم يكن ياء ولكل من جزئيه حكم يخصه فحكم الجزء
الاول ان ينتج اخره كما ينتج ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء ما قبل تاء التانيث مما قبل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها لما صارت
كالجزء مما قبلها كبعلبك وحضرموت لبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا ككلمة الواحدة وحكمها ان ينتج اخر
او لها الا ان كان ياء فيسكن للثقل بالتركيب والاعلال كمعدي كرب لرجل وقالا قلا وكسر الدال من معدي شاذ والقياس فتحها كمكرمي ومسعى وحكم
الجزء الثاني منهما ان يعرب بالضم رفعا وبالفتح نصبا وجرا اعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية الا ان كان الجزء الثاني كلمة ويه فيبنى على الكسر في الاشهر
عند سيبويه اما البناء فلانه اتهم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين كسيبويه وعمرويه واختار الجرجاني ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخل تحت خفض
ولا تنوين قال ابوحيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى
والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم فان يغير ويه تم اعربا وامركب اضافي وهو الغالب فالاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكنى وهي مضافة
وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله فان الجزء الاول يجار بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة الا ان التنوين ملازم للسكون
والمضاف اليه ملازم للجر وما قبله يختلف بوجوه الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف مرفوع بالضمة وابي قحافة مما المضاف اليه
مجرور بالفتحة والمضاف مرفوع بالحروف وحكم ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبناء للمفعول بمعنى يختص الجزء
الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة دايما والى هذه الاقسام الثلاثة اشار الناظم بقوله وجملة وما مزج ركبا وشاع في الاعلام ذو الاضافة فصل وينقسم
العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه بقوله في النظم واسما ابى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدره اب او ام كابي بكر بن ابي قحافة ورضي
ام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم زاد الامام فخر الدين الرازي في العلم الجنسي او ابن او بنت كابن دايه للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى واللقب كل
اشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض عن الواو والوضيع الدني من الناس فالرفعة
كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم والضعة كخوانق الناقة لقب جعفر بن قريع بفتح الخاء وسكون الراء وبالعين المهملة
ابو بطن من سعد بن زيد مناه وسبب جريان هذا اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نساءه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا الرئس الناقة فجاء ابوه شاتك
به فادخل يده فرانق الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله لقوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يسوي بانف
الناقة الذنبا صار اللقب مدحا والنسبة اليه انفي مرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى والاسم ما عداهما وهو الغالب

كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم ينصب على الالهة الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم
واذا اجتمع الاسم واللقب يؤخر اللقب عن الاسم غالبا لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك
ما مو[illegible] بلقب خير الغت[illegible] بالمدح والذم والنعت لاعتدم فكذلك ما اشبهه كزيد زين العابدين او انف الناقة وهذا مراد الناظم
بقوله واخرن ذا ان سواه صحبا ويجاب تقدم اللقب على الاسم كقوله وهو اويس ابن الصامت اخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما انا ابن مزيقيا عمرو وجدي
ابو دهمنذ ماء والشما فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة تحت وكسر القاف وتخفيف الياء اخر الحروف لقب
عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا او بدل منه وسبب جريان هذا اللقب عليه وانه كان مزملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا لبسهما كراهة ان يلبسهما
ثانيا او يلبسهما غيره ومنذر ماجدا حداده لام وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السما لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه
فقيل لحسن وجهه وقيل ان امه كان يقال لها ماء السما لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج وزاد اويس بذلك انه كريم الطرفين
بسبب الجهتين ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم او لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتاخيرها عنهما قال العراقي اخبارا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اقسم بالله ابو حفص
عمر ما سمتها من رغبة ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فر فقدم الكنية وهي ابو حفص على الاسم وهو عمر وبنى الشاعر ذلك لان قايلها قال لعمر رضي الله عنه ان ناقة قد نقبت فاحملني فقال
له عمر كذبت وابي ان يحمله وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفي فكانه تغليب وقيل
فجراي خنثى في يمينه وقال حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ رضي الله عنهما وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو فقدم الاسم وهو سعد على الكنية
وهي ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ اصيب يوم الخندق بسهم في اكحله فمات قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ
فنظم حسان رضي الله عنه وتقول حاني ابو عبد الله وبطة ابو عبد الله وفي نسخة من الخلاصة ما مشى وهو قوله واخرن ذا ان سواه صحبا وذلك يقتضي ان اللقب
يجب تاخيره عن الكنية كابي عبد الله انف الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالامر بوجوب تاخير اللقب عن الاسم
صحيح وليس الحكم مع الكنية كذلك بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنها كما تقدم وفي نسخة اخرى من الخلاصة وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا فلا ناقة
به الا اللقب هي اصرح فرالمراد ولكن قال المادري وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولكن تقول اما كونها لا يفهم منها حكم
اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها اولى فممنوع لانها تفهم غير الصواب ثم ان كان اللقب وما قبله من الاسم مضافين كعبد الله
زين العابدين او انف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة والثاني مضافا كزيد زين العابدين او انف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا
والثاني مفردا كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي اخره زاي وهو فرالاصل خرج الراعي فالاقسام ثلثة فان ثنيت الثاني للاول فاعرابه اما بدل من الاول
بدل كل من كل او عطف بيان على الاول او قطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا محذوف او بنصبه مفعولا به بفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين
العابدين برفعهما ورايت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن
الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني ولو اظهر الجار هذه احكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا ان الكنية لا تكون
الا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضاف والاخر مفرد فحكمهما ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز
جاز ذلك المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع وجاز وجه اخر وهو اضافة الاول الى الثاني ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحارث قفة او كان
اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهارون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع
هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع اقيس والاضافة اكثر وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه وهو الاضافة ووجوب الاضافة يرد النظر
من جهتي الصناعة والسماع اما الصناعة فلانا لو اضفنا الاول الى الثاني لزم اضافة الشي الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين
واما السماع من العرب فهو قولهم لرجل يضم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان هذا يحيى عينان بغير اضافة والا لقالوا يحيى عينين بالياء واجيب عن الاول بانه
من اضافة المسمى الى الاسم لمغايرة جاءني سعيد كرز بالاضافة جاءني مسمى هذا الاسم واما الاول فالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المرضي للاستاد

اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ واجيب الثاني بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا وان وجوب الاضافة للموصول وجواز
الاتباع في غيرها اشار الناظم بقوله وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف وما ذكر في النظر على القول بوجوب الاضافة يأتي مثله في حال الاضافة
على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جواب المجيب فهو جواب للموجب **فصل** والعلم الجنسي للموعود بذكره [illegible] يفيد حينئذ ذي
الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يغاير العلم الشخصي المتقدم في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية اساءه اجرى مجرى الجراة وهي الثقة من
تعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرى من الثعلب والى الاسد والثعلب هذين للجنس لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس وتقول في تعيينه
تعيين ذي الاداة الحضورية هذا اساءه مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا والى في الاسد هذا التعريف الحضور
المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب ان اصل الاسم الوضع على جملة الجنس فاذا اشرت
اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو موصوف بمعلوم الاشباه للاسد بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث انما تريد بهذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه
او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم انتهى وهذا العلم الجنسي يشبه علم الشخص من جهة
الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا يقال الاساءه كما لا يقال الزيدكم ويمتنع من الاضافة فلا يقال اساءتم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيها التشبيه
في المسلتين لان اللائح من ذلك اجتماع موقفين مختلفين على موقف واحد وذلك مانع بالشياع ويمتنع الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون ان كان
ذا سبب اخر مع العلمية كالتانيث اللفظي فاساءه وثعالة وكزيادة الالف والنون في حمار قبان وكوزن الفعل من نبات او بر علما على ضرب من الكمأة و
ابن اوى وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذيب وشبه من الثعلب طويل المخالب الاظفار صياحه شبيه صياح الصبيان قاله
الدميري فان قلت وزن الفعل من المضاف اليه فقط والعلم هو المجموع المضاف والمضاف اليه قلت عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما
لو كان علما وحده قاله الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اساءه مفترسا بل المفترس ويبتدى به ويأتي الحال منه بلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين
السابقين وهما اساءه اجرى من ثعالة وهذا اساءه مقبلا وليشبه النكرة من جهة المعنى لانه شايع في امته وجماعته لا يختص به واحد دون اخر كما ان النكرة
نحو رجل كذلك فظهر من كلامه اولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية وآخرا انه لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى
وانما الفرق بينهما من حيث التعريف وعدمه وقد يقال لما عاملوا اسد معاملة النكرة واساءه معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم
فبالاثر يستدل على المؤثر والفرق ان الصور الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن
اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسد وهي من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق
على كل فرد من افرادها والحاصل ان اسد اموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير قيد معها اصلا واساءه موضوع للحقيقة باعتبار حضورها
الذهني الذي بموجبه تتشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وتنقسم علم الجنس الى اسم وكنية وذلك مستفاد من قول الناظم ووضعوا البعض الاجناس علم كعلم الاسد
لغطا وبعضهم **فصل** ومسمى علم الجنس ثلاثة انواع احدها وهو الغالب اعيان لا توليف فيها للسباع جمع سبع وهو مالا ناب والخزانات جمع خزنة
وهي ضفادع وابو الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة للثعلب وكنيته ابو الحصين وابي جعدة كنية للذيب واسمه ذؤاله و
الخزان نحو ام عريط كنية للعقرب واسمها شيوه والى هذا النوع اشار الناظم بقوله ومن ذا كام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب النوع الثاني اعيان
توليف كهيان بن بيان بفتح اوله وتشديد الياء المثناة تحت للمجهول العين وهي الذات والنسب من بني ادم كطاير ابن طاير لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه
وفي المحكم لابن سيده ماء در اى هي بن بي بوهناه اى الخلق هو وهو من اسماء الاضداد لدلالة المجهولات مستصعبة خفية لاهتية بينة و
قيل نا من بن بيان اسمان لولدين لادم عليه الصلوة والسلام ويقال ايضا للذير لا يعرف صلعة بن قلعم وفشل بن فشل وابي المضاء بفتح الميم والضاد المعجمة
والمد للفرس وابي الدغفاء بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء وعدوداً لاحق لان العرب اذا حقوا انسانا قالوا له يا ابا الدغفاء ولدها فخارا
اى شيا لا راس له ولا ذنب والمعنى كانها مالا تطيق ولا يكون قال الموضح وحواشي التسهيل كان العرب جعلت بميان بن بيان لعدم الشعور بحقيقة

وابا الاربعين

وابا الدغفاء للنوع منه فجعله بمنزلة مالا يؤلف **النوع الثالث** اسم معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعمل مكان سبح
وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى برأة من السوء الله بن آبار وورده جعله علما للملازمة للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير وكيسان بفتح الكاف و
[illegible] للغدر بفتح الغين المعجمة وعليه قوله اذا ما دعوا كيسان كانت سهولهم الى الغدر اسرع من شبابهم للرد و
قال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والعلة العاجد وهو الالف النون حاصل فلابد من حصول
العلمية ويسار بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للميسرة بمعنى اليسر كقوله فعلت امكيخ حتى يسار لعلنا نخ معاقالت وعاما
وقابله ويجار بفتح الغاء والجيم وكسر الراء علما للغوة بسكون الجيم بمعنى الغجور وبرة بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للبرة بمعنى البر وقد اجتمعا في
قول النابغة انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم ومثل برة للبرة كذا فجار علما للغوة هذا

باب اسم الاشارة وهي كل اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلاثة وكل واحد منها اما مذكر او مونث فهذه ستة
تحصلت من ضرب اثنين وثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار
التوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مونثا او اثنين مذكرين او مونثين او
جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية فللمذكر
المذكر من القرب اربعة ذا بالف ساكنة وذا بالف وذائه بهاء مكسورة بعد الالف وذاه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة
قال هذا ما في الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصور يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهشيم اذا حركت الهاء فيها للضرورة والاصل فيها ذا
والواو اصلية عند البصريين لازيدية خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لاعينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح وللمفرد المونث
في القرب عشرة خمسة مبدوة بالذال وخمسة مبدوة بالتا وهي ذي وتي بكسرة او لها او سكون ثانيها وذي وتي باشباع الكسرة وذه وته باختلاس
وهو اختطاف الحركة من اولها والاسراع بها لا ترك الاشباع وذه وته بالاسكان لها او ذات وتا بعض الناس ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية
الاشارة ذا والتا للتانيث وهي التاء في امراة ونحوه مما فيه الفرق وليس بصحيح انتهى وللمثنى القرب ذان في المذكر وتان في التانيث بالالف فيهما رفعا
وذين وتين بالياء فيهما جرا ونصبا ونحو ان هذان بالالف وتشديد النون ان لساحران نحو ان هو الا رجل وتاويله اما على حذف اسم ان ضمير شان على احد ان بكر زيد ماخود
واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على
انه جاء على لغة حشم فانهم لا يلزمون المثنى بالف حالتي النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد
لا تقلب ياء او على انه جيء به على اول احواله وبعد الرفع كما في اثنان قبل التركيب او على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا ايجابيه كما يقول بلكونيه
او على انه للدلالة على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب وتحتهما في التذكير والتانيث اولا حال كونه عدودا عند المجازيين نحو هولاء القوم وهؤلاء
بناتي مشهورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه تميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن
خطه نقلت والاكثر بجيء المقصورا ويقل بجيء الغير المقصور كقوله وهو جرير بن عطية ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام
فاشار بها وبالك للايام وهي مما لا يعقل وذم امر مذم بالكسر وبجوز فيه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل
منصوب به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى والعامرود و
قصره للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على اولئك او نعت له والى طاب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة
على قول الناظم بذا للمؤنث مذكر اشر بذي وذه تي تا على الاتي اقتصر وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا
والمد للكل اولى **فصل** ما تقدم من المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان المشار اليه بعيد المحققة كاف حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف و
هذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما

فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمع فتقول ذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث
ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا يلحقها علامة تثنية ولا جمع ويشير اليه قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة وقوله تعالى اذ لكم خير لكم
في المجادلة ولك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما مبالغة في البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في هل وبل وانما كسرت في نحو لزيد مال لالتقاء
وبين لام الجر في نحو ذاك بفتح ٢ والى ذلك اشار الناظم بقوله ولذا البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او مه الا في التثنية مطلقا فمن غير تقييد بلغة ودون اخرى
وسواء في ذلك تثنية المذكر والمونث والى الجمع فلغة من مده وهم الحجازيون وفلغة بعض من قصر وهم التميميون والا فيما سبقها التنبيه بالفاء غير محذوره
والا استثناء الاخير اشار الناظم بقوله والام ان قدمت ما تمنعه وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم و
تقييده بالجمع بلغة من مده احتراز من لغة من قصره غير التميميين كقيس وربيعة واسد فانهم ياتون باللام قال شاعرهم اولاك قومي لم يكونوا اشابة وهل
يعظ الضليل الا اولاكا والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحده الاشابي وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد
اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان اسم الاشارة مركبان قربي وبعدي لا غير تبع فيه الناظم وخالفه شرح اللمحة فعلى هذا والمشار اليها ما قرب المسافة او متوسطها
او بعدها فللمفرد والمذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد والتاء ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد وللجمع
اولا للقريب بمد وقصر واولاك بالمد للمتوسط واولئك بالمد للبعيد وللمونث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد وللمثناه تان للمونث
وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد وللجمع اولا للقريب واولاك للمتوسط واولئك للبعيد انتهى وقد يتجوز في اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة البعدم
وبالنسبة الى المسمى فالاول نيابة ذي عن ذي القرب نحو ذاك الكتاب والثاني نيابة ذا للواحد عما للاثنين او عما للجمع فالاول نحو عوان بين ذلك اي بين الفارض
والبكر والثاني كقول لبيد ولقد سئمت من الحياة وطولها ولا ينوب ما للاثنين او للجمع عما للواحد فصل ويشار
الى المكان القريب بلفظتين بهنا مجردة من هاء التنبيه او هنا مقرونة بها والتنبيه نحو انا ههنا قاعدون ويشار للبعيد بالفاظ بهناك مجردة من هاء
التنبيه او هناك مقرونة بها التنبيه من غير لام او مناك بهم الها وتخفيف النون وبالام المكسوره او بها بفتح الها وتشديد النون واصلها هنتن بثلاث
نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال او هنا بكسر الها وتشديد النون والكلام فيها كالتي قبلها وكسر الها اردا مع فتحها قاله السيرافي وانشد لذي الرمة هنا و
هنا ومن هاهن بها نوات الشمايل والايمان هيتنوم او هنت بفتح الها والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة
فالتقى ساكنان حذف منها الالتقاء الساكنين وقد تكسر تاؤه او ثم بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال
الكثرة مع التضعيف نحو از الغنائم الاخرين وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الى حالة تشبيهة نها نحو جئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان واما
قوله تعالى واذا رايت ثم رايت فثم ظرف لرايت المتقدمة عليه لا معمولا مطلقا على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور ان الملابث ثلاثة فيشار الى المكان القريب
بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك واخواته وعند الناظم مرتبتان اشار اليهما بقوله وبهنا او بهنها اشر الى والى المكان وبه الكاف صلا في البعد او بثم فه او هنا وبهناك انظقن او مناهذا بالموصول وهو
حرف بيان موصول حرفي وموصول اسمي فالموصول الحرفي كل اول مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عايد وهو ستة ان المفتوحة الهمزة المشددة النون و
توصل بجملة اسمية وتتاول مع معمولها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المتاول من لفظه وان كان جامدا او لا بكون وان كان ظرفا او جرورا
اول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيها قاله في المغني وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة في ذلك وان تفتح الهمزة وتسكن النون وهي الناصبة
للمضارع وتوصل بفعل متصرف غير طلبي ماضيا كان او مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تقدر
بحرف قاله الموضح في الحواشي وكي المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر والذي
على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس وانه جعل منه ذلك الذي بشرك الله قال الموضح في الحواشي ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابي ذهيل الجحي
يا ليت من يمنع المعروف يمنعه حتى يذوق رجال مرّ ما صنعوا وليت رزق رجال مثل فايلهم قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا وعلى القول به
قال الاعشى

فتح الكاف وسكون اللام وبالجر

فعال الرضي لا خلاف في اسمية الذي المصدرية وصنيع الموضح يا ما ضمنا الآن بالتشديد بخلاف ما لكنهم انّا انزلنا اي انزالنا ومثال ان بالتخفيف وان تصوموا خير لكم
اي صومكم خير لكم ومثال ما بالنسبة يوم الحساب اي بنسيانهم اياه ومثال كي كيلا يكون على المومنين حرج اي لعدم كون على المومنين حرج ومثال لو يود احدهم
لو يعمر اي تعميره [illegible] كالذي خاضوا اي كخوضهم والمانع يدعي ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة او ان الاصل
كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعايد او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه اوقع
الذي على الجمع كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد او ان الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح في
شرح اللمحة والموصول الاسمي كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح والى عايد او خلفه قاله الموضح وشذ ورود
ضربان نص في معنى لا يتجاوز الى غيره ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد فالنص ثمانية هنا منها للمفرد المذكر الذي للعالم بكسر اللام وهو من يقوم به
العلم وغيره بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة نحو الله الذي صدقنا وعده والعالم المذكر نحو الذي جاء بالصدق وغير العالم نحو هذا ابوكم الذي كنتم
توعدون وللمفرد المونث التي للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها والثاني نحو ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها فاوقع التي
على القبلة وهي غير عاقلة ولك في باقي الذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات يكون ما خفيفة فتكون ساكنة وما مشددة فتكون اما مكسورة
او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا لما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه ست لغات في الذي والتي ولتثنيتها اللذان و
اللتان بالالف رفعا واللذين واللتين باليا المفتوح ما قبلها جرا ونصبا تقول جاءني اللذان قاما ورايت اللذين قاما ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتها بحذف الياء على غير قياس وكان القياس وتثنيتها وفي تثنية ذا وتا المسابقين فحذفت الاشارة ان
يقال في تثنية الذي اللذيان باثبات الياء مخففة وفي مشدده اللتيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية ذا ذيان بقلب الالف ياء وتثنية تا تيان
بقلب الالف ياء كما يقال في تثنية القاضي من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم
فرقوا بين تثنية المبني والمعرب في التثنية كما بينهما في التصغير قالوا في تصغير الذي والتي وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف الاول وهو اللام
الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا على فتحه الذي كان قبل التصغير وزادوا الفا في الاخر فرارا من الالتقاء الساكنين وفتحوا
التي تكون في اول المصغر من غير المعرب فيقال اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير بين الضم والالف وما ذكره الموضح هنا تبعا للنظم من ان اللذان و
اللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء واللت كذلك عن تثنية الذي والتي بالياء قال المرتضى
لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما منها فلا يختص حذف الاخر بتثنية المبني بل قد يحذف الاخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وحنفشا ان تثنية عاشور والحنفش
حكاه الفراء عن العرب وحيث ثنيت الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يحذفون النون فيهما وتميم وقيس تشد النون فيهما نحو يضا في المحذوف وهو الياء
في الذي والتي واللاف فرادا وتا او تاكيد الملغى بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء واللاف والتشديد والتعويض اشار الناظم بقوله والنون
ان تشد فلا ملام والنون فردين وتين شدا ايضا وتعوض بذاك قصدا ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون فيها وفي
حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين فزعمهم ان التشديد يختص بحالة الرفع لانه قد قرئ والسبع ربنا ارنا اللذين احدى اللتين باثنين بالتشديد
فيهما في حالة النصب في اللذين والجر في اللتين كما قرئ في حالة الرفع وبجارت بن كعب الجوني وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تشبيها
للموصول المطول بالصلة لكونها كالشيء الواحد قال الفرزدق ابنا كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع
على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمي بالتثنية هما هذيل بن هبيرة الثعلبي وهذيل بن عمران الاصغر كان
اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق في الاسار وغيرهم واراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب بان عمية قتلا الملوك
وخلصا الاسارى من اغلالهم وقال الاخطل هما اللتا ولدت تيم لئيم فخارهم صميم اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما

القيس الحداد

وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لوولدتهما تميم لعقبل فخرا لهم خالصا ولقد هذا الثناء بالاخطل لكبر ذه واسمه غياث بن غوث التغلبي
وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالباس ولا يجوز ذلك الحذف في نون ذانك وتانك للالباس بالمفرد ولعدم الطول وتلخص في نون
الموصول ثلاث لغات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان الاثبات والتشديد وبلغ [illegible] جزء قائل قليلا الا
على رزء الحلي وتكتب بغير واو قال الموضح في شرح اللحي مقصورا على الاشهر كقوله رأيت بني عمي الألى يحذلونني على احدثان الدهر اذ يتقلب وقد عد كقوله
أبا الله للشيم الألاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها وهي في هذين البيتين للعاقل وفي وقوعها وفي وقوعها لغير العاقل قولان صحيحان للوصل
ايانا منا الألى مررن علينا والزمان وريق والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان الجمع في خصائص الاسماء لان الذين
مخصوص بذوي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجمع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثناة المتمكنة لفظا ومعنى وقد يقال جاء الذون بالواو
رفعا ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي ح موبة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء وهي لغة هذيل او تحقيل
بالتصغير فيهما واو للك قال شاعرهم نحن الذمن صبحوا الصباح يوم التحيل غارة ملحاحا فنحن مبتدا والذ وخبره والنخيل تصغير نخل
بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة منصوبة لان جملة وهو اسم مصدر اغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من لحاح السحاب دام مطره وجمع المونث
اللاتي واللائي باثبات الياء فيهما وقد تحذف ياؤها اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللا وفي هذه الثمانية اشار الناظم بقوله موصول الاسماء الذي
الى التي واليا اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه وله العلامة جمع الذي الألى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا منطقا باللات واللاء التي قد جمعا
وقد يتعارض الألى واللاء فيقع كل منهما مكان الاخرى قال مجنون ليلى قيس بن الملوح محى حبها حبا الألى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن
حل من قبل فاوقع الالى مكان اللاء اي حب اللاتي بدليل عود ضمير المونث اليها وقال رجل من بني سليم حماة ونا با من منه علينا اللاء قد مهدوا
المجدا فاوقع اللاء مكان الألى بدليل عود ضمير جمع المذكور عليها والألى بمعنى الذين والذين اشهر منها فلذلك عدل الموضح وقال اي الذين اذ
لا فرق بينهما والمعنى ليس اباؤنا الذين اصلحوا شاننا وجعلوا مجدهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تعارضها اشار الناظم بقوله
واللاء كالذين نزرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما واي بفتح الهمزة وتشديد الياء وال وذو وذا وذكرنا الناظم على غير هذا الترتيب
فعال ومن وما وال تساوي ما ذكر وهكذا ذو ومثل ماذا اي كما ولكل منها كلام يخصها فامامن فانها تكون في اصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو ومن
عنده علم الكتاب وتكون لغيره اي غير العالم على سبيل التغلب في ثلاث مسايل احدها ان ينزل ما وقعت عليه من من غير العالم منزلته اي منزلة
العالم نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن احنف اسرب القطا هل من يعير جناحه
لعلي الى من قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو غير عالم وقوله وهو امرء القيس بن حجر الكندي الا عم صباحا ايها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في العصر الخالي فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعا اصله انعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا و
صباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب في الصباح عم صباحا وفي المساء عم مساء فكانهم قالوا انعم الله صباحك ومساءك وتعين
اصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة واخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الزمان ويجمع
في القلة على اعصر وفي الكثرة على عصور والخالي نعته فدعا الاصنام وقوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له ونداء الغطا فوقوله اسرب القطا
من هل يعير جناحه ونداء الطلل وقوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما
كانا منادين ولا يدعى وينادى الا العاقل المسلة الثانية من وقوع من على غير العاقل هل ان يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه
من الموصوله نحو كمن لا يخلق فانه عام في العاقل وغيره لشموله الادميين والملايكة والاصنام فان الجميع لا يخلق شيئا ونحو الم تر ان الله يسجد
له من في السموات فانه يشمل الملايكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها ومن في الارض فانه يشمل الادميين والحيوان والشجر والدواب وغيرها وافراد الشمس والقمر
والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكر في الاية لشهرتها واستبعاد السجود منها ونحو من مشى على رجلين فانه يشمل الادمي والطاير ولا فرق

لعله

في هذه المسلة بين ان يكون العاقل اكثر من غيره كالمثال الاول او مساويا له كالمثال الثاني او مساويا له كالمثال الثالث ولذلك اعاد لفظ نحو في الامثلة الثلاثة المسلة الثالثة
من وقوع من على غير العالم ان يقترن غير العاقل به اي بالعالم اتصالا في عموم فصل بين الموصول نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع لاقترانها بالعاقل في عموم كل دابة
من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط
فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يمشي الادمي والطاير كما تقدم واختلاط وعموم فصل بين ومن يمشي على بطنه ومن
يمشي على اربع فانها اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة لما يدب على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا الاية الارض
تاكل منساته ويحتمل عندي ان من فيمن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد و
من الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من ان تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله الاية
واما الموصولة فانها في اصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد اي الذي عندكم ينفد وقد تكون له اي لما لا يعقل مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات
وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره وتكون لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات من يعقل ومثالها عند
ابن عصفور وابن مالك نحو فانكحوا ما طاب لكم من النسا وكلا التعبيرين منتقد فيه لما الاول فرده ابن الحاج بان النوع لا يعقل فهذا استعمل عنه بقوله لما لا يعقل
واما الثاني فلا نه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب او الطيبة لان النكاح انما هو للذات لا للصفات تعقله الموضح في الحواشي وتكون مالهم امر من الاشخاص نحو كقولك
وقد رايت شجا بفتح الباء الموحدة وبالحا المهملة لا يدري البشر هو ام حدر وانظر الى ما ظهر وكذلك لو علمت انسانية ولم تدر اذكر هو ام انثى قال ابن مالك
في شرح التسهيل اخذ من قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا والبحث فيه مجال والاربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فاما
اي بفتح الهمزة وتشديد الياء فخالف في موصوليتها ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني
ويرده قوله وهو غسان اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل وجه الرد منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح هنا واذا انتفى
غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور وابن الضايع بالضاد المعجمة
والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير و
سيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور ان اياها هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم علق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باي والتقدير وسيعلم الذين ظلموا اي انقلاب ينقلبون واي الموصولة لا يعمل فيها العامل مستقبل متقدم
عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامل ولا تقدمه خلافا للكوفيين
وقال ابو حيان في شرح التسهيل وسئل الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له فلم يلح له وجه المنع فقال اي كذا
حلقت انتهى اي كذا وضعت قال ابن السراج موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه ان اياً وضعت للعموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم
فكانك قلت الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فاخرجها ذلك عن ما وضعت له من
العموم واذا اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية لانها لا يعمل فيها الا ما تاخر والمشهور عند الجمهور
افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فتقول اية واياان واياتان وايون وايات وعلى الحالين هي معربة موصولة قبيل مطلقا
سواء اضيفت ام لم تضف ذكر صدر صلتها او حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين واليه الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا
وقال سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير
الحذف نحو ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شيء وخولف فيذلك قال
الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه سيلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت انتهى ونعم
هؤلاء المانعون ان اياً في الاية استفهامية وانها مبتدا واشد خبرها ثم اختلفوا في معمول ينزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن

الذين يتلى فيهم ايهم اشد وقال يونس المنقول الجملة وعلقت ينزع عن العمل فيه ليست الا الكسائي والاخفش المنقول كل شيعة ومن زايدة ورد الموضع ذلك في
المغني بما يطول ذكره وبالبيت السابق وقد تقرب ح اي حين اذ اضيفت وكان صدر صلتها ان يحذوفا كما روبت الاية وهي ايهم اشد بالنصب
وهي قراءة هارون ومعاذ ويعقوب والبيت وعلى ايهم افضل بالرفع قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك [illegible] واما ال فتحوان
المصدرين والمصدر عا صلة اسم فاعل ونحو السقف المرفوع والبحر المسجور مما صلة اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الذا خل
عليها حرف تعريف على ما صحح في المغني وليت ال الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول موصولا حرفيا خلافا للفارسي في احد قوليه ومن زاعمه ويرده انها
لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد افلح المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء واجاب المانع عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف
محذوف وردبان الحذف الموصول مطلقا لا يحذف في غير ما الاضرورة وليست هذه منها ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن الاخفش وهو تابع قولي اللازمة
وحجتها ان العوامل تتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك
ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وال الموصولة لا يعود عليها ضمير وانما تدخل
الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل
فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو فخاصة بطي وذلك مستفاد من قول النظم و
بهذا ذو وعند طي شهر والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو وقد تعرب بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وحض ابن الضايع ذلك بحالة
الرخاء المسموع كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا فمن رواه باليا وهو ابو
الفتح بن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء قايم ولم يعارضه معارض والمشهور عندهم ايضا افرادها وان وقعت على مثنى او جمع
وتذكيرها وان وقعت على مونث كقوله وهو سنان بن فحل الطاي فان الماما بي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت فاتي بذو مونثة
مذكرة مع انها واقعة على البير وهي مونثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البير اذا بنيتها بالحجارة وقد
تونث وتثنى وتجمع عند بعض طي فيقول في المذكر ذوا قام وفي المونث ذوات قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المونث ذوا تا قامتا وفي
جمع المذكر ذوو قاموا وفي جمع المونث ذوات قمن حكاه ابن السراج في الاصول وجميع لغة طي على الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب
ونازع في ثبوت ذلك المحكي على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمراد عليه
انما هو الاطلاق في جميع لغة طي واما كونه ذو تثنى وتجمع وتونث عند بعض طي فهو ثابت انتهى قال الفراء في لغات القرآن وربما قالوا هذان ذوا تعرف
وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان التي ذات وبربعون التا على كل حال وفي تثنيتها ماتان ذوا تا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذوات تعرف انتهى وابن
السراج وابن عصفور وابن مالك كلهم حكى عن بعض طي ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين على انهما موصولان مستقلان مرادفان
للتي واللاتي قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال في النظم وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع
اللاتي اي ذوات كقوله وهو رجل من بني طي كما قال الفراء في لغات القرآن سمعنا اعرابيا من طي يسال ويقول بالفضل ذو فضلكم الله به
والكرام ذات اكرمكم الله به فبنى ذات على الضم وثقل حركة الها الاخيرة الى ما قبلها وحذفت الالف فسكنت الها وبالفضل متعلق بمحذوف اي
اسالكم بالفضل او نحوه والكرامة بالمختص منطوقة على الفضل والله تعالى اعلم فضل بعضكم على بعض في الرزق قال الموضح في الحواشي
وقوله وهو رؤبة جمعها من اتى يتي موازن ذوات يه نصن بغير سابق فبنى ذات على الضم والهاء في جمعها للنوق المذكورة في بيت قبله والاتي
بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة واصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ويجمع في القلة على انوق
قدمت الواو على النون فصار اونق ثم قلبت الواو ياء فصار اينق ويجمع اينق على الاينق والموارق جمع مارقة من مرق السهم يشبه النوق بالسهام
في سرعة شيها وسابق من السوق بفتح السين وحكى فوات وذوات اعرابها بالحركات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبه وصاحبات

وبالبيت

ان ص

ايها ص

حكى الاول ابو حيان وذا لا تشاف وحكى الثاني ابو جعفر بن الباذش الحلبي واذا اخبر بانونا لعدم الاضافة فتقول جاءني ذاتم قامت ورايت ذاتم قامت ومررت
بذاتٍ قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورايت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين
[illegible] الطيبي الرشي واما ذا في نحو ما ذا صنعت فقيل بتمامها اسم موصول بمعنى الذي وقيل بمجموعها اسم موصول بمعنى الذي وقيل بمجموعها
الذاهب وما ذا التوابي والمعول عليه ان يكون صلة لغير ال والامر الثاني ان لا تكون ذا ملغاة والغاؤها على وجهين احدهما حكمي والاخر حقيقي فالحكمي
ما ذكره بقوله وذلك الالغاء تقديري مركبة مع ما في نحو ما ذا صنعت فيصير ان اسما واحدا مبهما للاستفهام في محل نصب على المفعولية المتقدمة بصنعت
والتقدير اي شيء صنعت كما قدرها كذلك اي مركبة مع ما الا انها في محل جر من قال لسايل عن شيء عما ذا تسال والتقدير عن اي شيء تسال فاثبت الالف
من ما للتوسط بها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذف الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها حار حذف الفها تطرفها نحو علام تتكل وفرقا بين
ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله سبحانه وتعالى عما يتولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان
الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ما ذكره بقوله ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه هو تقدير ما زايدة بين ما و
ماذ خولها وكان قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء وسكت عن الغاء ذا مع منع ابي البقاء وثعلب وغيرهما ان يكون من ذا مركبتين
وحضوا جواز ذلك بما وفي الان ما اكثر تحسن ان تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين زيادة الاسماء كون ذا زايدة ومن
مفعولا في نحو ماذا ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز ان يكون من وذا مركبتين قالوا في المغني وهو ظاهر قول النظم ومثل ما ذا عند ما استفهام او من ذا الم
تبلغ في الكلام والامر الثالث ان تقيد بها استفهام بما باتفاق من البصريين او بمن على الاصح عندهم لان الاصل عدم النقل فلا يحكم به للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما
تجاذبها ما لا يفهم من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينها وبين ما التعليلين ضعيف اما الاول فلان بعضهم يقول ان ما
كما في الابهام فلا خصوصية لاحاق من دونها واما الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دايرة ممن يعقل و
المرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول السيد بن ربيعة العامري الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل انشد
سيبويه فجاء بذا وهو اسم موصول خبر وجملة يحاول صلته والعايد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة اصله المدة والوقت يقال
قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا المدة والمعنى الا تسالان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا انذا او حيه على نفسه فهو يسعى فرحا ثم يمضي
ضلال وباطل والثاني قوله وهو امية بن ابي عايذ الهذلي كما قال ابن مالك وامية بن ابي الصلت كما قال العيني الا ان قبلي لدى الناعنينا حزين فمن ذا يعزي الحزينا
انشده ابن مالك فمن مبتدا وذا اسم موصول خبره وجملة الحزين صلته والناعنين جمع ناعن وهو المقيم بالمكان يقال عنن بالمكان اذا اقام به والحزين
واحد الحزنى بوزن سكرى وهو يزيد من مقرع الحميري عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق وتقدير البحر منه ان هذا اسم موصول مبتدا ولم يتقدم عليه
ما ولا من وتحملين صلته والعايد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدا اي والذي تحمليه طليق وعندنا معشر البصريين ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان
ها التنبيه لا تدخل على الموصول وهو مبتدا وطليق خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها اي وهذا طليق تحملا
لك وعدس بفتح العين المهملة والدال وبالسين المهملتين اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان يزيد بن مقرع حبسه حتى كتبه على الحيطان
فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره ففعل ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك
امارة البيت وامارة بكسر الهمزة اي امرة ولا يختص ذا الاشارة بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان يكون تستعمل عندهم موصولا نحو ما تلك
بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصول وبيمينك صلته اي ما التي بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من اسم الاشارة اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف
واللام نحو قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله وانت مع اتقائه بالاصايل كانه قال لانت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله
يا دارمية بالعلياء فالسند فبالعلياء صلة لدارمية ومنها النكرة الواقعة بعد ما جملة نحو هذا رجل فاضرب به عندهم صلة الرجل ولم يثبته البصريون شيئا من ذلك
قال ابو حيان في النكت الحسان على غاية الاحسان فصل والفرق بين كل الموصولات الاسمية نقلا كانت او منتزعة الى صلة تتصل بها لا نها لو اقتض

ع اي ما يتبه لان اصله
بها نقل حركة الواو الى
الها وحذفت الالف
لانها الف الوصل وكون الها
ساكنا فصار
بيه بفتح الباء وسكون الهاء

لا يتم معناها الا بجملة متاخرة عنها لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتاخر وكما لا يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لانه
جزؤها واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات
الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير مطابق لها في الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية
وكلها بعده تلزم صلة يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير يسمى العايد لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة
العايد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك نحو من وما ففي العايد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع
اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك هذا ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك لا من سالك او قبح نحو من هي حمراء امك فتجب مراعاة
المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر
نحو وانت الذي في رحمة الله اطمع الاصل في رحمته وسعاد الذي اضناك حب سعاد اي حبها والصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها ان تكون
خبرية وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط
الجمل المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة لتعرف الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا في
مقام التهويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة نحو جاء الذي قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام ابوه والمبهمة نحو
فغشيهم من اليم ما غشيهم اي الذي غشيهم امر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه وان اريد
به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد به التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى ولا يجوز في الصلة ان تكون جملة انشائية وهي ما قارن
لفظها معناها كبعتك فلا تقل جاء العبد الذي بعتكه قاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية وهي ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا
كاضربه ولا تضربه فلا تقول جاء الذي اضربه او لا تضربه لان كلام الانشاء والطلب لا خارج له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع
الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا تقل جاء الذي ما احسنه لما في التعجب من الابهام المنافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من
الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما
هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما جي بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يجوز جاء الذي لكنه قام او حتى ابوه قايم
لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيى واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمازني بالدعا بما لفظه الخبر نحو جاء الذي يرحمه الله و
صاحب الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما شبهها في حصول الفايدة فهو ثلاثة الاول والثاني الظرف المكاني والجار والمجرور
التامان والمراد بالتام منهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جاء الذي عندك وجاء الذي في الدار وتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا لذلك اشبها الجملة
بخلاف الناقصين نحو جاء الذي مكانا والذي بك فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جايز الذكر نحو ان تقول جاء الذي سكن مكانا والذي مر بك والى ذلك
اشار الناظم بقوله وجملة او شبهها الذي وصل به والثالث الصفة الصريحة اي الخالصة للوصفية وهي التي لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل
ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله ونحو ام صبيح قد حبا او دارج وبذلك اشبهت الجملة
وتختص الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك يشير قول النظم وصفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب اتفاقا وحسن على قول ابن مالك ونحوه و
عنيت بالصفة المحضة اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والصفات المشبهة باسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضح في المغني ان ال الداخلة على الصفة المشبهة
حرف تعريف تحللها ما غلبت عليها الاسمية من الصفات كابطح مذكر بطحا فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الارض المتسعة
واجرع مذكر جرعا فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا وصاحب
فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى راس الجبل قال الشاطبي
والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضمير انتهى فلا يوصل بها ال لعدم شبهها بالفعل

وقد توصل

وقد توصل ال بمضارع اختيارا كقوله وهو الفرزدق حنظا بالرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته و
لا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نايب الفاعل به ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة
بل اشار الى قلته بقوله وكونها بمعرب الافعال قل وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة
فالقول بالجواز على قلة قول ثالث وهذا من المختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من ان يقول المرضي و
الجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجي في الكلام سوا اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم يقتضي الحكم بين الخصمين للفصل
بينهما والاصيل الحسيب والجدل شدة الخصومة فصل يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل او قصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله
نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت
وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف العايد المرفوع بشرطين اذا كان مبتدا غير منسوخ وكان
خبره مفردا فلا يحذف في جاء اللذان قاما او ضربا بالبناء للمفعول او كانا قايمين لانه غير مبتدا فانه في الاول فاعل وفي الثاني نايب عن فاعل وفي الثالث
منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونايبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم او هو في الدار لان الخبر غير مفرد لان الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور
فاذا حذف الضمير المنفصل صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور والى ذلك اشار الناظم بقوله وابوا ان يختزل
ان صلح الباقي لوصل مكمل بخلاف الخبر المفرد فانه لا يحصل الوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغيرها فاي نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدا محذوف
تقديره هو اشد وذلك المبتدا هو العايد وخبره مفرد وهو اشد وغير اي نحو وهو الذي في السماء اله فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدا
هو العايد وخبره مفرد وهو اله وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود اي هو اله في السماء اي معبود فيها ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف لان الصلة حينئذ
خالية من العايد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقديره في الارض اله معطوفا كذلك لان البدل لا يخلو من ضمير العايد مرتين وفيه بعد حتى
قيل بامتناعه قال في المغني ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين الا ان طالت الصلة بمعمول الخبر او بغيره سوا تقدم المعمول على
الخبر نحو وهو الذي في السماء اله او تاخر نحو قولهم ما انا بالذي قايل لك سوا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فانهم جوزوا في زيد اذا
رفع ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لا سي الذي هو زيد فحذف العايد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ و
ذلك لانهم نزلوا لا سيما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله
ولا سيما يوم بدارة جلجل فيمن رفع يوم والتقدير ولا سي الذي هو يوم وحسن حذف العايد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني والى اشتراط
الطول اشار الناظم بقوله وفي ذا الحذف ايا غير اي يقتفي ان يستطل وصل وشذت قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن ابي اسحق تماما على الذي احسن بالرفع و
قراءة ابي عيلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اي الذي هو احسن والذي هو بعوضة وشذ قوله من يعن بالحمد لم ينطق
بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك اعنى بها بضم اوله وفتح ثالثه ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر
الحا بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون في
حذف العايد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من الاية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر
ويجوز حذف العايد المنصوب ان كان متصلا وناصبه فعل او وصف غير صلة الالف واللام فالفعل نحو يعلم ما تسرون وما تعلنون اي تسرونه وتعلنونه ولا يتعين
في ما هذه ان يكون موصولا اسميا لجواز ان يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جاء مصرحا به في مكان اخر وهو يعلم سركم و
جهركم قيل وشرط جواز حذف العايد المنصوب ان يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جاء الذي ضربته في داره فان العايد
احدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العايد احدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان
يكون تاما فلا يحذف جاء الذي كانه زيد على الاصح والوصف قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما الذي غيره نفع ولا ضرر فما موصول اسمي في موضع رفع

على الابتداء وفضل خبره والله مولیک صلة والعايد محذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله مولیکه فضل بخلاف جاءني الذي اياه اكرمت لانه منفصل و
حذفه يوقع في اللبس بالمتصل ومفوت للقصد مع التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند غيرهم وانما حذف منفصلا مع قولهم تعالى ومما رزقناهم ينفقون
والاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضمير بين المتحدي الرتبة فضمير يقليل وبخلاف جاءني الذي اياه اكرمت لانه منفصل
اسد لان اسم ان وكان المشددتين لا يحذف الا شذوذا واتى بمثالين احدهما مالا يغير حذف الجملة وهو ان زيدا قائم وهو كان او الذي انا
الضارب لان الوصف صلة الالف واللام واسميتها خفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف فاحذف المفوض وهو بصدد
التنصيص على اسميتها قاله قريب المرضي في حاشية هذا الكتاب وهو على الحذف سهو لان العايد للمنصوب ليس عايدا على ال في هذا المثال حتى يدل على
اسميتها نصا وانما هو عايد على الذي كما يفيده العطف بالواو والعايد على ال انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتخيير ان العايد المنصوب بالوصف المقرون
بال ان كان عايدا على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عايدا على ال نحو جاءني الضارب زيدا امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المستفز
الهوى محمود عاقبة وان اتيح له صفو بلا كدر فحذف العايد الى ال المنصوب بالوصف ومافاعيه والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاي بمعنى المستخف اسم ما والمحمود
خبرها ان كانت حجازية واتيح بالبناء للمفعول تاء مثناة فوق وياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو
خالص من الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل في العمل الفعل فكثر تصرفهم فيه بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا
يكاد يسمع في الحرب وقال ابن السراج اجازوه على قبح وقال المبرد ردي جدا وعلى هذا فيشكل قول النظم والحذف عندهم كثير مخلي فعايد متصل ان انتصب
بفعل او وصف فنسوي بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العايد المجرور بالاضافة ان كان المضاف الجار للعايد وصفا
ناصبا للعايد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال غير ماض خلافا للكسائي نحو فاقض ما انت قاض والذي الاصل فاقض الذي انت قاضيه
محذف العايد على ما وهي موصول اسمي قاله المرضي في الحواشي وما هذه يحتمل ان تكون مصدرية اي اقض قضاءك او مدة قضايك بدليل انما تقضي هذه
الحيوة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم كذاك حذف ما هو وصف خفضا كانت قاض بجدارم قضى بخلاف جاء الذي قام ابوه لان المضاف
الجار للعايد ليس بوصف او جاء الذي انا امس ضاربه لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذي انا مضروبه لان الوصف
اسم مفعول وانما لم يحذف فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا ويجوز حذف العايد المجرور بالحرف ان كان في موضع نصب وكان الموصول او الاسم الموصوف
بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى او معنى فقط واتفقا فيهما متعلقا سوا اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا و
اتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول او الموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا وجهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور به كان في الكلام ما يدل
عليهما وذلك معنى قول النظم كذا الذي جرا بما الموصول اجر نحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها والعايد
المحذوف مجرور بالتبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب مما تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وبعد عطاياه التي كنت آمنا
بن زهير لا تركنن الا الامر الذي ركنت اليه اثنا يعتضر حين اضطرابا التقدير فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المتعدية وهي متعلقة بتركنن والعايد
المحذوف مجرور بالى المتعدية وهي متعلقة بتركنت والتقدير لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا واقيم الموصوف بالموصول
مقام الموصول لانه نفسه في المعنى وحضر كملات بوزن نصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت
بغلام الذي مررت به اي به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت في الذي حللت به فيحذف الضمير المجرور بالباء لاتحادهما معنى في كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع
المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تومر اي لان اصدع فمعنى أمر على خلاف في معنى والباء قبلها ومثال
اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح الآن منها بالذي انت بائح اي به الشده ابو الفتح وشذ قوله وهو
حاتم بن عبدي الطائي ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر قد لم يحسدوني فاي استفهامية مبتدا وذو خبره وهي موصوله عند الطائيين وواقعة
على ال وجمله لم يحسدوني صلتها والعايد محذوف اي فيه والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول

اعجبني اليوم الذي جئت تريد فيه وجعله بعضهم مقيسا بخلاف [illegible] فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقوله
به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما يقوله [illegible] فلا يكون شاذا لانه لما حذف في اولا صار الضمير منصوبا فالمنصوب به توسعا فكانه قال
واتى الدهر [illegible] والضمير المنصوب بالفعل المنصوب ثانيا في موضع جر وذهب يونس وابن الكرخي في البديع الى ان الذي في الايه موصول حرفي ولا حذف وشذ ايضا قوله وهو رجل من بني هذا ان
وان لسانا شهده يشتفى بها وهو على في قصبة الله علقم فانشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمه وهو بتشديد الواو المفتوحة على لغة
فيها مبتدا وعلقم خبره وعلى في متعلق بمعلق لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة حصبة الله صلة في الجرورة بعلى والعايد عليها في محذوف مجرور بعلى وهي
متعلقة بحصبا والتقدير وهو علقم على في حصبة الله عليه والمعنى وان لسانا مثل العسل الشهد يشتفي به الناس وانه مثل الحنظل في المرورة على في سلط الله عليه
في حذف حاتم الطائي العايد المجرور بفي مع اتحاد لفظ الموصول وهو ذو في البيت الاول وهو قوله ومن حسد الى آخره وحذف الهدلي العايد المجرور بعلى
مع اختلاف المتعلق في البيت الثاني وهو قوله وان لسانا شهدة الى آخره والمتعلقان بفتح اللام وهما صب وعلقم ويمتنع الحذف اذا كان العايد
المجرور محصورا بالذي مررت الا به او انما مررت به او كان ما يباشر الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في
داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتحاد الحرفين ولو كانا متباينين لم
يجز الحذف لانه مشروط فيه اتحاد الحرفين وهذا ما وفق **هذا باب المعرف بالاداة** قال في التسهيل وهي ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه
وليست الهمزة زايدة خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن
عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن جمهور النحويين ونقله عبطهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل في ان المعرف ال قال وانما
الخلاف بينهما في الهمزة ازايدة هي ام اصلية واستدل على ذلك بمواضع اورد ما في كلام سيبويه وتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب احدها ان المعرف ال واللام
اصل الثاني ان المعرف ال والالف زايدة الثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زايدة للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجج تعضده حجة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتونها
مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون ألي كما يقولون قري ويثبتونها مسهلة في نحو آلذكرين وحجة الثاني سقوطها في
الدرج واما فتحها فلم تعهدها القياس بدخولها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة فارضة فلا يعتد بها واما ثبوتها في القسم والنداء نحو الله
لافعلن ويا الله فلان ال صارت عوضا في همزة اله واما قوله في التذكر الى فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد واما الذكر فلا لتباس الاستفهام
بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبه امثالها ولانها تقوم بنفسها واما حاء الفت التنوين ووصلت
اولا لان الابتداء بالساكن متعذر وحجة الرابع انها جاءت لمعنى
واوالي الحروف بذلك حروف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير قاله
الزجاجي في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الا ان المحدثين ابدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في البر
فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقولهم وام سلمة ليس من البر الصيام في السفر والنظم في النظم
اقتصر على قولين فقال الى الحرف توئيم او اللام فقط وهي على كل قول قسمان اما جنسية وانواعها ثلاثة وجه الحصر غيبان تلي الا يجلوا ما ان تخلفها كل
حقيقة او مجازا او لا تخلفها اصلا فان لم تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهي لبيان الحقيقة والماهية من حيث هي نحو وجعلنا من الماء اي من حقيقة الماء
المعروف وقيل المعنى كل شيء حي والفرق بين المعرف بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة
بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح قال المغني وان خلفتها كل حقيقة فهي لشمول افراد
الجنس نحو خلق الانسان ضعيفا فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفتها كل مجازا فهي لشمول خصايص الجنس

مبالغة نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل الرجل علما لصح على جهة المجاز على ما افرق في غيرك من الرجال في جهة كمالك في العلم ولا اعتداد

بعلم غيرك لتصوير غرتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفراء وقال ابن هانئ سمعت اللهب يستنكر ان يجمع العالم في واحد فان قيل

هذا الضابط يصدق على ال في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان كلا منهم [illegible] بل الشمول ايضا مما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او هذا صاغة مملكته دون غيرهم اجيب بان الكلام في ال الموزونة وال في الصاغة موصول على الاصح

واما عهدية وهي ثلاثة انواع وجه الحصر ان يقال العهد اما ذكري بكسر الذال المعجمة وهي التي تتقدم لمدخولها لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا

فعصى فرعون الرسول وفائدتها التنبيه على ان الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان

ضد الاضمار وذاله مكسورة وبالغلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة او

علمي وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالوادي المقدس طوى اذ هما في العار لان ذكر طوى عندهم او حضوري وهو ان يكون مصحوبها حاضرا

نحو اليوم اكملت لكم دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضوري واثبات علمي مكانه ومثل باليوم اكملت

فصل

وقد ترد ال زائدة اي غير موترة وغير موصولة وهي اما زائدة لازمة كالتي في علم قارنت وضعه سواء قارنت ارتجاله او نقله فالاول كالسموأل

بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السمول بالفارسية كيفي ابا بُرَآء والسميع بفتح الياء

المثناة تحت والسين المهملة علم نبي وهو اعجمي معرب لفظ لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي والثاني نحو اللات والعزى علمين موثنين لصنمين

فاللات كانت لثقيف بالطايف وقيل برجل يلت السويق بالطايف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاءه مشددة

مخففت والعزى كان لغطفان وهي سمرة واصلها تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة

ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يديها على رأسها وعجل فضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول • يا عز كفرانك لا سبحانك • اني رايت الله قد اهانك •

ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن تعبد ابدا او كالتي في اسم الاشارة وهو الان فانه علم

على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الاشارة الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف التعريف وال فيه زايدة وفاقا

للزجاج والناظم في قوله وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم اللات او كالتي في موصول وهو الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع فال في جميع

هذه الامثلة زايدة لا معرفة لانه لا يجتمع تعريفان وهما تعريف العلمية وغيرها من العلمية والاشارة والصلة على حرف واحد وهذه الامثلة معارف بالعلمية

كما في الاربعة الاول واعترض الدماميني القول بزيادة ال فيها فقال العلم هو مجموع اللفظ ال وما بعدها فهي جزء من العلم كالميم من جعفر ومثل لا يقال بانه زايد

انتهى والاشارة كافية في الان خاصة والصلة كافية للموصول وامازايدة عارضة وهي نوعان وذلك لانها اما خاصة بالضرورة كقوله ولقد جنيتك

اكمؤا وعساقلا • ولقد نهيتك عن بنات الاوبر • انشده ابن جني واصل جنيتك جنيت لك فحذف الجار توسعا وانتصاب اكمؤا على التمييز

الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء كفلس وهو ايضا واحد كاة كجبء وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين وهو

الكمأ الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض واصله عساقيل فحذف المدة ضرورة وبنات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال في ابن عرس بنات عرس ولا يقال

بنو اوبر ولا بنو عرس لانها لا تعقل وبنات اوبر كناة صغار مغبرة ردية الطعم وهي اول الكماة وقيل مثل الكماة وليست كماة وقوله وهو

رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري رايتك لما ان عرفت وجوهنا صدودت وطبت النفس يا قيس عن عمرو • واراد

بالوجوه اعيان القوم والمعنى ابصرتك حين عرفت اعيانا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صد تيك عمرا والشاهد في زيادة ال على بنات اوبر

في البيت الاول وعلى النفس في البيت الثاني وهي لا تدخل عليهما لان بنات اوبر علم لضرب من الكماة والنفس تمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يجوز

التعريف فال الداخلة عليهما زايدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله • ولاضطرار كبنات الاوبر • كذا وطبت النفس يا قيس الهبري • وليلحق

بذلك ما زيد في النثر شذوذا نحو قولهم ادخلوا الاول فالاول فالسابق منهما حال والاحق معطوف وحال فيهما زايدة لان الحال واجبة التنكير والاصل

ادخلوا اول فاول

ادخلوا اول فاول وفايدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب المعنوي اذ خلوا متراخيين الاسبق فالاسبق واصل اول على الاصح أوأل على وزن

افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو فاعل المنليس ولا استعمالا ان احدهما ان يكون اسما بمعنى قبل فخ يكون منصرفا منونا

ومنه قولهم [illegible] فيكون افعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف والمجرورة للاصل

المنقول عنه وذلك ان العلم المنقول مما اي مرتبة يقبل ال قد يلحق اصله وهو التنكير فتدخل عليه ال للحق الاصل به والكثرة وقوع ذلك في المنقول عن صفة

كحارث وقاسم من اسماء الفاعلين وحسن وحسين من الصفات المشبهة بكبرة او مصفوة وعباس وضحاك من امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في

المنقول عن مصدر كفضل فانه قبل الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل او عن اسم عين كلقمان بضم اللام فانه والاصل اسم للدم

بتخفيف الميم ومنه سميت شقايق النعمان لشبه لونها حمرته بالدم فان قلت في كلام الموضح مخالفة لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول

عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلها ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله واكثر وقوعها على منقول من صفة وتليه دخولها على

منقول من مصدر وتليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه ال للحق الصفة تبعا للناظم في قوله وبعض الاعلام علية دخلا للمح

ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان فذكر او حذفه سيان فتكون ال فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله

فتكون لازمة قال [illegible] الاولى ابانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انها من عند ياته فلا يتابع عليها وعن الثانية انه يمكن ان يكون سمي بنعمان مجردا

من ال كقوله اياجبلي نعمان بالله جللي • نسيم الصبا يخلص الي نسيمها • ومتروناها فلا مخالفة والباب كله سماعي يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في

نحو محمد وصالح ومعروف ان يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول ال في نحو يزيد ويشكر

علمين لان اصله الفعل وهو لا يقبل ال غير الموصولة فما قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا • شديدا باعباء الخلافة كاهله • فضرورة ودخول ال على

اليزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وال في الوليد للمح الصفة وقيل ال في اليزيد للتعريف وانه نكر ثم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله • علا زيد

يوم النقا راس زيدكم • بابيض ماضي الشفرتين يماني • حكاه في المغني ولم يتعقبه ومقتضى نظره لانه وان نكر لا يقبل ال نظرا الى اصله وهو الفعل و

الفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر فصل في المعرف بالاضافة او الاداة ما تغلب على بعض ما يستحقه حتى الحق بالاعلام الشخصية في احكامها وصار

علما اتفاقا فالاول وهو المعرف بالاضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود قيل والصواب ذكر ابن الزبير بكان ابن

مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال غلب على

العبادلة ودون من عداهم من اخوتهم فليتامل والثاني وهو المعرف بالاداة كالنجم فانه في الاصل ينتاء اكل نجم ثم صار علما للثريا فقط واصلها قبل

التصغير ثُرَيّا من الثروة اي كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصغرت تصغير ترخيم فحذفت ياء التصغير وقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصارت ثريا قاله الخ

الرازي وكالعقبة فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبي وقيل

عقبة ايلة والبيت فانه في تناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة لطيبة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والاعشى فانه في الاصل

كل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان ونحوه والى ذلك اشار الناظم بقوله • وقد يصير علما بالغلبة • مضافا او مصحوب ال كالعقبة وال هذه لازمة

دايما الا في نداء او اضافة فيحتمل حذفها لان حرف النداء والاضافة لا تجامعان ال هذه كما اشار اليه الناظم بقوله • وحذف ال دون ان تنادى

او تضف • اوجب • نحو يا اعشى باهلة بوحدة قبيلة من قيس بن عيلان بين همدان والاعشى تغلب بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة

وكسر اللام وفي آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم ابيها تغلب بن وايل وقد تحذف هذه وغيرها ذكر المذكور من النداء والاضافة وهذا من قول

الناظم ومن غيرهما قد تحذف سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قايم واشتقاقه من عاق

يعوق كانه عاق كواكب وراءه في المجاوزة ويجوز ان يكون سموه بذلك لانهم يعلقون الدراري بخيط الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينها قاله

الخ الرازي وسمع من كلامهم ايضا يوم اثنين مباركا فيه حكاه سيبويه ومجى الحال من المنادى القصيد يوضح فساد قول المبرد في جعل ال في اثنين وسايرِ

الايام

بدل
زيد وعاذر حر

للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان اسماء الايام هي التي وضعت فيها الصفة فوضعت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت
كالدبران هذا باب المبتدا والخبر ولم يحده الناظم المبتدا بل اكتفى بالمثال فقال مبتدا وغاذر خبره وحده الموضح بقوله المبتدا اسم صريح
او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته اى بمنزلة المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر [illegible] الصريح نحو قول من
يعتقد السامع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل المراد بعد الاسناد التعظيم والاقرار بالاخبار وهذان الوجهان نقلهما ابو البقا والذي عليه
اى بمنزلة الاسم الصريح هو المصدر المنسبك من ان والفعل نحو ان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدا وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل صومكم وخبره
خير لكم والمصدر المتصيد من الفعل سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فانذرتهم مبتدا وهو في تاويل مصدر وام لم تنذرهم معطوف عليه وسواء
خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم صح الاخبار به عن الاثنين لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع
الفارسي في المجموعة تبعا ابن عمرون كون انذرتهم وتاليه مبتدا وسواء خبرا لان ما في خبر الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب بان الاستفهام همنا ليس
على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل المقدر معه ان نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فتسمع مبتدا وهو في تاويل سماعك
وقبل ان مقدرة والذي حسن حذف ان من تسمع ثبوتها في ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور وعلم الفرق بين هذا والذي قبله ان السبك في هذا
شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدري مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والذي يجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح والماول به
والذي بمنزلته المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف زايد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف
وغيره فخالق وحسبك مبتدان وان كانا مجرورين بمن والباء الزايدتين لان وجود الحرف الزايد كلا وجود ومنه اي من المبتدا المجرور بحرف زايد
عند سيبويه قوله تعالى بايكم المفتون فايكم مبتدا والباء زايدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش
بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدا مؤخر وبايكم خبر مقدم والباء بمعنى في لازايدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اى المجنون وعلى الثاني الفتنة بايكم اى الجنون
في ايكم ومنه عند بعضهم وجوابه عصفور قوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدا مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زايدة في المفعول وحجة
الاول ان الغالب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نايبا عن الفعل والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما لام الامر والفعل ورد بان
ذلك اذا كان المراد به الغالب والمراد هنا المخاطب وانما جيء بالضمير غايبا على لفظ من والاخير للمخاطب فالمعنى قاله ابو اسحق الجزري في قصده عاما مرتب ابن
عصفور والثاني وهو كالذي قبله يشبه الزايد نحو لعل ابي المغوار منك قريب ونحو يا رجل صالح التعيشه فجر ورب في موضع رفع بالابتدا لان لعل ورب اشبهتا
الحرف الزايد فكونهما لا يتعلقان بشيء والوصف يتناول المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو اقايم هذان وما مضروب العمران وما هل حسن
الوجهان وهل احسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرشي ابوك والذي بمنزلة الوصف قولهم لا نولك ان تفعل فنولك مبتدا وهو بمنزلة الوصف في
كونه قايما مقام الفعل وهو ينبغي وان تفعل فاعل بنولك سد مسد الخبر وسيأتي في باب لا ولو خرج بقوله مخبر عنه او وصف نحو ما قايم الزيدان فانه لا مخبر عنه
ولا وصف فلا يكون مبتدا بناء على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به نحو اقايم ابواه زيد فان المرفوع بالوصف
وهو ابواه غير مكتفى به في حصول الغاية مع قطع النظر عن زيد فزيد مبتدا مؤخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعل وللابد للوصف المذكور وما هو بمنزلته
من اشتراط تقدم نفي او استفهام عليها وهل ذلك شرط في العمل او في الالتفاء بالفاعل عن الخبر قولان ارجحهما الثاني قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف
بالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو قوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فما نافية وواف مبتدا وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد
على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قاله الموضح في شرح الشذور وجوابه ان المراد بالظهور خلاف الاستتار والنفي بالفعل نحو ليس
قايم الزيدان فقايم اسم ليس والزيدان فاعل قايم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل والنفي بالاسم نحو غير قايم الزيدان فغير مبتدا وقايم مضاف اليه والزيدان
فاعل بقايم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قايم الزيدان فهو مثل غير قايم معاملة ما قايم قاله ابن عقيل ايضا والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قايم الزيدان لانه
في قوة قولك ما قايم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله افاطن قوم سلمى ام نحوا فاطفا ان يظعنوا فجيب

يتبع

اسم الفاعل ص

[illegible] عيشك مخفى طعنا فعاطن مبتدا مؤخر قطن بالمكان اذا اقام وقوم سلمى [illegible] سد مخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جاء العمران وانما لم نجعل المرفوع بالوصف
خبرا فيهما لان الوصف قايم مقام الفعل والفعل لا [illegible] مقام الفعل كما قام مقامه والذي اذكره الناظم بقوله واول مبتدا والثاني فاعل اغنى فاسد فان وقس و
كاستفهام النفي واذا لم يعتد [illegible] ولا استفهام لا يكون مبتدا خلافا للاخفش والكوفيين فاجازا هم وقوعه مبتدا من غير ان يتقدمه نفي او استفهام
ولا حجة لهم فنحو قول بعضهم بعض الطامعين ضبير بنو لهب فلاك ملغبا مقالة لهفي اذا الطير مرت خلافا للناظم فرشح التسهيل وابنه في شرح النظم لجواز
كون الوصف وهو ضبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتدا موخرا واما حمل الاخبار به اي بخبير مع كونه مفردا على الجمع وهو بنو لهب لانه اي ضبيرا على وزن مفعيل
وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطى حكما هو عن الاعلى نقيض فهو على حق والملائكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء
حي من الازد فان قلت اذا جوزنا الاخفش كون الوصف مبتدا مؤخرا من غير ان يعتمد على نفي او استفهام فما سوغ الابتدا به وهو نكرة قلت علمه بالمرفوع بعده وسيأتي ان العمل
من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه الميلقي عنه وافاد فحوى كلام الاخفش
والكوفيين اثبات الناظم بقوله وقد يجوز نحو فايزا ولا الراشد واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه
ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائية نحو اقايم اخواك فقايم مبتدا واخواك فاعله سد مسد خبره ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدا موخرا وقايم خبرا مقدما لانه
لا يخبر بالمفرد وان طابقه اي طابق الوصف ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبرية نحو اقايمان اخواك واقايمون اخوتك بالنون الغوقانية و
اقيام الزيدون فالوصف فيهن مبتدا والمرفوع بعده سد مسد خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدا موخرا ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدا والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف
اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل فلزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومثل جمع التكسير عليها الشاطبي وان طابق الوصف ما بعده
في الافراد تذكيرا وتانيثا احتملها اي الابتدائية والخبرية على السواء نحو اقايم اخوك واقايمة اختك فيجوز ان تجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر
ويجوز ان تجعل المرفوع مبتدا موخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتدا عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا
والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثاني مبتدا وذا الوصف نجم وارتفاع المبتدا مستقر وارتفاع الخبر بالمبتدا عند سيبويه والذي هب الناظم فقال ورفعوا مبتدا بالابتدا كذا ذكر رفع خبر بالمبتدا فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتدا و
للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا عند سيبويه والذي هب الناظم فقال ورفعوا مبتدا بالابتدا كذا ذكر رفع خبر بالمبتدا فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتدا و
اخوك مرفوع بزيد وحق رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطالب والمبتدا طالب للخبر فحيث كونه محكوما به له طلبا لازما كان فعل الشرط للاصل كان طالبا
للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل والفعل واعترض بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القايم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين
لم يكن احدهما تاليا للاخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كونه الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كونه الخبر محكوما به له لا ارتفاع بالابتداء
وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقا وحجته من قال به ان الابتدا رفع فحيث ان يرفع الخبر لانه متضمن لها فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول ولا ارتفاعه بها
اي بالابتدا والمبتدا وحجته من قال به ان الابتدا عامل ضعيف فقوي بالمبتدا كما قوي حرف الشرط بفعله حين عمل جميعا في الجزا عند طائفة وبهذا الاخير الثلاثة
عن البصريين وعن الكوفيين انها اي المبتدا والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان كل منهما عاطفا على صاحبه كان ايا الزيدان
عاملة في الفعل بعده وهو عامل فيهما في نحو ايا ما تدعوا وهذه الاقوال كلها اما الاول فلان الخبر قد يكون متقدما على المبتدا في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ بزيد كان رافعا
لنفسه بنفسه واما الثاني فلان الابتدا عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظ على معمول واحد لا يعهد واما الرابع فلان العمل
تاثير والمؤثر قوي في المؤثر فيلزم ان يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا خروج واحد اذ كان مؤثرا فيما اثر فيه فلما تعارض الاصلان تساقطا واحتج بقوله للاسناد
على الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدأة واثبات الالف في اثنان في استعمال الذي قراوا الحوله

فصل

والخبر هو الجزء الذي حصلت به او بمتعلقه الغاية التامة مع مبتدا غير الوصف المذكور فقوله او وصف رافع لمكتفى به خرج بذكر المبتدا فاعل الفعل نحو زيد في
قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفايدة لكنه ليس مع المبتدا بل مع الفعل ومثل فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل
الوصف المذكور نحو قولك ما قايم الا الزيدان في قولك ما قايم الزيدان فانه وان حصلت به الغاية ليس مع مبتدا غير الوصف المذكور بل مع مبتدا هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان

المبتدا ص

ضعيف ص

خبر ابل فاعلا سد مسد الخبر وسلم الحديث ذلك للخبر بخلاف قول الناظم والخبر الجزء المتم الفائدة المسندة الى المبتدا او ما يجري مجراه عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو لما مفرد وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن حزوف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى سبعين قسما كل منها يخالف صاحبه في حكم ما و كلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ومفردا ياتي ويأتي جملة والمفرد اما جامد وهو ما لم يشتق بحيث لا تعلق المعنى الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زائد المال زيادة وكاسد اذا اريد به شجاع على راي فانه وان كان في الاستعمال مشتركا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشتركا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد واسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتدا نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فاعرفا الا ان اول الجامد بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدا نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف او انه نقل الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدا عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا سواء اول بمشتق ام لا واما مشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقايم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدا فيتحمل ضميره والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمشتق فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قايم والزيدان قايمان والزيدون قايمون وهند قايمة والهندان قايمتان والهندات قايمات فالخبر في ذلك كله يتحمل ضميرا مستترا عائدا على المبتدا والالف في قايمان والواو في قايمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الزيدان والزيدون الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قايم ابوه او رفع الضمير البارز نحو زيد قايم انت اليه فلا يتحمل ضمير المبتدا لانه يرفع فاعلين ويبرز الضمير المتحمل بفتح وتفصيل اذا جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدا غير مخبر به نحو له في المغني سوا البين الحال نحو غلام زيد ضاربه هو مضاربه وصف في المغني لزيد لانه هو الضارب للغلام وذكر اذا كانت الهاء المفعول للغلام لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل وفاعا هذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي فتاة والتانيث في ضاربته تدل على ان الوصف في المعنى لهند فكان ينبغي ان لا يبرز ضميرا الا ان البصري التزم الابراز مطلقا حذرا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا والكوفي انما يلتزم الابراز عند اللابس خاشية تمسكا بحو قوله فتوخي فرى المجد بانونا وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان وحجة التمسك به ان قوى مبتدا اول وذرى المجد مبتدا ثان وبانونا خبر ذرى المجد وهو المعنى لقوى لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانونا لان اللبس مامون فان الذرى مبنية لا بانيه ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم الضمير المجموع المنفصل لحكم جمع الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة الكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف تفسير الوصف المذكور والتقدير بانونا اذرى المجد بانونا والذرى جمع ذروة وذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى والاصل بانيون اعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني في البون بضم الباء وهو الفضل والمزية بقال بان بهذا على بهذا وبينه قال الجوهري البون البعد فان اراد انه جملة فعلية ماضويه فالضمير هو الواو في بانونا اذ ليس غير فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف من بان بهذا على بهذا او بينهما فقياسه بائن بهذا بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون والجملة اما نفس المبتدا في المعنى فلا تحتاج لرابط بربطها بالمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن اياه معنى اكتفى بها نحو قل هو الله احد اذ قد هو ضمير شان فهو مبتدا والله احد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهو الله احد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذ قدر هي ضمير قصة فهي مبتدا وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة ابصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى اي فاذا القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج لرابط واما اذا قدر هي ضمير الابصار كما قال الفزا او عمادا او تقدم مع الخبر على المبتدا والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول الناظم نطقي الله حسبي نطق مبتدا والله حسبي مبتدا وخبر والجملة خبر نطقي وهي نفس المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو الله حسبي فلا يحتاج الى

رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ما [illegible] كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمراد واما غيره اي غير المبتدا فان المعنى فلابد من احتوائها على مفرد [illegible] هي سوقة له والى ذلك الاشارة بقول الناظم وياتي جملة حاوية معنى الذي سيقت له وذلك بان يشتمل على اسم [illegible] الاسم المشتمل عليه الجملة اما ضميره اي ضمير المبتدا حال كون الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء او مقدرا وهو اما مجرورا او منصوبا فالاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا اول ومنوان مبتدا ثان وسوغ الابتدا به الوصف المحذوف اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير المجرور من المقدر والثاني نحو قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه المفعول الاول اي وعده الله او اشارة اليه اي الى المبتدا نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا تابعا للباس فلباس مبتدا والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة المبتدا وحض ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة للبعد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه او عطف بيان عليه لانعت خلافا للفارسي وحجته لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الخوفي فالخبر حينئذ مفرد قال الاخفش او غير بما اي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب الاية وتمامها واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة اقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين بهم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى وورد بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم او الخبر محذوف اي قبله دليله والجملة قبله والتقدير ما جاء زيد ما جاء عمرو قاله في المغني او تشتمل الجملة على اسم يلفظ اي بلفظ المبتدا ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه او تشتمل على اسم بمعنى المبتدا ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه او تشمل الجملة على اسم عام [illegible] اي من المبتدا نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد ونحو قوله وهو رماح بن ميادة الا ليت شعري هل الام عمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدا وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف وتقديره لي وجملة لا صبر لي خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمقام من هذه الروابط هو الضمير اما لا شارة فلانه لا يجاز زيد قام هذا ولا الزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتدا بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما العيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجل وهند نعمت النساء واما قولا الصبر عنها فلا صبرا من باب اما العيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه وليس العموم فيه فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شيء قاله في المغني

فصل

ويقع الخبر ظرفا نحو الركب اسفل منكم وجرورا نحو الحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفايدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وهو او المصحح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله والصحيح عند الموضح بتعاطايفة ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري تقديره كان او استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا والصحيح عند جمهور البصريين ان تقديره كاين او مستقر لكان واستقر وحجتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى اصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو لحاف الدار فريد اذ لا يصح هنا كان ولا استقر الا باسم مفرد او جملة بشرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الا فعل على الاصح وقال الموضح في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى المتوهم والى هذا ذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية وابن الخباز وابو بكر خ ناوين معنى كاين او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف الى انه لا تقدير بل اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب لها المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لها معنوي وهو كونها مخالفين للمبتدا

قال فى المغنى ولا معول على هذين القولين وعلى القول بان لما متعلقا محذوفا تضمن الضمير الذى كان فيه انتقل منه الى الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله
وهو جميل بن عبد الله فان يك جثمانى بارض سواكم فان فؤادى عند كل الدهر اجمع وحذف الضمير ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا لفؤادى
ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للمضمر المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان لان الابتداء ان الطالب للمحل
قد زال بحول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المستقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبى وهو الدهر فانه
جايز فى الضرورة وقيل لا ضمير فى الظرف مطلقا تقدم او تاخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند
سيبويه والفراء الا اذا تاخر عن المبتدا اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل
منه كما يفعل ذلك مع المتاخر اتفاقا ولكان تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبى ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان
عن اسماء الذوات والمعانى نحو زيد خلفك والخير لديك ولا يخبر بالزمان الا عن اسماء المعانى اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فان كان الحدث
مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس اليوم لعدم الفايده ولا يخبر بالزمان عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان الاحداث افعال و
حركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فايدة فى الاخبار بالزمان عنها فان حصلت
فايدة جاز الاخبار بالزمان عن اسماء الذوات وتحصل الفايدة كان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو نحن فى شهر كذا فنحن مبتدا
وهو عام لصلاحيته فى نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر وفى شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه واما بالوصف نحو نحن فى زمان طيب
واما نحو الورد فى ايار بفتح الهمزه وتشديد الياء اخر الحزون والممنوع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومى واليوم خمر والليلة الهلال بنصب اليوم و
الليلة فالتاويل فيهما واجب بتقدير مضاف كما قال الفارسى والاصل خمر يوم الورد فى ايار واليوم شرب خمر والليلة رويه الهلال فالاخبار
فى الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفايدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال ولا يكون
اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاجزه والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك يؤول فصل ولا يبتدا بنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد فلا يقال
الا ان حصلت فايدة كان يخبر عنها بمختص بما يصلح للاخبار عنه متقدم نعت لمختص ظرف او مجرور بدل من مختص او عطف بيان عليه وظاهر كلامه
ان التقديم لم يدخل فى التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتداء بالنكرة ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع الباس الخبر بالصفة صرح بذلك
فى المغنى فالظرف نحو ولدينا مزيد والمجرور نحو وعلى ابصارهم غشاوة فمزيد وغشاوة مبتدان وسوغ الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف
ومجرور مختصين باضافتهما الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة وهو مثال
لما يجوز ولا يجوز رجل فى دار لفوات الاختصاص والتقدم معا ولا يجوز عند رجل مال لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه او كان تلو نفيا نحو
ما رجل قايم ومثله فى النظم بقوله فما خل لنا فرجل وخل مبتدان وسوغ الابتداء بهما تقدم النفى عليهما وبذلك تحصل الفايدة لان النكرة فى سياق النفى تعم
واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية او تلو الاستفهام ما نحو أإله مع الله ومثله فى النظم بقوله وهل فتى
فيكم فاله وفتى مبتدا ان وسوغ الابتداء بهما وقوعهما فى خبر الاستفهام وبذلك تحصل الفايدة لان الاستفهام سؤال عن خبر معين يطلب تعيينه فى المجيب
فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال فى شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو أرجل فى الدار ام
امراة او تكون موصوفة سواء كان اى الموصوف فى الصفة نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فعبد مبتدا وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان
النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة فى هذه الاية انما هو معنى العموم وخبر المبتدا ومثله الناظم بقوله
رجل من الكرام عندنا او حذفت الصفة وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطايفة قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطايفة مبتدان و
سوغ الابتداء بهما كونهما موصوفا بصفة محذوفة اى منوان منه وطايفة من غيركم بدليل يغشى طايفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل
بالاية للتسويغ بواو الحال كما قاله فى المغنى او حذف الموصوف وذكرت الصفة كالحديث تمنوا الولد فخير من حشفا يعقبه فسوغ بالولد مبتدا وسوغ

الابتداء

صوابه ما رجل قايم ليطابق مثال الموضح ط

الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف اى امراة سوء فخير مبتدا والموصوف واقيمت صفته مقامه ومثله فى النظم بقوله ولعبد مؤمن خير من مشرك وكان الذكرة
عاملة كالحديث أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة فامر ونهى مبتدان وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين فى محل الجر وبعدهما اسما مصدران والمصدر
يعمل عمل فعله ورد الذكرة العاملة لان المضاف عامل فى المضاف اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن
الله على العباد فخمس مبتدا وسوغ الابتداء به كونه عاملا فى المضاف اليه ومثله الناظم بقوله غير مزيرين ولا بد فى هذه المسوغات من مزيد صحيح معنوى او
ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفى الدنيا رجل وعلى النفى ما حار ناطق وعلى الاستفهام هل امراة فى الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح
وعلى العمل شرب للماء نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصلح لان تكون امثلة لحصول الغاية مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة ويقاس على هذه
المواضع المذكورة فى كلام الموضح ما اشبهها فى المعنى فيقاس على لدينا مزيد وعلى ابصارهم غشاوة فقصدك على علامه رجل وعلى امع الله حكم رجلا فى
الدار وعلى طلوعه ما رجل قايم ليطابق فى الدار نحو قوله لولا اصطبار لاودى كل ذى مقة لما استقلت مطايا هن للظعن وعلى العبد مؤمن خير من
مشرك نحو رجيل فى الدار بالتصغير وعلى العاطفة النصب الى الرفع نحو قايم الزيدان عندى لا بشرط الاعتماد وانما قيدت عليها بالشبه بالجملة وهى
قصدك غلام بالظرف والمجرور فى التقديم والاختصاص بالمعمول ولشبه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقرون بخبره وهو اله ولشبه تالا لولا وهو
اصطبار بتالى النفى وهو رجل فى ما رجل ولشبه المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف وهو العبد مؤمن لان التصغير وصفى فى المعنى بالصغر لا هكذا اثبت
فى بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو اخص من قول النظم والبقى ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنفى
نحو قوله تعالى انعم قوم تفتنون والمتعلق نحو والركب اسفل منكم وما اشبه ذلك ذكره الموضح فى شرح بانت سعاد فصل وللخبر ثلاث حالات احدها التاخير
وهو الاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله والاصل فى الاخبار ان توخرا لان المبتدا محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به
كزيد قايم ويجب تاخير الخبر فى اربع مسايل احدها ان يخاف التباسه بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويين والتخصيص والاقرينة تميز
احدهما عن الاخر فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الجزئين صالح لان يخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه
واسمه ولا يعرف انتسابه بانه اخو المخاطب واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد واذا عرف انتسابه ولا يعرف عين المتعين
باسمه واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح لك ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل ان كان
احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القايم زيد وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا فى الرتبة وجب الحكم بالابتدائية الاول
نحو الله ربنا قاله فى المغنى والنكرتان المتساويتان نحو افضل منى افضل منك فان كلا واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر لعلة والمجرور بعده
فاذا جعلت افضل منك مبتدا وافضل منى خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعن حين
يستوى الامران عرفا ونكرا عادمى بيان بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهى الصفة قاضية
على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تاخرت والثانى نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهى التشبيه الحقيقى قاضية بان ابو يوسف
مبتدا لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم او تاخر وقوله بنو نا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابنا الرجال الاباعد فان قرينة التشبيه
الحقيقى قاضية بان بنى الابناء مشبهون بالابناء فبنو ابنائنا مبتدا موخر وبنو ناخبر مقدم والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه
ويضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضى المقام المبالغة فلا شاهد فيه ح وبناتنا
مبتدا اول وبنوهن مبتدا ثان وابنا الرجال خبر الثانى وهو وخبره خبر الاول والا باعد نعت الرجال المسئلة الثانية مما يجب فيه تاخير الخبر ان
يخاف التباس المبتدا بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام او يقوم زيد
التبس المبتدا بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قايم او كان فعلا رافعا لظاهر او لضمير بارز فالاول نحو زيد قام ابوه والثانى نحو اخواك
قاما على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديم قايم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا التقييد لا بد منه فى قول الناظم كذا اذا ما الفعل

كان خبرا

المتقدم ط

والمجرور ص

المسئلة الثالثة ان يقترن الخبر بالا ومعنى نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديمه لانه يصير بالا ومعنى اذ التقدير ما انت الا نذير او يقترن بالا لفظا نحو
وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر لما مر والى ذلك اشار الناظم بقوله او قصد استعماله منحصرا كقولك وهو الكميت ابن زيد فيا بؤ هل لابك النصر
يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول فضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك ويجوز تقديم المعمول في باب الفاعلية
بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة في ذلك فكما لا يجوز هل الا اقام زيد لا يجوز هل الا في الدار زيد وقد مر في باب اولى المسئلة الرابعة مما يجب
فيه تاخير الخبر ان المبتدا مستحقا للتصدير اما بنفسه بان يكون لصدر الكلام نحو ما احسن زيدا فما مبتدا وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب واحسن
زيدا خبره ومن والدار فمن اسم استفهام مبتدا وفي الدار خبره ومن تميم اتم مؤنة فمن اسم شرط وهو مبتدا وتميم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما وكم
عبيد لزيد فكم مبتدا وهي جبرية وعبيد مضاف اليهم ولزيد خبرهم فالخبر في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور و
في الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدا فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله او لازم الصدر او مشبهه اي بما يستحق التصدر
نحو الذي ياتيني فله درهم فالذي مبتدا وهو اسم موصول وياتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخير فان المبتدا هنا وهو الذي مشبه باسم
الشرط العموم وابهامه واستقبال الفعل بعده وهو ياتيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب للجواب
ولهذا الشبه دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم يذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل
الاقتران او يكون مستحقا للتصدير بغيره وذلك الغير اما ان يكون لصدر الصدر اما ان يكون متقدما عليه اي على المبتدا نحو لزيد قائم فزيد مبتدا وقائم خبره وهو
واجب التاخير لان المبتدا تقدم عليه لام الابتداء وهي ملازمة لصدر الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك
اشار الناظم بقوله او كان مبتدا الذي لام ابتدا فاما قوله وهو روبه ام الخليك يعجز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة فاللام داخلة على مبتدا
محذوف والتقدير هي يعجز والجملة اعتراض الخليس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر اذا كان جملة بخلاف المفرد او لا حذف واللام زائدة لا لام الابتداء كقوله
خالي لانت ومن عويف خاله ينيل العلا ويكرم الاخوالا ويضعف التقدير الاول ان الجر بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين المتنافيين ويضعف
التقدير الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني واذا دار الامر بين التقديرين قد عوى الزيادة او مدعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد
والحذف وهو ممتنع عند الجمهور او يكون ذلك الغير لازم الصدر متاخرا عنه اي عن المبتدا بان يكون مما لصدر الكلام مضافا اليه المبتدا نحو غلام من
في الدار فغلام مبتدا ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدا وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتدا ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدا و
اقم معه جواب الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدا وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييز بما تخوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتدا وحاصل ما اتى به من
امثلة التصدير بسبعة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء واللام الابتدا والمضاف لاحد الصدر
وبقي عليه ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجمل واذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان يتقدم عليه الحالة الثانية التقدم ويجب في اربع مسايل
ايضا وفي غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم واثبات وبقي تتميم تاخير الخبر في اربع مسايل احدها ان يوقع تاخيره فيلبس ظاهر نحو في الدار رجل
في الدار خبر مقدم ورجل مبتدا موخر وجوبا وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدا موخر وقصد ك غلامه رجل فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل
مبتدا موخر وقد اخبر قال ابو حيان ولا اعلم لابن مالك سلفا في هذه الاحية وعندي انك فاضل فعندي خبر مقدم وانك فاضل مؤلة بمفرد ان مبتدا
موخر ولا يجوز تاخير الخبر في ذلك فان تاخر في هذا المثال الاخير وهو عندي انك فاضل يوقع في اللبس ان المفتوحة بان المكسورة لفظا وفي اللبس
ان المعوكة المفتوحة التي بمعنى لعل معنى فاذا قدم المبتدا واخر الخبر يصير انك فاضل عندي فيحتمل ان تكون مفتوحة وهي وصلتها
مبتدا والظرف خبره ويحتمل ان تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى القبح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى
لعل لانها احد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا اللبس لا يتاتى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل
لا يتقدمه معمول خبرها عليها ولهذا يجوز تاخره اي الخبر عن المبتدا بعد اما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقوله عندي اصطبار واما

ان

انني جزع يوم النوى فلو جد كادبيني فانني جزع يوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه صفة مشبهة فهو في المعنى
وهو نقيض الصبر فلو جد جار ومجرور خبر انني من بريت اذا نحته واصل البرى القطع والمعنى واما جزعي يوم الفراق فلما جل
وجد قارب ان يجلي لما ساغ المبتدا لان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا تدخلان هنا لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة واما
لا تفصل من الفاعل جملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة بشرط ودون جواب نحو فاما ان كان من المقربين فروح وتاخره اي الخبر عن المبتدا في الامثلة الاول
بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل يوقع في اللبس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة ليختص بها طلبا حثيثا فيوقاه
فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا اللباس واليه اشار الناظم بقوله وتخو عندي درهم ولي وطر
ملتزم فيه تقدم الخبر واما لم يجب تقديم الخبر في نحو واجل مسمى عنده لان النكرة وهي اجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان الظاهر الظرف
وهو عنده انه خبر لاجل لا صفة ثانية له وفي الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تفخيما لشان الساعة فلما جرى في هذا المعنى
وجب التقديم المسئلة الثانية مما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتدا بالا لفظا نحو وما لنا الا اتباع احمد صلى الله عليه وسلم فلنا خبر مقدم واتباع احمد مبتدا
موخر محصور فيه او يقترن بالا معنى نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتدا موخر هو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول النظم
وخبر المحصور قدم ابدا المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما متقدما عليه نحو لغلام زيد او متاخرا عنه وذلك
اذا كان الخبر مضافا الى لازمها اي الصدرية نحو صبيحة اي يوم سوك فصبيحة خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف اليه وسوك مبتدا موخر والى ذلك
اشار الناظم بقوله كذا اذا استوجب التصدير المسئلة الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض متعلق الخبر كقوله تعالى ام على قلوب اقفالها
فاقفالها مبتدا موخر وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز تقديم الجار والمجرور لئلا يعود الها المتصل باقفالها على قلوب وهي متاخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان
الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد الى مضاف اليه الخبر نحو
قول الشاعر وهو نصيب بالتصغير الاكبر بن رياح وهو عبد اسود لبني مروان لا نصيب الاصفوني المهدي يخاطب امراة انا بك جلا لا وما بك قدرة على
ولكن ملء عين حبيبها فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدا موخر ولا يجوز تقديم على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد اضيف اليها الخبر وهو متاخر في الرتبة وتسميتها
بعض الخبر مجازا واما الخبر المضاف لاخر وقول الخطيب التبريزي ان الضمير المضاف اليه المبتدا يجوز ان يرجع الى المراة بعيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا
اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتاخير وذلك فيما قصد فيه موجبها كقولك لزيد قايم فيترجح تاخيره
على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزوا التقديم اذ لا ضرر فصل وما علم من مبتدا او خبر جاز حذفه والى ذلك اشار
الناظم بقوله وحذف ما يعلم جايز وقد يجب حذف المعلوم منها فاما حذف المبتدا جوازا فنحو من صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها وتقاربا كيفما زيد فتقول
في الجواب ذنف اي مريض من العشق وطريق العلم بها ان عمله واسائته مصدران ما خوذان من فعلها السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح ان يكون جوابا
قرينة دالة على حذفه وان الضمير معلوم من العايد عليه في السوال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي جواب كيف زيد قل ذنف فزيد استغنى عنه اذ عرف
واما حذفه اي المبتدا وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه للمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المومنين او ترحم نحو مررت
بعبدك المسكين برفع الحميد وعدو والمسكين على انها اخبار لمبتدات محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المومنين هو المسكين وانما وجب
حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت الى النصب التزموا اضمار الناصب امارة على انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا
الناصب لاوهم الاخبار واجروا الرفع بحكي في وجوب الحذف مجرى النصب واحتر زبقوله لمجرد مدح الخ عن ان يكون النعت للايضاح او التخصيص فانه
اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدا وحذفه كاظهار الناصب واضماره او اخبر عنه بمصدر حتى به اي بالمصدر بدلا اي عوضا عن اللفظ بفعله
اي بجعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل نحو سمع وطاعة وقوله وقالت حنان ما اتى بك ههنا اذ ونصب
ام انت بالحي عارف ضمير وحنان خبران لمبتدا ين محذوفين وجوبا والتقدير امري حنان ما اتى بك وامري سمع وطاعة واصل هذه المادة

النصب بفعل محذوف وجوبا لانها في المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بافعالها وتنهم [illegible] الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدآ محذوف وجوبا جعلا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عايد على المراة المحذوفة المعهودة والمعنى اني احسن [illegible] شيئ جاء بك هلمها الك قرابة ام موفرة مالي واغا قالت لذلك خوفا من انكار الحي عليه فيقتلوه او اخبرعنه بخصوص بعض نعم فرافادة المدح اوبئس فرافادة الذم والمخصوص [illegible] عنها اي عن نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدرا اي زيد وعمرو خبرين لمبتدا ين محذوفين وجوبا كان سائغا سمع نعم الرجل اوبئس الرجل فسال عن المخصوص بالمدح اوالذم فقيل له هو زيد اوهو عمرو اما اذا قدرا مبتدا ين وخبرهما الجملة قبلها او محذوف على راي ابن عصفور فليسا من هذا في شيء فان كان المخصوص متقدما على نعم اوبئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل فمبتدا اي هو مبتدا لا غير والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل ومن ذلك اي من حذف المبتدا وجوبا قولهم في انت زيد بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا اي المذكور زيد وهذا التقدير اولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لان المعنى لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المقول وهو جايز لغة كما جاء عكسه وهو اطلاق الكلام على الكلام والمغنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وعمرو ليس اهلا لذكره فقيل له من انت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر والرفع التقدير مذكور زيد ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر والنصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه واغا ذكر تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله ومن حذف المبتدا وجوبا قولهم في قتيبة لافعلن فمع دفتي خبر لمبتدا محذوف وجوبا بالسد جواب القسم مسده اي في ومتي ميثاق او عهدي ذكره ابو علي واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدا وخبره محذوف جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تنوب بالحضور ونحو اكلها دايم ومظلها فظلها مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه اي كذلك اي دايم ومقال في عندك مقول زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة خبر في عليه اي عندي والبه اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعدي عندك مقول درهم اي درهم عندي فيقدر الخبر متاخرا قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغي ان يسلك به مسلك السوال والمقدم في السوال هو المبتدا فكان هو المقدم في الجواب ولان الاصل تاخير الخبر فتركه في مثل عندي درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك ما موهن فيما هو جواب فلم يعد اعن الاصل بلا سبب انتهى فان قلت اذا قدر الخبر متاخرا فما سوغ الابتداء بدرهم قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذفه اي الخبر وجوبا ففي اربع مسايل احدها ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدا واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زايد على الوجود والايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لوجود المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زايد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد يحسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الي لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسن واغا حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم تقرن وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف واغا وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زايد على الوجود وجب ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالما لاكرمتك من العقل فزيد مبتدا وجملة سالما خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره وفي الحديث خطا بالعايشة رضي الله عنها لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حديثو اعهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدا وحديثو اخبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهذا ذكر الخبر وحذفه وان وجد الدليل الدال عليه كقولك لولا انصار زيد لهلك فانصار مبتدا وخبره محذوف وهو كون مقيد بالمحاماة والمبتدا دال عليها ومن ثم قال ابن يحيى في بعض شان الناصر لولا الغلا احمد بن عبد الله بن سليمان التوجي المحرمي في وصف السيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغد لمسكه لسالما فيمسكه خبر الغد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه اي من شان غد السيف امساكه ويذيب نقيض

بمحمد

هو الذي ذهب اليه ابن مالك في الرفع على ما مر والنصب على تحذوف وجوبا والجر بمن

يحمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين [illegible] فعل يذيب وكل عضب مفعوله ومن بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو القاطع والغد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف [illegible] سالة ايجاد السيلان والهاء في يمسكه عايدة على عضب قال الموضح في شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تنزع [illegible] سوا ان اغاد ما تمسكها السالة لذ وبانها في غرها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري و الشلوبين وابن مالك واليه اشار في النظم بقوله غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلق واوجبوا جعل الكون الخاص اي المقيد مبتدا حيث قال فلولا زيد سالما لما سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد اياانا موجودة وقال فلولا انصار زيد حموه ما سلم لولا حماية انصار زيد اياه اي موجودة ومحمو اللمعنى فقوله فلولا الغد يمسكه قال الموضح في المغني وليس التلخيص بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او يقدر يمسكه جملة معترضة انتهى وفي الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لدن شولا قدره سيبويه من لدن ان كانت واعترض عليه في تقديره ان انه يلزم منه حذف بعض الاسم وتقاء بعضه هذا كلامه ومن حظ تعلقت وبهذا يعترض ايضا على الدماميني في قوله ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغد يمسكه لخذف وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها حرف امتناع لتلازم الموضح في المغني عن الاخفش واقره وقالوا الحديث المتقدم المروي بالمعنى لا بالفظ قال ابن الربيع لم ار هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح في الروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا احداثة قومك حديثوا عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادي عن شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا المسالة الثانية ان يكون المبتدا صريحا في القسم بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ومنهم من القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة اي وحياتك لافعلن وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اي ببركة الله لافعلن فعمرك مبتدا حذف خبرها وجوبا اي لعمرك قسمي وايمن الله يميني واغا وجب حذفه لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن حاز اثبات الخبر وحذفه لعدم القراحة في القسم به لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفا به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو لعمرك لافعلن ان يقدر لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدا والاول اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون في الصدر وبين ان يكون في العجز فالحمل على الاواخر اولى لانها هي محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة على شيء وفي التقدير على شيء اخر والى هذه المسالة اشار الناظم بقوله وفي نص يمين ذا استقر المسالة الثالثة ان يكون المبتدا معطوفا عليه اسم جواب هي نص في العبة نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة هي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت مفهوما مع تمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدا وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا اي متوزنان واغا حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران واغا وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو ذكر مع كان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه اي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص على المعية قال الفرزدق ثمنو الى الموت الذي يشيب الفتى وكل امرء والموت يلتقيان فاثر ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشيب بفتح العين المهملة يغرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين ونعم الكوفيين والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء اخر والبيت ضرورة المسالة الرابعة ان يكون المبتدا مصدرا صريحا عاملا او قايما مقامه بكسر السين لضمير بالتنوين متعلق بمفسر ذي حال نعت لضمير لا يصح كونها اي الحال خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا قايما ضرب مبتدا وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقايما حال من ضمير مفسر بزيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربي قايم واما مصدرا مؤولا نحو ان ضربت او ان تضرب زيدا قايما على راي الكوفيين او يكون المبتدا اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه او مضافا الى المؤول بالمصدر المؤكد نحو اما علمي انك منطلق حقا

مايكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مؤول بالمصدر وهو كونه اسعد الخطب كونه الامير قائما وخبر ذلك كله قول الناظم السابق مقدر
باذكان ان اريد الماضي او اذا كان ان اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر محذوفا بزمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل
اذ كان او اذا كان مخاصل خبر واذ او اذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على [illegible] قائما او ملتوتا حالان
من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرا لوجهين احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة
الاسمية مقرونة بالواو وهو كالحديث اقرب مايكون العهد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم ومقدر بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش و
اختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى فيقدر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفي اخطب
مايكون الامير قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والها المضاف اليها مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان اقل حذفا
من الاول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال
ابن عصفور وانما صح الحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى ان لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيام فكل
منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف سد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما
اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا
واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم معنى لضربي ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا تسد مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما
شديدا فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم معنى كونه
مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا كما قاله المرادي في شرح التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صحت فانه لا يجوز
ضربي زيدا شديدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لزيد واجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار
وهو مشكل وغايته ان يكون راجحا كما في زيد ضربته وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا احكمه حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم
وفي اخره طاء مهملة اي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف اي حكمك لك مثبتا اي نافذا وشذ ذو
من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثاني ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر و
لا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها في حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه وتخر عصبة بالنصب مع
انتقاد المصدر بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة **فصل** والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت
فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم بقوله واجزه بائنين او باكثرا عن واحد سواء اتفقا افرادا او جملا او اختلفا فالاول نحو زيد شاعر اي ناظم
كاتب اي ناثر يعني انه ينظم الكلام ونثره والثاني نحو زيد قام ضحك والثالث نحو زيد قام ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كابن عصفور بدعي
تقدير هو للثاني من الخبرين او بدعي انه اي المبتدا جامع للصفتين الشعر والكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى
نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحي الجمل وليس من تعدد الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو حلو حامض على ما قيل بداك
يد خبر ثان يجيء واخرى لاعدائها غائظه بل من تعدد الخبر لمبتدا متعدد في نفسه حقيقة لان يداك في قوة مبتدا ان لكل منهما خبرا على حدته ولان
التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول أبيه في التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه وليس في تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا
من نحو قولهم الرمان حلو حامض بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانها بمعنى خبرا واحدا اي مزوضا بطة ان يكون المخبر عنه مشتملا على طرفي من كل من
الخبرين لا عليهما معا الا ترى ان المزيج تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما ولهذا اي ولاجل كونها في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني
على الاول على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي فاذا قلت هو حلو حامض جاز ان يتوسط المبتدا بينهما
واما تقدمها على المبتدا على الاصح فيها عند الاكثرين فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما

بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما قصده ونقل عن الاخفش جواز كونه [illegible] للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد
نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل [illegible] لا يوصف ولو صح هذا لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد
ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جملة [illegible] بل كل منهما خبر او الضمير فيهما والثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها
والفارسي ثالثها ونصر [illegible] حلو حامض في زماننا فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع زمانه بالثاني
وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا بآياتنا
صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدأ وبقي خبرا هما فعطف
احدهما على الاخر **هذا باب المبتدا** اذا لم يلتزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه او بغيره فالاول كاسم
الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمومنين والرابع نحو اقائم زيد ذكر الازيدا والخامس كصوب اذا الغمامة والخبر اذا لم يكن
طلبا ولا انشاء فترفع المبتدا تشبيها بالفاعل ويسمى اسما حقيقة وفاعلها مجازا وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرا حقيقة ومفعولها مجازا
لانها اشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا هذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب الى انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا فنصبه نقار الفرا
تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه و
ليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو اني عبد الله
وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار والاختيار مذهب البصريين اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدا اسما وتلو الخبر تنصبه وهذه الافعال هنا
ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة اقسام احدها ما يعمل بهذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سوا كانت منفية او منفية صلة لما الظرفية
اولا وهو ثمانية كان وهي ام الباب لاختصاصها بامور لا تكون لاخواتها كاستاتي وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان
ربك قديرا وامست خلاء فاصبحتم بنعمته اخوانا واضحى يمزق اثوابي وظل وجهه مسودا وانبيت ريان الجفون وصار السور خيصا وليس
مصروفا والقسم الثاني ما يعمله اي بهذا العمل بشرط ان يتقدمه نفي بحرف او اسم او فعل موضوع للنفي او عارض فيه بنقل او استفهام او نهي او دعاء بلا
خاصة كما قال الارتشاف وهو اربعة زال بمعنى يزال وبرح وانفك وفتئ وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها معنى النفي انقلبت اثباتا فمعنى
ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما كان زيد الا قائما كما يجوز ما زال زيدا الا قائما بمذهب البصريين وصحح ابو البقاء والى ذلك اشار
الناظم بقوله وهذه الاربعة شبه نفي او لنفي متبعة مثالها بعد النفي بالحرف ولا يزال وغلطوا من زيادة الا في فعل مضارع والواو اسما ومخلفين فيزال
عاكفين فبرح مضارع برح واسما مستمرين وجوبا وعاكفين حزه ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكرها وحذفها
ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرؤ القيس الكندي فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اذا الاصل لا تفتؤ ولا ابرح
ولا يقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الاية والبيت وتميم
يروي بالرفع على انه مبتدا حذف خبره اي يمين الله قسمي وبالنصب على ان اصله اقسم يمين الله فحذف حرف الجر اولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف
الفعل وبقي النصب بحاله ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا راسي لما برحت ومثالها بعد النفي بالاسم
قوله غير منفك اسير هوى كل وان ليس بغير ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله ليس ينيك ذا غنى واعتزازا كل ذي غيرة متقوع ومثالها
بالفعل العارض للنفي قوله فما برح اللبيب الى فا بوث الحمد داعيا او مجيبا فان قلما خلع منه معنى التعليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل
المستلزم للنفي اينفك ازال استغفر الله اي لا ازال قائلا فالمراد بوجهها ان من ابى شيئا لم يستلزم للنفي ولهذا ساغ بعد ابى تفريغ الا استثناء
قاله الموضح في الحواشي ومثالها بعد الذم قوله صاح شمر ولا تزال ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم

امر ولا نهي واسم تنزل مستتر فيها وجوبا تقديره انت وذاكر للموت خبرها ومبتدأها بعد الدعا قوله وهو ذو الرمة ألا يا اسلمي يا دارمي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال موخر ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والا حرف استفتاح ويا حرف نداء او للمنادى محذوف اى يا هذه او حرف تنبيه موكد لا الا ان يستفتاح به لما فيها من معنى التنبيه واسلمي فعل امر من السلامة وهي البراءة من العيوب ومعناه الدعا لدارمي بالسلامة ومي اسم امراة وليس ترخيم ميّة كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة اى اسلمي مع بلائك والبلا بالقصر والمد الشدة والرعا تانيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيأ والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعا بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به وانما قالم الزهر والدعا بلفظ مقام النفي لان المطلوب بها ترك الفعل وترك الفعل نفي وقيدت زال بما مضى يزال احترازا من زال ماضي يزيل بفتح الياء فانه فعل تام متعد الى مفعول واحد موزنه فعل بفتح العين ومعناه مازعنى ميز تقول زلت ضانك من ضانك اي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل بفتح الزاى لانه من باب ضرب يضرب ضربا واحترازا من زال ماضي يزول فانه فعل تام فاصر ووزنه فعل بضم العين ايضا لانه من باب نصر ينصر ومعناه الانتقال تقول زلت عن مكانك اى انتقلت عنه ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ان تنتقلا ولئن زالتا ان امسكهما و مصدره الزوال اى الانتقال بخلاف زال ماضي يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائي والفرا زال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل حكى الفرا غير مرة زال الناقصة من زال التامة يتجوز بها الى افعل بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعل هذا عينها يا وذا يزول عينه واو والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة نحو واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدريته ما وظرفيتها انها تؤول بالمصدر مضاف اليه الزمان اى مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل ما دمت حيا مدة ما دمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلوة العصر اى وقت صلاة العصر قاله ابن المخبز واطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط ما دمت مصيبا ورهما فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم يعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولي مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا اى يعجبني دوامك صحيحا فلو لم تذكر ما اصلا فاجرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية فصل وبقي الافعال الثلاثة عشر والتصرف وعدم ثلاثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف فانها لا يتهم معناها الا بذكر متعلقاتها ودام عند الفرا وكثير من المتاخرين لانها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيّه قال ابو حيان فالنكت الحسان وأما يدوم ودُمْ ودايم ودوام فمن تصرف القاتة والتاتة وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلاث بمرح وفتي وانفك فانها لا يستعمل منها امر لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند الاقدمين وقليل من المتاخرين فانهم اثبتوا لها مضارعا وهو يدوم وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى واسى واصبح الاضحا والاساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان وللنصاريفي هذين القسمين ومما المتصرف التصرف التام والناقص ما المصاحبة في الفعل بشرط وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماضي منه استعملا فالمضارع نحو ما زال يفعل بغيا فاك مضارع كان واصله اكوون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو كونوا حجارة اصله قبل اتصال الواو وكون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين

والواو اسم وهو

والواو واسمه والجارة خبره ومثله كونوا بانيين ... [illegible] مثنى والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياي عليك يسير كونك مبتدا وهو مصدر مضاف الى الكاف والخطاب واياي خبره مقدم جوازا والاصل وكونك فاعل محذوف والمضاف والمفعول الضمير فيه رد على ابي البقا [illegible] بعد مصدر كان حال لان الضمير للمتصب على الحال ويسير خبره مقدم جوازا لجهة الابتدائية والبذل بالذال المعجمة العطا و الباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كاينا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا فكاينا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفا دبمعنى تجده لم تجده لاثنين وفي التنزيل بل الفوا آباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لاحال خلافا للحيية واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه فالراجحيان وقوله وهو الحسين بن مُطَيْر الاسدي قضى الله يا اسما ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مُغمض فزائل اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديرا انا وجملة احبك خبره فصل وتوسط اخبارهن بينهن وبين اسمائهن جايز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن مُعْطٍ ودام نص عليه في الغية قيل لم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم وفي جميعها توسط الخبر اخر قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المومنين فحقا خبر كان مقدم ونصر المومنين اسمها موخر ومن لازم تقديم خبرنا على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها وقراة حمزة وحفص ليس البران تولوا وجوهكم بنصب البر على انه خبر مقدم وان تولوا اسمها متاخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما نسبه ابن درستويه ويوخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا الا ان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرات السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب وقال الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاتة بادكار الموت والهرم فمنغصة خبر دام مقدم ولذاتة اسمها موخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما نسبه ابن مُعْطٍ ولئن يقول لذاتة مرفوع على النيابة عن الفاعل منغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع فالسببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر ما دام حافظ سري موثقا به فهو الذي ليست عنه راغبا ابدا فقدم الجر على الاسم الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء اى صفيرا وكخفاء اعرابها نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب فصل وتقديم اخبارهن عليهن جايز عند البصريين اذا عريت مما يطلب التقديم او التوسط او التاخير بدليل اولاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يوذن بجواز تقديم العامل قال ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا ضربت مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقدم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قال الموضح في الحواشي الاخيرة فلا يجوز تقديم خبر دام على اسمها اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطهن ما ودام على الصواب ان قلنا ان الحرف المصدري يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا لا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا تصرف كونوا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال وكل سبقه دام حظر والا خبر ليس فلا يجوز ان يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه اشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفى و حجتهم انهم قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود واحتج المجيز من البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري و الشلوبين وابن عصفور من المتاخرين بنحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقدير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول المصروف وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح تقديم عامله فلو لا ان الخبر وهو مصروف يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها واجيب بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول لمزوف

الموصول الحرفي لام

اسم وهو

احد وهام

والواو

في حق الواو

تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا عنهم فالجملة حالية مؤكدة او مستأنفة او بان يوم منصوب بليس على الاتساع او بني على الفتح لاضافته الى الجملة يأتيهم وليس مصروفا خبر
واذا نفي الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي وهو ما والفعل المنفي مطلقا سواء كان الفعل مما شرط في عمله النفي ام لا نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما
زال زيد ويمتنع التقديم على النفي بما عند البصريين والفراء من الكوفيين لان لها صدر الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله * كذاك سبق خبر ما النافية *
واجازه بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب
بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع وعمم الفراء المنع
في جميع حروف النفي ويرده قوله وهو المعلوط القريعي * ورج الفتى للخير ما ان رايته * على السن خيرا لا يزال يزيد * فقدم معمول الخبر على لا النافية
والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج امر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتي فهو فتي بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رايت الشاب
يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير وما يحتمل ان تكون مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل ان تكون
زائدة وان شرطية وجوابها محذوف * فصل * ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا او مجرورا
للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا والاصل كان زيد معتكفا عندك او في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار
الناظم بقوله * ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا اتى او حرف جر * فان لم يكن المعمول احدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين
اسمها باجنبي منها والكوفيون يجيزون مطلقا لان معمول معمولها في حكم معمولها وفصل ابن السراج والفارسي من البصريين وابن عصفور من المتأخرين
فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكلا زيد لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيد آكلا اذ لا يفصل
بين الفعل ومرفوعه باجنبي وتحصل من هذه المسألة اربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقا بنحو قوله
وهو الفرزدق * قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا * وجه الحجة منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس
ظرفا ولا جارا او مجرورا وقنافذ جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر مبتدا محذوف اي هم قنافذ وهداجون بتشديد الدال وفي اخره جيم من الهدجان وهو مشية
الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية
وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته او على اضمار الاسم في حال كونه مرادا به الشان وعلى هذا اقتصر الناظم فقال * ومضمر الشان اسما
انو ان وقع * موهم ما استبان انه امتنع * او اجعل ما الموصولة وعليهن فعطية مبتدا وعود خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدا وتقدم
معمول الخبر الفعلي على المبتدا جائز عند البصريين وقيل التقديم ضرورة وهذا التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة متعين في قوله * باتت فؤادي
ذات الخال سالبة * فالعيش ان حم لي عيش من العجب * فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان لظهور نصب الخبر
وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فؤادي منادى سقط منه
حرف النداء ومعمول الخبر محذوف اي سالبة كذلك * فصل * قد تستعمل هذه الافعال تامة اي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن
مالك واليه اشار بقوله * وذو تمام ما برفع يكتفي * وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان و
كذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم سمي ناقصا فعلى الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى الثاني قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث
وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت
بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح نحو
فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات
والارض اي ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر رضي الله عنه اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى اي عرس بها وقوله وهو
امرؤ القيس بن عانس بالنون وفاقا لابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعم * وبات وباتت له ليلة * كليلة ذي العاير الارمد * اي وعرس والعاير بالعين

بضم ظاء المهملة وسكون الجيم

المهملة

بالذال المعجمة

كان م

بات م

تامة م

تسامى م

الناظم

نحو قوله م

المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين [illegible] مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالقوم اي نزل
بهم ليلا وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم بالبرد اي دام ظله واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو اضحينا اي دخلنا في الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر
اليك اي انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل
نحو انفكت الخاتم فانفك اي انفصل ويكون هذه الافعال التامة لمعان اخر غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة الا ثلاثة
افعال فانها لزمت النقص ولم تستعمل تامة اصلا وهي فتئ وزال وليس وما اوهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك اشار الناظم بقوله * والنقص في فتئ
ليس زال دائما قفي * وذهب ابو حيان في نكتته الى ان فتئ تكون بمعنى سكن وذهب ابو علي في الحلبيات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم
ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل * فصل * تختص كان بامور منها جواز
زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي لتعين الزمان فيه دون المضارع وشذ قول ام عقيل بن ابي طالب وهي ترقصه * انت تكون ماجد
نبيل * اذا تهب شمأل بليل * انشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدا وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدا والخبر ونبيل فعيل من النبالة
بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمأل كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة والشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا
ومجرورا وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد والا فهي دالة على المضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل
التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي نحو ما كان احسن زيدا فكان زائدة بين المبتدا والخبر وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان
مثلهم فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تاكيدا للمضي وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قوله * جياد بني ابي بكر تسامى * على كان المسومة العراب *
انشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما على والمسومة والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التاءين من السمو وهو العلو والمسومة
اسم مفعول من السومة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى واطلق المسألة
اعتمادا على المثال فقال * وقد تزاد كان في حشو كما * كان اصح علم من تقدما * وليس من زيادتها قوله وهو الفرزدق * فكيف اذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا
كرام * لرفعها الضمير وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور هذا مذهب ابي العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست
بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك
خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زائدة واختلف في اطلاقهما الزيادة فيها فالذي فهم النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا
في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة
فان قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلنا تكون الواو والضمير الذي فيها تاكيدا لما في لنا لانه مرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح يحتج
للخليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدا ولنا الخبر ولكنه لما وصلت اعطيت اللفظ حقه
ولم تعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور اصل المسألة وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت
كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة الا يجاورنا
الاك ديار * والاصل الا اياك فاذا كان يتصل بالحرف فاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم
لا يعني الخليل وسيبويه ما فهم النحويون انما ارادا بالزيادة انه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه قد فارقهم
فالجيرة كانت في الزمن الماضي فجيء بقوله كانوا لنا لتاكيد ما فهم من المضي قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حالا ماضية قوله
قبل هذا * هل انتم عائجون بنا لعنا * نرى العرصات او اثر الخيام * ولا يمتنع ايضا في هذا البيت ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجد تشبيههم
ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل ان القول بزيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال
وفي كل واحد منها قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد

للمستقبل فلنا على ان ناصفة لخير ان ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان المستقبل كان بالنسبة الى حال التكلم وانها تعمل في الفاعل كما
يعمل فيه العامل الملغى نحو زيد قائم علم هذا ما في المغني مرتبا ومنها اي من الامور المختصة بها انها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة اوجه احدها
وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا ويبقى الخبر دالا عليها وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين بينما من الادوات الطالبة للفعلين فيحذف
الكلام فيخفف بالحذف ويخص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كما ان
كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات مالم يتوسعوا في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها ويتلونه الخبر وبعد ان ولو اطرد كثيرا اذا اشتهر مثال ان
والغالب فيها ان تكون تنويعية قولك بشر مشه عا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله لا تترين الدهر آل مطرف ان ظالما
اهلها وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا على الحال وان بقية اما وهذا البيت
قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية للمبتدا محذوف اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو محجوج في مزاولته ويجوز
ان خيرا فخير وان شرا فشر برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا
ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها
لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف
فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافيا
يعني على حد سواء قال تلميذه ابن الضايع لان في كل منهما الاقوى والاضعف فيقبح نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف
رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم انطق بحق وان مستحجا احتنا اي وان كنت مستحجا ومثال
لو قوله صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما وقولا يا من الدهر ذو بغي ولو ملكا جنود ٥
ضاق عنها السهل والجبل ٥ اي ولو كان صاحب البغي ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم الا اكشف ولو تمرا وفيه رد على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما
بعد لو اعم مما قبلها ولا اعم فان الملك اعم مما قبله والتمر اعم من الخشف وتقول فيما اذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا اعم ولا اعلى على هل مثل به
سيبويه من قولهم الاطعام ولو تمرا فان الطعام اعم من التمر وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فحذف يكون وخبرها وبقي اسمها
ويقل الحذف المذكور وهو حذف كان واسمها بدون ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى اتلائها ٥ قدره سيبويه من لد ان كانت شولا
بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهي الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر
او ثمانية واما الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح وللبن لها اصلا وجمعها شول بتشديد الواو وكركع وركع والاتلاء مصدر
اتلت الناقة اذا تلا ولدها اي من زمن كونها شولا الا زمن كونها مملوة بالولد واما قدره سيبويه من لد ان كانت ولم تؤده من لد كانت لانه لا يرى
اضافة لدن الى الجمل تعلق المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان اذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه في
باب الاستثناء على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما قرنه وقع فيه الوجه الثاني ان تحذف
كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وان خيرا برفعهما والوجه الثالث ان تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك
بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله فكل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل ومثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت
معلول ومقبول عليه مقدمة عليه واصلا انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص
عند البيانيين وللاهتمام عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت
منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصار فانفصل الضمير الذي هو اسم كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض عن كان

فصار

فصار ان ما انت ثم ادغمت النون من ان في الميم بن ما انت فصار انما انت والاذ لك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ركب
وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام وعلى ذلك قول عباس بن مرداس آبا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان
كنت ذا نفر فحذف الجار والمجرور وهو ذا نفر فحذف متعلق الجار لان وما بعدها وابا خراشة منادى سقط منه حرف النداء وهو بضم الباء المهملة
وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما الف والنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد
السنين المجدبة وفيه تورية لانه وهم انه يريد الحيوان المعروف وشرح بقوله لم يأكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو
استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مستحق بالاول فهو مسببه عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب
الكوفيون الى ان المفتوحة هنا شرطية لذلك دخلت الفاء في جوابها وسيأتي المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل
ابو الفتح عن ابي علي ان ما الخالفة عن كان عاملة في الجزءين عمل ما خلفته وحجته ان ما ما نابت فالظاهر نابت فالعمل ظ وزعم انه مذهب سيبويه
وقيل حذف كان وحدها بدون ما وسيأتي بيان ان المصدرية كقوله هو عبيد بن حصين الراعي ان قومي وجماعة كالذي لزم الرجالة ان
تميل يميلا قال سيبويه اراد ان كان قومي مع الجماعة محذوف كان الناقصة واسمها وهو قومي والجماعة معطوف عليه والناصب لكان المحذوفة و
الرجالة بكسر الراء وبالجاء المهملة جمع رجل وهو لبيس خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل ويميلا بفتح
الياء الاولى بمعنى مائلا مفعول مطلق الوجه الرابع ان تحذف كان مع معمولها جميعا وذلك بعد ان الشرطية فقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل
غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها التعاريف في خروجها ولا هي النافية للجنس وهو تفعل وجواب الشرط محذوف دل الدليل عليه تقديره فافعله
قال الجاربردي تقول اخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم اي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكره في بعض شروح المفصل وبويل على ان الهمزة من اما مكسورة
وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معناه لا هوان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا اي لان كنت لا تفعل ذلك فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل
منفصلا وزيدت ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب اما لا وهو عجيب فان ضرورة الضمير المتصل منفصلا
انما هو في اما انت لا في اما لا والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جايز قاله الخضراوي وحكى الكوفيون انه يقال لا ايات الامير فانه جايز فتقول انا
آتيه وان اي وان كان جايزا فتحذف كان مع معمولها من غير تعويض وعليه قوله قالت بنات العم يا سلمى وان ٥ كان فقيرا معدما قالت وان ٥
اي وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اي من الامور المختصة بكان ان لام مضارعها وهو النون يجوز حذفها ٣٤٠
تخفيفا وصلا لا وقفا نقض على ذلك ابن خروف والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع لكان منجزم ٥ تحذف نون وهو حذف ما التزم ٥ وذلك بشرط
كونه مجزوما بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو لم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلها اكون وتكون بالرفع
حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون
لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيها لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون بالعطف
على يحلل المجزوم في جواب الامر وانما لم يحذف نون تكون فيهن لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف
بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة بأحرف المد واللين فسكونها وامتداد الصوت بها فحذف كما يحذف بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف
للجازم كما يحذف من بكنه فلن تسلط عليه فلا تحذف ايضا لاتصاله بالمنصوب والضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا تحذف معها بعض بالضمير
الاصول وبخلاف تخوفهم يكن الله ليغفر لهم فلا تحذف ايضا لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على الحذف لتوهمها
بالحركة فاكرم الموضع فرخم القطر وخالف هذا الاخير يونس بن حبيب فاجاز الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين تمسكا بقوله
وهو الخير بن صخر الاسدي فان لم تك المرأة بذت وسامة فقد ابدت المرأة جهة ضيغم ٥ فحذف النون مع ملاقاة الساكن والمرأة بكسر الميم والهمزة
آلة الروية فكانه نظر وجهه فيها فلم ير حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد في الوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت ح ا والجماعة

ان ما ان اسم امراة منادى للتحقير يا ازمان ابنه

المعدون فالمنع بطلق الحركة على الضرورة كقوله وهو النجاشي بحب تبته لا استطيعه ولكن استثنى ان كان ماوك ذا فضل فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قال في المغني وقيل هذا البيت تتضمن ان النجاشي عرض له ذيب في صوته فحكى انه دعى الذيب الى الطعام وقال له هل لك مزاح فيما بيننا فقال الذيب دعوتني الى فعل السباع قبلي ومواكلة بني آدم وليست بآتيه ولا استطيعه ولكن ان كان في مايك الدير موكل فضل تحتاج اليه فاستغنى منه

فصل في ماولولات وان المعملات عمل ليس شبهها بها في النفي أما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزءين وقال الكوفيون في الاول فقط واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض واعملها الفتح قال سيبويه وهو القياس كما اعملوا ليس حملا عليها قالوا البيت الطيب الا المسك بالرفع قال في المغني ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل لا عما لهم ايانا عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزايدة فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريف ولكن انتم خزف برفع ذهب على الاهمال وانما تعمل حملا لها على ليس في النفي وليس لا يقترن اسمها بان واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فيخرج على ان ان نافية مؤكدة لما الموسعة لان نفي الشيء ايجاب ولا زايدة كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزايدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية شبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقرونة بما النافية زايدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ فاكد المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبيل هذا التاميذ حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الجرار في القاموس وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا الشرط الثاني ان لا ينتقض نفي خبرها بالا فان انتقض بطل عملها لبطلان معنى ليس فلذلك وجب الرفع في واحد من قوله تعالى وما امرنا الا واحدة وفرسول من قوله تعالى وما محمد الا رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا من باب المفعول المطلق الواقع عاطفة المخصوص خبرها مبتدا على احد ما زيد الا شر اي ما زيد الا يسير شرا والتقدير وما الدهر الا دوران منجنون فالدهر مبتدا ودوران خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور محذوفا واقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنونا على هذا التقدير بين امر ان كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الا يجاب والباعث على تقدير دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب التي يستقى عليها الماء فتارة تجعل السافل عاليا وتارة تعكس واسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان يكون آلة لها نحو ضربته سوط وكذا القول في وما صاحب الحاجات الا معذبا فانه في تقدير الا يعذب معذبا اي تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الا يجاب والباعث عاملا وليه بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يعمل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما مذهب سيبويه فلانه يرى ان صيغة المفعول يكون بمعنى المصدر واجاز بعضهم النصب بعد الا يجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل وانشده ابن مالك اري الدهر الا منجنونا وحكى بزيادة الا واعترضه في المغني وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض نفي الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قايما بل قاعدا ولكن قاعد علة انه خبر لمبتدا محذوف اي بل هو قاعد اولكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبا بالعطف على قايما لانه واقع بعد بل او لكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفع معطوف بلكن او ببل ومن بعد منصوب بما الزم حيث حل واجازا لمبرد كون بل ناقلة معنى لا ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قايما بل قاعدا النصب على معنى بل بلا ما هو قاعد انقل الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا للفراء ان كان ظرفا او مجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل كقولهم ما في العتب ابن عتب فمن مبتدا مؤخر وفي اعتب مقدم ومن اعتب مبتدا موخر وحكى الجرمي ما مسافرا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما اساءك قوله وما خذول قومه فاخضع للوري ولكن اذا

اذعوهم

خذول ط

نفسه م

عمام

عمائم

عمائم بدا

والبهم م

مثل م

في الخبر المنتقض نفيه م

النفي م

الام

حزم م

فاول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هي ما في بليت بمعنى ينقص استعمل استعمال النقص او هي ليس بكسر الباء قلبت الباء الفا وابدلت السين
تاء كما قاله ابن ابي الربيع قولان حكاهما في المغني وعملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة كما هم ذكروا الا انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع
فمبتدا حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان مرفوع الاسم منصوب الخبر فتنصب الاسم
وترفع وذهب الجمهور الى انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر وله عندهم شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف
كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين فرار ومن التعليل
قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر فالشواذ ولات حين مناص برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس
ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا
فيه ما لم يتصرفوا في اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لا اسما للزمان خاصة كما ان منذ ومذ
كذلك فتحصل في الحين ثلاث قراءات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة اقوال اما على الابتداء او على الاسمية للات ان كانت عاملة
عمل ليس وعلى الحجازية ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الحجازية ان كانت عاملة
عمل ليس او على انه مفعول باضمار فعل تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في اسما الزمان كما يوخذ من قول النحاة
وما للات فسوى حين مناص قد سمعوا ... ولا يلي غير اسم الزمان الا شذوذا كقول الشاعر ... طلبوا صلحنا ولات اوان ... فاجبنا ان ليس حين بقاء
وسوغ الابتداء بنكرة هو شذوذها ... لهفي عليك للهفة من خائف ... يبغي جوارك حين لات مجير ... فارتفاع مجير على الابتداء
الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها على احد الزمان ... والجيم اسم فاعل من اجار ومثله فر اهالي لات قوله وهو الاعشى ميمون ... لات هنا ذكرى جبيرة ... او
مرجا منها بطايف الاهوال ... الا للشد هنا وقرئ بفتح الراء مصدر ذكر وليس هو بزمان وخبره هنا مع الهاء وتشديد النون وهي ههنا
تحتمل للمكان والزمان اي ليس في هذا المكان او الزمان ذكر جبيرة بضم الجيم وبفتح الموحدة والراء مصغر جبرة وقيل مكبرا وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن
وائل قيل هي امراة قائل هذا البيت ... او من عطف على مقدر اي الجبيرة تذكر او مرجا منها بطايف الاهوال ... والطايف الذي يطوف بالليل و
اراد به هنا الخيال الذي يراه في النوم فكانه راها وهي غضبى فنزع من ذكرها الاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان النافية فاعملها هنا دون عند
ابن مالك وقال غيره انه اكثر من عملها لا وهو لغة اهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى الارض تهامة والى ما وراء مكة
وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي
وابو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطايفة واكثر البصريين الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه
والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم ان احدا خير منك احد الا بالعافية
وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قاعدا لك انا قايما وقراءة سعيد بن جبير ... ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم ... بكسر النون
فان نصب عبادا وخبرها بعضهم على انها المخففة من الثقيلة وانها تنصب الجزئين مثل ان خراسانا رشدا وجعله احسن ليتوافق
القراءتان انباتا وهو تخريج على شاذ وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد ... الا على اضعف المجانين انشده الكسائي شاهدا على عمل ان
عمل ليس ... فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية وفي خبر ما الحوا اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذكر عند البصريين
لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي قالوا اليس زيد بقايم رد لان زيد القايم فالباء بمنزلة اللام
وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان منصوب ليس الا استثنائية كمنصوب الا فكما لا تقول ما زيدا الا بقايم لا تقول
قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله ليس
عشيات ان الغث ... يصاب بعضل الذر في يديه ... وهذا من الغريب كما قال في المغني وتزاد الباء بقلة في خبر لا وفي الحال الثاني من معمولي كاد ناسخ منفي

كقوله

وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم وكن ان يشفعا له ... شفاعة ... بمعنى فتيلا غير سواد بن قارب فادخل الباء في مفعول وهو خبر لا
وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة ... مفعول مطلق اي بعض اغناء ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم الاصل حب
شفاعة مغنيا عني شيئا فاقام الظاهر مقا ... مفعول بعض العرب لا خير بخير بعده النار ... فزاد الباء في خبر لا التبرية اذ المعنى لا تجعل الباء بمعنى في قاله ابن مالك
وقوله وهو عمرو بن براق الاربدي وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن ... باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل ... فزاد الباقي اعجلهم وهو خبر اكن لو جشع صدر
بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفايق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل والعجل بمعنى عجل للتفضيل وقوله وهو بريد بن الصمة وعلى الاخير
والخيل بيني وبينه ... فلما دعاني لم يجدني بقعدد ... فزاد الباقي قعدد وهو المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى وفتحها
الضعيف وتزاد الباء بشذوذ في غير ذلك كخبر ان المكسورة ولكن وليت في قوله وهو امرؤ القيس الكندي ... فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها ... فانك مما احدث
بالحوب ... فزاد الباقي الحوب وهو خبر ان وتنأى مخبر ان وهو البعد والهاء عنها على عادة على ام جندب المذكورة في قوله اولا ... خليلي مرا بي على ام جندب ...
لنقضي حاجات الفواد المعذب ... وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تنا فالمراد الموضع في شرح
الشواهد والحوب بكسر الراء التجربة وهي الاختبار وفي قوله ولكن اجرا لو فعلت بهين ... وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ... فزاد الباقي هين وهو خبر لكن
المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن اجرا هينا لو فعلته اصبته وفي قوله
وهبوا لغزدق يحجو جريرا وكلبيا ... قطه ويربيم باتيان الاتن بالمثناة انات الحمير كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل يقول اذا اقتلوني عليها
واقتلت ... الا ليت ذا العيش الذي بدايم ... فزاد الباقي دايم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او نعت له والذي نعت العيش واقتلي
بالقاف ارتفع واقتلت بالقاف والراء سكنت وذلت ومعنى البيت يقول الكلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت لا الايت هذا العيش الذي بدايم
ويروى الا اهل احو عيش الذي بدايم وعليه يكون الباء زايدة فخبر المبتدا الذي اخذه عليه هل وهي بمنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تقول هل
استفهاما وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا وتوبيرا بمعنى قد واقتصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال وبعد ما وليس خبر الباء الخبر و
بعد لا وفي كان قد يجر ... واما دخلت في خبر ان المفتوحة فرارا من ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر بلى كان اولم يروا
ان الله فمنع اوليس الله بقادر بدليل انه جاء مصرحا به في موضع آخر كقوله تعالى اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر فالمنع متناول لهما مع ما في
خبرها فليست من مواد النواد وهو نظير ما اجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان احدا يقايم لما كان فمعنى ليس في ظني احد يقايم هذا باب افعال المقاربة
وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم عينا وحقيقة الامر في ذلك ان افعال هذا الباب ثلاثة
انواع احدها ما وضع للدلالة بتثليث الحاء الدال على قرب الخبر للمسمى باسمها وهو ثلاثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك والثاني ما وضع
للدلالة على رجاء اي رجاء المتكلم لخبر الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلاثة ايضا عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين
نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال وانكر نا ابو حيان مع انه ذكرها في لمحته واخلولق بخاء معجمة ولام وقاف والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع
فيه اي على شروع المسمى باسمها في خبرها وهو كثير وانتهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ومنه انشا والنشي وطفق بفتح الفاء وكسرها و
طبق بكسر الباء الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام وجميع افعال هذا الباب تعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان
خبرهن يجب كونه جملة ليتوجه الحكم الى مضمونها وشذ بجيئه مفردا عن الجملة بعد كاد وعسى واوشك كقوله وهو ثابط شرا واسمه ثابت بن جابر
فابت الى فهم وما كدت آيبا ... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ... فاتى بخبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب اذا رجع ويروى وما كنت آيبا وابت
بضم الهمزة وسكون الباء الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء ابو قبيلة ... وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تميز
مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها يرجع الى الفعيلة وتصفر صفير الطاير والمعنى فرجعت الى الفعيلة المسماة بهم وما كدت راجعا وكم
مثل هذه الفعيلة فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير ابوسا فابوسا جمع بوس ومعناه العذاب او الشدة خبر عسى وهو

منوه لانه ليس جملة هذا قول سيبويه والى على في البصريين وقال الكسائي يكون محذوفا والتقدير ان يكون ابوسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفا وقيل مفعولا به
والتقدير عسى الغوير يأتي بابوس فحذف الناصب والجار توسعا ويلخص ان ابوسا مجرور اذا كان اول الصلة او مفعول به قال الموضح في شرح الشذور
والاحسن من ذلك كله ان تقدر بيأس ابوسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا اى يمسح مسحا في الموضع الصلة ايلائه ما حذف فيه كان
اى يكون ابوسا ان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلي انتهى وبسببه لا ذكره ابن جني فقال في البيت التقدير فما لدت ان اكون آيسا انتهى والغوير
تصغير غار بالغين المعجمة واصل هذا المثل فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو اليها وهو الرجاز وكان الغوير وهو ما الكلب ليلا
على طريقة عسى الغوير أبوسا تريد لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب لكل من يتوقع الشر من جهة يعنيها وكقول حسان رضي الله عنه من خمر نيسان تحيزنا
تريا قة تونس فوز العظام انشده ابو محمد بن برّي في حواشي الصحاح وقد يقال انه على حذف كان اى يونس فوز العظام واما قطفق مسحا فالخبر فعل
محذوف للدلالة مصدره عليه ومسحا مفعول مطلق لاجرائه مجرى قطفق يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع كما سيأتي في بابه و
في قوله وشذ مجيئه مؤخرا بعد كاد وعسى تقييد لقول النظم كاد وكان وعسى لكن شذ مجيء غير مضارع لهذين خبرا وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الافعال ان
تكون فعلية لتدل على الحدوث وشذ مجيء الجملة الاسمية خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب فقلوص
بفتح القاف الشابة من النوق اسم جمل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل واصله تقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد
ويروى ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهما اسم جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته او جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل
والمرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن مكتوم فيما لم
على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل الغيت على حد اجازة الاخفش ظننت زيدا قايم وقيل الاصل جعلت اى جعلت القلوص الام
والبنان كما قالوا ان بكر زيدا ماخوذ انتهى واعترضه الموضح والحواشي بان افعال التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلاثة امور احدها
ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الافعال نحو ما كاد وا يفعلون وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي قد
تلبس بالفعل او شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك فاما قوله وهو ابو حية النمري وقد جعلت اذا ما قمت ينقلبي
ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وقوله وجوز هوجاء مرتة وأشقيه حتى كاد مما ابنه تكلفني اجارته وملاعبة فتنحي في البيت الاول والجارة في البيت
الثاني بدلان من اسمي جعل فالاول وكاد في الثاني بدل اشتمال لافاعلان بينقلبي وتكلفني بل فاعلها ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي ينقلبي
وكادت اجارته تكلفني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا واغنى ذلك عن المبدل منه فسقط
ما قيل انه ليس في الفعل ما يعود الى الظاهر اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط في البيت الاول تاويلان اخران ذكرهما الموضح والحواشي في الثاني
تاويل آخر ذكرنا الخطر اوير تركت الجميع خوف الاطالة ويجوز رفع عسى خاصة ان يرفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير
يعود الى اسمها كقوله وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل وما ذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد
يروى بنصب جهده على المفعولية ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى
وفيه رد على ابي حيان حيث منع من ذلك الا في لغة الحنان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن ابي سفيان اخو معاوية كان
اميرا بالعراق نيابة عن معاوية و الامر الثاني ان يكون الفعل مضارعا دالا على الحال او الاستقبال وشذ في جعل قول ابن عباس رضي الله
عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح وشرح الشواهد وهذا لم ار من تعرضه ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول محذوف والتقدير عن عامله فاول الجملة الحقيقة ارسل فاعرفه انتهى وفيه رد على ابن مالك
حيث قال في التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال الموضح في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ
واما نفي ذا فلا وجه لكونها مرجحا للشذوذ ولهذا لم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت ينقلبي ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا

اما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فانهض انتهى والى ان يكون المضارع مقرونا بان المصدرية وجوبا ان كان الفعل الدال
على الترجي حرى واخلولق لان الفعل المرجى وقوعه يقدر اخى حصوله فاحتيج الى المشوة بالاستقبال نحو حرى زيدان ياتي واخلولقت
السماء ان تمطر والتقدير اللائق بان لا يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جايز واجيب بانه من باب زيد عدل او على تقدير
مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير حرى امر زيد الاتيان واخلولق امر السماء الامطار او حرى زيد صاحب الاتيان واخلولقت السماء
صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون الفعل مجردا منها اى من ان ووجوبا ان كان الفعل دالا على الشروع نحو طفقا يخصفان
لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر اوشك الاقتران بها اى بان لان عسى من افعال الترجي و
كان القياس وجوب اقترانه بان حتى ذهب المجمهور البصريين الى ان التجريد من ان مخاص بالشعر واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران
جعلت للترجي احتاط لعسى قال الشلوبين والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضايع والابذي وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم
عسى الذي هو للرجا قال ابن الضايع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد
يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو من بلده انتهى كلام الشلوبين واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه
فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو مثل الناس التراب لاوشكوا
اذا قيل ماتوا ان يملوا ويمنعوا فان عليا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي اذ قال لم يستعمل ماضي ليوشك والمعنى ان
من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب بالموجدة لتاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوه والتوجيه ان قليلا
كقوله وهو هدبة بن خشرم العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان و
الكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وامسيت قال الموضح تبعا لليمني الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم و
هو مبتدا تقدم خبره في الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عاد على الكرب وقريب نعت لفرج وفي نتيجة القواعد لابن
ايا زيكون تامة وولاه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض
المغاربة ان يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لانه على التمام و
لا على النقصان لان ذلك يخلي يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير السببي وقوله وهو ابو هاية بن الصلت الثقفي
يوشك من فرمن منيته في بعض غزاته يوافقها فيوافقها بالفاء فالعاقبة من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم
يوشك والمنية الموت والفوات بكسر الفاء وتشديد الراجع غزة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه
الموت في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرها التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك
يوجب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرها ان يقترن بان غالبا ويقل اقترانها به بان نظرا الى اصلها فمن الغالد قوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كثيّر عزة اليربوعي وقيل رجل من طي كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب فيذوب
خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي
فيه المذكر والمونث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون هند غضوب عليك ومن القليل
قوله يرى بيننا كاد النفاق ان تفيض عليه اذ عذا حشو ريطة وبرود فان تفيض خبر كاد وهو مجرد من ان و
مشاة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومشالة على لغة قيس قاله ابو زيد وابو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قاله
ابو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد اليه ضمير عليه قبله وهو الميت المدني وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء
وسكون الياء والمشاة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت نسقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بها

الكفن ويروى مذ ثوى بالمثلثة بمعنى اقام وقوله وهو ابو البوّ بدل الاحلام بتجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا
فان تقطعا خبر كربت وهو متروك بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يكون الا مضارعا بان قاله الموضح فرشرح الشواهد واصل تقطع
تتقطع بتائين حذفت احداهما وستى بتودى الى اثنين اولهما المتصلة به وهي عايدة على التوى وقبله ولقد قطعت اليه قبل مدحت عروقا و
سجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمثالة العطش ولم يذكر
سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان وفي نسخ وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقتران بان وتجرده منها اربعة اقسام
ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا والزموا اخلولق ان
مثل حرى وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول الناظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران
وهو عسى واوشك وهو المشار اليه بقول الناظم اولا وكوشك بدون ان بعد عسى نزر وثانيا وبعد اوشك انتفاء نزرا وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد
وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقوله الناظم اولا وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في الاخير كربا فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة
الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهو كاد وعيها واوجبات من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت اكاد كخفت و
ضمها كقلت حكاها سيبويه وفعل الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن القطاع في
مثلث الباب قال الموضح في الحواشي فان اجتمع على انها ياية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو اصلا وسيلة
الى الجمع بينهما للتخفيف انتهى واوشك كعلم يوشك من ومن منيته اشذ سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان
الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل اكثر النحويين لها الا بالمضارع وطفق حكى ابو الحسن الاخفش طفق يطفق
بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب يضرب وطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان البعير لهرم حتى يجعل
بالرفع اذا شرب الماء بجمّة وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه وارسل رسولا وكرتكب كنصر ينصر قاله ابن القطاع ومنبت الالبان
وعسى اعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى يعسو وعسى يعسي فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله الخريب الموضح في
حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا امضارعا لاوشكا وكاد لاغير واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي كاد قاله
الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول كثير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن امويت اسنى يوم الرجام واني بقينا كربهن بالذرا
كايد وكايد بصورة الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسي بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول
مطلق وربهن بمعنى مرهون خبر ان وكرب قاله جماعة وانشدوا عليه قول عبد قيس بن خفاف البرجمي ان ابا كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم
فاجل فكارب اسم فاعل كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف واوشك وعليه اقتصر الناظم فقال وزاد واوشكا كقوله وهو كبير بن عبد
الرحمن فانك موشك ان لا تزانا وتعدو دون غاضرة العواني دي موشك اسم فاعل اوشك وتعدو مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة
بغين فضاد معجمتين جارية ام البنين بنت عبد العزيز بن مروان اخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوادي الدهر فاعل تعدو و
الصواب ان الذي في البيت الاول كايد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اعم للفاعل غير جار على الفعل لان فعله كابد وقياس اسم فاعله
الجاري عليه مكابد لا كايد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في شرح ديوان كثير عزة فالدليل للناظم فيه وقد بينت ذلك في شرح الموضح انه رجع لقول الناظم
آخرا فعلك في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت امتد مدة على خلافه وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح
لي ان الحق معه انتهى والصواب ان كارب في البيت الثاني اسم فاعل كرب الناقة في نحو قولهم كرب الثنا اذا قرب وبهذا جزم الجوهري
في الصحاح واصله كارب يومه برفع يوم اي قرب يوم وفاته وفي كرب استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة
نحو كرب الثنا وقولهم وكاد ان قرب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا ضيقته على المقيد واستعمل مصدر لاثنين وهما

طفق

طفق وكاد حكى الاخفش طفقوا تفعلوا عن قال طفقا بالفتح فان جاء مضارعه جاء مفتوحا بفتحتين كفرحا عن قال طفق الكسر فان قياسه الفعل بفتحتين و
قالوا كاد يكود كودا كقال يقول قولا ومكادا كمقالا وكيدا بقلب الواو ياء وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري حكاية ابن السكيت مصدر
او شك قاله الموضح في الاشباه والنظائر تختص عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا الباب بجواز اسناد خبرها الى ان يفعل حال
كون ان يفعل مستغنى به عن الخبر فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم بعد عسى اخلولق او شك قد يرد غنيان يفعل عن ان فقد تخو عسى ان تكرهوا
شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وبنيت على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على اهذه ان اسم هو المسند اليه الفعل في المعنى
وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقدير ما مسندة الى الضمير العايد الى الاسم المتقدم عليها فيكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بها عن الخبر
فتكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقدير ما مسندة الى الضمير العايد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها ويكون ان والفعل في موضع نصب
على الخبرية فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجرد ان عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين التقدير ين في
حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمونث فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان تقلع فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص اسمها
ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تقلع في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا
وعسى فعل ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولاها خبر المبتدا والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين
ان يقمن كذلك وتقول على تقدير الخلو من الضمير في عسى هند عسى ان تقلع والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا والهندات عسين ان يقمن
فتقدر عسى خالية من الضمير في الامثلة الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الخبرية
للمبتدا قبلها والمخلو من الضمير هو الافصح وبه جاء التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهن والنوع الثاني انه في احد اهن ان والفعل وتاخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى فعلى هذا يكون مبتدا موخرا والاخير وجهان آخران احدهما انه يجوز في ذلك المثل المتقدم بان ان تقدر ضميرا مرفوعا بعسى
تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدا موخرا والاخير وجهان آخران احدهما انه يجوز في ذلك المثل المتقدم بان ان تقدر ضميرا مرفوعا بعسى
العايد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتاخر وتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بها عن الخبر فتكون تامة والثاني انه يجوز
ان يقدر ذلك الفعل متحملا الضمير ذلك الاسم المتاخر فيكون الاسم المتاخر مرفوعا بعسى ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على
اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي و
ابو علي الفارسي ويظهر اثر الاحتمالين ايضا في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمونث فتقول على وجه الاضمار والفعل المقدر بان عسى ان
يقوما اخواك فاخواك اسم عسى مرفوع وان يقوما في موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقوموا
خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها وعسى ان تطلع الشمس بالتانيث لاغير فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها والفاعل وجب
تانيث الفعل لانه اذا اسند الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجيء في باب الفاعل وتقول على الوجه الاخر وهو عدم الاضمار في
الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى ان يقوم اخوتك وعسى ان تقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فلا اسم المتاخر في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع
وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بها عن الخبر في الامثلة الثلاثة الاول توحد يقوم لانه مسند الى الظاهر وسياتي ان الافصح توحيده وفي المثال الثالث
الاخير تونث تطلع وتذكره لانه اسند الى الظاهر مجازي التانيث وسياتي انه يجوز تانيثه وتذكيره لا يقال اذا تاخر المسند اليه فالمعنى يكون مطلوبا
لكل من الفعلين فلا ياتي فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد وسياتي ان التنازع لا يكون بين جامد ين ولا بين
جامد وغيره مسئلة يجوز كسر سين عسى من لغة من قال هو عسِس بكذا امثل شيء من شجي خلافا لابي عبيدة فمنعه الكسر وليس ذلك الجواز مطلقا سواء
اسندت الى الظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازته الكسر مطلقا فيجيء عسِي زيد بكسر السين كرضي زيد بل تقيد بان تسند الى ضمير يكون معبرا لفعل
فيشمل ما اذا كان مسندا الى التاء او النون او نا نحو عسيت بالحركات الثلاث فالتاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين و

كسرنا في الجميع وبها قرئ في السبع قال الله تعالى هل عسيتم ان كتب عليكم القتال ثم قرئ تولتيم قراها نافع بالكسر لمناسبة الياء وغيره بالفتح
وهو المختار لكثرته على القياس وهو عدم اختلاف مع الظاهر المضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الرابعة واذ لكل شاع لذا الناظم بقوله والكسر اجزخ
السين مع نحو عيت وانتفاء الفتح ذكن هذا باب الاحرف الناقصة غير بالاحرف نظرا الى ان هذا العدد هو الكثير والثانية لانه يحتمل ان المفتوحة و
عسى ولا التبرية وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة وقوع المكسورة عنده الداخلة على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا اتفاقا بشرط ان يكون خ
مذكورا غير واجب الابتدا او التصدير ويسمى اسمها وترفع خبره على الاصح عند البصريين بشرطان لا يكون طلبيا وليس خبرنا فلو كان المبتدا
محذوفا نحو الحمد لله الحمد يرفع الحمد على انه خبر لمبتدا محذوف او واجب الابتدا كائن او واجب التصدير غير ضمير الشان كاي وكم لم تنصب هذه
الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيدا اضربه واين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الان يكون الاستفهام جوابا حكم من كلامهم ان اين الماء والعشب جوابا
لمن قال ان ابين موضع كذا الماء والعشب قاله ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو
المبتدا وكل من الفريقين حجة حجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها كان الناقصة فلزوم دخولها على المبتدا والخبر والاستغنا بها فعملن عملها محمولا
ليكون المبتدا والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قايم زيدا ولو كان الخبر منصوبا لجاز ان يليها وينبغي
على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسياتي فالحرف الاول والثاني المكسورة وان المفتوحة وهما التوكيد النسبة بين الجزئين
ونفي الشك عنها ونفي الانكار لها بالنسبة والرد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وان كان
مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا ولا والحرف
الثالث لكن وهو للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما توهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد قال جماعة منهم صاحب البسيط فالاول
وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيوهم ذلك انه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول لكنه بخيل وتحول ما زيد شجاع فيوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه
كريم ولكونها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا ساكن اوضده نحو هذا اسود
لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا قايم او مثلا له نحو ما زيد قايما لكن عمرا قايم فالاول والثاني جايزان باتفاق والثالث على الاصح والرابع على
ممتنع بالاتفاق قاله ابو حيان قال الخ والثاني هو وهو التوكيد نحو قولك لو جاءني زيد اكرمته فهذا يدل على امتناع المجيء لان لو اذا دخلت
على مثبت نفته فاذا ذكرت لتوكيده قلت لكنه لم يجيء فاكرمته بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان
والكاف زايدة بينهما للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد النون وهو للتشبيه المؤكد بفتح الكاف نحو للتشبيه نحو كان
زيدا اسد او حمار محا الجر فيه اذ وقع من الاسم او اخفض منه فيه تشبيه مؤكد بكان لانه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتوكيد والاصل
ان زيدا كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق
الكاف بشيء قبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكان ملازمة للنسبة للكوفيين خلافا للكوفيين ولاجله لم قولنا فاصبح بطن مكة
متغيرا كان الارض ليس بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو مدفون فيها ولا للظن فيما اذا كان خبرنا فعلا او ظرفا
او صفة من صيغة اسمائها نحو كان زيدا قاعد او قاعد او في الدار او عندك او قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا ولم تكن خلافا لابي الحسين
الانصاري ولا للنفي نحو كانك دال عليها اي ما انت دال عليها خلافا للفارسي والحرف الخامس ليت وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول
نحو قول الطاعن في السن ليت الشباب عايد فان عود الشباب ممتنع لا طمع فيه لاستحالة عوده والثاني نحو قول منقطع الرجا من مال يحج به ليت لي مالا
فاحج منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ومتمنع ليت غدا يجيء فان غدا واجب المجيء والحاصل ان التمني في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب
والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في الشيء المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق
في الشيء المكروه فلعلك باخع نفسك اي قاتل نفسك والفرق الاشفاق على نفسك ان تفعلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله في الكشاف فتوقع

المحبوب

المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن [illegible] وقوعا وقيل لعل ابلغ الاسباب السموا بها فعل منه اوانك قاله في المغني
والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه واشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته قال الاخفش والكسائي ويأتي لعل للتعليل نحو
ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه افعل عملك لعلي اتغدى واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك اي لتتغدى ولتاخذ ومنه اي من التعليل لعله يتذكر
اي للتذكر قال في المغني وهل لم يثبت ذلك يحمل على الرجا ويصرف للمخاطبين اي اذهبا على رجايكما انتهى قال الكوفيون وتاتي لعل للاستفهام قال في المغني
ولهذا علق بها الفعل نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري اي الله يحدث بعد ذلك امرا
وما يدريك يزكى والمعنى لا تدري جواب الله يحدث وما يدريك جواب ايزكى قاله قريب الموضع وحاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون وعقيل
بالتصغير بجر اسمها ونصب كسرا لهما الاخيرة وحذف لاحدهما الاولى واثباتها قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب وظاهر كلامه هنا انها في حال
الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب بخلاف ذلك في المغني فقال واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتدا لتنزيل لعل منزلة الجار الزايد
نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى والحرف السابع عسى في لغيته بالتصغير وهو بحسبي لعل فالترجي
والاشفاق محتملت فالعمل عليها كما حملت لعل على عسى فادخل ان في خبرنا كالحديث لعل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض وشرطها اسمان يكون ضمير الغايب
او متكلم او مخاطب كقوله وهو ضخر بن العود الحضرمي وكان ترجى ان محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته ايانا فعللت عسانا نارك كاس و
عليها تشكى فاتي نحونا فعودنا فالهاء المتصلة بعسى اسمها ونار كاس خبرنا وقوله وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سنيا فتزوج امراة من الخوا رج
فقيل لفيها نعال اردتنا على مذهبها فغلبت هي عليه واضلته عن مذهب اهل السنة وفي نفس تنازعني اذا ما اقول لها علي او علي فيا المتكلم اسم عسى وجزه
محذوف وقول آخر يا ابت علك او عساك فالكاف اسمها وخبره محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو موضع نصب وما بعده خبره
هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى ان الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا وردوا قولها بامرين احدهما اداؤه الى كون خبر عسى اسما
مفردا وهو ضرورة او شاذ جدا والثاني ان مرفوعا عسانا قد اقتضى عمل فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى
الذي ينصب الاسم حرف فهو نظير ان مالا وان ولدا وذهب الاخفش الى ان المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرنا وانه وضع المنصوب موضع المرفوع الضمير
ويرده فقلت عسانا نار كاس برفع نار وهو اي عسى حينئذ ارجين اذ نصب الاسم ورفع الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي في
بكسر السين وفتحها اي نقل السيرافي في القول بحرفيته عن سيبويه خلافا للمبرد في اطلاق القول بفعليته سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج
وثعلب في اطلاق القول بحرفيته والحاصل في عسى ثلثة اقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا فعل وعلى الخلاف في عملت ع
عسى الجامدة اما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعنانا المشتد قاسي عديّ لولا الحيا وان راسي قد عسا فيه المشيب كزرت ام القاسم اي قد اشتد
والحرف الثامن لا النافية للجنس وسياتي في باب ما يعمل عمل ليس هذا وهذه الاحرف الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو
كان ظرفا او جارا ومجرورا لعدم تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما اراده من تقديم المنصوب و
تاخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعود اليه قال اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن عليه بوجه اخر الدهر تقبل الا ان كان الحرف العامل
غير عسى ولا لان شرط عملها اتصال اسمها بها والا ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه فالظرف نحو ان لدينا الكالا فلدينا خبر مقدم وانكالا
اسمها موخر والمجرور نحو ان في ذلك لعبرة فالجار وخبره مقدم وعبرة اسمها موخر وقد يجاب التوسط نحو ان عندهند عبدها وان في الدار ما لكها واغتفروا
التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويزهما الاسهل تجويز
غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعديله اشار الناظم بقوله وارفع ذا الترتيب الا الذي كليت فيها او هنا غير البذي ولا يلي هذه
الاحرف معمول خبرنا الا ان كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسط بين الاسم والخبر مطلقا فصل تتعين ان المكسورة وهي الاصل عند الجمهور حيث لا
يجوز ان يسد المصدر المعلق مسدها ومسد معموليها وتتعين ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك واليها اشار الناظم بقوله وهمزان افتح لسد مصدر

مسدّ ناوفي سوى ذاك الكسر ويجوزان بالف التثنية اي وتجوز ان تمكث في الفتية حتى اي صح الاعتبار ان وهما سد المصدر مسدّ ناومسدّ معمولها وعلم
فالاول وهو تعيين ان المكسورة في مواضع عشرة لايخرج فيها ان يسد المصدر مسدّ ناومسدّ معمولها وهي ان تقع في الابتداء حقيقة نحو انا انزلناه
اذلو فتحت لصارت مبتدا بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لايستقل به الكلام وفي ليلة مقتضى ذلك الا بالاستقرار او حكما ومنه اي
من الابتداء الحكمي الا ان اولياء الله لان ان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكما او تقع تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس
او لاذ كقولك اذ ان زيدا اميرٌ لان حيث واذ لاتضافان الا الى الجمل وفتح ليؤدي الى اضافتها الى المفرد او تالية لموصول اسمي او حرفي نحو ائتني
من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما موصول اسمي ووجب كسر ان بعده لتوغلها في صدر الصلة وصلة الموصول غير ال يجب ان تكون جملة بخلاف الواقعة في
حشو الصلة لانها حينئذ غير متوغلة هذا مذهب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شيء
ومنه ومن ايات انك ترى الارض اي رؤيتك الارض خاشعة الخ فان كان عند رائك فاضل والفرق بين قوله اولا ان تقع في الابتدا وقوله هنا ان تقع مبتدا انها اذا وقعت
في الابتداء تكون داخلة في اول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدا تكون مع معمولها في تاويل مصدر مرفوع بالابتدا محتاج الى خبر ومنه عند سيبويه فلو انه
كان من المسبحين ثم قيل لايحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج
والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلو ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف فلو انهم صبروا كان خيرا لهم او تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق
عليه اي على اسم المعنى خبرا اي خبران نحو اعتقادي انه فاضل فيجب فتحها لانه خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرا كان فاضل لا
يصدق على الاعتقاد وانما فتحت لسد المصدر مسدّ ناومسد معمولها والتقدير اعتقادي فضل اي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معمولها جملة تخبر
بها عن اعتقاد لعدم الرابط لان اسم ان لايعود على المبتدا الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابطة بخلاف قولي انه
فاضل فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج الى رابطة لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدا في التقدير والمعنى والتقدير قولي هذا
اللفظ لاغيره اما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تتمة المبتدا فتحتاج الى خبر ولا يصح فتحها لغا والمعنى لان القول لايخبر عنه بالفضل
وبخلاف اعتقادي زيدا انه فاضل حق فيجب كسرها ايضا لان خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعمولها خبرا عن المبتدا لان اسم
ان رابط بينها ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقادي زيد كونه اعتقاده حقا وذلك لايفيد لان الخبر لابد ان يستفاد منه مالا يستفاد من المبتدا وسكت عن القسم
الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرا صادق عليه نحو قولي انه حق لظهور انها اذا كانت تكسر مع احدهما فمعهما اولى او تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله
هو الحق لان الجار والمجرور بالحرف لايكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون تمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اي
مثل نطقكم لان الجار والمجرور بالمضاف حقه الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة فان كان كذلك كثرت كما تقدم في حيث واذ او تقع تابعة لشيء من ذلك وهي اما
ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم وانى فضلتكم فاني فضلتكم معطوفة على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي وتفضيلي
او مبدلة من شيء من ذلك نحو اذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم فهذه الاماكن
الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث مايجوز فيه الامران كسرا ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك في مواضع تسعة
احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسر ان وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة على
معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان ومعمولها مبتدا خبره محذوف او خبر مبتدا محذوف على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران
والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف المبتدا اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسته الشر فيئوس اي فهو يؤس
الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول خاجاني كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض من الاتيان
بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة كقوله وكنت اذا رأى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم انشده سيبويه
ولم يعزه الى احد واذا رأى بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض واذا انه يرى بكسر الهمزة ان وفتحها فالكسر على معنى
الجملة اي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد اي فاذا العبودية ايرها صلة على جعلها مبتدا حذف خبره كما تقول خرجت فاذا
الاسد اي حاضر وذهب قوم الى ان اذا هي الخبر فعلى هذا لاحذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وبالزاي وهي طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن
والمعنى كنت اظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين
بالذكر لان القفا موضع الضفع واللهازم موضع الكز الموضع الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه
انه هو البر الرحيم قراه نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا او تقديرا فتحت همزتها فهو تعليل افرادي وقراه الباقون
من السبعة بالكسر على انه تعليل مستانف بياني فهو في الفتح جواب سوال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا

فهو تعليل جملي ص

البسملة

انه هو البر الرحيم مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسر ان على انه تعليل مستأنف ومنكر وهو ان الوجهين لسكان الحاء والتقم لك يرد بكسر ان وفتحها
فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف وهو راجح لان الكلام مع الكافر وحده وتقدم تمام الكلام في قوله تعالى انا فتحنا لك فتحا مبينا
فرشح بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة والفتح اختيار الشافعي قال في الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل قسم ولام بعدها كقوله وهو رؤوف
او تحلفي بربك العلي اني ابؤ ذا كبد الصبي يروى بكسر ان وفتحها فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه والاختيار الزجاجي والفتح عند
الكسائي والفراء يجيزان والوجه ابو عبد الله الطوال بتقدير على وان مؤولة بمصدر معمول الفعل المقسم وهو تحلفني باسقاط الخافض وعلى هذا البيت
جوابا للقسم لانها مؤولة وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل في الجواب
ان يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر الفعل اي فعل القسم وذكرت اللام او ذكرت او ذكرت فعل القسم تعين الكسر اجماعا عند العرب نحو والله ان
زيدا لقائم او قايم وحلفت ان زيدا لقايم وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قايم وانهم ليفعلون
الفتح في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم يوجبه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم
سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع جزاء عن قول محذوف او العامل للقولين شخص واحد نحو قولي اني احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا فتحت
فالقول على حقيقته عن المصدرية اي قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت

على ص

فالجزء على الاول هو الثاني جملة وهي مستغنية عن العايد لانها نفس المبتدا في المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم قاله الموضح في شرح الشذور
ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو علمني اني احمد الله لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير علمي حمد الله وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد اذ لا يجر بالحاصل
عن العام الا اذا ادعى انحصاره فيه نحو صديقي زيد لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون اعم منه كالانسان حيوان
او مساويا كالانسان ناطق ولا يكون كذلك لعدم العايد على المبتدا وبذلك فارقت اعتقادي زيدا انه حق والجامع بينهما ان خبر ان فيهما يصدق على المبتدا
الا ان تعال باستغنائها عن العايد لكونها نفس المبتدا في المعنى فيتكل الفرق ولو انتفى القول الثاني او وجد القولان ولكن اختلف القايل لهما كسرت
وجوبا فيهما فالاول نحو قولي اني مؤمن فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة اني مؤمن خبره وهي نفسه فالمعنى فلا تحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا
يخبر به عن القول لاختلاف مورديهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني نحو قولي ان زيدا يحمد الله فالكسر على ما قبله ولا يصح

لان محمد زيد ص

الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله غير قايم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم لا نفسه الموضع السادس ان تقع بعد واو مسبوقة
بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر فوانك لا تظمأ اما على الاستيناف

بالعطف ص

فتكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف على جملة ان لك وهي انك ان لا تجوع وعليها فلا محل لها من الاعراب وقرأ الباقون في السبعة بالفتح
بالعطف على ان لا تجوع في عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظمأ واحتر بقولنا صالح للعطف عليه عن نحو قولك ان لي مالا وان
عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي مالا وفضل عمر وفي كسر ان الموضع السابع ان تقع بعد حتى في حيث هي ثم
تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبله بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه لان
حتى الابتدائية منزلة منزلة اما الاستفتاحية فتكسر ان بعدها وتختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فحتى في هذا المثال
تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيها مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جرها وان قدرتها عاطفة فان في موضع نصب
والتقدير على الاول عرفت امورك لفضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك اما فتحها في الجر فلدخول حرف الجر عليها واما فتحها في النصب فلعطفها
على المفعول الموضع القابل ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها ايرادية حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا بمنزلة
الا الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصارا بعد التركيب بمعنى حقا بتقديم الهمزة
على الصواب لا باستقاطها كما قال الموضح في الحواشي وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا في قوله

احقا

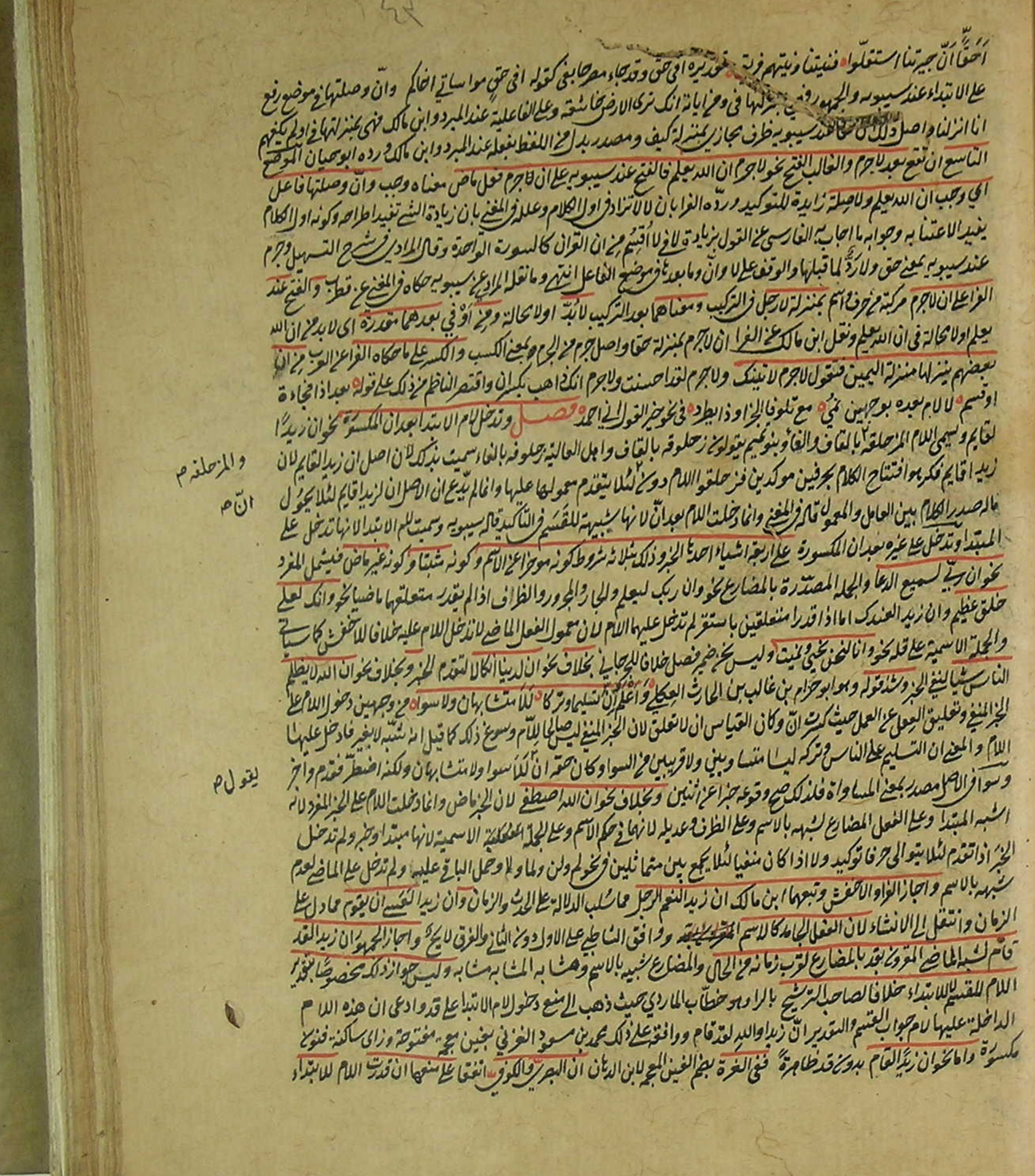

احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتهم فرقة قوله احقا اي حقا وقد جاء مصرحا بمعنى كقوله افي حق مواساتي اخاكم وان وصلتها في موضع رفع
على الابتداء عند سيبويه والجمهور وفي خبرها في وفي اية انك ترى الارض خاشعة وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك مهني عن خبرها فاذا لم يكن فيهم
انا انزلناه اصل دلائل ما عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده ابو حيان الموضع
التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان لا جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل
اي وجب ان الله يعلم ولا صلة زايدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لا ترد في اول الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه اول الكلام
يفيد الاعتناء به وجوابه ما اجاب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجزم
عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف عليها والوقف على لا وان ومابعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني عن قطرب والفتح عند
الفراء على ان لا جرم مركبة من حروف اسم بمنزلة لا جل في التركيب ومعناها بعد التركيب لا بد او لا محالة ومن او في بعدها مقدرة اي لا بد من ان الله
يعلم او لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لا جرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه الفراء عن العرب من انهم
بعضهم ينزلها منزلة اليمين فتقول لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله بعد اذا فجاءة
او قسم لا لام بعده بوجهين نمي مع تلوفا الجزا وذا ابطه في نحو خير القول اني احمد وصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة نحو ان زيدا
لقايم وسميت اللام المزحلقة بالقاف والفاء وبنو تميم يتلونه زحلوقه بالقاف واهل العالية زحلوفه بالفاء سميت بذلك لان اصل ان زيدا القايم لان
زيدا قايم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين موكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها وانما يدعى ان الاصل ان لزيدا قايم لئلا يحول
ما هو صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للمقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتدا لانها تدخل على
المبتدا وتدخل على غيره بعد ان المكسورة على اربعة اشياء احدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه موجبا غير الاسم وكونه مثبتا وكونه غير ماض فيشمل المفرد
نحو ان زيدا لقايم والجملة المصدرة بالمضارع نحو وان ربك ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقها ماضيا نحو وانك لعلى
خلق عظيم وان زيدا عندك اما اذا قدرا متعلقين باستقر لم تدخل عليها اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه خلافا للاخفش كما سياتي
والجملة الاسمية على قلة نحو وانا لنحن نحيي ونميت وليس نحو ضمير فصل خلافا للجاجي بخلاف نحو ان لدينا نكالا لتقدم الخبر وبخلاف نحو ان الله يعلم
الناس شيأ لتقدم الخبر وشذ قوله وهو ابو حزام بن غالب بن الحارث العكلي واعلم ان تسليمي وتركا لكأ متشابهان ولا سوا في وجهين دخول اللام على
الخبر المنفي وتعليق العامل عن العمل حيث كثرت ان وكان القياس ان لا تعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها
اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين في السوا وكان حقه ان لكأ سوا ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم واخر
وسوا في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض واذا دخلت اللام على الخبر المفرد لزم
اشباه المبتدا وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانها في حكم الاسم وعلى الجملة المحكية الاسمية لانها مبتدا او خبر ولم تدخل
الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن وما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم
شبهه بالاسم واجاز الفراء الاخفش وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل مما سلب الدلالة على الحدث والزمان وان زيدا لعسى ان يقوم حمادل على
الزمان وانتقل الى الانشاء لان الفعل الجامد كالاسم المتصرف وافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق لا يرى واجاز الجمهور ان زيدا لقد
قام لشبه الماضي المتوقع بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم وهو شبيه بالمشابه وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير
اللام للقسم للابتداء خلافا لصاحب البسيط حيث ذهب الى منع دخول لام الابتدا على قد وادعى ان هذه اللام
الداخلة عليها لام جواب القسم المقدر ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون
مكسورة واما نحو ان زيدا لقائم بدون قد فظاهره في الغرة بضم الغين المعجمة لابن الدهان ان البصري والكوفي انفقا على منعها ان قدرت اللام للابتداء

يقول ص

والمزحلقة ص

ان ص

لا للقسم والذي يحفظ خ وهو المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعها البصريون وقالوا
انما هي لام القسم فتح ت فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت لزيد لقائم والصواب عند الكسائي وهشام الاول كما انتهى كلام المغني الا انه لم يذكر فيه
الاخفش بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري كما
الثاني مما تدخل عليه اللام معمول الخبر لازم تقدمه الخبر وذلك بثلاثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكونه الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب
وقد تدخل على الخبر والحالة هذه وهي معمولة نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليها معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني ليحمد الله لصالح
وذلك قليل اجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا لجالس
في الدار لتاخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما امكن وبخلاف ان زيدا لكما منطلق لان المعمول حال ولم يسمح دخول اللام عليه ونص الاية على
منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون
خبرا وهو ظرف انتهى والفرق بينه وبين المعمول ان المعمول قد يكون فضلة ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفراء الكوفيين في هذه المسئلة الاخيرة لام ٩
لطعامه ماكول وبخلاف ان زيدا عمرا ضارب لان الخبر غير صالح لكونه فضلة ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفراء الكوفيين في هذه المسئلة الاخيرة
وحجتهما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فضلة ماضيا فالمعمول قائم مقامه وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع عن غير
اصل قال المرصفي والحواشي وينبغي ان يجري خلاف فان زيدا لطعامك قد اكل فان حظا يمنع دخول اللام على قد وبعد فالعمل عندي قول الاخفش والفراء
بدليل اجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا اجل احرز مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا جامدا وتقديم المعمول وان لم يجز وتقديم العامل لان
المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك مع خاص به وهو المعمول فكذا هنا انتهى الثالث مما تدخل عليه اللام بعد ان الاسم بشرطه واحد وهو ان يتاخر اما
عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن قوله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا متيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس وما اختاره بناء على جواز
تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عقيل قول باب ان بكر زيدا واثق وان عندك زيدا جالس
ثم قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام المفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه فتادية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل
بين الخبر والنعت وانما دخلت اللام لانه متوسط للخبر فوهم السامع كونه الخبر تاكيدا فنزل منزلة الجزء الاول في الخبر وقال ابن عصفور لانه اتم ان في المعنى وذلك
بلا شرط ولا التفات لمن يخير تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيدا على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين
المبتدا والخبر وما اصله المبتدا والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا الهو يعرب هو الداخلة عليه اللام مبتدا فان اعرب مبتدا او ما بعده خبره والجملة
خبرا فلا يكون ضمير فصل لان ضمير الفصل لا يحل محله على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل على معان الاسم المكسورة على اربعة اشياء اثنين موجبين و
اثنين متوسطين فالمتاخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا منجردا من قد والى ذلك اشار الناظم بقوله بعد ذات الكسر تصحب الخبرا
لام ابتدا نحو اني لنور ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا تجي الافعال ما رضيا وقد يليها مع قد كان ذا لعهد سما على العدا مستحوذا والثاني الاسم و
الذي اشار بقوله واسما حل قبله الخبرا واما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب الواسط معمول الخبرا والفصل فصل
وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف المتقدمة الا عسى ولا فان ما لا تتصل بهما وتتصل بان واو وكان ولكن وليت ولعل فتكفهن عن العمل فيما
دخلت عليه من الجمل الاسمية وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية قال في المغني وتسمى ما الكافة لعل النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة نحو قال ان واو نحو قل
انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال الكاف من نحو كانما يساقون الى الموت
ومثال لعل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال لكن نحو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل بخلاف قوله فلو انها نار نفخن فالتهبا لكم ولكنها تقضي فسوف
يكون فاسم موصول الزايدة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقتضي صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط
في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك وبه جد في غالب النسخ استظهار لغلطة بخلاف وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما

اهلت

ايملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها الا ليت فتبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع وطاهر الفروني فانها اجازا الا ليتما
قام زيد ويجوز اعمالها استصحابا بالاصل حتى يتبين بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد روي بهما قوله وهو النابغة الذبياني قالت
الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس رد على القايل بوجوب الاعمال لان
سيبويه اجاز في رواية الرفع ان يكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف
صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت واحكم كمكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد وبعده فحسبوه فالفوه كما ذكرت توسما
وتسعين لم تنقص ولم تزد فملكت ماية فيها حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر
مسيرة ثلاثة ايام وقصتها انها كان لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين بثلثين فقالت ليت الحمام الذي الى حمامتي ونصفه قديته ثم الحمام مية
فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعده فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان ماية ووصف
الحمام بصيغة الجمع وهو شراع وشراع يحتمل اوله الاعجام والاهمال وبصيغة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحسب وهو العد
وندر الاعمال في انما نحو انما زيدا قايم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا وهل يمتنع قياس ذلك المسموع في البواقي مطلقا في بقية اخواتها
الاربعة وهي ان المفتوحة حقا وكان ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش او يسوغ القياس على ما سمع فرارا مطلقا في بقية اخواتها
الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك او يسوغ القياس في لعل فقط لانها اقرب الى ليت حتى قال بعضهم فقراوة
من قرا فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء او يسوغ فيها اي في لعل وفي كان لقربها من ليت لان الكلام معها صار غير خبر ذهب الى ذلك ابن ابي
الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد يبقى العمل فصل يعطف على اسماء هذه الاحرف
بالنصب قبل مجي الخبر وبعده كقوله وهو رؤبة ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجي الخبر وهو يدا ابي
العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجي الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال
والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطارهن والمراد بابي العباس السفاح اول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان
الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه ان يقول ان يدي ابي العباس الربيع والخريف والصيوف ويعطف
بالرفع على محل اسماء هذه الاحرف بشرطين استكمال الخبر وكون العامل ان او ان او لكن مما لا يغير معنى الجملة نحو ان الدين بري من المشركين ورسوله فعطف ل م
رسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بري وقوله فمن يك يخبا ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو الاصل م
لنا وقوله وما قصرت بي في التسامي خئولة ولكن عمي الطيب والخال فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم و الام م
جايز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا والحق بان لكن وان وكونك الرفع بالعطف على محل هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون
وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدا
حذف خبره لدلالة الخبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير وورسوله بري ولنا الاب النجيب والخال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير
الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو من عطف مفرد على مفرد ورسوله معطوف على الضمير المستتر في بري اي بري هو ورسوله للوجود والفصل بالجار والمجرور
وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه
لان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف امراة على محل رجل في قولك ما جاءني من رجل ولا امراة بالرفع لمحل رجل لان الرافع لمحل رجل العمل وهو جاء زائد
باق ولا يمنع من العمل في محل رجل الوصف الزايد لان الزايد وجوده كلا وجود والرفع لمحل الاسم من مسئلتنا التي نحن فيها الا بد او قد زال بدخول الناسخ
وهو ان او ان ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط
استكمال الخبر وكون العامل ان او ان ولكن عندهم قلت اما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم تقدم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان

العطف على الضمير فلسا يلزم عطف الجزء على الانشاء واذا كان في العطف على الضمير فلا يحتاج الى خبر اذ لا كسائي وتلميذه الفرا الشرط الاول

وهو استكمال الخبر تمسكا بخبر ان الذين آمنوا هادوا والصابئون بالرفع فيمن يجعل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن

بالله واليوم الآخر وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل

ضعيف بالاضافة المجيء وبعد الالف باء موحدة فهزة ابن الحارث البرجمي بفتح الموحدة والجيم فمن يك اسمه بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب فعطف

قيار بالرفع على محل يا المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بثناة تحتية مشددة آخره راء اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند ابي زيد و

ضبة بالمدينة وقوله وهو لنبهان بن خازم بالخاء والزاي المعجمتين والا فانا علوا انا وانتم بغاة ما يقتضي شقاق فعطف انتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير

المتكلم المتصل حقيقة او حكما المعظم نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراجيعا والفرا لا يوافق نحو ان الله وملائكته

يصلون استدرك ذلك بقوله ولكن اشترط الفرا اذا لم يتقدم الخبر عن المعطوف بالرفع خفاء اعراب الاسم برفع الجزء ونصب خفاء على المفعولية لا شتراط

والظرف مقدم من تاخير والاصل ولكن اشترط الفرا خفاء اعراب الاسم اذ لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه من التسهيل واعترضه في حواشيه

بقال المعروف عن الفرا انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل فيه ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء وتبعه خلان في نقل المؤلف انتهى فيجيز ان كان الاسم مبنيا

كما في بعض هذه الادلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا الآية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف

المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيدا ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنعه

المبرد منعا مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر المعطوف مبتدا وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر

الواحد عاملان عملا واحدا وذكر ممتنع فلا يتاتى ذكر على مذهب الكسائي والفرا لان الرافع للخبر عندهما هو باب انا رافعه في باب المبتدا الا انه مشكل

اما على القول بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدا قد زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتدا في باب ان كما نقله الشاطبي

عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر في مسئلتنا ترافع عليه عاملان فرجحه واحدة وهما الابتدا والمبتدا فاهر بانه وقعا فيه وما تمسكا به في الادلة المتقدمة

خرجها المانعون من البصريين على التقديم والتاخير فيكون من آمن خبر ان وخبر الصابئون محذوفا اي والصابئون والنصارى كذلك والاصل

والله اعلم ان الذين امنوا والذين هادوا الآخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الآخر او على تقدير الحذف من

الاول لدلالة الثاني عليه فيكون من آمن خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة خبر المبتدا عليه كقوله فطليقها فهل طب لذلك فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى

دنفان فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فاني دنف اي مريض وانتما دنفان والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة اول من العكس

قاله الموضح في شرح الندور ويتعين التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب والاصل فاني لغريب وقيار غريب ولا يتاتى

فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتدا الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله ام الحليس لعجوز شهربة على احد الوجهين

المتقدمين فيصح التخريج الثاني والتقدير فاني غريب وقيار لغريب ويتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون

والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في يصلون لانها للجماعة المشتركة والله واحد

لا شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثلها في قال رب ارجعون فانها لتعظيم الواحد المخاطب على احد الوجهين فيتاتى التوجيه الاول

ايضا ويصير التقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون فان قلت كلا الوجهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على

التوجيه الاول فلان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلاة المذكورة

بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلت اجاب عنه في المغني فقال الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف

ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض النهج وموضع الخلاف حيث يتعين كون

الخبر للاسمين جميعا كنحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو الدار فجايز باتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقوه هنا

ولم يشترط

ولم شرط الفرا الشرط الثاني وهو كون الواو بمعنى الا ان او لكن تمسكا بنحو قوله وهو العجاج يا ليتني وانت يا لميس فريد لبيس بها انيس فعطف

وانت بكسر التاء على اسم ليت حكاه سيبويه عن العرب والمتكلم وليس علم امراة وانيس بمعنى مونس وخرج بتشديد الراء والبنا للمفعول على ان انت مبتدا حذف خبره

وان الاصل وانت معي والجملة في المبتدا والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم والخبر قوله فريد هذا تخريج ابن مالك و

هو على ندوره اولى لانه فان اكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فتعال في باب الحال وندر نحو سعيد

مستقرا في جو وشرح الموضح بقوله يجوز بقلة متوسطا الحال بين المخبر عنه والخبر به انتهى والنادر والقليل لا يعارض عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت

فانا مبتدا وانت معطوف عليه وخبر المبتدا وما عطف عليه قوله فريد محذوف انا انتهى

فصل

تخفف ان المكسورة لغتها بالتضعيف فيكثر اهمالها

لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف كما فكل مبتدا واللام الابتدا وما زايدة وجميع خبر المبتدا ومحضرون نعته وجمع

على المعنى ويجوز اعمالها على قلة استصحابا للاصل واليه يشير قول الناظم وخففت ان فعل العمل نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالها في قراءة نافع وابن

كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من المثقلة وكلا اسمها واللام في لما للابتدا وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب القسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة

ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله ويلزم للا بتدا بعد

ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله ويلزم اللام اذا ما تهمل حال كونه اللام فارقة بين الاثبات والنفي فنحو ان زيد لقايم بتخفيف ان

ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المغنى ما زيد قايم فلما جي باللام ارتفع التوهم وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو

ان زيد لن يقوم فيجوز ترك اللام كما قاله في المغني لان الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتدا كما تقدم او قرينة معنوية كان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح كقوله

وهو الطراح واسمه الحكم ابن حكيم انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال كانت بالام لجاز ولكن استغني عنها لكونه في مقام المدح

وتوهم النفي هنا ممتنع واباة جمع آب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصير فيها مراعاة للحي والى ذلك اشار الناظم

بقوله وربما استغني عنها ان بدا ما ناطق ارادة معتمدا وان ولي ان المكسورة المخففة من الثقيلة فعل فشرط ان يكون ناسخا وربما تخلف وشرط الناسخ

كونه غير ناف فخرج بدلك ليس وغير منفي فخرج بدلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بدلك ما دام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا انه

كثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه اي من المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو

ان كانت لكبيرة وان كدت لتردين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وتدخل اللام ح على الجزء الثاني من جملتي الناسخ اما نحو ان في الناسخ فلانها كانت مختصة

بالدخول على المبتدا والخبر فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت

على الناسخ كان مقتضيا موفرا عليها اذ الجزء الثاني من جملتي الناسخ فكاد تدخل على خبرها لانك اذا قلت

ان كان زيد لقاما فمعناه ان زيدا القاعد واما كونه الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة بلفظا ومعنى فتقصد واعد تخفيفها ان يدخلوها

على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ وندر عند غيرهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو الشخص المسمى

عائكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تخاطب عمرو بن شهوز قاتل الزبير بن العوام سئلت يمينك ان قتلت مسلما حلت عليك عقوبة

المعتدي فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وسئلت بفتح السين المعجمة افصح من ضمها اخبارا ومعناه الدعا وحلت وجبت ولا يقاس

عليه اي على ان قتلت لمسلما ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش فانه اجازه كما قاله في المغني وزاد هنا والكوفيين وهو يوهم ان الكوفيين

يجيزون تخفيف ان المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك محال لتخالف قاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويجعلونها ما ورد من ذلك على ان ان

فيه نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا في المغني فرجح اللام وزعم الكوفيون ان اللام من ذلك كلا بمعنى الا واي ان قبلها نافية انتهى وما ورد

من ذلك قراءة ابن مسعود وقد ان لبثتم لقليلا حكاه الاخفش في معانيه وقول امراة من العرب والله يحلف به ان جاء لخاطبا فدخلت على الماضي غير

الناسخ واندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا بان يكون ماضيا مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه

ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان لام بعد ان المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيدا لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيدا لن يقوم والثالث نحو ان زيدا لقايم بالاعمال وما ذكره من انها لام الابتداء قال به سيبويه كما حكاه عنه الرضي واكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع الى انها غير تلك اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدا ولا خبرا فالاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلك لمسلم واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما حالان محل الجزء الاول الذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي كان جزءا من الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على مقوله فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم عليها فعل من افعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لموقنا فان قلنا اللام للابتداء كثر وان قلنا هي اخرى اجتلبت للفرق فتحت وادخلوها على الفعل مطلقا اشار الناظم بقوله والفعل الم يك ناسخا فلا تلغينه غالبا بان ذي موصلا

فصل ويخفف ان المفتوحة فيبقى العمل وجوبا بالتحقق متنصا ناوهو فائدة مختانا هي في الجملة الاسمية لانها اكثر مشابهة للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا لا مظهرا محذوفا لا مذكورا سواء كان للشان ام لا عند ابن مالك لان ان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا اعمالها في المضمر لئلا ينحط الاقوى عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا للشان فاما قوله وهو الشخص المسجى جنوب اخت عمرو ذي الكلب يا لك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا فضرورة وفي وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا او عند ابن مالك مفردا وجمعا واحدا وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان اولهما ما يأتي فيه النور والكلاء والثاني ما يدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلا او المطر والمريع اما مفتوح الميم ان جعل الغيث اسما للكلا الرخيص واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وامرعه المطر والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث خبر تكون ويجب في خبرها ان يكون جملة لائقة بالمعاني المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا مانع كما مر فالاسمية نحو ان خالدا جاهل او ذو علم تحتمع لفاصل من الفعل والاسمية الآتية اما مع الاسمية فلان رجحي بعدان باسم وخبر كما جئ بهما بعد المشغلة العاملة واما الفعل الجامد فهو كالاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعائية فشبيه بالجامد في عدم التصرف قاله التسهيلي فالاسمية نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والفعلية التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية التي فعلها دعاء اما بغير ما نحو ان بورك من في النار ومن حولها او بشيء نحو والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من خفف ان وكسر الضاد في السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجب العمل في غير هن ليكون عوضا مما حذف فوات ما هو احدى النونين والاسم او لئلا تلتبس بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم او ما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال نحو وتعلم ان قد صدقتنا او تنفيس نحو علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم فقط مثال لا نحو حسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من رفع تكون وحسبت ان لا قام زيد ومثال لن ان يجب ان يقدر عليه احد ومثال لم ان لم يره احد او لو نحو وان لو استقاموا ان لو نشاء اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت او منفي وكل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان كان ماضيا فاما فعل قد وان كان مضارعا فاما فصله قد او لن او لو او اما لو فانها تفارق الامتناع شبهته بالنفي فقد يفصل على الماضي والمضارع كما مثلنا ويندر تركه اي الفصل بواحد منها كقوله علمه ان يولمون مجاد وا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل والقياس علموا ان سيولمون وسؤل يعني مسئول كقوله على قد اوتيت سؤلك يا موسى ولم يذكر لو في المواضع الاقليل من النحويين هذا شرح قوله النظم وان تخفف ان فاسمها استكن والجزء اجعل جملة من بعدان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تنفيسا فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل بها اي بلو قليل وهم بفتح الهاء اي غلط منه على ابيه كان الموضع وقع له النسخة التي وقع فيها وربما فصلت بلو فاعترض عليها والاقالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم وغالب النسخ ناطقة واكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة وبين الفعل بلو والا ذلك اشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو مسا ولنص الموضع فليتنظر

فصل وتخفف كان وبقي ايضا اعمالها استصحابا

للاصل لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها والتثنية اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله وتخفف كان ايضا فنوي مضمونها وثابتا ايضا روي كقوله وهو ردبه كان وريديه رشاء خلب فوريديه وهما مرفوعان مرتبة اسم كان ورشاء بكسر الراء والمد خبرها وهو موجود لا مثنى وصحح الصغاني انه مثنى بالعين والرشاء الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف وقيل الحبل الضعيف وقيل غير الخلب البئر البعيدة القعر وقوله وهو باغث بالموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن حريم بالتصغير اليشكري قاله النحاس وقال السيرافي هو ارقم بن علبا وقال صاحب المنتقد هو علباء ابن ارقم اليشكري يذكر امرأة ويمدحها ويروى ما تواعدنا به وجه مقبح كان ظبية تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اي كانها ظبية ويروى بالنصب لظبية على انها اسم كان على حذف الخبر اي كان مكانها ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي بين الكاف ومجرورها وعليهن مجملة تعطو صفة لظبية والمواناة الايتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف وبالسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه اي حسنه وتعطو اي تناول وعداه بالتضمن معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل ورق اي صار ورقا ويروى ناضر السلم والنفرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاة له شوك واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم تحتج لفاصل كما تقدم تعليله فان المخففة كقوله ووجه مشرق اللون كان ثدياه حقان فثدياه حقان مبتدا وخبر في موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شان محذوف اي كانه وهذا البيت راويه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه يلوح لونه وثدي صاحبه كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي او قد في الماضي المثبت فالاول كان لم تغن بالامس والثاني نحو قوله لا يهولنك اصطلاء الحرب فحذورا كان قد اتانا فصل بين كان واتانا بقد والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفيت بها والحذور من الحذر وهو ما يحاذى منه والم ماض من الالمام وهو النزول يقال الم به اذا نزل به

مسئلة

وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وتباين لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وغيرها يوصل وقد يلغى جوازا لاعمالها قياسا على ان ولم يسمع من العرب ما قام زيد ولكن عمرو اقايم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى ما العلم فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص

هذا بارة العامل على ان

المشددة وتسمى التبرية وغيرها من احرف النفي وحق لا التبرية ان تصدق على الا النافية كاينة ما كانت لان كل من برأته فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصوها بالعاطفة حملا على ان فان التبرية فيها اكثر منها في غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس والمؤوث بباب لعلو الكلام عليها قال ابو البقاء انما عملت لا عمل ان لشبهها لها من اربعة اوجه احدها ان كلا منهما يدخل على الجمل الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلما كان التنوين لتاكيد الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما لصدر الكلام ولكونه لا يحمله على ان في العمل اخطت درجتها عن درجتها من اربعة اوجه احدها ان ان تعمل بلا شرط وللا تعمل الا بشرط وشرطها ان تكون نافية لا زايدة وان يكون المنفي بها الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وذلك اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام وقدر فيه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وانت تريد نفي الجنس كلهم صح لا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر وما قاله النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو سايل عن كل الجنس قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا يقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان تكون النكرة متصلة بها خلافا لابي علي فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا يلتبس وقد جاء في السعة لا منها بدّ بالرفع مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على الاصل فمجموع الشروط سبعة اربعة راجعة الى الا والاثنان الى اسمها والواحد الى خبرها وسيأتي تحرزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر فغلام سفر اسمها وبوصفه وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت فعن سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد

من هنام

حرف التنبيس والتي ان كان ماضيا فاصلا نفعا وان كان مضارعا فاصلم ح

فان كانت غير نافية لم تعمل في الاسماء شيئا ونذ اعمال الا الزايدة في قوله وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري لو لم يكن غطفان لاذنوب لها ۞ وذن للام ذو وأحسابها عمر فاعمل الا الزايدة وذنوب اسمها ولها خبرا وانما عملت مع الزايدة لانها المشبهة بالنافية لفظا وصورة فلو حذفها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد مع لولان لو شرطها تمتنع والخبر ضلنا فيهم واستناع الشيء اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لانفيها عنها واذا ثبتت الحكم الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شرط عمل الزايدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل الا النافية غير مختصة مع انها عاملة قالجواب ماقاله المبرد ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذا الا الداخلة على الفعل ولو كانت لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل قايما فالمنفي هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبة بل رجلان فيكون المنفي الواحد والمثبت اثنين وكذا تعمل عمل ليس لان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قايما ويمتنع ان تعار بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد هيرته بقولك بعده بل رجلان واذا اردت نفي الجنس لم تحتج لشيء بل لا يجوز ان تقول بل رجلان بعدها فهذا حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل ومعمولها اذا دخل عليها الخافض فانها لا تعمل شيئا وتخفض الى خفض النكرة لقوتها ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء بل لقربها بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زايدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وتد جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر في الخاطريات ان نصبت شيء ولا خبر لها لانها صارت فضلة تعلقت بي على واقدره وان كان لا اسم معرفة او منفصلا منها اهملت ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا عن مصاحبة ذي العموم اولان العرب جعلتها في جواب من سال بالهمزة وام والسوال بهما لا بد فيه من العطف فلذلك الجواب نحو لا زيد في الدار ولا عمر و نحو لا فيها غول ولا هم ينزفون وانما لم تتكرر مع المعرفة وقولهم لا نولك ان تفعل وفي قوله انشاء ما شئت حتى لا زال لما لا النافية شاذ ثانيها مزشانا شانيا للضرورة في هذا البيت واللام وللضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر فلانت للضرورة وانشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصول في موضع نصب على المفعولية بانشاء وشئت بكسر التاء صلة ما والعايد محذوف وحتى بمعنى الا وازال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم زال مستتر فيه وجوبا وخبرها شاني اخر البيت بنون من الشان وهو التخفض ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتدا وشانية مزشانا متعلق به والجملة صلة ما والعايد محذوف والمعنى انشاء الذي شئته حتى لا زال شانيا للذي لا انت شانيه مزشانا اي امرنا ولنا اول معطوف على الضرورة لا نولك بلا ينبغي لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو العطية مبتدا وان تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي وقال ابو حيان والذي اذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف وقال الموضح لا ادري كيف يتاتى ان يقول هذا مع قوله ان لا نولك سوال بلا ينبغي لك ولم ينزل كتاب بان المرفوع السادّ مسد الخبر لا يرتفع الا بالوصف انتهى واذا قلنا بالاول فالظاهر ان المرفوع هنا نايب عن الفاعل قال الزجاج والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس شيئا ولك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله انتهى فسقط بالتاويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على معرفة والاعمال لا عمل ان اشار الناظم بقوله عمل ان اجعل للاني نكرة مفردة جانك ومكررة فصل واذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا لفظا او معنى او لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مونث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم ولا نجوز والثالث نحو لا حايض ولا مهنوده واذا ذكر اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا وبني عليه اي على الفتح او على الكسر ان كان حتما بالفا تا مزيدتين كقوله وبعد سلاة بن جندل يبكي على فراق الشباب لا مقبل خلفا لابن عصفور ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب بكسر التاء وفتحها روي بهما في لذات جمع لذة وهو اسم لا والشيب

بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا اربعة اقوال احدها انه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما ان فتحة في الاعراب كسرة فكذلك في البناء قاله ابن عذره وهو قول الاكثرين وقال ابو الفتح ابن جني في الخصايص ما حاصله انه لا يجيز فتحه كبري الا ابو عثمان المازني وعبارة الخصايص لم يجز اصحابنا الفتح الا شيئا قاسه ابو عثمان من الصواب الكسر بغير تنوين انتهى الثاني كالاول الا انه ينون لان تنوينه كتنوين مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبكه المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة جعوا الاعرابي مبنيين على الخلاف في حركة اسم لا ثم قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر وثم قال هي بناء لجمهور البصريين فتح ونبي على الياء ان كان مثنى او جمعا على حده اي على حد المثنى وطريقة في اعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون زايدة تحذف للاضافة كقوله تعز فلا الفيش بالعيش مشتعا ولكن لورادا لمنون تتابع فالفين بكسر الهمزة تثنية الف اسم لا مبني على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعزام من التعزية وهي الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت وورادة الذين يردونه وهو جمع وارد وقوله بخير الناس لا بنين ولا اباء الا وقد عنتهم شؤون فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبني على الياء ولا اباء اب عطف على ما قبله والا حرف ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون المثناة فوق بمعنى اهتم وشؤون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في موضع رفع خبر لا والا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول المحاسبي فامسى وهو عريان وقولهم ما احد الا وله نغل ارة وليست خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما في الموضح في باب الحال وذهب المبرد الى ان المثنى والمجموع على حده في باب لا عريان بناء على ان التثنية والجمع عارضا التضمن او التركيب في علة البناء والصحيح ذلك لزم الاعراب في مررت بزيدين ومررت بزيدين ولا قايل به وعلى القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علة قيل وعلة البناء شبه تضمن معنى في الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله فقام بدود الناس عنها سبعة وقال الا لا مرء سيبل الهند واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسم مع الاسم قيل والبناء للتضمن كثير واعترضه ابن الضايع بان التضمن لمعنى في انما هو لافتقارها رجل ولا امراة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسم مع الاسم في خمسة عشر هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده انهم اذا افتحوا قالوا لا فيها رجل ولا امراة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقولهم انورما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول متقدم لاصيد وانما كم فعل التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيدكم ثورا ام ثورين واما المضاف وشبهه فمبنيان اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا علما ممقوت وانما لابالك فاللام زايدة لتاكيد معنى الاضافة وهي معها في محل رفع وجها واحدا وجبر الاعتداد فلان اسم لا يضاف لمعرفة فلام مزيلة لصورة الاضافة واما وجه عدم الاعتداد فهو ان ما قبلها معرب بالالف في انما يعرب اذا كان مضافا او شبيها هذا مذهب سيبويه والجمهور وشكل عليهم لا ابالي بالفتح الاضافة الى ياء المتكلم والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما اتصل به شيء مزتمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلان في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل وعاد كر مزنصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين واجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وعليه تخريج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت قاله في المغني فصل ولك نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه افتحهما اي فتح ما بعد الاولى وما بعد الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة بفتحهما في قراءة ابن كثير وابي عمرو بن العلا والثاني رفعهما اما بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس كالاية المتقدمة في قراءة الباقين مزالسبعة وقوله وعتيد الرامين حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى ثبات مني وقلت صريحا لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضربه لبراتها منه والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله هذا الوكم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واختلف في قايل فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل مزبني مرج وقيل الى رجل مزبني عبد مناه ونسبه ابن الاعرابي الى رجل مزبني الاعلم ونسبه الاصفهاني الى ضمرة والصغار بضم الصاد

الذل وبعينه توكيد والباء زايدة وقوله وهو جرير يكونه بن عامر بن صعصعه بن معاويه بن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس بابي بلا يابى غير
بن عامر واقتم ذنابى لا يدين ولا صدر باي متعلق بمحذوف والتقدير بابى بلا يفتخوج وذنابى بضم الذال المعجمه وتخفيف النون وبعد
الالف باء موحدة اى اتباع وجمع لا يدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم برؤس بل اتباع لا يدين ولا صدر الرابع على الثالث
وبعد رفع الاول وفتح الثانى كقوله وهو اميّة بن الصلت فى احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم والتاثيم
التاثيم من اثمه اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس فى الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما تلفظوا به من طلب بشهوة حاصل مقيم
على التابيد الخامس فتح الاول ونصب الثانى كقوله وهو انيس بن العباس السلمى جد العباس بن مرداس وقيل ابو عامر جد العباس لا نسب
اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع وهذه الاوجه الخمسة الجارية فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قولهم الا النظم وركب الجزء فاتحا كلا
جزء لا قوة والثانى اجعلا مرفوعا ومنصوبا اومركبا وان رفعت اولا لا تنصبا ولكل منها توجيه يخصه اما فتحها فوجهه ان تجعل لا فيهما
مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدها خبرا لها محذوفا اى لا حول ولا قوة لنا او ان موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح
اسمها لا تعمل فى الخبر فهما فى موضع رفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان
ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحدة منهما خبرا اى لا حول موجود لنا ولا قوة اى موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه التعليل
بان لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر كما عملت فيه الناصبة اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لها خبرا واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية و
ان كانتا عاملتين لانهما متماثلتان فيجوز ان تعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شىء واحد ويجوز ايضا عند هؤلاء
ان يقدر لكل منها خبرا على حاله واما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها بعدها مرفوع بالابتدا او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها
مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرار الاولى او ما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس
فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى محذوف يجئ زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم حذف الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثانى
توارد عاملين على معمول واحد تالف فى المفتى فى مسئلة لا رجل ولا امراة بفرفهما واما فتح الاول ورفع الثانى فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ليس ان ولا
الثانية زايدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر لها محذوفا خبرا واحدا لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد
لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتدا فى رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زايدة وهى ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاول وفتح الثانى
فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر فى هذا الوجه كالوجه الذى قبله سواء على المذهبين واما فتح الاول
ونصب الثانى فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زايدة وما بعدها منصوب بها ومنون وهو اضعفها لان نصب الاسم بعد وجود لا ضعيف والقياس
فتحه بلا تنوين حتى قال ابن الدهان فى الغرة حصته يونس وجماعة من النحويين بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشرى منصوبا على اضماره
فعل اى ولا ارى قوة وهو عند غيرهم على تقدير لا الزايدة موكدة وان الاسم بعدها منتصب بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره
على لفظ اسم لا لانه لما اطرد فى بناء اسمها معها على الفتح تنزلت منزلة العامل المحدث للفتح الاعرابية واما الجر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لها خبرا
واحد بعد ما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بها كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الناصبة لا اسم لها عاملة
فى الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منها خبرا على حياله وعند غيره يقدر لها خبرا واحدا لان العامل
عندهم لا واحد وما ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ما حوذة من اثنى عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء
والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة فى الثلاثة الاول بلغت اثنى عشر و
كلها جايزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء وعلى الاعمال عمل ليس ونصب الثانى وانما منا ابن الخباز فى شرح الجمل لاماته واحد وثلثين وجها
هذا اذا عطفت وكررت لا فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز فى الثانى النصب عطفا على محل الاول والرفع عطفا على محل الاسم

اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقوله وهو رجل من بنى عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك فلا ب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
يرعى وابنا بالنصب ويجوز ابن بالرفع ولا يجوز ابن بالفتح واما حكاية الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امراة فحذفت
لا وبقى البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا بيضاء شحم على نية كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للمنعوت فى الفصل انتمى فصل
واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متعلق بوصفت متصل نعت مفرد جاز فى الوصف المفرد فتحه على انه مركب معها اى مع النكرة قبل مجئ لا وصار الوصف
والموصوف كالشىء الواحد ثم حمل عليها لا مثل خمسة عشر عندنا وقيل علة البناء كون الوصف مع تمام اسم لا واسم لا وجب البناء لتضمنه معنى من اى
تضمنا معنى من وقيل انه اجرى على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب وقيل فتحة اعراب وحذف تنوينه للنكرة وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة لانها
فى محل نصب بلا وقال الشاطبى النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها انتهى وجاز رفعه مراعاة
لمحلها مع لا لانها فى محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشىء واحد فحكموا على محلها بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا فى النعت المعرب بلا
نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الاخفش جعل حرف النفى مع الاسم الذى بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فيها هذا مذهب اصله الخليل فيجوز فيه لا
ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثلا لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظرفاء وظرفون يستوى فيها اللفظ المفتوح و
المنصوب ولا هندات ظريفات بالفتح بلا تنوين وبالنصب وبالكسر بالتنوين وبالرفع بالتنوين لان اسم لا فى ذلك كله مبنى ولا فرق فى النعت بين المشتق
كما مر والجامد المنعوت بمشتق ومنه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز فى الثانى الفتح على انه مركب مع الاول والرفع والنصب على ما مر وضعف الكمال الانصارى
فى شرح المفصل كون ماء الثانى صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشىء بنفسه مع انه جامد وانما هو مقبول للتوكيد اللفظى والبدل انتهى وجوابه انه لا بعد
فى جعله صفة لانه لما وصف بباردا صار بمنزلة المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف مكررة برجل رجل عاقل والقول بانه
توكيد لفظى وبدل خطأ لان الماء الثانى لما وصف وتعقب بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه توكيدا له ولا بدلا منه لعدم مساواته للاول وان
بارد انتفا لماء الاول وماء الثانى بدل لا من الاول لزم منه ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطية للنعت كما جاءت
توطية للحال فى قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح فى الحواشى بانه انما جئ بالجامد توطية للحال ليجرى على منعوت اذ كان ذلك حق
المشتقات وهنا لم يذكر التابع جرى فوتك بارد انتفا على ماء الاول فما فايدة هذه التوطية انتهى فان فقد الافراد فى النعت نحو لا رجل فيها فعلم
عندنا او فقد الافراد فى المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا او فقد الانتصار بان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل والدا ظريفين او لا ماء عندنا
ماء باردا متنع الفتح فيهن لانه يسند عى التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا
والى محل ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع فى هذا الباب حسن فى المعرب والمبنى لان الموضع لا يتبدا انتهى والواحد المسئلة اشار الناظم بقوله
بفتحا المبنى بلى فافتح او انصبنهن او ارفع تعدلى وغير ما يلى وغير المفرد لا تبن وانتصبه او الرفع اقصدى كما تقدم فى المعطوف بدون تكرار لا فى النعت المفصول
فى جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للمنعوت
ذى الفصل انتمى وصنيع الموضح اقتضى جهة التقسيم والنسب لقوله وكما فى البدل الصالح للعمل لما وهو المتكرر فالعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامراة فيها
بنصب امراة ورفعها والبدل الصالح للعمل لا نحو لا احد رجل وامراة فيها بنصب رجل وامراة ورفعهما ولا يجوز الفتح فى المعطوف والبدل لوجود الفاصل فى
العطف بحرف وفى البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل له اى للعمل لا بان كان مرفوعا فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع
النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل فى مرفوع نحو لا احد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع مع تكرار لا والمعطوف الذى لا يصلح
للعمل لا نحو لا امراة فيها ولا زيد لان لا الجنسية لا تعمل فى معرفة قال ابو حيان وعزا قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا اخاه
قال صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوايل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوى بناء على انهما لا يتبعان نكرة وسياتى الخلاف
فيهما فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة حكمها بدونها من عمل فى اللفظ نحو ألا غلام سفر حاضر

بنصب غلام الاغير ومن ترکيب نحو الا رجل فى الدار بنفى رجل لا غيره وتكرار نحو لا لا رجوع ولا لا حيا بالاوجه الخمسة ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنيهما
من الاستفهام والنفى وذكرنا اذا كان الاستفهام عن النفى كقوله وهو قيس بن الملوح على ما قيل الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا لاقى الذى لاقاه امثالى
والمعنى ليت شعرى اذا لاقيت مالاه امثالى من الموت على عدم الاصطبار ثابت لسلمى ام لها جلد وتثبت وكنى عن الموت بما ذكر تسلية لها او ادخل
اذا الظرفية على المضارع بدل الماضى وهو نادر وبقا الحرفين على معنيهما قليل حتى توهم ابو على الشلوبين انه غير واقع فى كلام العرب وردعلى الجزولى
اجازته اياه والحق وقوعه فى كلامهم على قلة كتقولهم فى المثل افلاتاص بالعير والتاص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين
لفظ اعجمى ينطق بالزاى الذى بعد واوه بين الباء الموحدة والفا ولا مه مضمومة وقد تفتح قاله الدامينى وتارة يراد بها اى بالهمزة ولا التوبيخ والانكار كقوله
الا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم فالا حرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى اى انكف عن الشىء يستعمل كثيرا فى ترك ما يستهجن
يقال ارعوى فلان عن القبيح اذا انكف عنه وولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال فى المطول والشباب فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته
الغريزية مشبوبة اى قوية مستعلة انتهى وهو ماخوذ من كلام الاطبا وآذنت اعلمت والمشيب والشيب احد وقال الاصمعى المشيب دخول الرجل فى حد الشيب من الرجال
والشيب بغير ميم بياض الشعر والهرم كبر السن وكون الحرفين يراد بهما التوبيخ هو الغالب فى الاستعمال واعترض الدامينى فقال اعلم ان المفيد للانكار
التوبيخى هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفى المفاد بلا ياتى على حاله فى البيت عدم الارعواء امر ثابت والتوبيخ سلط على ذلك ورد فهما حرفان كل منهما
يفيد ما اختص به واجاب الشمنى بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخى وكلمة لا تفيد النفى فمجموع الا تفيد الانكار التوبيخى على النفى وتارة يهما التمنى
الذى كقوله الا عمر وكى مستطاع رجوعه فيراق ما اثمات يد الغفلات والعمر المدة ويراق بفتح اليا المثناة تحت وسكون الراو وفراخره باء موحدة
قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب فى جواب التمنى وفاعله ضمير العمر واثمات بمثلثة بعد الهمزة الاولى اى افسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعاره تخييلية
استعار للغفلات يدا تشبيها بمن يكسب اشيا بيده وهو اركون الحرفين يراد بهما التمنى كثير واختلف فى الاهذه فى رفعها الجزو مراعاة محلها مع اسمها
والغائها والمعتمد عند سيبويه والخليل ان الا هذه لما حفا فيها معنى الفعل والحق فهى بمنزلة اتمنى لا جزم لها كما ان اتمنى لا جزم لها ومنزلة ليت فلا يجوز
مراعاة محلها مع اسمها ولا الغائها اذا تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل الا عتدهما الا فى الاسم خاصة
فيبنى ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا او شبهه وخالفهما المازنى والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة ما
لها بحرف تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما جر لا لا او ما
بمستطاع صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب وعليها فرجوعه مرفوع على النيابة عن الفاعل فلا لازم احد الامرين اما ثبوت
الجر او مراعاة محلها مع اسمها واياما كان فهو المدعى وردبانه لا دليل لها فى البيت الذى استدلا به اذ لا يتعين كون مستطاع جرا لا لا او صفة
لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف اى نايب فاعل بمستطاع بل يجوز كون مستطاع جرا على انه مبتدا موخرا وجوعه مبتدا موخرا والجملة من المبتدا صفة ثانية
لعمر وصفته الاولى وقى واذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال وما فرغ من الكلام على ان المركبة اتفاقا وهى المشار اليها فى النظم بقوله واعط
لاسم همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام شرع فى البسيطة على الاصح تكملة للاقسام فغير الاسلوب وقال وترد الا للتنبيه والاستفتاح
فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيا فالاسمية نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
فالا داخلة على ليس تقدير الان يوم منصوب بمصروفا مقدم من تاخير والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم ياتيهم وترد الا عرضية بسكون الراء
وتخصيضية بجاء مهملة وضادين معجمتين فيختصان بالجملة الفعلية الخبرية ولا تعملان شيا فالعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم و
التخصيضية نحو الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصتا بالفعلية لانها للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتخصيض طلب بحث و
ازعاج ومضمون الفعلية امر حادث متجدد فيتعلق الطلب بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب فى شرح المفصل
حروف التخصيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضى مسئلة واذا جهل الخبر سواقلنا انه خبر لا ام

ج ١ المبتدا

المبتدا وجب ذكره للجهل به نحو لا احد اغير من الله عز وجل واذا علم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو لا فوت اى لهم قالوا الاضمير اى علينا ولو ذكر لجاز
عند الحجازيين والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوط ظاهر وحذف الخبر المعلوم يلتزم التميميون و
الطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بنى تميم انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ولا يظهرون الجار والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال
ابو حيان واكثر ما يحذف الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله اى لنا او فى الوجود او نحو ذلك قال الزمخشرى فى جزاله لطيف على كلمة الشهادة هكذا
قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جى باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كاركب
المبتدا مهما فى لا رجل فى الدار ويكون الله مبتدا موخرا والخبر اما مقدرا وهو ما ذكر هذا يخرج نظايره نحو لا سيف لا ذو الفقار ولا فتى الا على تقدير الموضع عنه و
قال بعده قلت ويرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال الا لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاحتجاج على النكرة
بالمعرفة وعكس العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا انتهى هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر
تنصبهما مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلى الى ان المفعولين فى باب ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولى واستدل بظننت زيدا عمرا
فانه لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه انتهى لم نر من ذكر مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا وافقين خلافه وذهب الفراء الى ان الثانى
منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يحذف الكلام بدونه افعال هذا الباب
نوعان احدهما افعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قايمة بالقلب وليس كل قلبى ينصب مفعولين بل ثلاثة اقسام مالا يتعدى بنفسه نحو
فكر فى كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرف زيد الحق وفهم المسئلة وما يتعدى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا والى هذا اشار الناظم بقوله انصب
بفعل القلب جزئى ابتدا اعنى راى خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد جعل درى وحجا الذكا اعتقد وهب تعلم وينقسم هذا القسم المتعدى
لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد فى الخبر يقينا وهو اربعة وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى لم تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة مفعوله الاول
وخيرا مفعوله الثانى وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما سماه بعضهم وجد للعلم لان من وجد الشىء على حقيقته فقد علمه قال الله تعالى انهم الفوا اباءهم
ضالين فاباءهم مفعوله الاول وضالين مفعوله الثانى وقال الشاعر وهو زياد يسار تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف والتحيل والمكر فتعلم
امر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثانى والاكثر وقوع تعلم هذا على ان المشدده وصلتها فى مسد المفعولين لاشتمال صلتها
على المسند والمسند له كقوله وهو زهير ابن ابى سلمى بضم السين فعلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تصيدها فانك قاتله فان فتح الهمزة وتشديد النون حرف
موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها موخرا وان وصلتها سدت مسد مفعولى تعلم وان لا الى اخره جملة شرطية والهاء
فى قتضيعها عايد على الوصية فيما قبلها والهاء فى قاتله عايدة على الصيد وقد يكون تعلم بمعنى المعرفة قال يعقوب تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت و
قال الاخفش دريت الوحى العهد يا عمرو فاعتبط فان اعتبط ما بالوفاء حميد دريت مبنى للمفعول والتاء مفعوله الاول فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل
والوحى مفعوله الثانى وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعمرو منادى مرخم بحذف التاء وفاعتبط
جواب شرط مقدر اى ان دريت فاعتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان اراد زوالها كان حسدا والاكثر فى دريت
هذا ان يتعدى بالباء نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا ادراكم به فضمير المخاطبين مفعوله الاول والجار والمجرور مفعوله الثانى
والقسم الثانى ما يفيد فى الخبر يقينا وهو خمسة جعل وحجى وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول واناثا
مفعوله الثانى ونحو قوله وهو تميم بن ابى مقبل وقيل ابو سبل الاعرابى قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فابا عمرو مفعوله الاول
واخا ثقة مفعوله الثانى والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل المت بمعنى نزلت ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصارى رضى الله عنه فلا تعدد المولى
شريكك فى الغنى ولكنما المولى شريكك فى العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثانى والعدم بضم العين الفقر ونحو قوله وهو
ابن همام السلولى فعلتنا هجرى ابا خالد والا فهبنى امرا هالكا فيا المتكلم مفعوله الاول وامرا مفعوله الثانى وهالكا نعت امرا والاقل فهب هذا وقوعه

على ان مواصلتها كما في المسئلة الحمارية في الفرائض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية الخنفي واسمه اوس زعمتني شيخا ولست
بشيخ انما الشيخ مزيد دبيبا فياء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب دبيبا يدرج في المشي درجا ويدبا والاكثر في زعم هذا وقوعه
على ان يخفف الزعم اوان تشدد يدبا وصلتها او افراد الضمير ومثل هذا افصح من تثنيته وهو راي البصريين والتثنية راي الكوفيين يخلو فالاول نحو زعم
الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني نحو قوله وهو كثيرة عزة وقد زعمت اني تغيرت بعدنا ومن ذا الذي يا عز لا تتغير وعز منادى مرخم والقسم الثالث
ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان راى وعلم كقوله جعل ثناؤه ايهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني لليقين وكقوله
تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مومنات الاول لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع مايرد بهما اي بالوجهين والغالب
كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال فالرجحان كقوله ظننتك ان شئبت لظبي الحرب صاليا فعوذت فيمن كان عنها معوذا فاكاف مفعوله الاول
وصاليا مفعوله الثاني وان شئت بالبناء للمفعول شرط ولظبي الحرب نايب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعويذ بالعين المهملة الانهزام والجبن
يقال عوذ في الحرب اذا جبن وقال الخليل عوذ وعوذ في الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا للحرب اذا وقرت فانهزمت فيمن كان منهزما واليقين نحو قوله
تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم اي يتيقنون ذلك والرجحان فحسب كقول الشاعر وهو زفر بن الحارث الكلابي وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة
عشية لاقينا جذام وحميرا فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث و
اليقين فيها نحو قوله وهو لبيد العامري حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا فالتقى مفعول مفعوله الاول والجود
معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثن لانه اسم تفضيل واسم التفضيل اذا اضيف الى نكرة لزمه التذكير والافراد ورباحا بالباء الموحدة والحاء
المهملة تميز واذا شرطية وما زايدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة
رباحا اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها نصيرته ثقيلة كالجمادات والرجحان
في خال كقوله اخالك ان لم تغمض الطرف ذاهوى ليسومك مالا يستطاع من الوجد اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله
الاول وذا هوى مفعوله الثاني وان لم تغمض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة ليسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى
وهو العايد من الصفة الى الموصوف ومالا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجد بيان لما واليقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت
بعدكم ضعفا اشكو اليكم حموة الالم اشتد خلف الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول وضعفا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر
الميم وبالنون الزمن المبتلى وفي نسخة ظلما بالظاء المشالة والمزة وهو بمعنى مشقق قال في الصحاح وظلمت الفاكهة اذا شققت وزلت بعدكم
معترض بين المفعولين وخلتني معترض بين الثاني وهو ما والمنفي وهو زلت وضعفا معترض بين اسم زال وهو التا وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضعفا
وجاز تقديم على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو الشدة والتقدير خلت نفسي ضعفا بعدكم ما زلت اشكو شدة
الفراق تنبيهان اثنان الاول ترد على بمعنى عرف وترد ظن بمعنى اتهم والبه اشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهم تعدية لواحد ملتزمة
وترد راى بمعنى ذهب من الراى اي المذهب وترد حجى بمعنى قصد فيتعدين هذه الافعال الاربعة الى مفعول واحد فقط فاولها نحو والله اخرجكم
من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اي لا تعرفون شيئا وثانيها نحو ما هو على الغيب بظنين بالظاء المشالة اي بمتهم وثالثها تقول راى ابو حنيفة رحمه الله
كذا وراى الشافعي رحمه الله اي ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حرمة وراجعها نحو حجوت بيت الله اي نويته وقصدته وترد وجد بمعنى
حزن او حقد فلا يتعدى بان يقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجدا ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة
وتاتي هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان اخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين فتاتي راعلم للعلة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق
الشفة العليا وتاتي راى بمعنى ابصر نحو رايت زيدا اي ابصرته وبمعنى اشار نحو رأى زيد كذا اي اشار به وبمعنى ضرب نحو رايت الصبي اي ضربته
رئيته وتاتي حجى بمعنى غلب في المحاجة نحو حجا زيد عمرا اي غلبه في المحاجة وبمعنى درى نحو حجوت السنابل اذا درتها وبمعنى ساق نحو حجوت الابل

اي سقتها

اي ستتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث اي كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا بمكة اي اقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بماله اي بخل به وبمعنى وقف كقوله
وهن يعكفن به اذا حجي اي وقف وتاتي وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد ضالته اي اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اي استغنى وتاتي عدا بمعنى حسب
بفتح السين نحو عدد ت المال اي حسبته احسبه بضم السين في المضارع وتاتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا اي كفلته وضمنته وقول التنزيل وانا به زعيم وفي الحديث الزعيم
غارم وبمعنى راس بالتمر وتركه نحو زعم زيدا ذا راس ومنه زعيم القوم فلان اي رئيسهم وبمعنى قال كقول ابي زبيد الطائي يالهف نفسي اذا كان الذي
زعموا حقا وما ايرد القوم تلهفني اي ان كان الذي قالوه حقا ناقض عليه ابن بري وبمعنى ظن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع
قال في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم فرس مزعم اي طمع في غير مطمع وظل تاتي درى بمعنى خدع نحو درى الذيب الصيد اذا خدعه
واستخفى ليقربه وتاتي خطئ حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتي حال للتعجب يقال يا خال الرجل انكر واعجب بنفسه
وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس ظلع اي عرج ومشيه وغير ذلك قال الموضح واعلم ان تجيء زعم لاربعة لم يشملها قولنا افعال القلوب الثاني
من التنبيهين العرب المحققون يرى العلمية في التعدي لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا فاري عملت في
ضمير بن متصلين للمسبح واحدهما فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثاني وكقوله وهو عمرو بن احمر يذكر جماعة من فتوة لحقوا
بالشام فراهم في منامه اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل واخزل اخزل الا قالها واليم مفعولا اول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة
ينزلون جملة ويرتحلون جماعة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى اذا ما تجافى الليل واخزل اخزل الا ارى النطوي والقطع
والاهذا اشار الناظم بقوله ولرأى الرويا ايم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم الى ان راى الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثاني المنصوبين
حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء هم المخاطبون والمراد بهم في اسم الفاعل فالاضافة فيه غير محضة قاله الموضح قلت الحال
وفيه نوع مخالفة لما هنا وراى الحلمية لا تدخلها الفا ولا تعليق خلافا للشاطبي ومصدر ا الرويا نحو قوله تعالى هذا تاويل رؤياي من قبل ولا تختص
الرويا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا للبصرية خلافا للكوبري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرويا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس
رضي الله عنهما هي رويا عين ولكن المشهور استعمالها في الحلمية النوع الثاني من انواع هذا الباب المناسبة للمبتدا والخبر مفعولين افعال التصيير وانما قيل لها ذلك
لدلالتها على التحويل والانتقال من حال الى اخرى كجعل ورد وترك واتخذ وصير وهب واليها الاشارة بقول الناظم والتي كصيرا اضفها انصب
مبتدا وخبرا قال الله فجعلناه هباء منثورا فالها مفعوله الاول وهبا مفعوله الثاني ومنثورا نعت هبا وقال الله تعالى ليرد وكم من بعد ايمانكم يوم تبدو
كفارا حسدا فالكاف واليم مفعولا اول وكفارا مفعولا ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض فبعضهم مفعول اول وجملة
يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر وهو ابو جندب بن
مره الهذلي تخذت غرازا ثرهم دليلا وفروا في الجاز ليعجزوني بفتح الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي اخره زاي اسم واد قاله العيني وانشد الموضح
مختوما بنون وقال انه اسم جبل وهو مفعول اول لا يتصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان وانثرهم منصوب على الظرفية والضمير مضاف اليه وفاعل
فروا ويعجزوني يرجع الى بنو يحيان في البيت قبله وفي بمعنى الى واللام في ليعجزوني للتعليل وقال روبة بن العجاج ولعبت طيرهم ابابيل فصيروا
مثل كعصف ماكول وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو في صيروا نايب الفاعل وهي المفعول الاول ومثل المفعول الثاني وكعصف
مضاف اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني ينبغي ان تكون الكاف اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل في الكلمتين متوزعا عليهما اما
اذا جعلت حرفا زايدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم الا ان يقال نزل منزلة الجار من المجرور انتهى وقيل الكاف
اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله في المغني في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع اكل حبه وبقي تبنه وقال الفراء ورق الزرع وقالوا
في الدعاء وهكنى الله فداك اي صيرني حكاه ابن الاعرابي عن العرب وهو قليل فيا المتكلم مفعوله الاول وفداك مفعوله الثاني وهب هذا ملازم للمضي
لانه انما سمع ومثل والامثلة لا تتصرف فيها

فصل

هذه الافعال ثلاثة احكام احدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع في افعال هذا الباب الجميع الجامد منها

والمتصرف والتعليق والتصيير ويختصان الحكمان الباقيان بالتعليق المتصرف والحكم الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه
بين المبتدا والخبر او تاخره عنهما فالتوسط كزيد ظننت قايم والتاخر نحو زيد قايم ظننت فالك مبارك بن ربيعة المنقري ابا الاراجيز يابن اللوم
توعدني وفي الاراجيز حلت اللوم والحور فتوسط حلت بين المبتدا الموخر وهو اللوم والخبر المقدم وهو والاراجيز جمع ارجوزه بمعنى الرجز اراد بها
القصايد المرجزة المجارية على بحر الرجز واللوم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء فهو مما ذم ما يحي به وقد بالغ هذا الشاعر في هجو وبه
او العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للوم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والحور بفتح الحاء المهملة الضعف والمعنى توعدني يابن اللوم
بالاراجيز وفيها اللوم والحور وقال ابو سعيده الدبيري وان لنا شيخين لا يقفانا عنينين لا يجري علينا غناهما هما سيدانا يزعمان وانما
يسودانا ان سيرت عنا هما فاخر بزعم عن المبتدا والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان انهما سيدانا وانما يكونان
كذلك اذا سيرت عنا هما بان كثرت البانها ونسلها واجرى علينا وفي ذلك والغاء العامل المتاخر عن المبتدا والخبر اقوى في اعماله بلا خلاف بخلاف
بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه اقوى في اهماله لان العامل اللفظي اقوى في الابتدا وقيل هما الالغاء والاعمال والمتوسط بين
المفعولين سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتدا له فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان تنبيه هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين
واما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما نصب بظننت ما كان مبتدا قبل بجيئها والمبتدا
بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوي وابو حيان وشاهد الجواز قوله شيخاك اظن ربع الطاعنينا يروى برفع ربع على الفاعلية ونصبه على انه مفعول
وشيخاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قاله الفراء واعترض بانا لا نسلم ان شيخاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الطاعنينا
خبره على تقدير رفعه ومفعولا اول مقدم وربع الطاعنينا مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه والحكم الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا
لا محلا لمجيئ ما له صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وتقدير اعماله والمانع من اعماله في اللفظ ما يوجب اعتراض
ما الصدر الكلام وهو لام الابتدا نحو والله يعلم انك لرسوله والاستفهام الاية وتمامها والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ومن الموصول اسمي وجملة اشتراه صلته وهو م
من وعايد نافي على اشتراه المستتر فيه ونافية له وفي متعلقان باستقرار خبر خلاق ومن زايدة وجملة ما له في الاخرة من خلاق في محل رفع خبر من والرابط بينهما
الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتدا لان لها الصدر فلا تتخطاها عامل وانما تخطاني باب ان فرفع
الخبر لانها موخرة من تقديم لاصلاح اللفظ واصلها التقديم على ان ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا
تطيش سهامها فاللام في لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم وجوابه في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل
ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم والمعلقات
وفي الغرة ولام القسم للتعليق كقوله لقد علمت اسد نا لهم يوم نصر لنعم النصير بفتح ان فهذه لام القسم لم تعلق ولم تقول علمت ان زايدة البقوم
بفتح ان انتهى وفي المغني ان افعال القلوب لما افادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي انتهى فاخرج لام لتاتين
عن كونها للقسم وما النافية نحو لقد علمت ما هو لا ذاهب فما نافية وهو لا مبتدا وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهو
معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية ولا وان النافيتان الواقعتان وجواب قسم ملفوظ به اي بالقسم او قسم مقدر فالقسم الملفوظ به نحو علمت
والله لزيد قايم والله لا عمرو وعلمت والله ان زيد قايم والقسم المقدر علمت لزيد قايم والله لا عمرو وعلمت ان زيد قايم فهذه اربعة امثلة لكل واحد
من الخمس مثالان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام وله صورتان احدهما
ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو والله ان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدا وما بعده معطوف عليه وما موصول اسمي
في محل رفع خبر المبتدا وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعايد محذوف وجملة المبتدا والخبر في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة و
الصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم

كان بل

تفضيل

تفضيل من الاحصاء حذف الزوايد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها بعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدا الخبر والخبر نحو علمت
السفر والمضاف اليه المبتدا نحو علمت أبوه زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضله بالنصب عطفا على عمدة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب
ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون اي انقلاب وليست اي مفعولا به لبعلم كما قد يتوهم لان
لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب والذكر المتعلقات شار الناظم بقوله والتزم التعليق قبل
نفي ما وان ولام ابتداء او قسم كذا والاستفهام ذا التزم تنبيه من ابطال العمل لفظا وانما تخطاني باب ان فرفع
تصرفه وهو اثنان هو فعل تعلم فانها يلزمان الامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وخص بالتعليق والالغاء ما من قبل هب والامر هب قد الزما كذا
تعلم واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم وما عداهما في افعال هذا الباب متصرف الا هب في افعال التصيير فانه ملازم للمضي كما مر في النوع
الثاني ولتصاريفه ما لهن من الاعمال والالغاء والتعليق تقول في الاعمال للمضارع اظن زيد اقاما وللاسم الفاعل اظان زيد عمرا قايما وتقول
في الالغاء للمضارع مع التوسط زيد اظن قايم ومع التاخر له زيد قايم اظن ومع التوسط للوصف زيد انا ظان قايم فزيد مبتدا وقايم خبره وجملة انا
ظان متوسطة بينهما ومع التاخر له زيد قايم انا ظان فالغي الوصف فيهما مع اعماده على المبتدا وتقول في التعليق بما اظن ما زيد قايم وانا ظان ما زيد
قايم وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر وذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قاله ابو موسى الجزولي وذلك ماخوذ من قول النظم ولغير
الماضي سواها بغير هب وتعلم اجعل كلامه ركن اي علم وقد تبين مما قدمناه في حكمي الالغاء والتعليق ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل وان العامل له عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قايم وغيرذلك المعلق م
من اموره بالنصب لغير عطفا على المحل اي محل جملة زيد قايم فانها في محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب و
في هذا المثال فايدتان احدهما انه من محل الخلاف قال ابو حيان في الجملة المعزوة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان
انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وانما ضمن العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للفارسية لا موضع لها ايضا الا ان الا فعال
انفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة بعده جوابا له وصحح ابن عصفور في شرح الجمل انتهى الفايدة الثانية انما يعطف على محل
الجملة المعلق عنها العامل مفردة في معنى الجملة فتقول علمت لزيد قايم غير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قايم وعمرو الان مطلوب هذه الافعال انما
هي مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يودي معنى الجملة صح ان تتعلق به والا فلا قال كثير عزة وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب
حتى تولت فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ادري العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا وصرح بذلك شرح القطر وقال في المغني هكذا
استدل به ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكا مفعول وان ما زايدة وان الاصل ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل اوان الواو للحال وموجعات اسم لا اي
وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري اي شيء البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة
لانه يودي معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قبليه وهو معنى قبليه موجعات والوجه الثاني من وجهي الفرق بين الالغاء والتعليق ان سبب التعليق
موجب للاهمال لفظا فلا يجوز مع الاعمال نحو ظننت ما زيدا قايما بنصبهما وسبب الالغاء يجوز للاعمال والاهمال فيجوز زيد اظننت قايما بنصبهما مع التوسط
وزيدا قايما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز الغاء العامل المتوسط والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الالغاء في ابتداء خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم اجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قايم برفعهما واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني فزاره كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت لعبر حتى صار
ملاك الشيمة الادب برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما على الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير
ارجو واعمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل برفع تنويل وجه الدليل من هذين البيتين ان العامل الغي فيهما مع تقدمه على المبتدا والخبر واجيب
عنهما بان ذلك محتمل لثلاثة اوجه احدها ان يكون من التعليق بلام الابتدا مقدرة والاصل لملاك وللدنيا ثم حذفت اللام وبقي التعليق بحاله كما كان
مع وجود المعلق وهذا ما نبه عليه لفظا وبقي حكمه قاله في المغني وعلى هذا احمل سيبويه قوله واخال اني لاحق مستتبع بكسر ان على تقدير اني لاحق والوجه

الثاني ان يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل والكلام منقض ايضا للالغاء نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين اقوى من الالغاء مع التقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت في البيت الاول واحلى في البيت الثاني قد سبق بتقدم عليه اما وجدت فقد سبق باني وما خال فقد سبق بما النافية فجاز الغاؤهما لكونهما لم تتصدرا ونظيره بالغير من ظننتني زيدا قائما يجوز فيه الالغاء لعدم تصدره والاعمال للتقدم على المعمولين والوجه الثالث ان يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل اني وجدته وما خال فحذف ضمير الشان منهما كحذف ضمير الرب ان يك زيد ماخوذ والاصل انه والوجه الاول والثالث اشار الناظم بقوله وانو ضمير الشان اولام ابتدا فيوهم الالغاء ما تقدما والوجه الاول اولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى قد افلح من زكاها والاصل لقد افلح والوجهان الاخران ضعيفان اما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو الياء من اني منزلة تقديم المبتدا المطلوب للعامل ونزلوا تقديم التنبيه والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر واما ضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك فصل يجوز بالاجماع حذف المفعولين او احدهما اختصارا اي لدليل يدل عليهما نحو ابن ثركاي الذين كنتم تزعمون وقوله وهو الملك يدخ اهل البيت باي كتاب ام باية سنة لا فعال القلوب اختصارا اي لدليل يدل عليهما نحو ابن ثركاي الذين كنتم تزعمون وقوله وهو الملك يدخ اهل البيت باي كتاب ام باية سنة ترى جهيم عارا علي وتحسب فحذف في الاية مفعولا تزعموني وفي البيت مفعولا تحسبن بدلالة ما قبلهما عليهما اي تزعمونهم شركاء وتحسبه اي جهيم عارا علي وعدل على تقدير تزعموني انهم شركاء وان كان هو الاكثر الى تزعمونهم شركاء لان الكلام فرحذف المفعولين معا لان في حذف ما يسند مسندا ما وا ما حذفهما اقتصارا اي لغير دليل معين سيبويه فيما نقل ابن مالك وعزى الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك افعال الظن والعلم واختاره الناظم وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتلتقي كما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص و لقد علمت لتاتين منتيتي والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم ليس بلازم وعزى الاكثرين الاجازة مطلقا للجمي ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعتده علم الغيب فهو يرى اي يعلم والاصل والله اعلم اعلم بعلم الاشياء كاينة ويري ما نعتقده حقا او نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق نوعي للمنوع وقولهم في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خلية قاله الموضح وصاحب التسهيل والمعنى من يسمع خبرا يحدث لظن ورجاز معناه يخيل مسموعه صادقا فقوله حمله من الحذف الاقتصاري وليس الكلام فيه و عزى الاعلم يوسف الشنتمري تفصيلا فقال يجوز في افعال الظن لكثرة السماع فيها دون افعال العلم وعزى ابي العلا ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لانه يسمع فيها ويمتنع في الباقي ونسب لسيبويه ويمتنع بالاجماع حذف احدهما اقتصارا اي لغير دليل لان المفعولين هنا اصلها المبتدا والخبر فكما لا يجوز ان يوتى بالمبتدا دون خبر ولا بالخبر دون مبتدا اقبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين او احدهما اقتصارا اشار الناظم بقوله ولا يجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول واما حذف احدهما اختصارا اي لدليل فمنعه ابو اسحق بن ملكون في المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما كثر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه مقتض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل واجازه الجمهور كقوله تعالى والذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه كقوله وهو عترة العبسي ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء فرنزلت مكسورة والحا والراء من المحب والمكرم مفتوحتان فرع اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما وعند ابن ملكون وموافقيه انهمت زيدا ظننته قائما ولا بست قاله الموضح في الحواشي تنبيه هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين وليس الحذف وشبهه عند البيانيين لان غرض المتكلم يختلف في افادة المخاطب تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فتقول وقع ظن او علم وتارة يقصد نسبته الى الفاعل من غير تعلق بمفعول فتقول فلان يظن او يعلم فتنزل الفعل في تانين الحالتين منزلة القاصر وح فلا يقال في القاصر انه حذف منه شيء كما لا يقال في

واما اذا

واما اذا لم ينزل منزلة القاصر وح فلا يكون من حذف من ذكرها لان الغرض تعلق باف ادتها فصل تحكى الجملة بعد القول عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزئيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معنا ما يجز آنا موكا لمفعولين فرارا باب اعطيت فحصل ان ينصبهما و اما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان ينصب جزئيها مفعولين لانه لم يقتضها من جهة معنا ما فلم يشبه باب اعطيت ولان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم وسليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن حفصة بن قيس بن عيلان وسليم ايضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن ويعلونه فيها ان في الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتدا والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الاتية وعليه يروى قوله وهو امر القيس بحجر الكندي يصف فرسا اذا ما جرى شاوين واتبل عطفه تمول هزيز الريح مرت باثأب بالنصب اي زيد على انه مفعول التمول وجملة مرت باثأب مفعول ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمزة وهو السبق ونصب على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والاثأب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفي اخره باء موحدة جمع اثابة وهي نوع من الشجر وقوله وهو الحطيئة يصف جملا اذا قلت اني آيب اهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر بالفتح لاني على انها مع معمولها سدت مسد مفعولي قلت وايب راجع واهل بلدة مفعول ايب والضمير في عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء اخر الحروف البرة عند التي توضع تحت الرحل والهجر بفتح الها وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها يصف النهار عند اشتداد الحر والراي سليم اشار الناظم بقوله واجرى القول كظن مطلقا عند سليم وغيرهم يشترط في اعمال القول عمل ظن شروطا وهي كونه فعلا مضارعا غير مخبر به بالمصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانهم تتوقوه المضارع في هذا الباب وسوى به السيرافي قلت بالخطاب وسوى به الكوفي قل فيجوز على قولها اعمال الماضي المسند الى تاء المخاطب وفعل الامر نحو اقلت زيدا منطلقا وقل زيد امنطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب ويشترط في المضارع اسناده للمخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمته عن ظنه نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غايب فلا تقل اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا لما مر لو قال واسناده للمخاطب وسوى به السيرافي الخرة كان ابين للتسوية ويشترط في المضارع كونه حالا قاله الناظم وشرح التسهيل ورد بقوله وهو عمر وبن ابي ربيعة اما الرحيل فدون غد فمتى تقول الدار تجمعنا انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهم عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واحبابه بل استفهم عن وقوع ظنه لا عن ظنه في الحال انتهى و بني على ان متى ظرف للتقول والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا للتقول وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على الاستفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقطعا على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التفريع عليه و يشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد استفهام بحرف او باسم سمع الكسائي في العرب اتقول للعميان عقلا فعقلا مفعولا اول وللعميان مفعولا ثان على التقديم والتاخير وقال عمرو بن سويكب المدحجي علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين تقول طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم اطعن انا لم اطعن واذ كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش في البصريين و هو يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت انت تقول زيد منطلق فالحكاية واجبة وحولفا قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعتد ابا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له لانه في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل به الاستفهام تحلة الموضح في حواشي التسهيل ولم يتعقبه مع خطه تعلق وعلى هذا فيشكل كونه هنا فان قدرت الضمير وهو انت فاعلا بمحذوف و انتصب للمفعولين بذلك المحذوف جازا تفاقا فليتامل واعتفر الجمع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف

زمانيا او مكانيا او مجرورا او ممول القول مفعولا كان او حالا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وكتظن اجعل تقول ان ولي استفهاما به ولم ينفصل
بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل فالفصل بالظرف الزماني كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد
محتوما فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس تحوف والدار مفعول اول لتقول وجامعة مفعوله الثاني و
شملي مفعول جامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الاخر فاعل تقول مرتين والاول منهما منفصل من الاستفهام بالظرف الثاني متصل
بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك افي الدار تقول زيد مقيما والفصل بالمعمول نحو
قوله وهو الكميت بن زيد الاسدي اجهالا تقول بني لوى لعمر ابيك ام متجاهلينا فصل بين المضارع والاستفهام بمفعوله الثاني والاصل تقول بني
لوى جهالا وبنو لوي مفعوله الاول والمراد بنو قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل بعد الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لوي جهالا
ام مظهرين للجهل حين استعملوا على اهل اليمن على عالم وقد موهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك امسرعا تقول زيدا منطلقا
لان المعمول المتقدم في نية التاخير قال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق برفعها قال لانك اذا عديته باللام
بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا سموه علما لان الظن من افعال القلوب ذكر انه يدل عليه اصول النحاة مع استوائه كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في
شرح التسهيل واقره وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط بخوام تقولون ان ابراهيم الاية بالتاء المثناة فوق وكسر ان فقراءة الخطاب للاخوين
وابن عامر وحفص ورويت علام تقول الرجم بالرفع على الحكاية واذا اعمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل والمعنى مذهب الجمهور انه
لا يعمل عمل ظن حتى ينقض معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه يجري مجرى الظن في العمل ولا يقتضي معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا
هذا لعمر الله اسرائينا فليس المعنى على ظننت لان هذه المراة ران عندها الناس صنفا قالت هذا اسرائيني لانها تعتقد في الصياب انها فاخر مسخ بني
اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدا واسرائيني على تقدير مضاف
اي مسخ اسرائيني فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل واذا اجرى القول مجرى الظن هل
يجوز فيه الالغاء في الظن في الالغاء والتعليق وكونه الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين
السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلت تقدمها ولم اره نصا هذا باب ما ينصب
مفاعيل ثلاثة بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة او ضرورة قاله ابو حيان تعلا عن شيخه ابن
الخباز ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجعل السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي وهي اعلم واري اللذان كان اصلها قبل قلبوا
همزة الفعل عليها علم وراى المتعديان لاثنين وانما اقتصر عليها وقوفا مع السماع واما بقية اخواتها وهي ظننت واخواتها فمنع من نقلها
بالهمزة كثير من البصريين وقصر واذلك على السماع ومنعوا ان يقال اظننت زيدا عمرا واجاز الاخفش لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة واجازه
قوم منهم طرد اللباب قاله ابو البقاء وشرح لمع ابن جني وماضمن معناهما من نبا تنبذ يد الموحدة وانبا وخبر تنبذ يد الموحدة واخبر وحدث
ينشد يد الدال نحو كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات فيري بضم الياء مضارع اري والهاء والميم مفعول اول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات
مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح وحواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة فيعتقدون
ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيري على هذا بالبصر وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي اجازوه ممكن عندنا فانهم
اذا ابصروها حسرات فقد علموها كذلك والذي نقوله ممتنع عندهم انتهى والحق بذلك راى الحلمية سماعا نحو اذيريكهم الله في منامك قليلا ولو اراكهم
كثيرا لفشلتم فالكاف فيهما مفعول اول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز
حيث قال لم اظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبني للمفعول كما في قولهم النابغة بنيت زرعة والسفاهة كاسمها هديت الى اعاريب الاشعار فالتاء
نايب الفاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى الى اخره مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاخفش ميمون ابن قيس وانبئت

قرا

تميا ولم ابله كاز عموا خيرا هل اليمن فالتا مفعولا الاول وقيسا الثاني وخيرا الثالث ومعنى ابله اجربه وقال العوام بن عقبة بن كعب بن زهير وخبرت
سودا بالغين معجمة فاقبلت من اهلي بصرا عود يا فالتا والمفعول الاول وسودا الثاني ومريضة الثالث والغين بالغين المعجمة موضع وقول رجل
من بني كلاب وما عليك اذا اخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما ان تعودينا فالتاء المكسورة مفعول اول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف
المريض وقول الحارث بن خلف الشكري او منعتم ما تسالونه منن حدثتموه لنا علينا الولا فالضمير المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول ثان و
الجملة بعده مفعول ثالث والفعل والجميع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلاثة اشار الناظم بقوله الى الثلاثة راى وعلما عدوا اذا
صار اري واعلما قال وكاري السابق نبا اخبرا حدث انبا كذاك خبرا وقال الناظم في شرح التسهيل ان اولى في ذلك بعيني من نصب نبا واخواته
ثلاثة ان يجعل الثاني منها على نزع الخافض كما في اية التحريم وكما في قول بعض العرب بنبئت زيدا معتصرا عليه وكما قال سيبويه في بنبئت عبد الله والثالث
حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل انتهى ويجوز عند الاكثر حذف المفعول الاول والثاني اقتصارا
كما علمت كبث سمينا ولا يذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت زيدا ولا يذكر من اعلمت به لان الفائدة لا تتم في الاستغناء عن الاول والثاني الا
عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول ابي العباس وابي بكر ابن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع وابن مالك و
الاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش
ولا بد من الثلاثة ونزع الشلوبين الى انه يجوز الاقتصار عليها ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلاثة
لدليل وغيره وان لم يجز في باب خلى لغير دليل لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا في علم او ظن واما الاعلام فانه يخلو منه
انتهى وللثاني والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذف احدهما اقتصارا اي لدليل ومنعه اقتصارا لغير دليل ومن الالغاء والتعليق
ما كان لهما قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول الناظم وما لمفعولي علمت مطلقا للثاني والثالث يضاف حقا خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا
سواء كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ابو علي الشلوبين ونسبه الى المحققين وخلافا لمن منعهما والمبني للفاعل وهو ابو موسى الجزولي فانه فرق
بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فاجاز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبنا للمفعول ورفع الفاعل كصورته في المتعدي
لاثنين ولا يجوز في نايب المبني للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك محملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيح لا تلغى اعلم و
اخواتها لان منصوباتها لا ينعقد منها مبتدا وخبر ولم تؤثر فيها شيئا وتاثر في الادلة على الالغاء في المبني للفاعل في النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر
فالبركة مبتدا ومع الاكابر خبره واعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره ومن النظم قوله وانت ارانيَ الله امنع عاصم وارأف
مستكنى واسح واهبب فانت مبتدا وامنع خبره وارى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره ولنا على التعليق في النثر الفصيح قولهم
تعلم بنبيكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فالكاف واليم مفعول اول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث
والفعل معلق عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه
معترضة بين المفعول الاول وساد سد المفعولين ولا يصح ان تكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا
هو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قوله حذار فقد نبئت انك للذي ستجزى ما تسعى فتسعد او تشقى فخذ ار بكسر
الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بانبا للمفعول فعل ماض والتاء نايب الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين
والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان ومالك في النظم وغيره واذا كان اري واعلم منقولين من راى البصرية وعلم العرفانية المتعدي
كل منها لواحد تعديا بالهمزة الى اثنين نحو اريت زيدا الهلال اي ابصرته اياه واعلمت زيدا الخبر اي عرفته اياه قال الله تعالى في بعد ما اراكم ما تحبون
فالكاف واليم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما واذ يريكموهم اذا التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثان وهذان المفعولان حكمهما

حكم مفعولي كسائر الخبر لهما او لاحدهما الدليل وغيره وفي كونه الثاني منهما لا يكون جملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين
به توصلا والثان منهما كان اثنى كسا ووجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول الا ترى ان الحكم زيد في قولك اعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد
في قولك كسوت زيدا ثوبا فقول المص في حذف الاول اعلمت الخبر واريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني اعلمت زيدا وواريت زيدا كما تقول كسوت زيدا
وفي حذفهما معا اعلمت واريت كما تقول كسوت وفي منع الالغاء والتعليق في المفعولين محالا نهما ليسا في الاصل المبتدا والخبر قيل وفيه نظر في موضعين
احدهما ان علم بمعنى عرف وانما حفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف او بالهمزة نحو علم ادم الاسماء والموضع الثاني ان راى البصرية سمع تعليقها
بالاستفهام عن المفعول الثاني نحو رب ارني كيف تحيي الموتى فكيف مفعول دعاء وياء المتكلم مفعوله الاول وكيف تحيي الموتى جملة استفهامية في
موضع نصب على انها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابي حيان وقد يجاب عن الاول بالتزام نقل المتعدي لواحد
بالهمزة قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس نحو البست زيدا جبة على كسوته جبة وظاهر كلام الناظم انه سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال و
اما السماع في المتعدي لكثير وذكر امثلة منها علم الشيء واعلمته اياه اي عرفته اياه هذا نقله فسقط القول بانه انما يحفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة و
في حفظ حجة على فرض عدم الحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بادعاء ان الرؤية هنا اي في ارني كيف تحيي
الموتى علمية لا بصرية كما قال الحوفي في الم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا ونحو جهل من يخرج رؤية العين ويجوز مثل هذا مع الرؤية ولا
يجوز مع العلم انتهى ذكره في سورة النساء ولك ان تقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف تحيي الموتى في تاويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير
ارني كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في تبيين لكم كيف فعلنا بهم على انا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز
ان تقول اكسيتك كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بخطي ولم اره مسطورا فان صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم
والثان منهما كثاني اثنى كسا وهو بر فكل حكم ذو اتسا هذا باب الفاعل والفاعل لغة مزاوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح او ظاهرا ومضمر
بارز او مستتر او طرفي تاويله اي الاسم اسند اليه فعل تام منصرف او جامد او مؤنث او تاويله اي الفعل مقدم الفعل ومؤنث او تاويله على المسند اصلي المحل
في التقديم او اصلي الصيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر البارز نحو تباركت يا الله والمستتر نحو اقوم وقمت والمؤول به اي بالاسم
ما اقترن بسابك لفظا او تقديرا والسابك هنا ان وان وما دون لو وكي نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم
اي خشوع قلوبهم بسير المراد ما ذهب الليالي اي ذهابها ولا تقدر مؤخرا هذه الاحرف الا ان خاصة نحو ما ان يسير الا ان يسير ولا تقدر ان
المشددة ولا ما العدم ثبوته ولا تقدر فاعل مؤول بالاتم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى او ليسجننه بالسجن بفتح السين على اذ فاعل بدا لا احتمال ان يكون فاعل بدا ضمير مستتر فيه راجعا
الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما جاء به مصرحا به في قول الشاعر بدا الي من تلك القلوص بدا والي ذهب المبرد ومن وافقه والفعل
كما مثلنا من نحو تبارك الله او لم يكفهم انا انزلنا ومنه ارى الفعل اتى زيد ونعم الفتى لا فرق في ذلك بين المتصرف كاتى والجامد كنعم والمؤول
بالفعل يشمل اسم الفاعل نحو مختلفا الوانه فمختلف في تاويل يختلف والوانه فاعل وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير رصنف
مختلف الوانه ولا فرق في اسم الفاعل السالم كما مثل وغير السالم نحو منير او جهه في قولك يعجبني اتى زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه بقوله في النظم
الفاعل الذي كمرتجى اتى زيد منير او جهه نمي الفتى فاني فعل ماض وزيد فاعل ومنير حال من زيد ووجهه فاعل منير او صح عمله فيه لاعتماده على
صاحب الحال وهو زيد واصلة المبالغة نحو اضراب او ضروب او مضراب او ضريب او ضرب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه و
اسم التفضيل نحو قوله ما رايت امرءا احب اليه البذل منك يا بن سنان والمصدر نحو قوا[illegible] ظلم نفسه المرء بين واسم المصدر نحو عجبت
من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب في احد اقوال ومنه على الله شك قال ابو حيان
او اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك زيدا ان تخبر جاز في اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية لذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع

واياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قايما فان زيدا ليس فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم
رافع لتوهم دخول نحو زيد من زيد قام فزيد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدا وقام مستتر محمل لضميره والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك
بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا في قلما وصال على طول الصد وديدوم ان وصلا فاعل بدوم المذكور لا محذوف
وان الذي يسوغ ذلك الضرورة انتهى وقوله اصلي المحل قيد يخرج نحو قايم زيد فان زيدا ليس فاعلا لان المسند وهو قايم مقدم في اللفظ واصله التاخر
لانه خبر وزيد مبتدا هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى الجواز كونه قايم مبتدا وان لم يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل
سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله في الحد ولا يحتاج الى قوله اصلي المحل وذكر اصالة الصيغة قيد يخرج نحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر ثانيه
فانها صيغة غير اصلية لانها مؤنثة عن ضرب بفتحها على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نايب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة
اصلية يحتاج الى قيد لاخراج نايب الفاعل ومخرج نحو مضروب زيد فانها مؤنثة عن ضارب ومخرج نحو اعجبني قراءة في الجامع القران فالمصدر هنا
بمعنى المفعول لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول فصيغته مؤنثة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقران نايب الفاعل به والتقدير يعجبني ان يقرا في
الجامع القران وسلم الحد بعد ذلك للفاعل ولاحكام سبعة احدها الرفع لانه عمدة لا يستغني الكلام عنه ورافعه المسند دفاقا لسيبويه لا الاسناد خلافا
لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى سمع من بعضهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع اولها ونصب ثانيها وحمله ابن الطراوة
قياسا مطردا واستانس له بعضهم بقراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان مرتلقى شيئا
فقد تلقاه الاخر وقد يجر لفظا باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا ان يدفع الله الناس ويجر
باضافة اسم اي المصدر نحو قول عايشة رضي الله عنها من قبلة الرجل امراته الوضوء فالوضوء مبتدا موخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم
القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعل وامراته مفعوله وسيأتي ان اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين او يجر بمن والباء
الزايدتين او اللام الزايدة فالاول نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير اي ما جاءنا بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا اي كفى الله والثالث نحو هيهات
هيهات لما توعدون اي هيهات ما توعدون الحكم الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم اي على الفاعل ولكن ذكره توطية لقوله
فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدا نحو زيد قام ففي
قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على زيد وزيد مبتدا وفاعله خبر زيد واما فاعلا حال كونه محذوف الفعل نحو وان احد من المشركين استجارك
فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك وانما لم يجعل احد مبتدا واستجارك خبره من غير حذف لان اداة الشرط
موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدا وسوغ
الابتداء به تقدم الشرط عليه او نعته بالجار بعده واستجارك خبره وجاز الامران ابن الابتدائية والفاعلية في نحو ابشر يهدوننا فبشر يجوز ان يكون مبتدا و
سوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ابشر يهدوننا والارجح
الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وجاز الامران في انتم تخلقونه فانتم يجوز ان يكون مبتدا وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعل
فعل محذوف يفسره المذكور والاصل تخلقون تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو
القانون عند حذف الفاعل فالارجح الفاعلية لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وعورض بان في الفعلية تخالفا في عطف ام نحن الخالقون
عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب اولى من التخالف ومن ثم قال الموضح في المغني وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا
لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون انتهى وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شيء خاص مطلوبة في الجملة لاجل المعادلة واذا تعادل
المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب تاخير الفاعل عن المسند هو مذهب بصري ومن الكوفيين جواز تقديم الفاعل على المسند
تمسكا بنحو قول الزبا بفتح الزاي والباء الموحدة المشددتين والمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوايف ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن

ام حديدا • وجه التمسك ان مشيها مرفوعا ولا يجوز ان يكون مبتدا اذ لا خبر له في اللفظ الا وثيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون
فاعلا بوثيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووثيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التودة
قاله الجوهري وفي القاموس الوثدة الرزانة والتأني وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم او مشيها
مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده اي يظهر وثيدا كقولهم حلمك مسمطا فحلمك مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده اي حلمك لك مشتا قيل
او مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما استفهامية في محل رفع على الابتداء او للجمال خبره وهو جار ومجرور
وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على ما وهذه التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنه من النصب على المصدرية او الحال على البدلية
من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخرج على شاذ كمن ضربه وانا الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال فكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على بدل اشتمال
المبدل منه لفظا او تقديرا وعلى تقدير تكلفه فغيبة ضعيف من وجه اخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير الاستفهامية واذا ابدل مشيها منه وجب
ان يقترن بهمزة الاستفهام لان لحاق ضمير الاستفهام حكم ظاهر كما صرح به في المغني فان قلت ما فايدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فايدته تظهر
في التثنية والجمع فتقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قاموا فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في
قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل واللفظ بان نطق به ظاهرا كان او مضمرا قاما
نحو قام زيد والزيدان فذاك واضح والا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما لمذكور متقدم على مسند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني فضمير
قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني
وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن فمعنى يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام اي و
لا يتصور شرب بهواي الشارب لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع الى الزاني لفساد المعنى او راجع
لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقي فمعنى مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها
سياق الكلام اي اذا بلغت هي اي الروح والتراقي اعالي الصدر والثاني نحو قولهم اذا كان غدا فاتني بنصب غدا وقوله وهو
سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه • فان كان لا يرضيك حتى تردني • الى قطري لا اخالك راضيا • ففي كان فيها ضمير مستتر
مرفوع يكاد مدلول عليه بالحال المشاهدة فيها اي اذا كان هو اي انا على الان عليه من سلامة في غد فذاك في المثال او في البيت فان كان هو اي ما
تشاهده مني فغيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك
في البيت في موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلق بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه
اذا كان غد بالرفع على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء
اخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي والاذ كما اشار الناظم بقوله • وبعد فعل فاعل فان ظهر • فهو والا فضمير مستتر • فهم منه انه لا يجوز حذف
الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما اولناه من الاية والحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع
في باب النايب عن الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكسر العين في التعجب اذا دل عليه متقدم مثل نحو اسمع بهم وابصر
وفي المصدر نحوا واطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب به نفي كقولك لمن قال ما قام احد
فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية اي بلى قام زيد ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدا حذف
خبره لم يطابق ومنه قوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه • من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد • فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول
النفي والتقدير بل يراه اعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين واراد الهم الذي من جراه الامر اذا غشيه وقلبه
مفعول ليعر وشيء فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة الشوق او اجيب به استفهام محقق او ملفوظ به نحو من يقم زيد جوابا لمن قال هل جاءك
احد

احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم نجعله مبتدا حذف خبره لفوات مطابقة الجواب السوال ومنه ولئن سالتهم من
خلقهم ليقولن الله فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط و
الجزا يكون جوابا عن سوال محقق قاله التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل
فعل محذوف لا مبتدا انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى و
هو معارض بالمثال فيقال والدليل على انه مبتدا انه جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يتجلى انه قدم
لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاولى حسن ان يقال الجملة الفعلية فيها الباب اكثر فالحمل عليها اولى
وان كانت لا تطابق جملة الجواب في الاسمية او اجيب به استفهام مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول قاله السيد عبد الله كقراءة الشامي
وابي بكر يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح فعل مضارع مبني للمفعول وله نايب الفاعل وا وجيه الخفاف لخفاء الاعراب وعدم القرينة و
قال الملوصي في الحواشي لا يجب بل هو اولى مما بعده والاصال جمع اصيل بضمتين واصل جمع اصيل وبجمع اصال على اصابل ورجال فاعل فعل
محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والاصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار
يسبح المبني للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين
بكسرها فالوقف دونهم وقوله وهو طرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن نهشل كما قاله التفتازاني والنبلي وقال ابو عبيدة هو مهلهل وقال
العيني هو نهشل وقال بعضهم هو الحارث بن نهيك النهشلي • لبيك يزيد ضارع لخصومة • ومختبط مما تطيح الطوايح • فضارع فاعل فعل
محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل فعل محذوف
اي يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نايب فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي يلتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح
من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير القياس كالوقايع جمع ملقح والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط
وما مصدرية والمعنى لبيك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروفي لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروى لبيك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع
فاعل له وفي كل من الروايتين وجه حسن اما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذي يجوز ادة الضعفا في صورة العمدة واما الثانية فمن جهة عدم الحذف وهو
ايجاز حذف مثل الفاعل كما في الاية والبيت قياس وفاقا للمجوي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته ابو عمرو وابن جني
بكسر الجيم واسكان الياء ليس منسوبا وانما هو معرب كيء واسم ابو الفتح وهما من البصريين اجازا اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول
فيهما وذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع في الاية والبيت خبر مبتدا محذوف والتقدير المتمتع له رجال والباقي ضارع صرح بالتقدير الاول ابو
حيان وبالثاني صاحب البسيط وعلى القياس لا يجوز فنحو يوعظ بالبنا للمفعول في المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتماله
للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب ان يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فانه يجوز
ان يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ولا يجب الفاعل لا يكون الا واحدا
كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم قيل زيد اي يعظهم زيد والاذ كما اشار الناظم بقوله • ويرفع الفاعل فعل اضمرا • كمثل زيد في جواب من قرا •
او استلزم اي استلزم الفعل الرافع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت لابن اصرم طعنة حصين عبيطات
السدايف والخمر فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه احلت اي وحلت له الخمر لان احلت المزيد يستلزم حلت المجرد وحكى ان الكسائي
سئل بحضرة يونس بن حبيب عن وجه رفع الخمر في هذا البيت فقال اضمر له فعل اي وحلت له الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير
اني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا لتقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة
فاعل احلت وحصين بالرفع بدل من ابن اصرم او عطف بيان عليه وعبيطات مفعول احلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدايف

بالسين المهملة والفاء اخره سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن اصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر واكل اللحم الطري حتى
يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله احلت له الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطري او فسره ابن السيد الفعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان
احد من المشركين استجارك فاجره فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وان استجارك احد والحذف في هذه الصورة الاخيرة
واجب لان استجارك المذكور عوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيهما والحكم الخامس من احكام الفاعل
ان فعله وما هو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده فكما تقول قام اخواك كذلك تقول قام اخواك واقايم اخواك
وقام اخوتك واقايم اخوتك وقام نسوتك واقايم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لانه لو قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك
لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا موخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام و
هذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث الحقوا علامة التانيث دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة
اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة واليها
اشار الناظم بقوله وجرد الفعل اذا ما اسندا لاثنين او جمع كفاز الشهدا وحكى البصريون عن طي وحكى بعضهم عن ازد شنوءة بفتح الهمزة وسكون
الزاي والسين قال في الصحاح ازد بوجي من اليمن وهو بالسين افصح يقال ازد شنوءة وازد عمان وازد السراه واختلف في تسميته ازدا
او اسدا فعيل لانه كان كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول له اسدي لا اكذا وازدي لا اكذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح
وشنوءة بفتح الشين المعجم وضم النون وفتح الفرة نحو ضربني قومك وضربني نسوتك وضربني اخواك وفي الحديث او مخرجيّ هم قاله صلى الله عليه
وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت ان اكون معك اذ يخرجك قومك والاصل او مخرجوي هم فقلبت الواو ياء واد غمت الياء في الياء وقال
عمرو بن ملقط الطائي هلا الفيتا عيناك عند القعا اولى فارد لك ذا واقيه فالفيتا بالبنا للمفعول فعل ماض وعيناك نايب الفاعل فالحق الفعل
علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونايب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيتا وذا واقية حال من المضاف اليه وهو الكاف
والواقية مصدر معناه الوقاية كالكاذبة مصدر معناه الكذب واولى فاولى لك دعاء اى قارب لك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يضرب
اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة ان يتبع فتلتقي عيناه عند قفاه من شدة الالتفات وقال امية يلومونني في اشتراء النخيل
اهلي فكلهم الوم فاهلي فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشترا مضاف الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترا النخيل
باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدا والوم بفتح الواو وغير مهموز خبره وهو اتم تفصيل من ليم يالبنا للمفعول كقيل اي وكلهم اكثر لوما
واللوم العذل ويروى وكلهم يعذل وبعده واهل الذي باع يلومونه كالي البايع الاول وقال اخر نتج الربيع سحابا غر تنتجها غر السحاب
غر السحاب جمع اغر مونث اغر بمعنى ابيض فاعل النتج والحقت علامة جمع المونث وهي التاء والسحاب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت سحابا
ومحاسن جمع محسن كمساو جمع مسو على غير قياس والوصف وذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث لحقته الالف والتا
دون النون نحو اقايمات الهندات والصحيح عند سيبويه ومتابعيه ان الالف والواو والنون في ذلك في المسموع احرف وان طيا وازد شنوة
دلوا بها على التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا كما دل الجمع من العرب بالتاء في نحو قامت على التانيث بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد
كما ان المونث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتي يظهر ونها في قالت فلانة فكانهم ارادوا
ان يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمونث علامة ثم قال وهي لغة قليلة والاذكى يشير الناظم وقد يقال سعدا وسعدا والفعل للظاهر بعد مسند
لانها ضمائر الفاعلين وما بعدها في الظواهر مبتدا وهي وما قبلها خبر على التقديم للخبر والتاخير للمبتدا ومن ما بعدها تابع لها على الابدال
من الضمير بدل كل من كل والصحيح ايضا ان هذه اللغة وهي الحاق العلامات لا تمتنع مع المؤخرين او المتوسطين المتعاطفة بغير او خلافا
لزاعمي ذلك بكسر ميم الجمع اي خلافا لمن زعم ان الظواهر مبتدات ولمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه الغرة مع المتعاطفات

وان كان

وان كان الصحيح انها احرف لا ضمائر لقول الايمة من اهل اللغة ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر كما يقول به الايمة والابدال من الضمير كما يقول به
الثاني يجيزها جميع العرب ولا يختصان بلغة قوم باعيانهم قاله ابن مالك في شرح التسهيل انما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات
لمجيء قوله وبو عبد الله بن الزبعرى يرثي مصعب بن الزبير رضي الله عنهما تولى قتال المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم فالحق علامة
التثنية وهي فاسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الاخر واسلماه خذلاه يقال
اسلمت فلانا اذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب وقوله وهو عزة بن الورد يمدح
الغني ويذم الفقر ذريني للغنى اسعى فاني رايت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم عليه وان كانا نسيب وخير فالحق علامة التثنية و
هي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسيب وخير بكسر الخاء المعجمة ذو الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو احقر الناس واهونهم لاجل فقره
وبهذا البيتين رد ابو حيان على الخضراوي حيث قال لا نعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر قال الموضح في المغني وليس الرد بشيء
لانه يمنع التركيب الا بهر والحكم السادس من احكام الفاعل انه ان كان مونثا تانيث فعله تباد ساكنة فوق الماضي حامدا كان او مشتركا او متصرفا ما كان
او ناقصا وذلك مستفاد من قولي النظم وتاء تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى وتباد المضارع وحكم الامر في النظم وسيعرض له في النظم ويجيء لك التانيث
في مسئلتين احدهما ان يكون الفاعل ضمير استصلا لغاية حقيقة التانيث او مجازيته وتعني بحقيقة التانيث ما لا فرج له والمجازي خلافه فالحقيقة
كهند قامت او تقوم والمجازية نحو الشمس طلعت او تطلع وانما وجب تانيث الفعل وذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند
قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام الا هي والشمس ما طلع الا هي او ما تقوم الا هي فالتذكير واجب
في النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان وبخلاف قول المراة الحاضة قمت او اقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمونث
وتلا التانيث بجوز تركها في الشوهج اتصال الضمير ان كان التانيث مجازيا والية اشار الناظم بقوله ومع ضمير في المجاز في شهر وقع كقوله وبو عامر بن
جوين الطايي يصف سحابة وارضا فعينين فلا مرتنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل
ولكنه حذف التا للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التا في الكلام النثر تقول طلع الشمس كما يقال طلعت الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين
المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على انه مختار لا مضطر
والجواب بانه انما ثبت ما ذكر بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمز الا التخفيف وقد يعارض بالنقل
فقال انما ثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان الاعلم جعل في شرح ابيات سيبويه انه روي
ابقلت ابقالها بتحقيق الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قايله يجيز النقل قال وعلى رواية تخفيف الهمزة انما هو لتاويل الارض
بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان الهاني انما انما ياباه وقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها هوذة بن علي
بن معدي كرب ويزيد بن عبد الدار الحارثي فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وكان القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه
حذف التا ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الراس دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع صيغ للجماعة والجماعة تانيث مجازي وقيل المراد
الحدثان الليل والنهار واودى بمعنى هلك يتعدى بالباء والمسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل
حقيقي التانيث نحو اذا قالت المراة عمران والهانيين المسئلتين اشار الناظم بقوله وانما يلزم فعل مضمر متصل او مهم ذات حر وشذ قول بعضهم
قال فلانة حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو ردي لا ينقاس فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحرف قد ياتي ملا فصل انه ينقاس
على قلة وانما جازى الكلام الفصيح كجمع المراة في المدح وبئس المراة في الذم بترك التا فيهما لان المراد الجنس وهو مونث مجازي وسيأتي ان
الجنس فيه مع الجماعة والمراة مونث مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الترك واليه اشار الناظم بقوله والحرف نزع الفتاة استحسنوا لان
قصد الجنس فيه بين وحكم الوجهان التانيث والتذكير في مسئلتين احدهما المونث الحقيقي الظاهر المتصل من الفعل غاصل كقوله وهو جرير

يجوز الاحظل لقد ولد الاخيطل امّ سوء على باب استها صلبٌ وشام فترك التاء من ولدت جايز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل
بالتصغير والصلب بضم الصاد المرطة واللام جمع صليب النصارى والشام جمع شامة وقولهم ابن العرب حضر القاضي اليوم امرأة فامرأة فاعل تحضر
وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية الشاهد بتمامه واعلم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المونث وضعفت
العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والاذكار اشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التا في نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث
اكثر من التذكير لقوة جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المونث الا الاستثنائية الايجابية فالتانيث خاص بالشعر نص على الاخفش
واوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو
مستثنى منه وهو مذكور ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند والشذ الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت من ريبة وذم في حزبنا
الا بنات العم فبنات العم فاعل برئت وانثه مع وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك والشذ على قلة نحو ما الحق الا من ضعف بالاخفش كما زكا
الا فتاة ابن العلا وقرى ان كانت الا صيحة بالرفع وقرا مالك بن دينار والحسن وابو رجا وعاصم الجحدري بخلان عنه وجماعة من التابعين فاصبحوا
لا ترى الا مساكنهم بضم التاء فرزى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسلة الثانية في جواز الوجهين ٭
المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع ومنه اي من مجازي التانيث اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة
والجمع المكسر كاعراب وهنود لانهن في معنى الجماعة والجماعة مونث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح و
مع الجمع المكسر نحو قالت الاعراب ومع اسم الجنس نحو اورقت النجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو اورق الشجر ومع اسم الجمع المذكر نحو
كذب به قومك ومع اسم الجمع المونث نحو وقال نسوة ومع الجمع المكسر نحو قال الرجال ومع التكسير المونث نحو جاء الهنود فارق في جانبه التذكير بالنشر
مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقولهم وهو شمس واسد وبحر ونهاوشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا عن اسم الجمع المبني نحو اللذين
فانه لا يعارضه قالت اللذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي والعالم يجب التانيث مع المونث المجازي لامرين احدهما ان التانيث غير حقيقي
فيضعف العناية به والثاني ان هذا المونث في معنى المذكر فيحمل عليه كما يحمل المذكر على المونث في جاءتني كتاب زيد اي صحيفة والى ذلك اشار الناظم
بقوله والتاسع جمع سوى السالم من مذكر كالتاسع احدى اللبن الا ان سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمونث اوجبت التذكير في الفعل
في نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المومنون واوجبت التانيث في الفعل في نحو قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين
فيهما فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث وخلافا للفارسي من البصريين في جمع تصحيح المونث فانه انفرد عن اصحابه بجواز
الامرين ووافق اصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه والحق انه لا الذ امنت به بنو اسرائيل فحانث الفعل مع
تصحيح المذكر ومنه اذا جاءك المومنات فذكر الفعل مع تصحيح المونث ونحو قوله فيكبتاني شجوهن وزوجتي والطاعنون الي ثم تصعدوا
فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المونث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصعدوا وانصرفوا واجيب بان البنين في قوله بنو اسرائيل وبناتي
في قوله بناتي لم يسلم فيها لفظ الواحد اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في التانيث فلم يسلم فيه بناء الواحد عوملا
معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغيير فيها اما ما تغير فيها كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا
انتهى وبان التذكير وجاءك المومنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امرأة اولان الاصل النساء المومنات والنساء اسم جمع فحذف الموصوف و
خلفته صفته فعوملت معاملة اولان الالف والتاء من موصول متعدية بالالف وهي اي الالف اسم جمع وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل
وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول فلان الفصل انما يرجح التانيث وتركه مرجوح وقد اجتمعت السوة هنا على تركه فيلزم ان يكون واقعا اجمعوا على وجه
مرجوح واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصرة لا يقولون به فلا يحسن ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان الالف في المومنات والكافر
موضوعة لكون الوصف للثبوت والدوام للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان المذكور جب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان

فريقا

الخ اخره قد يسبق ان قصد ظهر واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا فنحو كذبتم وفريقا تقتلون فخر تقديما فيهما مفعول مقدم
للفعل الذي بعده ويجوز في غير القران تاخيره واما وجوبا اي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا ففي مسئلتين احدهما ان يكون
المفعول محاله الصدر كان يكون اسم استفهام نحو فاي ايات الله تنكرون فاي مفعول مقدم لتنكرون او اسم شرط نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا او ما صلة وتدعوا مجزوم بايا وانكل منهما عامل في عامله مع وجوب تقديم المفعول
ان يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس اي العامل المفعول منصوب غيره اي غير المفعول مقدم نعت
منصوب عليها اي على الفاعلية مثال اما المقدرة نحو وربك فكبر تقديره وامار بك فكبر ومثال اما الظاهرة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما وجب تقديم المفعول
فيها حذرا من ان يلي الفاء اما الملفوظة او المقدرة فتفصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فاء الجزا لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ههنا في المفعول
فالجواب انها انما تمتنع ما بعدها ان يعمل فيما قبلها اذا كانت فيه مركزا الاصل وهي ههنا ليست فيه لانها موخرة من تقديم وكان حقها ان تدخل على
المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها خلقت لا الفعل حذرا من ايلائها اما بخلاف ما اذا كان الفعل منصوب غير المفعول به متقدم على الفاء فانه
يكتفى بالفصل به لكل منصوب فلا يجب تقديم المفعول نحو اما اليوم فاضرب زيدا فالعامل وهو فعل الامر منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم
الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول تنبيه يدرك بالتامل فيما تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا
حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو الاصل فيهما كضربته فالتاء فاعل والهاء مفعول اذا لو قدم المفعول على الفاعل هنا تغير
الاتصال في الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان المضمر مفعولا والظاهر فاعلا وجب فالمضمر وصلة بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر
عن المفعول كضرب بني زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب ان يوتى بالضمير منفصلا مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا
وجب في المضمر وصله بالمفعل ووجب اما تاخير المفعول الظاهر عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل معه كضربت زيدا وزيدا ضربت حذرا
من ارتكاب لانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين
هذه المسئلة وهي ضربت زيدا ومسئلة ضرب موسى عيسى فوجوب تاخير المفعول بها عن الفاعل فقال واخر المفعولا ان لبس حذرا وضمر الفاعل
غير منحصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل والصواب ما ذكرنا من جواز نحو زيدا ضربت اذا لبس
وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان عيسى مبتدا وان الفعل بعده تحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من اول الحكم الساد
الى هنا من احكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسايل ان يكون الفعل محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول
ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون المفاعل ضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم
المفعول على عامله في مسئلتين ان يكون لصدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفاء بشرطه وانه يجب تاخير الفاعل في مسئلة واحدة وهو ما اذا كان
المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب اتصال الفاعل بالفعل ونجيز في المفعول بين تقديمه على الفعل وتاخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة
وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا منفصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك هذا باب النايب عن الفاعل قال ابو حيان لم ار مثل هذه الترجمة لغير
ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله وقد يحذف الفاعل للجهل به كثيرا في المتاع اذا لم يعلم السارق منه هو او لغرض لفظي كالايجاز نحو
قوله تعالى بئسما عودتم به وكاصلاح السمع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فان لو قيل حمد الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح في
شرح القطر او لتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس في قوله في قصة كانت لرجل من بني عمرو بن مرثد علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري
وعلق اخرى ذلك الرجل [illegible] على الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى للتصحيح النظم والتعليق للمحبة وعرضا
بالعين المهملة والراء المعجمة مطلق اي تعليقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هويت امراة اي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد انتهى

من ص

الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيد احد او تابعا له نحو ما قام الا زيد فاضل وما ظن من هذه الثلاثة معمولا لما قبلها
قدر له عامل انتهى والوصل المرفوع في هذه الابيات ليس في اقعا في مركزه الاصلي لانه موخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقديرا لا بد منه لم يسعد ولكنهم
لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا حصل في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما اخر
اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا فنحو ولقد جاءال فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وال فرعون مفعول به
متوسط بين الفعل والفاعل ونحو فتوكل خاق ربه عمر فعمر فاعل وربه مفعول قال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز جاء الخلافة اذ كانت له قدرا
كما اتى ربه موسى على قدر فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصال ضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة واليه اشار
الناظم بقوله وشاع نحو خاق ربه عمر والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه واما وجوبه اي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين
احدهما ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل موخر وجوبا ونحو لا ينفع الظالمين معذرتهم
فمعذرتهم فاعل موخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو متاخر لفظا ورتبة و
لاجل ذلك لا يجيز اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لانه في نثر ولا في شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني في البصريتين و
ابو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير احتجاجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك يا عمي
الثاني حكاه سيبويه واجازه البصريون وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مضمر
موخر الرتبة وفي الشعر نحو قوله وهو النابغة والبوا لاسود او عبد الله بن همام في على اختلاف فيه جزاه ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
الواعيات وقد فعل فربه فاعل وهو متصل بضمير عايد على عدي وهو مفعول ورتبته التاخر وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب
فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشيء انما هو دعاء عليه بالاتنة للكلاب تتعاوى عند طلب السفاد وهذا من الطف الهجو
والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان لمجيئهما
على خلاف الاصل والكثير الشايع تقدم مفسر ضمير الغايب باعتراف ابن مالك وغيره فما يخالفه فلا يعول عليه فقياس ما ليس من بابه عليه
كما استثنى بيع العرايا نخرصها تمرا الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد ولذلك اشار في النظم فقال وشذ نحو زان نوره الشجر والمسئلة
الثانية من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشى الله من عباده العلماء فالعلماء
فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء ولذا الحصر بالا عند غير الكسايي
فانه يجب تاخير الفاعل المحصور بالا كالظرف في الموضعين والاصل ما عاب نعل ذي كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبا وعاب بالعين المهملة من
العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي اخره همزة غير ممدود الجبان ومقابل البطل وهو الشجاع
وقوله لئيتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب الا الله بالنار فتقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى
ما والاصل ما يعذب احدا الا الله بالنار ونبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قايم مقام الفاعل وضمير الغايبين مفعوله الثاني
وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعيني وقوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا
عشية اناء الديار وشامها فتقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والاناء
بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة المدودة كالاعاد وزنا ومعنى الوشام بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشره والدواة والوشام ايضا
من الوشم يقال وشم يده وشما اذا اعترها بالابرة ثم ذر عليها بالنيلة مرفوع على الاقلية بهيجت وغير الكسايي يظهر المنصوب والمجرور غير المحصورين
في هذه الابيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذي كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل عشية يذكر ونحو ما درى بناء على ما قيل الا
لا يعمل فيما بعدها الا في مستثنى او مستثنى منه او تابع له كما تقدم تمثيله وتقديره وعليه جرى في التسهيل وخالف جماعة فقال وما بالا او بانما
الخ

جزاء الكلاب العاويات

واسم هذه العنة هريرة كما صرح به في بيت اول القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعًا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امراة غيرها او لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو فان احصرتم واذا حييتم اذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى الفاعل مخصوصين بل اي فاعل كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه فرفعه وعمدته ووجوب التاخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتانيث الفعل لتانيثه ان كان مؤنثا غير مجرور واحد من اربعة بيان للواحد الاول منها المفعول به لانه كالفاعل في كونه حدثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه لا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين واللام وعيض الماء وقضي الامر والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به واقيم المفعول مقامه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التاخير عن الفعل بعد ان كان جايز التقديم عليه والاذكار الناظم لئلا يتوهم مفعول به عن فاعل فيما له الثاني المجرور كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول لام لا نحو لما سقط وزيد بهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول به فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو علي الزيد باللام والنون النايب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير الضرب زيد والاذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نايبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر كقولهم طلب المعقب حق المظلوم برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النايب ولانه اي المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنه مسئولا فلو كان عنه هو النايب لما تقدم على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامله كذلك اذ لا يتقدم النوع الا حيث يتقدم الاصل ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدا وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدا نحو الزيت كيل والصوم الرمضان صيم وضرب شديد ضرب كان الفاعل اذا تقدم كان مبتدا نحو زيد قام واجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونايبه باتيين على حاله ولان الفعل لا يونث له اي للمجرور والمونث اذا ناب عن الفاعل نحو مر بهند وكل مونث ينوب عن الفاعل فان الفعل يونث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا مر الادلة على نيابة المجرور ولسان العرب سير بزيد سيرا بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لانهما بل ابقوه منصوبا بما يصح الا معهود ولو انابوه لرفعوه واذ لم ينب المصدر الظاهر فضمير اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه واما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه ولانه لو كان كذلك لوجب ان يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زايد ومدخوله ظرف فالاول نحو لست بقايم ولا قاعد بالنصب اتباعا لمحل قايم فانه يظهر اعرابه بحلول في فصيح الكلام فيقال لست قايما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دونهن عدنانا والدا ودون معدّ فلتزعك العواذل بنصب دون في الثانية اتباعا لمحل دون الاولى فان اعرابها النصب بتجد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان بخلاف المجرور بحرف اصلي معدّ نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية او مر بزيد الفاضل بالرفع اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل فلا يجوز ان خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون ان وان وكي الا شذوذا فلا تقل مررت زيدا بالنصب على المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله تسكن في نجد وغورا غايرا بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فقط لعلم لانه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم والانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا فعنه ليس هو النايب عن الفاعل على خلافا لصاحب الكشاف والاضمير المصدر كما قالوا وانما النايب في هذه الاية ضمير راجع الا ما رجع اليه اسم كان وهو الملف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا الى الكل لئلا يتسحيل عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدا فذاك حيث لم يمنع مانع واستناع الم ابتداء في المجرور بحرف اصلي

لعدم

لعدم التجرد من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب الخفاف بانه قد يتفق وبعض الفاعلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدا فالنايب احق واجدر وذلك نحو نعم امراة هند اذا قيل هي نعم امراة لم يجز لان المبتدا حينئذ يصير عليه عاملا في الخبر موخرا تقديرا وقد يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدا وذلك انهم اجازوا النيابة في لم يضرب من احد اتفاقا لان الجار والمجرور الزايد كلا جر مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب للموضع الحق في الاثبات لان نفي ضمير مسوغ لذلك كقوله اذا احد لم يغنه بنان طارق نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب الحد حيث امتنع التقديم امتنع الابتداء اما قولهم ولان الفعل لا يونث له في نحو مر بهند فلانه لما لم يظهر للفعل تاثير في رفعه لشغله في الجزء بل منزلة الفضلة فلم يونث الفعل له فاما ان تعتبر عن طايفة منكم بالتاء المثناة فوقها في قراءة مجاهد فلا ابن جني محمولة على معنى ان تتاب طايفة بدليل تعذيب طايفة ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند الى المونث المجرور بالحرف نعم قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زايد فما بالك اذا كان مجرورا بحرف اصلي هذا تقدير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى بتانيث الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زايد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى ضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يونث تانيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمصدر اي كفى الاكتفاء بهند وردا بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين الثالث مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نايب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر يلزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على ان يكون نايب فاعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفايدة اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه فلا يفيد مغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفايدة و اذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر فامتناع سير بالبناء للمفعول على اضمار ضمير السير احق بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلل بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب راد ان في ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم وقعد فيضمر المصدر كانك قلت فيم القيام وقعد القعود الى آخره والصحيح المنع واما قوله وهو امرى القيس الكندي متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وان يكشف غرامك تدرب فالنايب عن الفاعل يعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة المعنى ويعتلل هوای الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه عليك باخرى في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها كما يقيد بالم يفده الفعل لانه انما يدل على مصدر نكره محضة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكور قبل الفعل وحذفت كما يحذف الصفات المحضة للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا ارنا فعالا ان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية قاله في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي اجازه سيبويه لان الفعل انما يدل عليه قاله ابو حيان وشرح كتاب سيبويه وليسوك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر اليه بقضاء غرضه بعذر وبذلك التوجيه يوجه وحيل بينهم بالنصب على المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله تسكن في نجد وغورا غايرا بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فقط لعلم لانه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم والانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا فعنه ليس هو النايب عن الفاعل على خلافا لصاحب الكشاف والاضمير المصدر كما قالوا وانما النايب في هذه الاية ضمير راجع الا ما رجع اليه اسم كان وهو الملف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا الى الكل لئلا يتسحيل عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدا فذاك حيث لم يمنع مانع واستناع الم ابتداء في المجرور بحرف اصلي

لعدم

عن مهابته فلا يكلم الاحين تبسم فيكون المعنى بغض الاعضاء المعروفة او اغضاء عن مهابته ولا يقال النايب المجرور بمن وهو عن مهابته لكونه
مفعولا له قاله ابن جنى فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقاء فى شرح لمع ابن جنى فعال الجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه
قال الخفاجى وعلة المنع ان المفعول له مبنى على سوال مقدر وكانه عن جملة اخرى انتهى ولهذا يعلل منع نيابة الحال لانه مبنى على سوال مقدر ولا تنو
التمييز خلافا للكسائى وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان خلافا لقوم كين قام خلافا للفراء الرابع مما ينوب عن الفاعل ظرف زمان او مكان متصرف
مختص فالزمانى نحو صيم رمضان والمكانى نحو جلس امام الامير فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهما يخبر عنهما ويخبر عن الظرفية الى الفاعلية
والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية فى الاول والاضافة فى الثانى ويمتنع نيابة نحو عندك وموك وثم بفتح الثاء المثلثة فلا يقال
جلس عندك وموك وثم لامتناع رفعهن وخصصهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لان زيدا يدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض
اولى بالمنع ويمتنع نيابة نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا بقيد يخصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لان الفعل يدل على مطلق المكان
والزمان التزاما فى الاول ووضعا فى الثانى فان قيدا بوصف شلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة
بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والجواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم بقوله وقابل من ظرف
او من مصدر او حرف جر بنيابة حر وحيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور لا ينوب غير المفعول به مع وجوده والى ذلك
اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذى ان وجد فى اللفظ مفعول به لان غير المفعول به انما ينوب بجواز ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا
وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب واجازه الكوفى اى اجاز الكوفيون ان ينوب
غير المفعول به مطلقا مع وجوده من غير شرط اى سواء تاخر النايب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابى جعفر ليجزى قوما بما كانوا
يكسبون فبنى يجزى للمفعول وانابه المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النايب والثانى نحو ضرب فى الدار زيدا واجازه
الاخفش بشرط تقديم النايب على المفعول به كالمثال الثانى وكقوله انما يرضى المنيب ربه مادام معنيا بذكر قلبه فمعنيا اسم مفعول من عنى
بكذا او بالعليا نايب الفاعل وسيدا مفعول به موخر واختاره الناظم فى التسهيل وظاهر قول النظم فى التقدير يشمل مذهب الكوفيين والاخفش
واجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح فى شرح القطر ويحتمل ان يكون النايب عن الفاعل فى الاية
ضميرا مستترا فى الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفر اى ليجزى الغفران قوما واما فيم المفعول به بغاية ما فيه ان المفعول الثانى وذلك
جايز انتهى وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولى تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور
مسئلة وغير النايب مما معناه معلق بالرافع للنايب عن الفاعل واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس اما مكى
ضربا شديدا فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اى من اجل انه يجب نصب ما عدا النايب نصب المفعول الذى
لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول ام الثانى فى نحو اعطى زيد دينارا واعطى دينارا زيدا ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين جزءا لا يتم
فاعله او واجب نصبه محلا ان كان غير النايب جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب
محل الجار والمجرور وهو فى الصور وعلة ذلك النصب الواجب لفظا او محلا ما عدا النايب ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نايبه
لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه واليه اشار الناظم بقوله وما سوى النايب مما علقا بالرافع انصبه ان تحققا وهل ينصب بالرافع
للنايب فيكون متحدا او برافع الفاعل المحذوف فيكون مستتبعا فيه مذهبان اصحهما الاول ويعبر عن هذا بقوله **فصل** واذا
تعدى الفعل لاكثر من مفعول واحد فنيابة الاول بجايزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا فنقله ابن هشام الخضراوى وابن ابى

الربيع

الربيع وابن الناظم فى شرح النظم والصواب ان بعضهم اجازه ان لم يلتبس بغير نحو اعلمت زيدا ان بكرا منطلق اليوم فتقول اعلم زيدا بكرا منطلق
ابو حيان فى الكتف الحسان وقال الشاطبى اجاز بعض المتاخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول واجرى فيه الخلاف والذى ارتضيه ابن الحاج
من قال باقامة الثانى ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبى وهو الزام صحيح انتهى واهمل زيدا كر الناظم حكم الثالث لانه احد اثنى حكم الثانى
فيتاتى فيه الخلاف الاتى فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلتبس وهو مقتضى كلام التسهيل واما الثانى فيجوز باب كسا وهو ما ليس خبرا فى الاصل
عن الاول ان اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا وامتنع نيابته اتفاقا للالباس تقدم او تاخر لان كلا منهما يصلح ان يكون معطى ولا يتبين المانح من
من الاخذ الا بالاعراب فلو قيل اعطى عمرو زيدا او اعطى زيدا عمرو لتوهم ان عمرا اخذ من زيد ما خود والغرض العكس وقال بعض المتاخرين
ينبغى ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما فى ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جاز نيابته
مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثانى نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا آخذ ابدا ودرهما ماخوذ ابدا وقيل يمتنع مطلقا طردا
للباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل يمتنع نيابة الثانى ان لم يعتقد القلب فى الاعراب هو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا
فان اعتقد القلب جاز والنايب فى الحقيقة هو الاول لان نيابة الثانى مع اعتقاد القلب مجازى صورى ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو اعطاء
المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند من يسمى اللبس كتوالم خرق الثوب المسمار وكسر الرماح الحجر وهو من ملح كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثانى ان كان
نكرة والاول معرفة قاله الفارسى فلا يقال اعطى درهم زيدا ويتعين اعطى زيدا درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة وحيث قيل
بالجواز فى الثانى قال البصريون اقامة الاول اولى لانه فاعل معنى وقيل عن الكوفيين انهم قالوا ان كان الثانى نكرة والاول معرفة فاقامته قبيحة
وان كانا معرفتين استويا فى الحسن قال المالقى نقلا عن الكوفيين فى شرح التسهيل وقال ابو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطى اما من
جعله منصوبا بنزع الخافض وقدر له فعلا اخر تقديره ياخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم حينئذ لانه حينئذ مجرور لغيره انتهى والمفعول الثانى
فى باب ظن وهو ما كان خبرا فى الاصل عن الاول فاقامته كثيرون يمتنع نيابته مطلقا سواء التبس ظن ام لم يلتبس وسواء كان جملة ام لا وسواء
كان نكرة والاول معرفة ام لا للالباس فى النكرتين نحو ظن افضل منك افضل منى ظن زيدا اذا كان افضل من زيد هو الاول وفى المعرفتين نحو ظن
صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول ويعود الضمير على المتاخر من المفعولين ان كان الثانى نكرة والاول معرفة لان الغالب فى الثانى كونه مشتقا و
هو الحاجين اذ ناب عن الفاعل شبيه بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبنى للمفعول فرتبته التقديم نحو ظن قايم زيدا فى قايم ضمير مستتر يعود على زيد وهو
متاخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نايب الفاعل وقايم مقدم الرتبة لانه نايب عن ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا فى الشعر و
هذا القول اختاره ابو موسى الجزولى وابن هشام الخضراوى وقيل يجوز نيابة الثانى فى باب ظن ان لم يلتبس نحو ظن قايم زيدا ويمتنع ان
التبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا ولم يكن جملة اسمية او فعلية لان الفاعل ونايبه لا يكون جملة على الاصح وهذا القول
اختاره ابن طلحة والسيرافى فى الاقناع وابن الانبارى وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتاخرين وقيل بشرط ان اقامة الثانى ان لا
يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قايم زيدا برفع قايم لانه يودى الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذكر مرفوض فى الكثير وما سمع منه حمله
جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه فى كان رجل زيدا والبابان واحد قال الشاطبى والمفعول الثانى فى باب اعلم اجازه قوم منهم
الجزولى والشلوبين فى التوطئة وتلميذه ابن الحاج فى الرد على المقرب اذا لم يلبس فيمتنع اعلم زيدا عمرو قايما ومنه قوم منهم الخضراوى و
الابدى بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى ابدة بلدة بالاندلس وابن عصفور لان المفعول الاول واقع عليه الاعلام فهو مفعول صحيح
لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان اصله الفاعلية فهو احق بها كان ملتبسا به واما المفعولان الاخران فاصلهما مبتدا وخبر شبههما
فى نصبهما بمفعولى اعطى فى عدم الاقتصار على المفعولية عليهما مجاز ولان السماع اجاز باقامة الاول قال الفزارقى ونبئت عبد الله بالجواز اصح
كرامة ابهما شيئا صمتهما. فالتاء هى المفعول الاول نيابة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثانى وجملة اصبحت المفعول الثالث واسم اصبحت

ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثها باعتبار القبيلة وكرامًا خبر اصبحت وموالي بها فاعل كراما وليتيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لتيما والجوّ
بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمّى جوًا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد اعيان القبيلة ورؤساؤها والمراد
اخبرت ان القبيل المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة موالٍ لها كرام ورؤساؤها لئام وقد تبين مما ذكر من جريان الخلاف فرق بين كساء واشتاط كون
الثاني في باب ظرف ليس جملة وجريان الخلاف في الثالث فرباب اعلم ان في النظم امورا غير مناسبة وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب
كساحيث لا لبس فانه قال وباتفاق قد ينوب الثاني من رباب كسا فيما التباسه امن وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظرف ليس جملة
حيث قال فيما باب ظنّ واري المنع اشتهر ولا اري منعا اذا القصد ظهر وايهام ان اقامة الثالث من رباب اعلم غير جائزة بالاتفاق اذا
لم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا الصنيع الموهم هو الذي غلط واره في شرح النظم
حتى حكى الاجماع على الامتناع فهذه ثلاثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين احدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث
صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان صريحا جاعلم التزاما فغنيت اشارة بتكرار
والثاني ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح اول الفصل عن الخضراوي فلا ينسب حاكيها الى غلط
غاية ما في الباب ان الحاكي للاتفاق يقف على الاختلاف

يضم اول فعل المفعول الذي ليس فاعله مطلقا سواء كان ماضيا ام
مضارعا وانما ذكر الناظم قوله فاول الفعل ليضمن ويشركه في الضم ثاني الماضي المبدوء بتاء زايدة معتادة سواء كانت للمطاوعة
ام لا فالثاني كتضارب والاول تعلم او تدحرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة احترازا من التاء في قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فالتاء زايدة
ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي والتاء المطاوعة اشار الناظم بقوله والتالي تا المطاوعة كالاول اجعله بلا
منازع ويشركه ثالث المبدوء بهمزة الوصل سواء كان متعديا ام لازما فالثاني كانطلق والاول نحو استخرج استحلي والى اشار
الناظم بقوله وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي وفي جعل الزجاجي لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم عند اكثر النحويين
انتقر وحظه ابو البقاء بما لا يتعدى بحرف جرّ ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال
ويكسر ما قبل الاخر في الماضي والى اشار الناظم بقوله والمتصل بالاخر اكسر فمضى كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله لو عصرتها البان
والمسك نعصر واختاره قطرب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وايل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام
فتقلب الياء الفا فتقول في راى زيد راى زيدا بفتح الهمزة وهي لغة طي فتحصل في معتل اللام كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه ويفتح ما قبل
الاخر من المضارع والى اشار الناظم بقوله واجعله من مضارع منفتحا هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف واما اذا اعتلت
عين الماضي وهو ثلاثي كقام من الواوي وباع من اليائي او كان على وزن افتعل او انفعل كاختار من اليائي وانقاد من الواوي
فلك في العين كسر ما قبلها بالخلاص او اشمام الضم فتقلب الالف ياء فيهما والخلاص لكنانة قريش ومن جاورهم واشمام الضم لغة كثير
من قيس واكثر بني اسد قال الناظم في كيفية الاشمام ثلاث مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء كنون يرى حركتها بين حركتي
الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المتروي والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها
لان اول الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد النواغ الساكن للحرف فكذلك يكون الاشمام في اولها قبل النطق
بكسر الحرف انتهى وقال المرادي الاقرب ما حرره بعض المتاخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة ناقة مركبة من حركتين افرازا
لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تحققت الياء انتهى ولكن الاخلاص الى الضم فتنقلب الالف واوا
والى فاء الثلاثي المعتل العين اشار الناظم بقوله والكسر اشمم فاء ثلاثي اعل عين وضم جا كبوح فاحتمل واشمم من يقول ما كان على وزن افتعل و
انفعل بقوله وما لفا باع لما العين يلي في اختار وانقاد وشبهه ينجلي قال رويه في الضم الخالص ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا

بوع

بوع فاشتريت فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولى ولا اسم لها ولا خبر ولبيت الوسطى فاعل
ينفع وشيئا مفعول مطلق اي نفعا وفاقا للموضح لا مفعولا به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل
للنفع بدليل انه روي وما ينفع شيا ليت والواو للاعتراض وقال اخر حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك فحوكت من الحياكة
وهو النسج مبنيا للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى الحاكة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون المثناة تحت وفي اخره راء علم الثوب
والحمة ايضا قاد النسج على نيرين كان اصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيا وهذه اللغة وهي الضم الخالص لغة قليلة موجودة في كلام
هذيل وتعزى اي تنسب لتقعس ودبير الجميع وهما من فصحاء بني اسد قاله المرادي في شرح التسهيل وقال ابن طي حكيت عن بني ضبّة وقال الموضح
حكيت عن بعض تميم وادعى ابن عذره وطايفة من متاخري المغاربة امتناعها في افتعل كاختار وانفعل كانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختور
وانقود والمشهور الاول وهو قول ابن عصفور والابدي وابن مالك وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث
قاله ابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما ليس من كسر حكمت وبعت او ضم كعقت مبنيان للمفعول والذي اشار الناظم بقوله وان بشكل خفيف ليس يجتنب
واصل المسئلة قبل بنائهن للمفعول خافت زيد وجاعني عمرو وعافني عمرو كذا فحذفت الفاعل ثم بنيتهن للمفعول وابدلت من ياء المتكلم تاء خوفا نية
لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر في الخاء والباء وعقت بالضم فراره التوهم انهن فعل وفاعل وانعكس المعنى المراد فيتعين
ان لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم في خفت وبعت الاولين والكسر في عقت الثالث وتعين ان يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر في الاولين و
الضم في الثالث وجعلة المغاربة مرجوحا والاصح عدم المنع قالوا ان الوجه تختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة وتختار الضم في الفاء
اذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر ولهذا لم يلتفت سيبويه في ذلك للالتباس بل اجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق
التقديري لان الالتباس غير مانع لحصوله في الاسم والفعل فالاسم نحو مختار اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل وللمفعول ومع ذكر اعلوه فقر
الياء الفا والكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة والفعل نحو تضارب
اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك دغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول
تكون مفتوحة واوجب الجمهور ضم الثلاثي المضعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو شدّه ومدّ بضم الفاء وتشديد الدال فيهما والحق قول
بعض الكوفيين ان الكسر في الفاء جايز ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجرى فعل
من المعتل فيكسر اوله فيقال ردّ كما يقال قيل تعلة الموضح عن الحواشي ومن خطه نقلت والكسر هو لغة بني ضبّة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة
فهاء تانيث وهو ابن اد عم بني هرة قاله الرماميني وقال ابو محمد بن السيد البطليوسي ضبّة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة
ينسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة ولغة بعض تميم وقراءتهم ويحيى بن وثاب
ردّت الينا ولو ردّ وا بالكسر فيها بنقل حركة العين الى الفاء حملا له على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام ايضا فقال في التسهيل وقد تشم فالمدغم
وقال المهايذي من اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل شم هنا يعني في المضاعف فتحصل في فاء المضاعف ثابتة في فاء المعتل من الكسر الخالص والضم
الخالص كما اشار اليه بقوله وما لباع قدري لنحو جب وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجب رفع الماء في قولهم ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء جوابه
ان اصله ان زيد الماء في الحوض اذا صبه فحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردّت الينا بكسر الراء واستغنى عن تغيير الفعل اذا
بني للمفعول ان صيغة مؤنثة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها
غير مؤنثة عن شيء وسيأتي في التعريف توجيه كل من القولين **هذا باب الاشتغال** وحده ان يتقدم اسم وينا خر عنه فعل
متصرف او اسم يشبهه ناصبا ضميره او ملابسه ضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ عن المعمول وسلط على الاسم المتقدم
لنصبه اذا تقرر ذلك فقولنا اذا اشتغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيد ضربته او لمحله اي لمحل

ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى هذا اشار الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظا او المحل وذهب جمهور النحاة حين
الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه نصب لفظه واذا وصل اليه بحرف
جر نصب محلا والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ فالاصل جواز اذا ان ذلك
الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتدا لما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على
الخبرية للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتدا والخبر اي حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدا جملة اسمية
لتصديرها بالاسم والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور فيما يليه
محذوف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله تعالى اذا رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فتوكيد
خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر لما بعده اي بعد الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على
الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير انتهى وجملة الكلام من الفعل المحذوف
وما بعده ح الرجحين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة
فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى من النصب في زيدا ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في
زيدا مررت به احسن من النصب في زيدا مررت باخيه قاله المرادي في تلخيص شرح ابي حيان على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله فالسابق انصبه
بفعل اضمر حتما موافق لما قد اظهرا ورجح الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتاخر والغى الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان
بالفعل المذكور لانهما في المعنى لشيء واحد ويرد عليهما ازيدا مررت به وازيدا هدمت داره ثم قد يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه
وما يسوي فيه بين الرفع والنصب ولم نذكر بعض من الاقسام ما يجب نصبه كما ذكر الناظم في النظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا يختص
بالرفع التزم ابدا كذا اذا الفعل تلى ما لن يرد ما قبل محمولا لما بعد وجد لان حد الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه لانه يعتبر فيه
ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه لين هذه العبثية وستتضح ذلك والتنبيه الاول الاتي
فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض بجاء مطه وضادين مجتمعين نحو هلا زيدا الرمته واهمله
في الارتشاف وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان
هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رايت الا في الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي فذلك فاجاز
ان يليها الاسم الذي بعده فعل فلم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم من صدر الكتاب
من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في خبرها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن في خبرها فعل
تسلب عنه بخلاف ما اذا كان الفعل في خبرها فلا تدخل على الاعلى ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التعتازاني وغيره ومنع عمر القيسية فيجب النصب
لما ذكر وسياتي الكلام على الهمزة في المسئلة الثالثة وادوات الشرط نحو حيثما زيدا القيه فاكرمه فيجب النصب الا ان هذين النوعين وهما ادوات
الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل فلا
يجوز في الكلام منذ عمر والقيسية وحيثما زيدا القيه فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء اكان الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة
وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعدها في نثر الكلام نحو اذا زيدا القيته فاكرمه او اذا زيدا تلقاه فاكرمه
لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا وتقول في ان والفعل ماض لفظا ان زيدا القيته فاكرمه ومعنى فقط ان زيدا
لم تلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة للفعل التفسير لفظا نحو ان زيدا لقيته فاكرمه لان الالف فاكرمه لان
ان لما جزمت الفعل قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما مضيه واما لجزمه بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها
للفعل

للفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال في الشعر بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه وتسوية الناظم في النظم
بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا
او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا يجزم بها فالاشتغال بعدها يختص بالشعر وجوابه
ان الغرض من التسوية بينهما انما هي في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعد هما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست
بلازمة وعبارة الناظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما وتيرجح
النصب في ست مسائل احدها ان يكون الفعل المشتغل طلبيا وهو الامر والدعا بخير او شر ولو كان الدعا بصيغة
الخبر المقابل للانشاء فالامر نحو زيدا اضربه والدعا بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعا بصيغة الخبر نحو زيدا
غفر الله له اذا دعا له بالمغفرة لا الاخبار بذلك فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير
اضرب زيدا وارحم عبدك واغفر زيدا غفر الله له وانما ترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان
حمل الكلام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجري ونوقش
فيه وقال ابو علي كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتي الامر والنهي حتى مر بي قوله ان الذي قتلتم امس سيدهم
لا تحسبوا الليلم عن ليلكم نائما وانما وجب الرفع في نحو زيدا احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل الرفع على الفاعلية
عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فلم يحل الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لان فعل التعجب
جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما اتفق السبعة عليه اي على الرفع في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة لان الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فحذف المضاف
الذي هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استوفى
الحكم وهو فاجلدوا وانفصلت جملة الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية
والزاني ولم يستقم عمل فعل من جملة مستانفة في مبتدا متاخر عنه لغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه
وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدا فلم يكن المبتدا موصولا
بفعل او ظرف وصلة ال عند ذلك ولذا اي ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدا اذا لم يكن موصولا بفعل
او ظرف قال في قوله وقائله خولان فانكح فتاتهم وكرونة الحسين خلو كما بيانا ان التقدير هذه خولان هذا مفعول
قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة مهما في زيادة الفاء في خبر المبتدا غير الموصول
واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن ايزا في نكيجة المطارحة ايضا عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين
وقيد الفراء الاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج و
الفتاة الشابة وكرونة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدا والحسين تثنية حي والمراد حي ابيها وحي امها
يعني ان كرمها ثابت من جهتي نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر كرونة وكما جار ومجرور
خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدا محذوف الخبر والجملة صلة ما والعايد محذوف والكاف بمعنى على
والتقدير على ما هي عليه قال الدماميني فاجلدوا الفاء فاجلدوا لمعنى الشرط لان الموصول متضمن معنى الشرط فقد حل الفاء في خبره
كما تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما فلا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما اشبههما مما هو منزل منزلة الشرط
والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط ما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى قول سيبويه

والمبرد ليست الا نحو الاشتغال فالرفع على الابتداء عندهما واجب والجر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور و
هو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي في جعل الفاء زايدة اجاز النصب في زيد فاضربه وانشد ثعلب احمد بن يحيى
يارب موسى اظلمي واظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه المعنى اظلمنا وقراعيسى بن عمر وبن ابي عمله والسارق
والسارقة بالنصب وقال ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد بكسر السين وسكون الياء الحرالحروف وهو البطليوسي
وابو الحسن طاهر ابن احمد بن باشاذ بالتركيب كلمة اعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور يختار الرفع في
الاسم المنظور فيه الى العموم بالام كالاية ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا الشبيه بالشرط في العموم والابهام
ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص بالامر كزيدا اضربه لبعد مشابهته للشرط المسئلة الثانية
مما يترجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام او بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا
لاتهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل مالا يعمل لان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدها فيما
قبلها قيل سا قلت اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر بغير اما واجروا النهي بلا مجرى النفي بها
وتشمل الطلب بلفظه لفظ الخبر ومنه زيدا لا يعذبه الله برفع يعذب لانه نفي بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل
محذوف تقديره رحم الله زيدا لان عدم التعذيب رحمة ويجمع المسئلتين هذه والتي قبلها قول الناظم واختير بعد
قبل فعل ذي طلب فان ذلك الفعل الصاحب للطلب صادق على شيئين على الفعل الذي هو طلب كالامر والدعا
وعلى الفعل المقرون باداة طلب كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم المشتغل
عنه واقعا بعد شي الغالب في ذلك الشي ان يليه فعل واليه اشار الناظم بقوله وبعد ما الما وه الفعل ولذلك
امثلة منها همزة الاستفهام نحو ابزيدا منا واحدا تتبعه فيترجح نصب البزيد الفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب
في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كما في اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون
في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو انت زيدا تضربه
لان الاستفهام حرف داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتدا كما راى سيبويه وان جعلته فاعلا لفعل محذوف
مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو راى الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه
فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم ينصب كل كلا فصل وحرف الاستفهام داخل فرالحكم على الفعل
وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الشك
في المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة شذوذ النصب في قوله وهو جرير يمدح ثعلب وريا حا ويذم
طهية والخشاب ثعلبة الغوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره اعدلت
ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديه بالباء قاله للموضح في الحواشي وثعلبة بناء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والغوارس
نعته وان كان جوابا نظر الى معنى اهل القبيلة وريا حا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد
الياء اخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبايل قال الموضح في الحواشي وفي مسايل الزجاجي قال
المازني سال مروان الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرو فقال الاخفش المختار النصب اجعله كالف فقال انما المستفهم
عنه هنا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة
اجمعوا على اختيار النصب لما كان موضع الاسم هو الذي يقع في الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة

شاذ

شاذ بدليل قول العرب ازيدا ضربته ام عمرو بالنصب انتهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالهمزة في ذلك نحو
ايهم زيدا اضربه فايهم مبتدا وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضرب زيدا ومن امة الله
ضربها فمن بفتح الميم مبتدا وامة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب امة الله ومنها اي ومن المسئلة
النفي بما اولا او ان نحو ما زيدا رايته اولا زيدا رايته اوان زيدا رايته فيترجح النصب لانهم شبهوا الحرف النفي بحرف
الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها وقال ابو عبد الله
بن الباذش بباء موحدة فالف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة وابن حروف لا يترجح النصب مع هذه الاحرف
وانما الرفع والنصب يستويان معها لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم ولما ولن
فانها مختصة بالافعال محكما حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك في شرح
الكافية ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم في شرح الكافية ونصه ومن مرجحات النصب تقدم
حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها شبيهة ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت
بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل انتهى وهو ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا واحيث مما يقتضي بعده ابتدا
للاسما فاذا اوقعت الفعل على شي من سببه نصب في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجد
فاكرمه ونوزع سيبويه فاذا الانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح ان المنازعة في حيث
فقال وفيه نظر والعجب منه انه وافق الناظم في المغني فقال واضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب
في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه النظر في قوله فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث وحيث المجردة منها
لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا المسئلة الرابعة
مما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف من الاسم بما المفتوحة الهمزة
المشددة الميم مسبوق ذلك العاطف بفعل غير مبني ذلك الفعل على الاسم قبله والمراد ببنائه عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك
الاسم والا ذلك اشار الناظم بقوله وبعد عاطف فلا فصل على معمول فعل مستقرا ولا ولا فرق في الفعل بين ان يكون
رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرو اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها لكم بعد قوله خلق
الانسان من نطفة وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف
جملة اسمية على جملة اسمية فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة احداهما على الاخرى احسن من تخالفهما قاله في
شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم بما نحو ضربت زيدا وامامرو فاهنه فالمختار الرفع لانه لا يحتاج
الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد اما في احوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها مما قبلها
لكونها من الحروف التي يبتدا بها الكلام قاله الشاطبي وقرى واما ثمود فهديناهم بالنصب ثمود منونا وغير منون
قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب
بلا تنوين قراه الحسن البصري وبالتنوين قراه ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد زيدا ضربته
الا ان الفعل المحذوف لا يتعين هنا كما يقدر قبل زيدا في زيد ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة
وذلك لا يجوز فلا يقال اما هذا فانا شاتمه وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل واما ثمود فهديناهم
فلما حذف الفعل انفصل الضمير بالفتح دخلت الفاء على مفسره فصار واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد اما لا يعمل فيما قبلها

وما الجل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصلي فلا تكون مانعة من العمل وشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم و
او قاله الشاطبي وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيد اضربته وما رايت زيدا لكن عمرو ا رايت اباه و ما اكرمت زيدا
بل عمرو اكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة
منزلة العاطف في اعطاء حكم المسئلة الخامسة مما يترجح به النصب ان يتوهم في الرفع ان الفعل المشتغل
بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شيء خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل احتمل خلقنا ان يكون خبر اله فيكون المعنى على
عموم خلق كل الممكنات الموجوده بقدر خيرا كانت او شرا كما هو مذهب اهل السنة والجماعة واحتمل ان يكون خلقنا
صفة لشيء ويقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية
المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وانما
لم يتوهم ذلك مع النصب كل على انه مفعول لفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شيء لان الصفة
لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا وثم بفتح الثلثة اي حيث ان الصفة لا تعمل في الموصوف وجب
الرفع لكل ان كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزبر اي الكتب ولا يصح نصب
كل لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح
تسليط فعلوا على كل شيء وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب
على الابتدائية والفعل المتاخر صفة له او لشيء وفي الزبر خبر كل او ان كان الفعل صلة لموصول نحو زيدا الذي ضربته
او ان كان الفعل مضافا اليه نحو يوم تراه يفرح فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته
في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وما لا يعمل
لا يفسر عاملا او ان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتدا كاذا الفجائية على الاصح متعلق بمحذوف
فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا او ان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتدا كاذا الفجائية على الاصح متعلق بمحذوف يختص
وفي المسئلة ثلاثة اقوال اصحها هذا مطلقا والثاني جواز ذلك لها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن
الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع فكانها في المعنى وعلى الاصح فيجب الرفع نحو خرج فاذا زيد يضربه عمرو
ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقدان قد واليها اشار الناظم بقوله وان يلي السابق ما بالابتدا يختص
فالرفع التزم ابدا او ان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده واليها اشار الناظم بقوله كذا اذا الفعل بلا
ما لن يرد ما قبل معمولا لما بعد وحد نحو زيدا احسنا او زيد ان رايته فاكرمه او زيد هل رايته او زيد هلا
رايته او ما زيد الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية
وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبقاس على ذلك سائر ادوات الصدر
تنبيهان اثنان الاول ليس من اقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسئلة اذا الفجائية المتقدمة
لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث لم يرفع من الضمير لنصب الاسم
السابق وذلك يمتنع مع اذا الفجائية وما ذكرها وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعله من جملة
اقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام الجائزة الخ وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة الى ذكر التنبيه الثاني

لم يجز سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم قال في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون
مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ثم علله بما حضر مما قدمناه
بل جعل سيبويه النصب في الاية المذكورة مرجوحا مثله في زيد اضربته فانه قال في انا كلام فاما قوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيدا اضربته وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع احسن
من النصب قال ابن الشجري اجمع البصريون في هذه الاية على ان الرفع ارجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب
وقال الكوفيون النصب فيها اجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا
انتهى المسئلة السادسة مما يترجح نصبه ان يكون الاسم المشتغل عنه جوابا للاستفهام منصوبا لفظا او
محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا للاستفهام منصوبا
لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السوال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو ايهم ضربته
برفع ايهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد ايجابا ليطابق الجواب السوال والاسمية وجوز الاخفش
مراعاة الصغرى والكبرى بعد ايهم ضربته كما يجيز الوجهين في زيد ضربته وعمرو اكرمته اجرى الجواب مجرى العطف
وانما يجيز سيبويه في ذلك النصب على حده في زيدا ضربته وتقول هلا رايت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته
يتنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته او وعمرا لقيته
قاله الموضح في الحواشي ومن حظه نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع
الاسم بعد عاطف غير مفصول بما مسبوق بفعل اذا بنى الفعل السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غيرما
التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدا ضميره او كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء
المفيدة للسببية لحصول المشاكلة متعلق بسيبويان على انه علة له رفعت او نصبت الاسم المشتغل عنه بالضمير
في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك كزيد
قام وعمرا اكرمته لاجله او فعمرا اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيدا قام جملة كبرى ذات
وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة فضمنها جملة مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر
الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية
وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية
والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله العايد على صدر الجملة الاولى او الفاء فالمناسبة حاصلة
على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط ان ابا علي رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري
ان اعتبار الاسم الذي في ضمن فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه
فيهما على حد سواء وانما ذلك قول الخزولي والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار
ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع ترجح بعدم الاضمار فكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا بنى
الفعل على ما التعجبية نحو ما ضرب زيدا وعمرا اكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو هنا هو المختار ذكر
ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء الجامدة ولذلك صغروا واعتقد الكوفيون اسمية فكانه ليس في الكلام

فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن فى الجملة الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفا فالاخفش والسيرافى يمتنعان
النصب بناء على العطف على المعنى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولابد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما
واجب وان ورد النصب فهو على اضمار فعل اى زيد اضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جايز بلا خلاف
قاله المالقى فى التلخيص والفارسى وجماعة كثيرة من المتقدمين يجيزونه اى النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال و
قد ذكر المسئلة وذلك قولك عمرا ولقيته وزيدا كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الاخر قلت عمرو لقيته
وزيدا كلمته انتهى يعنى بالنصب فصرح بانك ان حملت على الاخر نصبت وليس فى المثال الذى ذكره ما يقتضى كون ما بعد
العاطف خبرا ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع القراء على نصب والسماء
رفعها وهى معطوفة على يسجدان فى قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام
الضرير من الكوفيين الواو كالفاء فى حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل
هذا ان زيد وعمرو ورد بان الواو انما تكون للجمع فى المفردات ولهذا لا يجوز هذا يقوم ويقعد وقال ابن خروف
تبعا لطايفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت النشدة ثعلب ٥ فدرنى اجول
فى البلاد لعلنى ٥ اثير حصيدا او نباتا محسودا ٥ وخرج على ان التقدير او ينابى حسود وهذه امور متمحلات
لما تقدم وفى بعض النسخ تنبيهات احدها ان العامل المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما
لكن بشروط ثلاثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثانى ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل فلا يكون
وصفا غير عامل الشرط الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة
ولا اسم تفضيل ولا ذلك اشار الناظم بقوله وسو فى ذا الباب وصفا اعمل بالفعل ان لم يك مانع حصل وذلك الاسم
المستوفى للشروط الثلاثة شمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة فالاول نحو زيدا انا ضاربه الان او غدا والثانى
نحو الدرهم معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعم انت منحارها والعبد انت مضروبه او مضربه والقدر انت
حذره الآن او غدا فى الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا
ضارب زيدا وانت معطى الدرهم وانت شراب العسل وانت منحار النعم وانت مضروب او مضرب العبد وانت حذر القدر
بخلاف زيد عليك وزيدا ضربا اياه بالياء المثناه تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما لانهما اى عليك وضربا غير صفة
لان الاول اسم فعل والثانى مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما ومالا يعمل لا يفسر عاملا فزيد فى المثالين واجب
الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النايب عن اسم الفعل والمصدر ويجوز النصب فيه عند من جوز تقديم معمول
اسم الفعل والمصدر وهو الكسائى وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذى لا يعمل بحرف مصدرى كخبرا بالنايب عن فعله
الطلبى وهو المبرد والسيرافى وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين وخلافا زيدا انا ضاربه امس لانى غير
عامل على الاصح لانه بمعنى الماضى فهو يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضى وهو الكسائى وزيد انا
الضاربه ووجه الاب زيد حسنة فزيد فى المثال الاول ووجه الاب فى المثال الثانى رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما
من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما لان الصلة وهو ضارب والصفة المشبهة حسن لا تعملان فيما قبلهما
ومالا يعمل لا يفسر عاملا وخلافا زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل فى منصوبا باتفاقا لا تقديما ولا تاخيرا

الامر

الامر الثانى لا بد فى صحة الاشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم السابق لان الاصل فى ذلك المبتدا والخبر ودخل حكم
الاشتغال عليه هو فرعه وكما تحصل العلقة الرابطة بضميره اى ضمير الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته
فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت كذلك تحصل العلقة بضميره
المنفصل من العامل بحرف جر متعلق بالمنفصل نحو زيد امررت به فالهاء المجرورة بالباء هى الرابطة بين العامل والاسم
السابق وهى منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء او المنفصل من العامل اسم مضاف نحو زيدا ضربت اخاه فالهاء
المجرورة باضافة الاخ اليها هى الرابط بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذى هو
الاخ وبذلك اشار الناظم بقوله وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل بحرى او المنفصل من العامل باسم اجنبى
تبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبى نعتا له لان النعت والمنعوت
كالشئ الواحد قاله فى المغنى نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هى الرابط بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة
من العامل بالاجنبى وهو رجلا وجملة يحبه نعت لرجلا وهو اجنبى من زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا
على الاجنبى بالواو خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان منها او الجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير قاله الموضح فى
الحواشى نحو زيدا ضربت عمرا واخاه او يكون التابع عطف بيان على الاجنبى لان عطف البيان كالنعت فى الايضاح
والتخصيص كزيدا ضربت عمرا واخاه فالهاء فى اخاه فيهما هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من
العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قوله النظم وعلقة حاصلة بتابع لعلقة بنفس الاسم الواقع ومسئلة عطف البيان
زايدة على التسهيل فان قدرت الاخ فيها بدلا من عمرا بطلت هذه المسئلة نصبت الاسم السابق او رفعت
لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل
عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان النصب والرفع لوجود
الرابط فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل فى الاخ خبرا فى الرفع ومفسرا
فى النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا ومفسرا
لغيره وانما هو تقدير معنوى والاسم لا يكون من جملة بدل المفرد من المفرد بل من جملة بدل الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقى من التوابع التوكيد
ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عايد على المؤكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبى الامر الثالث يجب
كون المقدر فى المفسر نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته وفى بقية الصور من معناه
اولازمه دون لفظه فيقدر فى نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل الا الاسم بنفسه ويقدر فى
نحو زيدا لست مثله خالفت لست مثله لان خالفت هو معنى لست مثله قاله ابو البقا ويقدر فى نحو زيدا ضربت اخاه
اهنت زيدا ضربت اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب اخاه شخص
فقد اهان ذلك الشخص وجميع ما تقدر فى هذا الباب تقدر متقدما على الاسم المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر او غيره فتقدم
متاخرا عنه الامر الرابع ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق او ملابسا لضميره يجرى اذا رفع
فعل ضمير اسم سابق لفظ زيد قام هو او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالهاء المجرورة بعلى رفع على النيابة عن
الفاعل بغضب او رفع ملابسا لضميره نحو زيد قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتدا

لحجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق وليتما عمرو قعد اذ قدرت ما كافة للبيت
عن العمل عمرو مبتدا وقعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا لمحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زايدة غير كافة
لم يكن الرفع واجبا بل جايز لما تقدم من انها اذا اتصل بها الزايدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية
وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب ان يليها فعل ظاهرا او مقدرا او واجب الرفع
بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتخضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين
فيهما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح وقد يكون الاسم السابق راجح الابتدائية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه فانهم اجازوا
رفع بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله عنه في النقد على مغرب ابن عصفور فسقط
ما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية وغيرهم من البصريين
يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل فرايه وقد يكون
الاسم السابق راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية
عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هذا تقرير كلام
وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كمفسره وقد قال في باب التحذير من هذا
الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا ونحو قام زيد وقعد عمرو فيترجح رفع عمرو
على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية ونحو البشر يهدد ننا والنتم تخلقونه فيترجح رفع بشر و
النتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب دخول الهمزة على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا نعم
الرفع على الفاعلية في البشر يهدد ننا ارجح من الرفع على الفاعلية في النتم تخلقونه وتقدير الاسمية في النتم تخلقونه ارجح
منه في البشر يهدد ننا لمعادلتها الاسمية وهي اكم نحن الخالقون صرح بذلك في المغني والابتدائية والفاعلية قد تستويان
في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده نعم الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى
ففيه عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين حاشية التعدي واللزوم في الافعال الفعل ثلاثة
انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبر لها على قول البصريين
وحال او شبيه به على قول الكوفيين وقد تقدمت عقب باب المبتدا والثاني المتعدي وله علامتان احدهما ان يصح
ان يتصل به ما ضمير غير مصدر على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدى ان تصل
ها غير مصدرية العلامة الثانية ان يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام بان يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد
في التسهيل باطراد وذلك كضرب بعبع المرا الاترى انك تقول زيد ضرب به عمرا وتصل به اى بضرب ها ضمير غير المصدر وهو زيد
وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق على كان انه اتصل به ها ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا
كامر والاترى انك تقول هو مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر لاحرف جر واحترز باطراد من نحو تمرون الديار فانه
يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرور به ولكنه ليس بمطرد فلا يكون ممر متعديا والمتعدي حكمه ان ينصب المفعول به
كضربت زيدا وتدبرت الكتب اى تاملتها الا ان باب المفعول به عن الفاعل قاله يرفع على ما سيأتي عن الفاعل كضرب زيد
وتدبرت الكتب برفعها وبناء الفعلين للمفعول ولاذ لك اشار الناظم بقوله فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل وما

ذكر من

ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال بعضهم الناصب للفاعل والمفعول
الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية والكل حجة لحجة البصريين ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه يدور
مع الفاعل وجودا وعدما والدوران انما يفيد العلية وحجة الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة
دون بعضها الاخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قايمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قايم به واسناد الحكم الى العلة القايمة
بذات الشيء اولى من غيرها ورد البصريون هذه الحج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به ان
بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع الثالث اللازم ولا تنشا
عشرة علامة اثنتان عدميتان وعشر وجودية وهي مطردة فالاولى والثانية ان لا يتصل به ما ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه
اسم مفعول تام وذلك كخرج الاترى انك لا تقول زيد خرجه عمرو فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد ولا هو مخروج
فيبنى منه اسم مفعول تام وانما يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل به ما ضمير المصدر وهو الخروج وهو مخروج به او اليه
بحسب المعنى فتكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف الجر والثالثة ان يدل على سجية بالسين المهملة اى الطبيعة
والسليقة وهي اى السجية ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك منها نحو جبن وشجع من الافعال اللازمة
الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين العين لمناسبة انضمام الطبيعة اذ الذات عند صدور هذه
الافعال منها قاله شارح القصارى واليها الاشارة بقوله وحتم لزوم افعال السجايا كنهم العلامة الرابعة المذكورة في قوله
او ان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملتين وهو اى العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دايما كمرض وكسل
ونهم اذا شبع بكسر العين فيهن بخلاف الاخير اكولا فليس لازما واليها الاشارة بقوله او عرضا والخامسة المذكورة في قوله
او ان يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ بضم العين فيهن ويجوز طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله او ان
يدل على دنس نحو جس وقذر بالذال المعجمة كسرا وضمها واليها الاشارة بقوله وما اقتضى نظافة او دنسا السابعة المذكورة
في قوله او ان يدل على مطاوعة فاعل لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد واليها الاشارة بقوله او طاوع
المعدى لواحد والمطاوعة قبول الاثر فاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي فلو طاوع ما يتعدى لاثنين
تعدى المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته الحساب فتعلمه فاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله او ان
يكون موازنا لافعل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية كاشعر واشمأز بمعجمتين وهو بناء مقتضب وقيل ملحق باحرنجم و
اصلها اقشعر واشمازز فسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم
ادغموا احد المثلين فالاخر قاله ابو البقا واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا يفوت الموازنة ولهذا وجب الفك في افعنسس
والاستناد الى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله او يكون موازنا لما الحق به اى بافعلل وهو افوعل
بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والعاشرة المذكورة في قوله او يكون موازنا
لافعنلل بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت النون فيه زايدة بين حرفين قبلها وحرف
بعدها اصليين كاحرنجم الحادية عشرة المذكورة بقوله او يكون موازنا لما الحق به اى بافعنلل
بازالة احدى اللامين وهل هي الاولى او الثانية قولان كافعنسس الجمل اذا الى ان ينقاد والثاني نحو افعنلل بفتح

المهملة
العين وسكون النون وزيادة الالف فى اخره وهى من حروف سالتمونيها كاحرنبى الديك بسكون الحاء وفتح الراء وسكون
النون وفتح الموحدة اذا انتفش للقتال فان قلت زعم ابن جنى وابو عبيدة ان افعنلل يتعدى ولا يتعدى ومن
تعديه قول الراجز قد جعل النعاس يغتدينى اَدفعه عنى ويسندينى قال ابو عبيدة المعوندى والمسندى الذى
يغلبك ويعلوك قلت اجيب عنه بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم على انفعلل وافعنلل
بقوله كذا افعلل والمضاهى اقعنسسا وحكم الفعل اللازم ان يتعدى بالجار لعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد
يحذف الجار ويبقى الجر بحاله شذوذا الا ان حرف الجر الباقى عمله والاصل الاكليب وهو كليب بن يربوع بن حنظلة
اشارت كليب بالاكف الاصابع فحذف حرف الجر من كليب وابقى عمله والاصل الاكليب وهو كليب بن يربوع بن حنظلة
ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء لمعنى مع اى اشارت الاصابع فى حال كونها مصاحبة
للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل
بنفسه وينصب المجرور ان كان فى موضع نصبه وهو ثلاثة اقسام احدها سماعى جايز واللام المنشور نحو نصحته وشكرته
وكلته ووزنته والاكثر ذكر اللام المجار نحو نصحت لكم ان انكر لى وكلته له ووزنته له وقال التقفانى اللام زايدة
لان من نصحت زيدا ونصحت له مستويان انتهى وفى التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم يغير ذكر اللام والثانى سماعى خاص
بالشعر كقوله وهو ساعده بن جؤية ٥ لدن بهز الكف يعسل متنه فيه ٥ كما عسل الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام
وسكون الدال المهملة خبر مبتدا محذوف اى هو لدن اى ليّن وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين اى يضطرب
بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصدر وضمير فيه يعود الى الهز وفى للمصاحبة تقول هذا الرمح يضطرب صدره
بسبب الهز معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير ابن عبد المسيح ٥ آكلت حب العراق
الدهر اطعمه ٥ والحب ياكله فى القرية السوس ٥ اليت حلفت يحتمل ان اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة و
ان يكون خطابا للملك الحيرة فتكون معتوحة وذلك ان شخصا هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعم حب
العراق وهو القمح واطعم على تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع ان يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان
لا النافية فى جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ومالا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين قمل القمح ونحوه والشاهد
فى البيت الاول فى حذف فى ونصب الطريق والاصل ذكرنى لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار اى والطريق
وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع
منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله فى المغنى والشاهد فى البيت الثانى فى حذف على ونصب حب اى على حب العراق
والهذين القسمين اشار الناظم بقوله وان حذف فالنصب للمجرور نقلا والثانى قياسى وذلك فى ان وان يعم الهمزة
فيهما وتشديد النون فى الاول وسكونها فى الثانية ولى لطولهن بالصلة نحو يشهد الله انه لا اله الا هو ونحو اعجبنى ان جاءكم
وتحو كيلا يكون دولة اى بانه لا اله الا هو ومن ان جاءكم وكيلا وذلك اذا قدرت كى مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا
واهل النحويون هنا ذكروا مع تجويزهم فى نحو جئت كى تكرمنى ان يكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكى تكرمنى
قاله فى المغنى واشترط ابن مالك فى النظم وغيره فى حذف الجار من ان وان امن اللبس مثل فقال فى النظم وفى ان وان
يطرد مع امن لبس كرغبت فى ان تعل وعن ان تفعل والاشكال الا ان يعد الحذف هل هو على معنى فى او عن لان

رغب

رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ولذلك علق عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود
بدليل ان المفسرين اختلفوا فى المراد فبعضهم قدر فى ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ما ذهب اليه وقد اجيب عنه بجوابين
ذكرهما المرادى فى شرح النظم احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد اشار الى هذا فى منهج السالك
والآخر ان يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لذمائمهن ونقصهن
البيضاوى وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفى الكشاف يحتمل ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لذمائمهن
وتبعه البيضاوى والجواب الاول موافق لقول الموضح فى المغنى وانما حذف الجار فان تنكحوهن لقرينة وانما اختلف
العلماء فى المقدر من الحرفين فى الاية لاختلافهم فى سبب نزولها فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح
من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال بعد ما اورد امثلة من الحذف ولو قال
قائل ان الموضع جر لكان قولا وله نظاير نحو قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب عن الخليل قطرب بهذا نقله ابن مالك
تبعا لابن العلج فان الخليل يقول بالسماع ولا يقاس على ان وان غيرها فلا يقال بزيث الكيس القلم والاصل
بالكيس خلافا للاخفش الصغير على بن سليمان البغدادى تلميذ ثعلب والمبرد نشأ بعد الاخفش الصغير ابى الحسن
سعيد بن مسعده تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر نحويا وسيبويه
اربعة

فصل

لبعض المعاعيل الاصالة فى التقديم على بعض اخر واصالة المفعول اما بكونه مبتدا فى الاصل
والاخر خبرا كما فى باب ظن او بكونه فاعلا فى المعنى والاخر مفعولا فى المعنى كما فى باب اعطى او بكونه مسرحا اى مطلقا اى لم
يقيد بجار لفظا او تقديرا والاخر مقيد بجر فى لفظا او تقديرا كما فى باب اختار فتقديم كل من المبتدا فى الاصل
والفاعل فى المعنى والمسرح على غيره وذلك كزيدا فى ظننت زيدا قايما فتقدم زيدا على قايما لان زيدا مبتدا فى الاصل و
قايما خبره والمبتدا مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فتقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل فى المعنى لانه الآخذ و
القابل للدرهم ومع ثم جاز اعطيت درهما زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه
زيدا قاله ابن مالك وشرح التسهيل واخترت زيدا القوم او من القوم فتقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا
وتقديرا والقوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه
اقوى من علقة ما قد يتعدى الله بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا على لغة من
اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ايضا والتقدم فى ذلك كله جايز واليه يشير قوله النظم والاصل
سبق فاعل معنى وقد يجب الاصل صحب التقدم كما اشار اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عرا كما اذا خيف اللبس
كظننت زيدا عمرا وكاعطيت زيدا عمرا وكاخترت الشجعان الجند ويأتى فيه البحث المتقدم فى باب الفاعل عرا ان
الحاجز او كان الثانى محصورا كما ظننت زيدا الا قايما وكاعطيت زيدا الا درهما وما اخترت زيدا الا القوم ويأتى فيه الخلاف
المتقدم فى باب الفاعل او كان المفعول الثانى ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم ظننته مجتهدا وانا اعطيناك
الكوثر والفرسان اخترتهم القوم ويأتى فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك فى اخر باب الفاعل فان الضمير يجب وصله
بالفعل وانت بالخيار فى الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما عنها وقد يمتنع الاصل
فيجب التاخير واليه اشار الناظم بقوله وترك ذا الاصل حتما قد يرى كما اذا اتصل المفعول الاول بضمير المفعول الثانى

اسام

كظننت زيدا غلام وكاعطيت المال مالكه واخترت قوم عمرا وكان الاول محصورا كاظننت قاعا الاعمرا وكاعطيت
الدرهم الابكرا وما اخترت القوم الا بكرا وكان الثاني مضمرا والاول ظاهرا كالفاضل ظننته زيدا وكالدرهم اعطيته زيدا
والقوم اخترتهم عمرا واما الامتناع في الاول فلئلا يعود ضمير على متاخر لفظا ورتبة واما الثانية فلان المحصور فيه واجب
التاخير واما في الثالثة فلانه اذا امكن الاتصال لايعدل عنه الى الانفصال الافيما يستثنى وليس هذا منه فصل
يجوز حذف المعمول لغرض اما لفظ كتناسب الفواصل جمع فاصلة والمراد بها رؤس الآي وذلك ونحو ما ودعك ربك
وما قلى والاصل وما قلاك فحذف المفعول ليناسب سجى الاولى وفي نحو الا تكرموا لمن يخشى والاصل يخشاه اى القران و
يحتمل ان لاحذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال في الكشاف وهو موضع حسن واعراب
بين التقي وكالايجاز والاختصار وذلك في نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اى الاتيان
بسورة من مثله وما لغرض معنوى كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اى الكافرين فحذف المفعول لاحتقاره
او لاستهجانه اى لاستقباح التصريح بذكره كقول عائشة رضي الله عنها ما رأى مني ولا رأيت منه يعني رسول الله صلى الله
عليه وسلم فحذفت المفعول لاستقباح ذكره اى العورة وقد يمتنع حذفه اى المفعول كان يكون محصورا فيه
نحو انما ضربت زيدا لان الحذف ينافي الحصر او يكون جوابا للسؤال كضربت زيدا جوابا لمن قال هل ضربت لان المطلوب
تعيينه لايجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قولنا النظم وحذف فصلة اجز ان يغير كحذف ما سيق جوابا او حصر فصل
وقد يحذف ناصبه اى ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله وحذف الناصبها أن علم كقولك لمن سدد بالمهلة سهما
القرطاس ولمن تاهب لسفر مكة ولمن قال اضرب بالمضارع شر الناس فالقرطاس منصوب باضمار تصيب وكمكة منصوب
باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب باضمار اضرب ودل عليه قرينة المقال وقد يجب ذلك الحذف كما اشار
اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه ملتزما وذلك كما في باب الاشتغال كزيدا ضربته لانه لايجمع بين المفسر والمفسر وباب تقدم ٥
النداء فيما سيأتي كيا عبد الله لان الياء عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض وفي الامثال العربية وهي كل
كلام مركب مشهور بسبه مضربه بمورده نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا اى ارسل ولايجوز ذكره
لان ذكره يغير المثل والامثال لاتغير لانها لما شبه مضربها بموردها لزم ان يلتزم فيها اصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن
يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر المثل المتقدم بقر الوحش وفيما يجري الامثال وكثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر جز ٥
فسيشبه شهرته بجري المثل فاعط حكمه في انه لايغير نحو انتهوا خيرا لكم فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا اى وائتوا خيرا
ولايجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج على قلة لان كان
لاتحذف مع اسمها وبقي خبرا كثيرا الابعد ان ولو الشرطيتين وفي التحذير اياك واخواتها من ضمائر الخطاب المنفصلة
نحو اياك والاسد فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر متاخرا عن اياك اى اياك باعد على احد التقديرين
الاتيين في باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد اى واحذر الاسد والغرق
ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد وفي التحذير بغيرها اى بغير اياك واخواتها بشرط عطف
او تكرار فالعطف نحو رأسك والسيف فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا ذي باعد رأسك واحذر
السيف والتكرار نحو الاسد الاسد بتقدير احذر وفي الاغراء بشرط احدهما وهو العطف او التكرار فالعطف نحو المروءة

والنجدة

والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح بتقدير الزم في المثالين وانما وجب حذف العامل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قايم
مقام العامل فالتزم حذفه لذلك هذا باب التنازع في العمل وتسمى باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين و
حقيقته ان يتقدم فعلان مذكوران او اسمان يشبهانهما في التصرف او فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف
ويتاخرعنهما اى عن العاملين معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الاعلى الاصح فيهما وهو اى المعمول المتاخر عن
العاملين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطلب المعلى جهة التوافق في العاملية او المعمولية او مع المخالف فيهما
والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها اثنا عشر مثالا مثال الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد و
مثالهما في طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما في طلب احدهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما
في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع اقايم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب
وقاتل عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قايم وضارب ابويه وعكسه زيد ضارب وقايم ابواه ومثال الاسم والفعل
في طلب المرفوع اقايم اوقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اعمالهما مع تقدم طالب المرفوع
اقايم وتضرب عمرا وعكسه ضربت واقام زيد والناظم اقتصر والتمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال لحسنان وسمى ابناكا
وقد نغى واعتد يا عبدا كا والموضح فالانواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فعال مثال الفعلين اتوني واغرغ عليه
قطرا فاتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له واغرغ يطلبه على انه مفعوله واعمل الثاني وهو اغرغ في قطرا واعمل اتوني في
ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل اتوني ولواعمل الاول لقيل افرغه ومثال الاسمين قول عهدت مغيثا مغنيا من اجرته
فلم اتخذ الا فتاكا سؤيلا فمغيثا من الاغاثة ومغنيا من الاغناء ضد لا فقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها
من جهة المعنى على المعمولية واعمل الثاني لقربه واعمل الاول فضمره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت سني للمفعول مستندا
الى تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالا منها والغنا الجوار والقرب والمؤيل الملجا ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه
فها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل امر تنازعا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول و
الاصل هاؤموه واصل هاؤم هاكم ابدل من الكاف الواو ثم ابدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شرح البحرين عن صفوان بن
عسال ان النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال صلى الله عليه وسلم هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولم يلحق بهم فقال المرء
مع من احب حديث حسن صحيح رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحميدان ومعنى هاؤم تعالوا
انتهى قال الموضح في الحواشي فان صح انه يراد قاصرا بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الاية ويخرج عن الاستدلال
البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر والاية ولكنه لا استحضر الان احدا قال به غير هذا الرجل وفي الحديث وفي النهاية لابن
الخباز لايقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني و
قمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول انتهى وسيأتي الكلام في الواقع بعد الا واستفد مما مثله الموضح انه لايشترط
في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للجرمي واصل التنازع ان يكون بين عاملين في معمول واحد
وقد يتنازع ثلاثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلثين
فتنازع ثلاثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين طرف وهو دبر وتاييد مصدر وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه
فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل الاولان في ضميرهما وحذفهما لانهما فضلتان

والاتسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال
ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرات كلام العرب فوجدت اعمال الاول والثاني الثالث والغا ما عداه قال ابن مالك
وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقولك لابي الاسود كساك ولم تستكسه فاشكرن له اخ لك
يعطيك الجزيل وناصر قال المرادي فدل على ان استقراه غير تام ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني انتهى وقد علم مما ذكرته
في حقيقة التنازع ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج
التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان تفعلوا فعال تنازع ان ولم في تفعلوا وردبان ان تطلب مثبتا ولم تطلب
منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل الشاطبي عن الفارسي انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله وكان وكان
اعناقها مشدة داج بقرن ومنع التوكيد للعطف بالواو وانتم وسياتي الكلام عليه في باب التوكيد ولا يقع التنازع صدره حتى تراها
بين حرف وغيره من فعل واسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع حروفه
لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول وردبان منصوب
عسى لا يحذف وعلم من تقييد العاملين بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين او اسمين او
مختلفين لان التنازع يقع فيه الفضل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الخباز في
النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله
انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل او اسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته في فعلي تعجب مع
جمودهما سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا فتعمل الثاني والاسم الظاهر وتعمل
الاول في ضميره وتحذفه لانه فضلة والثاني نحو احسن به واجمل بعمرو فتعمل الثاني في الظاهر المجرور وتعمل الاول
في ضميره المجرور ولا تحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عنده لانه بعضي ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب
على المفعولية عند الفرا والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول
بطل التنازع اذ من شرط جواز كل منهما وعلم من تقييد المعمول بالتاخير بانه لا يقع التنازع في معمول متقدم نحو ايهم ضربت
واكرمت او شتمته لان الثاني لم يات الا بعد ان اخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله او شتمته عديل مدخول الا التنبيهية
خلافا لبعضهم ومثل في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمومنين
رؤف رحيم ولا حجة له فيه لان الثاني لم يجي حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قاله
بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته قد يتنازع العاملان ما قبلها اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبكر
قمت وقعدت وتعقبه الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في خبر حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض
على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا فجعلوا الهمزة داخلة في الاصل بعد العاطف ولكنها قد متعليه لفظا
واجاب بان هذا الكلام ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع في معمول متوسط نحو
ضربت زيدا واكرمت لان الاول استقل به قبل مجي الثاني خلافا للفارسي فانه اجاز في قوله متى تصب الفا من
بارق تشم ان يكون من زايدة وبارق في موضع نصب بتشم ومفعول نصب محذوف وهو ضمير عايد على بارق ومال
المرادي في شرح التسهيل الى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم فقال والذي يظهر ان تاخر المعمول ليس شرطا في

جواز

جواز التنازع بل حيث تقدم او توسط جاز اعمال كل من العاملين فيه انتهى وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوبا بالكل من
العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو قول جرير فمهيهات مهيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق
نواصله خلافا لقاله اي الفارسي والمجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما هيهات
الثاني فلم يوت بها للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الاول فلا فاعل له اصلا ولهذا قال الشاعر
فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني لمجرد التقوية
فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثاني وليس
بمتعين لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل
بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد فهذه ثلاثة اقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضح و
علم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير غره قضى كل ذي دين فوفى وغريمه وغره ممطول معنى
غريمها خلافا لجماعة لانه لو قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير
بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما المبتدا بضميره قاله المرادي تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا ياتي
فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيدا ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين يعمل في السببي والاخر في ضميره فيلزم عدم
ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد بن السيد المطليوسي من ان
غريمها ان رفع بمعنى يكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطا لانه قد وصف بمعنى
والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا انتهى واقول ما ذكره ابو محمد
يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب بهمين اخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان
الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطا لانه
قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فقول غره مبتدا وليس ممطول ومعنى جزين لها بل غريمها
مبتدا ثان موخر غريمها جزه وممطول ومعنى خبران لغريمها جزه بعد جزه او ممطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف يجوز
وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف عنها او حال من ضميره المستتر فيه المرفوع على النيابة عن
الفاعل العايد لا غريمها وغريمها وجزه جزء غره والرابط بينها الضمير المضاف اليه غريم وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه
لا يمتنع التنازع في ان المنصوب نحو زيدا ضرب واكرم اخاه لان السببي وهو اخاه منصوب باحد العاملين والرابط
موجود بالضمير المستتر او بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بانك اذا اعملت الاول
او الثاني فلابد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين
مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه انتهى فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم
المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح لقوله ما صاب قلبي واضناه وتيم الا كواعب من دبل بن شبابا والمانع من كونه من
التنازع انه لو كان منه لزم احد امرين اعمال الفعل الملغى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعدا الا انا اعادة ضمير غايب على حاضر
قاله المرادي في شرح التسهيل وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تاويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد
لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكورين انه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور

فصل اذا تنازع العاملان جاز اعمال ايهما شئت باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب والخلاف بينهم هل في المختار هل هو الاول او الثاني او هما على حد سواء قولان اختار الكوفيون منهما الاول لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل و الثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا اسره وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول ويستوي فيه الامران لم ار في ذلك نقلا فان تنازع اثنان و اعملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا الاخر في ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا نحو قام وقعدا اخواك او قام وضربتهما اخواك ومررت بهما اخواك وبعضهم كالسيرافي يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذي يفهم من كلام التسهيل وكقوله وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب عكاظ يعشى الناظرين اذا هم ليحوا شعاعه فاعملت الاول وهو يعشى فرفعت شعاعه واعملت ليحوا في ضميره وحذفته والتقدير ليحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشى مضارع اعشى بالعين المهملة وقيل بالجيم وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله ولنا على الاولية على امتناع حذف غير المرفوع ان في حذفه تهيئة العامل وهو ليحوا للعمل في شعاعه وقطعه عنه برفعه. بيعشى بغير ارض قاله بعض المغاربة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور وان اعملنا الثاني على اختيار البصريين فان احتاج الاول لمرفوع فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور بربه والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التاخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة وجاز الاضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع شذوذا نحو قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فقد اعمل الثاني واضمر في الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازعة وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التاخير فعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل فاعمل الثاني ونصب الاخلاء واعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك والكسائي وهشام الضرير والسهيلي الكوفيون يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر وتمسكا بظاهر قوله وهو علقمة بن عبده يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالارطى لها وارادها رجال فبذت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا على تقدير اعمال الثاني ولا ارادوا على تقدير اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور ولهذا قال للوضع بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف اي استتر والارطى شجر وبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة اي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه وحمل المهمل في ضميره سوا

اتفق

مدار معارض

اتفق مطلوبهما او اختلف والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو كما في المغني فالعمل لهما لانهما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد اخواك فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع عندا هل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند الفراء وحده اخوه وهو ان تاتي بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء انتهى وان اختلفا اي العاملان في طلب المعمول فان كان اولهما يطلب مرفوعا اضمرته موخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا هو انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربني و اخر عن الظاهر بربما من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني وان اعملنا الثاني و احتاج الاول المنصوب لفظا وهو ما يصل اليه العامل بنفسه او محلا وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف جر فان اوقع حذفه اي المنصوب فليس ظاهرا ولم يوقع في لبس ولكن كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اضمار المعمول موخرا عن المتنازع فيه في المسايل الثلاث فالاول نحو استعنت واستعان علي زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء موخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك انا لو اضمرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه اوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به او عليه والثاني نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبر بها فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول في ضميره موخرا عنه والثالثة نحو ظننني وظننت زيدا اقاما اياه فظنني يطلب زيدا اقاما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد فنصبنا زيدا اقاما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا العامل مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثاني موخرا وقلنا اياه ولم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر مبتدا وقيل في باب ظن يضمر مقدما كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا اقاما هذا مثل ابو حيان في النكت الحسان بالضمير متصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظنني على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابيه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل والتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما في المسئلة الاتية في مخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنني قايما وظننت زيدا قايما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب اشد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاخير كثير في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قايمين فلا بد ان تقول اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان في النكت الحسان وان كان العامل من غير باب كان وظن ولم يلتبس وجب حذف المنصوب لفظا او محلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضربت وضربني زيد ومررت بي زيد وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ورضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود فاعمل الثاني واضمر في الاول ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى ولما تقدم اشار الناظم بقوله واعمل المهمل في ضميره تنازعاه والتزما ثم قال ولا يجيء مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع او هلا بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واحرة ان يكن هو الخبر وتقدم شرح ذلك

وكان ص

لعله علماني

مسئلة اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل للاضمر وكان ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد او التذكير او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول من الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهران لكن ضمير اخبرا لخبرا بطابق المفسرا نحو اظن و يظناني اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فاظن يطلب الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه اخذ مفعوله الاول وهو ياء المكلم المتصلة به فاعملنا الاول وهو اظن فنصبنا الاسمين وهما الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله الاول وبقي علينا المفعول الثاني ليظناني يحتج الى اضماره وهو خبر في الاصل عن ياء المكلم المتصلة به التي هي الان المفعول بعد دخول يظن والياء مخالفة لاخوين الذين هو مفسر الضمير الذي ناتي به فان الياء مفرد والاخوين تثنية فذا لامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو الياء وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين وفي كل منهما محذور لا عنه فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه وهو الياء في الافراد ولم نظره مخالفته لاخوين لانه اى اخا اسم ظاهر لا يحتاج الا ما يفسره هذا تقرير ما قالوا في هذه المسئلة قال الموضح تبعا للجماعة على سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لان التنازع لا يكون في المبهم وغير الكوفيين انهم اجازوا ذلك وجعلوا حذفه واضماره مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظناني الزيدين اخوين ويحذفون اخا لدلالة اخوين عليه ويقولون على الاضمار اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتاخيره وهي ما خبر المفسر متوحدة هنا وان اعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجرا الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضعف ما قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث السابق

هذا باب المفعول المطلق

اى الذي يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة صدقا متفاوتا ليصدق غير مقيد صدقا بالجار حرف او اسم متعلق بقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليه مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي والمفعول المطلق هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعه اى نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد او يبين عدده اى عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد وليس هو خبرا عن مبتدا ولا حالا من غيره نحو ضربت ضربا او ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث لما يبين عدده بخلاف نحو ضربك ضربتان وضربك ضرب اليوم فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لوصفه باليوم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا وبخلاف نحو ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والا ان المفعول المطلق يفيد المجاز الثلاثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا بين او عدد واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا كما تقدم من الامثلة والمصدر كما قال

الناظم

اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما ولا مبدوا بميم زايدة لغير الفاعلة كما قاله الموضح في باب اعمال المصدر وخرج بهذا القيد وهو الجريان على الفعل نحو غسلا ووضوا وعطاء من قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوا واعطى عطاء فان هذه اسماء مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضا قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ واعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء وخرج وليس علما نحو حماد علما للجمير وبقولنا ليس مبدوا بميم زايدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من اسماء المصادر والفرق بين المصدر واسم المصدر ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اى اخذ منه كمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو اعجبني اياك تصديقا وقول الحرمي لا يعيل المصدر في المصدر مردود بالاية ونحوها وما اشتق لفظه منه من فعل غير تعجبي ولا ناقص ولا سلع غير العلى نحو وكلم الله موسى تكليما وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قاما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا ومن وصف اسم فاعل او مفعول او للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو والخير مأكول اكلا وامثلة المبالغة نحو زيد ضرب ضربا ولا يخبر حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم ألأمهم لؤما وابيضهم سربال طباخ فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والناصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فعل او وصف نصب وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول النظم وكونه اصلا لهذين انجب وزعم بعض البصريين كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اى للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما على الزمان المعين

فصل

يتوسع في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة له كسرت احسن السير والاصل سرت السير احسن السير فحذف الموصوف لدلالة اضافة صفته اليه عليه وناب منابه وانتصبت انتصابه واشتمل الصما والاصل الشمله الصما فحذف الموصوف وناب صفته منابه وضربته ضرب الامير اللص اذ الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من المضاف اليه لتوغله في الابهام وقيد ابو البقا المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا اضيفت اليه نحو سرت اشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح الفطر فقال وليس ما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلما مهنا زغدا خلافا للمبرد في زعمه ان الاصل اكلا زغدا وانه حذف الموصوف وناب صفته منابه وانتصبت انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير حال كون الاكل زغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع

عن المصدر ٣

النلاثم

فدل على انه حال لا مصدر و الا لجاز اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى او من ضميره
اى ضمير المصدر نحو عبد الله بالنصب اظن حالسا فعبد الله مفعول اول لاظن وحالسا مفعوله الثانى والهاء فى اظنه
ضمير المصدر و نائبة عنه فى الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هى نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا او
عن نوعى فيكون التقدير اظن ظنى كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال الموضح فى الحواشى الذى يظهر ان الضمير
انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله من كل ما نال الفتى قد نلته الا التحية و قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه
والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اى يدرس الدرس و قد نلت النيل و لوصرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك
ضميره و اما نحو فانى اعذبه عذابا لا اعذب به احدا فتقديره لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر
النوعى فصار حالتان انتهى كلام فى الحواشى و من خطه نقلت و ينبغى ان يكون ال فى النيل و الدرس للجنس لا للعهد و لا
لكان نوعيا ايضا او من اشارة اليه اى الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك
الضرب بالنصب و الثانى كضربته ذلك فذلك فى المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر و ذهب ابن مالك فى شرح التسهيل
الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدرية و ذهب سيبويه و الجمهور الى ان ذلك لا يشترط و من
كلام العرب ظننت ذلك يشرون به الا الظنى قاله المرادى فى التلخيص او من مرادف له معنى نحو شنئته بغضا فبغضا
مفعول مطلق نائب عن شنأ فان الشنأ مصدر شنئ بكسر النون مرادف للبغض و احببته محبة فمحبة مفعول مطلق
نائب عن محبة فان المحبة بكسر الميم مصدر رحم مرادف للمحبة و فرحت جذلا فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فان
الجذل بفتحتين وهو بالزال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف
منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى و المنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه و التقدير عندهم
فى الامثلة المذكورة شنئته و بغضته بغضا و احببته و و بغضته محبة و فرحت و جذلت جذلا او من مشارك له
اى المصدر المحذوف فى مادته و حروفه و هو اقسام ثلاثة اسم مصدر غير علم كما تقدم من نحو اغتسل غسلا و توضأ وضوءا
و اعطى عطاء و فى شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا و لا مبينا و اسم عين و مصدر لفعل اخر فاسم
العين نحو و الله انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات و هو ما ينبت من زرع او غيره و منه زكاة النبات
و عن سيبويه ان نباتا فى الاية مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن انباتا قاله الشاطبى فعلى هذا يكون من القسم
الثالث و هو ما كان مصدر الفعل الخ نحو و تبتل اليه تبتيلا فنباتا نائب عن انباتا و تبتيلا نائب عن تبتلا و الاصل
فى مصدر انبت و تبتل انباتا و تبتلا لان قياس مصدر انبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن العطاء
نبت النعل نباتا و قياس مصدر تبتل التبتل لا التبتيل لانه مصدر بتل بالتشديد او من لفظ دال على نوع
منه اى من نوع المصدر كقعدد القرفصاء بالمد و القصر و رجع القهقرى بالقصر فقط فان القرفصاء نوع من القعود و القهقرى
نوع من الرجوع و الاصل قعود القعدده القرفصاء و رجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر و انيب عنه لفظ دال على نوع منه
فان قلت القرفصاء و القهقرى مصدران فكيف يقال نابا عن المصدر قلت اجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلى المحتمل للقليل
و الكثير و فى هذا الجواب نظر لانه يقتضى ان انتصاب النوعى فرع عن انتصاب المؤكد و لا قايل به قاله الموضح فى الحواشى
او من لفظ دال على عدده اى المصدر كضربته عشر ضربات فعشر نائب عن المصدر و الاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف

المصدر

المصدر و انيب عنه عدده و مثله فاجلدوهم ثمانين جلدة و الاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف المصدر و انيب عنه ثمانين
و جلدة تمييز او من لفظ دال على آلته اى آلة المصدر كضربته سوطا او عصا و الاصل ضربته ضربا بسوط او عصا ثم توسع
فى الكلام فحذف المصدر و اقيمت الآلة مقامه و اعطيت ما له من اعراب و افراد او تثنية او جمع تقول ضربته سوطين و اسواطا
و الاصل ضربتين بسوط و ضربات بسوط قاله الشارح قال المرادى فى التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف
و اقيم المضاف اليه مقام و ذلك يطرد فى كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته حسبة لم يجز لانه لا يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل
انتهى او من كل و ما فى معناها مضافة لآلة المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف و الاصل
فلا تميلوا ميلا كل الميل و نحو قوله و موقيل بن اللوح و قد يجمع الله الاثنين بعد ما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا و الاصل
يظنان ظنا كل الظن و نحو ضربته جميع الضرب او غاية الضرب او من بعض و ما فى معناها مضافة لآلة المصدر كضربته بعض الضرب
فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف و الاصل ضربته ضربا بعض الضرب و فى التنزيل و لو تقول علينا بعض الاقاويل و نحو
ضربته يسير الضرب و فى التنزيل و لا تقرونه شيأ و حاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد و
نائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف و المشارك له فى المادة باقسامه الثلاثة و النائب عن المبين ما بقى و هو الوصف و الضمير
و الاشارة و النوع و العدد و الآلة و كل و بعض و ذلك يدخل فى قول الناظم و قد ينوب عنه ما عليه دل مسئلة المصدر المؤكد
لعامله لا يثنى و لا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين و لا ضربت ضربا بالجمع لانه اسم جنس يحتمل القليل و الكثير كماء و عسل
و دقيق لانه بمنزلة تكرير الفعل و الفعل لا يثنى و لا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته و المصدر العددى و هو المختوم بتاء
الوحدة كضربته بعلسه فيثنى و يجمع باتفاق فيقال ضربت ضربتين و ضربات لانه فرد لجنس كتمرة و كلمة و اختلف فى
المصدر النوعى فالمشهور من الخلاف و تثنيته و جمعه الجواز قياسا يقال ضربت ضربين ضربا عنيفا و ضربا رفيقا و ضربت
ضربا يختلف و ظاهر مذهب سيبويه المنع و انه لا يقال منه الا ما سمع و اختاره اى المنع الشلوبين و احتج المجيز بمجيئه فى
الفصيح كقوله تعالى و نظنون بالله الظنونا و الالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافى و الى المنع فى المؤكد و الجواز فى غيره اشار
الناظم بقوله و ما التوكيد فوحدا بدا و ثن و اجمع غيره و افردا فصل النحاة اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالى
او حالى حذف عامل المصدر غير المؤكد و هو المبين للنوع او العدد و الدليل المقالى ما مر جوابا لمن قال كان يقال ما جلست
فيقال بلى جلوسا طويلا او بلى جلستين مجلوسا مصدر نوعى لوصفه بالطول حذف عامله جواز الدليل مقاليا و هو قول القائل ما
جلست و التقدير بلى جلست جلوسا طويلا و جلستين مصدر عددى حذف عامله لذلك و التقدير بلى جلست جلستين و الدليل
الحالى ما مر جوابا لمن شاهده و غيبا كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا و لمن تكرر منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما
مصدر نوعى و اصابتين مصدر عددى حذف عاملهما جواز الدليل حالى و هو الحال المشاهده و التقدير قدمت قدوما مباركا و اصبت
اصابتين و اما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك فى شرح الكافية انه لا يحذف عامله لانه اما جئ للتقوية و تقرير معناه و الحذف مناف لهما
فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا او عددا فانه يدل على معنى زايد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز
حذف عامل المفعول به انتهى كلام فى شرح الكافية و صرح بذلك فى النظم فقال و حذف عامل المؤكد امتنع و فى سواه لدليل
متسع و رده ابنه و شرحه بانه ان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله و تقرير معناه دايما فلا شك ان حذفه مناف
لذلك القصد و لكنه ممنوع و لا دليل عليه و ان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية و التقرير و قد يقصد به مجرد التقرير فسلم

ولكن لانسلم ان الحذف منافٍ لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز ان يقرر
معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى بانه قد حذف جوازا اذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر في
نحو انت سيرا ووجوبا مع التكرار او الحصر في انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا و
شكرا لا كفرا ممنع مثل هذا المسموع عن ورود وامّا للبناء على ان المسموع لحذف العامل فبنية التخصيص وبعد عوده
على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه واجاب الشاطبي بان ما قال ابن الناظم غير لازم لانه
اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ اخر يقرر معنى اللفظ الاخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض
للغرض واما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم يات للتاكيد اصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها
وعوضت منها فغايتها النيابة عن افعالها واعطاء معانيها لا تاكيدها فلو كانت موكدة لها لكانت موكدة لنفسها
والشيء لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مع اعترافه بان انت سيرا للتوكيد حيث قال في شرح قول الناظم كذا مكررا وتقول في المؤكد
انت سيرا سيرا فنظر ايضا معنى العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل اقراه عليه لكن اقراره على نحو
سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما اتى به من الامثلة ليست من المصدر
المؤكد لشيء وانما هي من المصادر النائبة عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى
الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح وبعض حواشيه على الخلاصة وقد يقام المصدر المؤكد مقام
فعله المستعمل او المهمل فيمتنع ذكره معه اي يمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيام مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من
لفظه نحو ويل زيد وويحه وويله الا كف بالاضافة الى المفعول فمقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا بناء على قول
المازني ان جلوسا منصوب بقعدت فمقدر في نحو ويل زيد وويحه احزن الله زيدا وويله واحزن الله زيدا وويحه لان الويل
والويح بمعنى الحزن قاله ابو البقاء وقيل يقدر اهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر قبّل ويح رحم لانها كلمة ترحم وقبّل
ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويلا منصوبة بافعال من لفظها وانشد
كما دال ولا واح ولا واس ابو هند قال المرادي في شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر في بله الاكف اترك لان بله الشيء
بمعنى تركه والاكف جمع كف ومالا فعل مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب وهو الوارد دعاء بخير او ضده فالاول
كسقيا ورعيا والثاني ككبا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وكواه الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف
او الشفة والاذن او غير ذلك او الوارد امرا ونهيا نحو قيامًا لا قعودًا اي قم قيامًا لا تقعد قعودًا وكذلك النوعي نحو فضرب
الرقاب اي فاضربوا ضرب الرقاب ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك فصل بقوله ﷺ وبحو قوله على حين الهى الناس
جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب اي اندل يا زريق المال ندل الثعالب اي اختطفه بسرعة كاختطاف
الثعالب وزريق بزاي فراء مصغرا علم رجل والمال مفعول به ولاذكه اشار الناظم بقوله والحذف حتم مع آتٍ بدلا من فعله
كند لا الله كاندا كذا اطلق ابن مالك القول بان المصدر النائب عن فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم يقيد بالتكرار وخص
ابن عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو القطري بن الفجاءة الخارجي فصبرا في محال الموت صبرا فما نيل الخلود
بمستطاع اي اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضايع ونصه واعلم انه يجري
مجرى هذا في التزام الاضمار المصادر التي في الامر المثناه كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشيته

التسهيل

التسهيل واشار بقولهم هذا الى التحذير نفيرا يا ومثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف للاطلاق ابن مالك القول
بان المصدر النائب عن فعله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مقرونا باستفهام توبيخي
وهو ثلاثة اقسام توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اعده كعدة البعير وموتا في بيت امراة
سلولية وتوبيخ لمخاطب نحو اتوانيا وقد جد قرناؤك اي اتتوانى توانيا وقوله وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكلبي
اعبدا حل في شعبي غريبا الوما لالا بك واغترابا اي اتلوم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبي بضم
الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ لغايب في حكم حاضر كقولك لشيخ غايب وقد بلغك انه
يلعب العبا وقد علاك المشيب اي تلعب لعبا ونوع واقع في الخبر وذلك في خمس مسايل احداها مصادر مسموعة
كثر استعمالها ودلت القراين على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا لا كفرا وهي مثله سيبويه و
قدره احمد الله حمدا واشكره شكرا لا اكفره كذا ينكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا لا مع حمدا او شكرا
ولا يقال احمدوحده او اشكرا الا ان يظهر على الجواز ولا يلزم الاضمار لامع لا كفرا فهذه الامور جرت مجرى المثل ينبغي ان
يلتزم فيها ما التزمت العرب انتهى وصبرا لا جزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر
المرتب وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا اي اعجب عجبا وعند عطاب شخص مرضي عنه او مغضوب عليه افعله انا
وكرامة ومسرة اي افعل ما تريد واكرمك كرامة واسرك مسرة ولا تستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر اكرم ولا
افعله ولا كيدا ولا هما اي لا اكادك كيدا ولا اهم هما هذا تقدير سيبويه واختلف في تقديره اكادك فقال الاعلم هي الناقصة
وقال ابن طاهر هي التامة والمنع ولا مقاربة وقال ابن مخلوف يحتمل الوجهين وهما مرهمت بالشيء ولا يخفى ما في كلام
الموضح من اللف والنشر المرتب بالمثبت للمرضي عنه والمنفي للمغضوب عليه المسئلة الثانية ان يكون المصدر تفصيلا
تفصيلا لعاقبة ما قبله من طلب او خبر فالاول نحو فشد والوثاق فاما منا بعد واما فداء ضمنا وفداذكرا تفصيلا لعاقبة
الامر بشد الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا واما ان تفادوا فداء والثاني كقوله لاجهدن فاما درء واقعة
تخشى واما بلوغ السول والاصل فدرء وبلوغ ذكر التفصيلا لعاقبة الجهد اي اما ادرا واما ابلغ والى هذه المسئلة
اشار الناظم بقوله والتفصيل كاما منا بحذف عامله حيث عنا المسئلة الثالثة ان يكون المصدر مكررا او محصورا
او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين فالانواع الثلاثة وشروطها اربعة امور احدها التكرار او العطف عليه او
الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمر الحال لا منقطعا ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل
المصدر جزءا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام
التكرير مقامه والمحصور بالا وانما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سير البريد والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت
تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التاكيد القايم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو اكلا وشربا والتقدير انت تاكل اكلا
وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نص على هذا وفي باب الاغراء والتحذير ولكن نقدر هنا عاملا ان بخلاف ذلك الباب
والفرق ان العامل هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد و
العامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح في الحواشي والمستفهم عنه نحو اانت سيرا والتقدير اانت
تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قايم مقام

التكرر

وجوز في المغني ان يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال كذا مكررا وذو حصر ورد • نايب فعل لاسم عين استند • فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل جزاء اسم عين لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيري كسير البريد بخلاف كونه جزاء اسم عين كما تقدم فان ذلك لوس معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقولك انما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار قال في شرح الكافية المسئلة الرابعة ان يكون المصدر موكد النفسه او موكد الغيره فالاول وهو الموكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له علي الف عرفا اي اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي موكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكان الذي قبله نفسه والثاني وهو الموكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالاول نحو زيد انسي حقا فجملة زيد انسي تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة وسمي موكدا لغيره لانه يحتمل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو موثر والموكد به متاثر والموثر غير المتاثر والثاني قسمان ما هو جايز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر وكانك قلت احق ذلك الحق او حقا فان كانك المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق والثاني لا افعل كذا البته فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البته حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبته القطع يقال لا افعله البته لكل امر لا رجعة فيه قاله الصحاح والى البته لازمة الذكر قاله الموضح في اللوكشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب لا افعله بته والبته اي بتته بته والبته وفي اللباب لم يسمع في البته الا قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومنه ما يدعون موكدا لنفسه او غيره فالمبتدا نحو له علي الف واقعا عرفا والثاني كاني انت حقا صاحبي فالمسئلة الخامسة ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيها واقعا بعد جملة مشتملة عليه اي على اسم معناه ومشتملة على صاحبه اي المصدر فهذه اربعة شروط زاد المرادي شرطا خامسا وهو ان يكون ما اسلت عليه الجملة غير صالح للعمل لم ترث فاذا الصوت صوت حمار واذا له بكاء بكاء ذات داهية فالمصدر الثاني فيها فعل علاجي لانه من افعال الجوارح واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يجامع فعل لامع حرف مصدري ولا بد من ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويت وبكاء لانه احدث التصويت والبكاء عند مرورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى العمل لان معنى اذا له صوت هو يصوت فالجامع انتصاب ما بعده به لصحة تقدير الفعل لكانه قال يصوت واغا انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت ولم تردان تجعل الاخر صفة للاول ولا بد لامنه ولكنه لما قلت له صوت علم ان ثم مصوتا فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرها سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف ويمتنع الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب

متكافيان او لا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى انهما متكافيان لان في النصب التقدير والاصل عدم ويجب الرفع في نحو قولك له ذكا ذكاء الحكما لانه اي الذكا فعل معنوي لا علاجي والمراد بالعلاجي ما تحتاج في احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكا وانما وجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكا فلست تريد انه فعل شيئا بل انه ذو ذكا فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا تنتصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع ايضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوته مبتدا وصوت حمار خبره وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عايدا على صاحب النوح وانما هو للممنوع عليه الا للنايح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما نصب نحو هذين المثالين لكن على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه تنبيه مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق قوله وهو ابو كبير بالباء الموحدة المكسوره واسم عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا • ما ان يمس الارض الا منكب • منه وحرف الساق طي المحمل • فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى لان ما قبله وهو ما ان يمس الارض الا منكب بمنزلة له طي فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه قاله سيبويه بمعناه ونصه صار ما ان يمس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان زايدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ في التضمير الى حد لا يصل بطنه الا الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وان له تجافيا كتجافي المحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة واحال بقية على المثال فقال كذاك دوالتشبيه بعد جملة كلي بكاء بكاء ذات بعضلة هذا باب المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو ما فعل لاجله فعل شاركه جئت رغبة فيك فرغبة اسم مصدر فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب بشروط وجمع ما اشترطوا له خمسة امور الاول كونه مصدرا لان النصب يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا لان العلل احداث والمصدر اسم للحدث فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر لان انتصب وهذا الشرط قاله الجمهور واجاز يونس بن حبيب انا العبيد بالنصب فذو عبيد زاعما ان قولهم العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى ما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم ترد عبيدا باعيانهم وأوّله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي ما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر والشرط الثاني كونه قلبيا اي من افعال النفس الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر من افعال اليد وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره كالرندي ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبي واجاز الفارسي جئتك ضرب زيدا اي لتضرب زيدا ويوخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا

لان فاعل المجي غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي والشرط الثالث كونه علة لانه الباعث على الفعل واستكمل
جعل العلية شرطا لانها محل الشروط والشرط لا يجعل شرطا وجوابه بان هذه الشروط لنصبه للتحقيق ماهيته عرضا
كان بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس حركة جسم مزوصف غير ثابت كما تقدم في باب التعدي واللزوم فسقط ما قيل
ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متاخرعنه فلا يصح تمثيله بقوله كرغبة بفتح الراء وسكون
الغين المعجمة وفتح الموحدة او غير عرض وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة كقعد عن الحرب جبنا فالجبن
وصف جبلي لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر
المعلل بكسرتها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعد عن الحرب جبنا او يكون
اول زمان الحدث اخر زمان المصدر ونحو جئتك خوف فراقك او بالعكس نحو جئتك اصلا الحاك فان لم يتحدا وقتا وجب
النصب فلا يجوز تاهبت اليوم السفر غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط قال الاعلم يوسف الشنتمري
والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باجماع الضادواهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين
فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا في معروفك الان والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل
وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع
الخ في الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب فلا يجوز جئتك تحبتك اياي
لان فاعل المجي المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف
الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الارادة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع الخ طبون
واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل بان معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع
وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط
ووكل الباقي على المثال فقال ينصب المفعول له المصدر ان ابان تعليلا لجد سكرا ودن وهو ما يعلل فيه متحد وفاعلا و
فاعلا وبقي عليه شرط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال والمفعول له شروط احدها
ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصح جعله جزءا من الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على
زيارتك الطمع او مبتدا كقولك الطمع حملني على زيارتي اياك الثالث ان يصح تقديره بلام الرابع ان يكون العامل
فيه مخالفا لفظا فلا يجوز ان يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون
علة لوجود نفسه انتهى ومتى فقد المعلل بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان
يجره بحرف التعليل وهو اربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر في النظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجره
باللام فقد الشرط الاول وهو المصدرية نحو والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر
باللام وفقد الشرط الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق فاملاق وهو الفقر علة للقتل وهو
ليس قلبيا فلذلك خفض بمن التعليلية بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاء
منصوبا وفقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها
فلذلك اسقطه وفقد الشرط الرابع وهو الاتحاد في الوقت نحو قول امرء القيس الكندي فجئت وقد نضت لنوم ثيابها

جعل

لد السترة

لد الستر الابسة المتفصل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت
جر باللام ونصبت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفصل الذي بقي في ثوب
واحد والمغتبقة التي هيئ حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به وفاقد الشرط الخامس وهو الاتحاد
في الفاعل نحو قول ابي صخر الهذلي والي لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة
عرو الهزة وفاعلها مختلف فاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جر باللام والهزة
بالكسر النشاط والارتياح وقد انتفى الاتحاد لان معاوهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في اقم الصلاة لدلوك الشمس فاعل
القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل
وقال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس لوكا اذا مالت عن وسط السماء
ويجوز جر المستوفي الشروط والاذلك يشير قول الناظم وليس يمتنع مع الشروط بكثرة ان كان مقرونا بال وبقلة ان كان مجردا
منها والاذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وشاهد التعليل فيهما اي في المقرون بال
والمجرد منها قوله لاقعد الجبن عن الهيجا ولو توالت زمر الاعدا فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة
والاكثر فيه ان يكون مجرورا وقوله من اجلكم لرغبة فيكم جبر ومن يكونوا ناصريه ينتصر فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجاء مجرورا
وفيه رد على الزولي في منعه على الجر والاكثر فيه ان يكون منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه الحال و
التمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا والنصب والجر يستويان في المضاف
فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب والجر نحو وان منها لما يهبط
من خشية الله اي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور قيل ومثله وجز المفعول له المضاف لسلاف قريش
فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهي متعلقة بيعبدوا اي فليعبدوا رب هذا البيت لسلافهم الرحلتين رحلة الشتاء
الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم تعبدوه
لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لانهم خدمة بيت الله بخلاف
غيرهم فانهم يخاف عليهم من القطاع والمتهبين والجر في هذه الاية واجب عند من اشترط في نصب المفعول له
اتحاد الزمان وهو الاعلم والمتاخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل
وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والاخفش اللام في لسلاف متعلقة بالعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله
تعالى فجعلهم كعصف ماكول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجحه انهما في مصحف ابي سورة واحدة ويضعفه ان
جعلهم كعصف انما كان لكفرهم اوجراتهم على البيت والله اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين
منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه
فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه
في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا هذا باب المفعول فيه وهو المسمى عند البصريين ظرفا دون الكوفيين لان
الظرف في اللغة الوعاء وهو مشاهي الاقطار كالجواب والعدل والدي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه
الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية

المستوفي ص

يا طراد من اسم وقت او من اسم مكان او من اسم عرضت دلالته على احدهما او مجرا باسم جار بجراه اى بجرا احدهما فالمكان
والزمان كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسماء المكان وازمنا جمع زمن من اسماء الزمان والاسم الذى عرضت
دلالته على احدهما اى الزمان والمكان اربعة احدها اسماء العدد المميزة بهما اى بالزمان والمكان كسرت عشرين يوما ثلاثين
فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من اسماء المكان عرضت لاسمية المكان
والثانى ما افيد به كلية احدهما اى الزمان والمكان او جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل
مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان و
المكان وصارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم
نصف الفرسخ فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان
عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئيتى الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض
يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار والثالث ما كان صفة لاحدهما اى الزمان والمكان كجلست
طويلا من الدهر شرقى الدار طويلا وشرقى مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما الزمان
والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقى صفة للمكان وذكر الدارمعين
له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع ما كان مخفوضا باضافة احدهما اى الزمان والمكان ثم حذف المضاف و
انيب عنه المضاف اليه بعد حذفه اى المضاف والغالب فى هذا المضاف اليه النايب عن المضاف المحذوف ان يكون مصدرا
والغالب فى المضاف المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت او لمقدار فالمعين للوقت نحو جئتك صلاة
العصر او قدوم الحاج فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما اضيفا الى الزمان عرضت لهما اسمية
الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجى و
انيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم والمعين للمقدار نحو انتظرتك حلب ناقة او نحو جزور فحلب ونحو مفعول
فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحو جزور فعل فيهما ما تقدم وقد يكون النايب عن الزمان اسم عين نحو قولهم فى المثل
لا اكلمه القارظين بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة وانيب عنها غيبة ثم غيبة وانيب عنها القارظين
وهو تثنية قارظ بالقاف والطاء المهملة وهو الذى يجنى القرظ بفتح القاف والراء وهو شئ يدبغ به قال الجوهرى لا
اتيك او تؤوب القارظ العنزى وهما قارظان كلاهما من عنزه خرجا فى طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما وقد يكون
المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اى مكان قربه فحذف المضاف وهو مكان وانيب عنه المصدر وهو قرب والى ذلك
اشار الناظم بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك فى ظرف الزمان يكثر واما كان ذلك كثيرا فى ظروف الزمان و
قليلا فى ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظرف المكان عنه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر فى دلالة
الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بعد ظرف بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل
عليه بالالتزام الخارجى اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يقو فى ذلك قوة ظرف المكان ولم يبلغ رتبته فكانت
اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة والجارى بجرى احدهما اى الزمان والمكان الفاظ مسموعة
توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى فى كقولهم اعقابك ذاهب فاعقابك منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقرار

على انها

منصوب فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بسوفا
وهو من اسماء الزمان عرضت لاسمية الزمان وثلاثين ٣٠

على انها خبر مقدم وانك ذاهب فى تاويل مصدر مرفوع بالابتدا عند سيبويه والجمهور على حد ومن ايآته انك ترى الارض
والاصل انى حق ذا بك فحذفت فى وانتصب حقا على الظرفية وقد تطقوا بذلك الحرف الجارفى قوله انى حق بواسانى
اخاكم وقال فايد بن المنذر القشيرى انى الحق انى معزم بك دايم وانك لاحق هواك ولاخر فصرح بنى وشبه
هوى من هو معزم بها فى كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بماء العنب المتردد بين الحلية والحرمة فلا هو خل صرف حتى يستعمل
خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فمن كان حال هواه بهذه المثابة كليف يكون عزام من اعزم بها حقا ولما كان قول
الموضح والجارى بجرى احدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله وهى جارية بجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان و
لهذا تبع جزاغر المصادر كما تقدم فى حقا انك ذاهب دون الجئتك فلا يقال احقا زيد ذاهب المبرد وتبعه ابن مالك الا ان
احقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعمولها فى تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد اولم يكفهم انا
انزلنا ورده ابو حيان ومثله اى مثل احقا انك ذاهب والانتصاب على الظرفية المجازية غير شك انك قايم او جهد رايى
انك قايم او ظنا من انك قايم غير شك وجهد رايى وظنا من منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على الاستقاط فى و
الاصل فى غير شك وفى جهد رايى وفى ظن من على وزان احقا وخرج عن الحد المذكور فى النظم بقوله الظرف وقت او
مكان ضمنا فى باطراد وتبع الموضح ثلاثة امور احدها نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قد ربعى فانه يصدق عليه انه اسم
ضمن معنى فى اذ التقدير وترغبون فى نكاحهن وهو ليس بظرف فان النكاح ليس بواحد مما ذكر لانه ليس باسم زمان ولا
مكان اما اذا قد ربعى فليس مما نحن فيه والامر الثانى نحو تخافون يومئذ من اسماء الزمان ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته
من اسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا من اسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين فانهما ليسا على معنى فى اذ ليس المراد
ان الخوف واقع فى ذلك اليوم والعلم واقع فى ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان
المستحق لوضع الرسالة فانتصابهما على المفعول به لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون وناصب
محل حيث فعل مضارع متروع من لفظ اعلم بتقدير يعلم حال كونه محذوفا لدلالة اعلم عليه لا اعلم المذكور الذى هو اسم تفضيل
لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن
الركن ح
الزكى فى كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو اهدى
اى الركن ه
سبيلا وليس غيرا لانه ليس فاعلا كما هو فى زيد احسن منه وجها وقول العباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا
انتهى وفى الارتشاف لابى حيان وقال محمد بن مسعود الغزنى افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو اعلم
بمن ضل عن سبيله انتهى وفى جعل حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفى التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه
المرادر بقوله لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدا انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذى
هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه ايضا حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لم يؤتكم مثل ما اتى رسله من الايات
لانه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى والامر الثالث نحو دخلت
الدار وسكنت البيت فانتصابهما اى الدار والبيت انما هو على التوسع باسقاط الخافض وهو فى والاصل دخلت
فى الدار وسكنت فى البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينتصب ما بعده كقوله
تمرون الديار لا انتصابها على الظرفية فانه لا يطرد تعدى سايرالافعال الى الدار والبيت على معنى فى لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت

لان الدار والبيت من اسماء المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا تقبل النصب على الظرفية
اسماء المكان الا المبهم او ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجي **فصل** و الظرف الزماني والمكاني حكمه النصب
وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان اللفظ الدال فعلا ام اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا
اشمل من قوله النظم فناصبه بالواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاث حالات احداها ان يكون مذكورا والية اشار الناظم بقوله مظهرا
كامكث هنا زمنا وهذا هو الاصل لان الاصل في العامل ان يكون مذكورا والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا
لدليل مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة منصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان جوابا لمن
قال كم سرت او متى صمت اي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين
المعدود مطلقا زمانا كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا
وجوبا وذلك في ست مسايل وهو ان يقع صفة لمرئي بطاير فوق عصن فوق صفة لطاير او صلة كرايت الذي عندك
فعندك صلة الذي او حالا كرايت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك خبر زيد
والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر او مستقر الا في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف
مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل
امامُ ولا جاء الذي امامُ ولا رايت الهلال امامُ ولا زيد امامُ لما يجتمع عليها ثلاثة اشيا القطع والبنا ووقوعها موقع شي اخر
ومثل بمثالين احدهما قياسي والاخر سماعي فقال او مستغلا عنه العامل بنصبه محل ضميره كيوم الخميس صمت فيه فيوم
الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب
على الظرفية بل بجب جره بفي كامثل او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر امرا قد تقادم حينئذ الان تحين
منصوبة لفظا بفعل محذوف واضيفت لاذا اضافة بيان او اضافة اعم الى الاخص والان منصوب محلا وفتحته فتحة
بناء لانه مبني لتضمنه معنى ال والموجوده فيه زايدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اي كان ذلك
ح واسمع الآن فهما حملتان واصلهما ان يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا ح الان اي كان ما تقول واقعا حين اذ
كان كذا واسمع الآن ما اقول لك فح معطوف من جملة اخرى والآن معطوف من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول
ليس لانه يرى ان قولهم لا غير لحنا كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح الشذور والحق جوازه لورود السماع
به نكا او فصحة في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم العمل وما جرى مجراهما و
شمل مسئلتي الحذف قول الناظم والا فاتوه مقدرا فان ذلك بعض الجايز والواجب **فصل** اسماء الزمان كلها صالحة
للانتصاب على الظرفية سوا في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع والى ذلك
اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كامثل وبالمعدود ما يقع جوابا
لكم كيومين واسبوع كامثل والمبهم ما لا يقع جوابا الشي منهما كحين ومدة كامثل تقول صمت مدة او يوم الخميس او يومين
وبقي عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت معتمد زيد تريد الزمان كما تفعل ذلك اذا اردت المكان اذ لا فرق بينهما
في صحة تقديري ونصبه على الظرفية قاله الشاطبي والصالح لذلك النصب على الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما
المبهم وهو ما افتقر الاغيره في بيان صورة مسماه كاسماء الجهات الست فانها مفتقرة في بيان صورة مسماها

لا غيرها

لا غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة اخذناها من الشارح والاضافة فيها بيانية اي صورة هي مسماه والمراد ما
افتقر الاغيره في بيان حقيقته وينحل الاقولنا ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه المكان فانه لا يعرف حقيقته
الا بذكر المضاف اليه قال ابو البقاني في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم مسماه
الا ترى ان خلفك قدام لغيرك وقد تحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة اخرى لك لان الجهات مختلفة باختلاف
الكاين في المكان فهي جهات له وليس لكل واحد واحد منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه
الجهات لا احد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست نحو امام ووراء ويمين وشمال وفوق
وتحت تقول جلست امامك ووراك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكاين
في المكان فان له ست جهات وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان
بكر واعترض جانب بانه مما يتعين التصريح معه بفي وكاسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد تقول سرت ميلا وفرسخا و
بريدا النوع الثاني ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل واتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد و
رميت مرمى عمرو لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل ولا بين المفرد كامثل والجمع كقوله تعالى وانا كنا نقعد مقاعد
للسمع فمذهب ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل
مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقيس على ذلك فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو انا قايم مقامك والمصدر نحو عجبت
من قيام زيد مقامك والاهذين النوعين اشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الابهما واشار الى مثاله بقوله نحو الجهات
والمقادير وما صيغ من الفعل واشار الى شرطه بقوله وشرطا ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع فلو اختلفت
مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو ولم يجز القياس ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي
فاما قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ نصبه لمخالفة مادته مادة عامله اذ التقدير هو مني مستقر
في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا فعامله الاستقرار المتعلق به مني الواقع خبرا عنه هو ومادة الاستقرار
مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء وفي البعد مناط الثريا من الدبران
وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر فمن الاولى متعلقة بالاستقرار كما وفي الثانية الداخلة على النفساء والوبدان
والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق فلو اعملى المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا
لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني قعود مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استثارت
اسماء الزمان صلاحيته للمبهم منها والمختص للظرفية غير اسماء المكان لان اصل العوامل للفعل ودلالته على الزمان
اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما **فصل** الظرف الزماني والمكاني نوعان
متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا يشبهها كان يستعمل مبتدا او خبرا او فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه
كاليوم فانه يستعمل مبتدا وخبرا تقول اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلا تقول اعجبني اليوم ومفعولا به تقول احببت
يوم قدومك ومضافا اليه تقول سرت نصف اليوم والى ذلك اشار الناظم بقوله وما رمى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف
في العرف وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط في استغراق الماضي وعوض في استغراق
المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ولا افعله في الزمن

عليه
للزمان ٣

خلافا لابى على الفارسى فانه اجاز فى قوله هذا راكى مطويا وسريا لا اعمال الاعمال الاشارة واجاز بعضهم اعمال الظرف
وحرف الجر انتهى كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط فى النظم اعتمادا على المثال فقال ينصب تالى الواو مفعولا معه
فى نحو سيرى والطريق سريعة فان قلت فقد قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا بنصب زيدا فيهما ولم يتقدم
فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا
الضمير وهو انت فاعلا لمحذوف لا مبتدا واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك فى التالى دون الاول والاصل
ما تكون وكيف تصنع فنى تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فلما حذف الفعل وحده وهو تكون و
تصنع برز الضمير وانفصل لتعذر اتصاله وقدره سيبويه من لفظ الكون فى المثالين وقدره بالمضارع مع كيف
وبالماضى مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف فى تقديره ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود
فزعم السيرافى انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها
معنى التحقير والانكار وليست سوالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضى والمضارع واختلف
فى كان المقدرة فنص الفارسى وغيره على انها التامة وعلى هذا فكون فى موضع نصب على الحال واما فلا تكون
حالا بل مبتدا وزعم بعضهم انها مخرجة عن اصلها للسوال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما فى موضع
نصب خبرها والتقدير على اى حال تكون او كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسئلة اشار الناظم
بقوله وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه
وبه قال جمهور البصريين وطايفة من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة انه كالمفعول به فى
المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة
للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالافا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا لا الناصب له الواو خلافا للزجاجى
عند الظاهر وردبان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما فى سائر الحروف الناصبة والى هذين المذهبين
اشار الناظم بقوله مما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق ولا الناصب له الخلاف اى
المخالف خلافا للكوفيين اى اكثرهم كما صرح به الموضح فى شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول معه معنوى
وهو مخالفة ما بعد الواو وما قبلها كما ذهبوا اليه فى نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو
لم يصلح ان يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو فلما لفقه له فى المعنى انتصب على الخلاف وردبان الخلاف لو كان يقتضى النصب
لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو وذلك لا يجوز ولا الناصب فعل محذوف بعد الواو والتقدير فى سرت والنيل سرت
والبست النيل فيكون ح مفعولا به خلافا للزجاج ورده السيرافى بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملابسة لانها اعم
الافعال اذ لا تتحقق فعل بدونها ويوخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه ان المفعول معه لا يتقدم
على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة فكما لا
يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى متفق عليها والثانية طرقها
خلاف لابى الفتح ذهب فى الخصايص الى جواز التوسط بعسر لا بنحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة حصا لا
ثلاثا لست عنها بمرعوى وهذا مخرج على ان فحشا معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله الا يا حبذا

حرف ص

المستقبل وقط مستنقة من قططت الشئ اى قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى لان الماضى منقطع عن الحال
والاستقبال وهى مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى ابتدا الغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ خلقنى الله تعالى الى
الان وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة فى بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة
من العوض وسمى الزمان عوضا لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه اخر فكان عوضا منه وتبنى على الحركات الثلاث
اذا لم يكن مضافا والنوع الثانى ما لا يخرج عنها اى عن الظرفية الا بدخول الجار عليه وهو من خاصة قال فى درة الغواص
واختصت من بذلك لكونها ام الباب ولكل باب ام تمتاز بخاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان
ولدن وعند من اسماء المكان فيحكم عليهن بعدم التصرف ح ان من تدخل عليهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد اتيناه
رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها اى بالظرفية لان الظرف والجار
والمجرور اخوان فى التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صلة او خبرا او حالا فان جر شئ من الظروف بغير من كان
منصرفا نحو عن اليمين وعن الشمال عزين والفرق ان من لكونها ام الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها قال ابن مالك ان من
الداخلة على قبل وبعد واخواتها زايدة والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وغير ذى التصرف الذى لزم ظرفيه
او شبهها من الكلم هذا باب المفعول معه هو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او ذات
اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع فذات الفعل كسرت والنيل وذات الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا ساير
والنيل فيصدق على النيل فى المثالين انه اسم لدخول الفاعلية عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو
تالية لجملة ذات فعل وهو سرت فى المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو ساير فى المثال الثانى فان فيه
معنى الفعل وهو اسير وفيه حروفه وهى السين والياء والراء وسمى النيل مفعولا معه لانه فعل به فعل وهو السير الصادر
من الفاعل فخرج باللفظ الاول وهو قوله اسم نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك
فى شرح اللمحة ونحو سرت والشمس طالعة برفعها فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به فى شرح القطر الا انها
داخلة فى المثال الاول فى اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة فى المثال الثانى على جملة وهى الشمس طالعة فليسا
مفعولا معه بناء على ان المعول فى ان والفعل لا يسميان مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة جملة والشمس طالعة ليست
مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشرى كما نقله عنه فى المغنى وخرج بالثانى وهو قوله فضلة نحو اشترك
زيد وعمرو فانه عمده وخرج بالثالث وهو قوله تال لجملة لواو نحو جئت مع زيد فانه تال للفظ مع لا للواو
التى بمعناها وخرج بالرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرا وقبله او بعده فان التقييد بالقبلية او البعدية
ينافى المعية ولو قال يدل جاء راية حتى يكون عمرو منصوبا كان اولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال خرج
بقيدين وخرج بالثانى الخامس وهو قوله تالية لجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب
على المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصيمرى بفتح الميم وضمها فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز وخرج
بالثالث السادس وهو قوله ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك واباك بالموحدة فلا يتكلم به
قال سيبويه واما هذا لك واباك قبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك اراد بالقبيح الممتنع وقد كثر
فى كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه

خلافا

من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام والاصل عليك السلام ورحمة الله **فصل للاسم** الواقع بعد الواو
خمس حالات احدها وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله او
بعده لما بينا من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضلية في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتاتى
الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث وثانيها رجحانه اي العطف على المفعول معه نحو جاء زيد وعمرو فيترجح
العطف لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق ويجوز النصب
على المفعول معه وثالثها وجوب المفعول معه وذلك في نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف
في المثال الاول وهو مالك وزيد اما من جهة الصناعة لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في ذلك الا بعد
اعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك واجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه اقول للعطف بل على اضمار
الجار لتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في لام العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي ان يمتنع مالك
وزيدا كما امتنع هذا لك واباك على الصحيح لعدم تقدم فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك وزيدا
على ما يشتد طلبه للفعل وهو الاستفهامية الانكارية قدروا عاملا بعدها لشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان
لك وزيدا وبهذا الوجهين في التسهيل واليه اشار الناظم بقوله والنصب ان لم يجز العطف يجب
والامتناع العطف في المثال الثاني وهو مات زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف يقتضي التشريك
في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت وزايهما رجحانه اي المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان
الكليتين من الطحال ٥ والكليتان بضم الكاف لحمتان حمراوان لازقتان لعظم القلب عند الخاصرتين عليهما لحم محيط
بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء ونحو قمت وزيدا لضعف العطف في الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة
المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيدا كالاخ وعطفت زيدا على الضمير فكن لزم ان يكون زيد مامورا وانت لا تريد ان
تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا
لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا انتم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود
انتهى وقال ابو البقا كان ينبغي ان ينصب اذ ليس المعنى انه امر بني ابيهم بشيء بل امرهم بمرافقة بني ابيهم
ويدل على ذلك انه اكد الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا لجاز انتهى وبقوله اقول
ولضعف العطف في الثاني وهو قمت وزيد من جهة الصناعة لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل
الا بعد توكيده بضمير منفصل او بأي فاصل كان واليه اشار الناظم بقوله والنصب مختار لذي ضعف النسق
وخامسها امتناعها اي العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها ٥ وقوله
اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا ٥ اما امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة لان الماء
لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال
رجل ازج وامراة زجاء اذا كان حاجباها دقيقين طويلين واما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في
البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن في العلف وانتفاء فايدة الاعلام بها اي بصاحبة العيون للحواجب في البيت
الثاني اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فايدة في الاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم

الواقع

الواقع بعد الواو وهو ما في البيت الاول والعيون في البيت الثاني على انه مفعول به والفعل المحذوف معطوف
على الفعل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب والعين ونا هذا قول الفراء والفارسي ومن
تبعهما واليه اشار الناظم بقوله او اعتقد اضمار عامل نصب وذهب الجرمي بفتح الجيم نسبة الى ابني جرم ويلقب بالنباح
لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قاله ابن درستويه والمازني بكسر الزاي نسبة الى ابني مازن والمبرد بفتح الراء قال ابن
جني وسبب تسميته بذلك ان المازني سأله عن مسائل فاجاب عنها واحسن فقال المبرد بكسر الراء اي البيت للحق
قال المبرد فغير الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الراء وابو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الميم نسبة الى الاصمع و
ابو محمد اليزيدي بفتح الياء والمثناة تحت وكسر الزاي الا انه لا حذف وان ما بعد الواو في البيتين معطوف على
ما قبله وذلك على تاويل العامل المذكور قبلها بعامل يصح انتصاب به عليها معا واحدة فيئول زججن
بحسن بتشديد السين لان التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب فيقال حسنن العيون والحواجب وياول
علفتها بانلتها لان الانالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال انلتها وماء فهو من باب التضمين واحتج الاولون
القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سايغ و
اجيب بان ما منعوه مسموع من العرب كقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر واختلف في التضمين اهو قياس
ام سماع والاكثرون على انه قياس وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه

هذا باب المستثنى وهو المخرج بحكم متصل او منقطع او متروك بالا او ما في معناها بشرط الفايدة
قال في التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مومنة وبالشرط
نحو الذي ان حاربت وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبالا استثناء نحو قرئوا منه الا قليلا منهم وقوله بحكم هو
تقدير الاشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله او متروك اشارة الى قسم التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج
وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل جميع ادوات الاستثناء وقوله بشرط الفايدة احتراز
عن نحو جاءني ناس الا زيدا وجاءني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخراجه ان ذكره بعد الا مبين انه لم يرد دخوله
فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مرادا للمتكلم ثم اخرجه فحقيقة الاخراج عند اية اللسان سبقت
وغيره وهو الذي لا يصح غيره انتهى وبه يتضح الحال ويزول الاشكال للاستثناء ادوات ثمان وهي اربعة اقسام الاول
حرفان وهما الا عند الجميع في النحويين وحاشا عند سيبويه واكثر البصريين وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج
والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمر والشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا بجامد التضمنه معنى
الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل دايما ويقال فيها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشى بحذف الالف الاولى
واليها اشار الناظم بقوله وقيل حاش وحشا فاحفظها واعترض بان حاشا الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها
بالحذف وانما ذلك في حاشى التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين قالوا التصرف فيها
بالحذف ولا دخالهم اياه على الحرف وهذان الدليلان سقيمان الحرفية قاله في المغني والثاني فعلان وهما ليس
عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه ابو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثناء تكون
حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا ولا يكون واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجاب بانها لما ركبا غلب الفعل الحرف

حده م

لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا والثالث متردد ان بين الحرفية والفعلية فيستعلان تاره حرفين وتاره فعلين وهما
خلافا عند الجميع من النحويين وعدا عند غير سيبويه فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية و الرابع اسمان وهما غير وسوى
بلغاتها فانه يقال فيها سوى بكسر السين والقصر كرضى وسوا بضم السين والقصر كهدى وسوا بفتح السين و
المد كسما وسوا بكسر السين والمد كبنا وهذه الاخيرة هي اغربها وقل من ذكرها ومن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه
ابن الخباز والنهاية ومنه اخذ ابن اياز والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله
في المغني فاذا استثنى بالا وكان الكلام قبلها غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل للا بل يكون الحكم
عند وجودها بالنسبة الى العمل مثله عند فقدها فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا
لفظا نصب ان كان يطلب منصوبا محلا جر بحرف يتعلق به نحو ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد و
يسمى استثناء مفرغا لان ما قبل الا مفرغ لطلب ما بعدها ولم تشغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام
محذوف وما بعد الا بدل منه ذلك المحذوف والتقدير ما قام احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا
انهم حذفوا المستثنى منه واشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا وشرط عندهم كون الكلام غير ايجاب
وهو ان يتقدم عليه ما يخرج عن الايجاب وهو النفي نحو وما محمد الا رسول فما قبل الا وهو محمد مبتدا والمبتدا يطلب
الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية والنهي نحو لا تقولوا على الله الا الحق فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا
فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق ولا تجادلوا اهل الكتاب
الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر بها ما بعد الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا
اهل الكتاب بشيء الا بالتي هي احسن والاستفهام الانكاري لما فيه من معنى النفي نحو هل يهلك الا القوم الفاسقون
فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل
وتقدير المستثنى منه فهل يهلك احد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتاتى التفريغ في
الايجاب لانه يودي الى الاستبعاد لانه تقول رايت الا زيدا لانه يلزم منه انك رايت جميع الناس وذلك محال عادة
فاما قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره فمحمل يابى افادة النفي على لا يريد لانها اى لان يابى ولا يريد معناهما النفي
فهما بمعنى واحد والمعنى لا يريد الله الا تمام نوره فلا فرق في النفي بين ان يكون في اللفظ او في المعنى والامثلة
التفريغ اشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما وان كان الكلام تاما وهو الذي ذكر فيه
المستثنى منه ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وجب نصب
المستثنى بالا ولذلك اشار الناظم بقوله ما استثنت الا تمام ينتصب نحو قشروا منه الا قليلا فما قبل الا و
هو شربوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد الا
واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا بتاويل كما سيجيء فاما قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله فلا فيه نافية
ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة للالهة ولكن نقل الاعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف واما قوله وهو
الاخطل و بالصرية مني منزل تحلق عاف تغير النؤى والوتد صبر فرفع النوى والوتد على الابدال من الضمير المستتر
في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب محل تغير في افادة النفي على لم يبق على حالة لانها اى لان تغير ولم يبق

معناهما

بمعناها النفي فهما بمعنى واحد والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال و
عاف بمعنى دارس يقال عفى المنزل اذا درس وعفته الريح دراسته يتعدى ولا يتعدى والنوى بنون مضمومة فهمزة
ساكنة بوزن تفعل حفيرة حول الخباء تصنع للا يدخله الماء المطر والوتد بكسر التا الخازوق يدق في الارض واختلف
في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها والبه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه
والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم مفرغا بواسطة الا والبه ذهب
السيرافي والفارسي وابن الباذش الرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا والبه ذهب ابن خروف والخامس
فعل محذوف مفرغ معنى الا تقدير استثنى زيدا والبه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع
ان بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والمعنى الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن
ان الا مركبة من ان ولا لم خففت ان وادغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء ذا ابن عصفور فاذا انتصب
ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة وان كان الكلام التام غير موجب نحو ما يقوم
فان كان الاستثنا متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء
وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه للمشاكلة بدل
بعض من كل عند البصريين وعطف نسق الكوفيين لان الاعم منهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله ابو حيان
وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كلا من المذهبين فقال في الرد
على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون على وفق المبدل منه في المعنى واجاب
الابدي بان بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك اذا قلت رايت القوم بعضهم فيكون قولك
اولا رايت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رايت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع
جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد وليس شيء من حروف
العطف يباشر العوامل قال في المغني وقد يجاب بانه ليس مالها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى والترجيح
الاتباع اشار الناظم بقوله وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل مثال النفي نحو ما فعلوه الا قليل منهم بالرفع
في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل و
التقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي والنهي والاستفهام مثال النهي و لا
يلتفت منكم احد الا امراتك بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامراتك بدل من احد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان
قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه بفرع الضمير عالبا ومثال الاستفهام من يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع
في قراءة الجمهور فالضالون بدل من الضمير المستتر ويقنط بدل بعض من كل ولم يوت معه بضمير لما قلنا والنصب عربي
جيد وقد قرئ به السبع في قليل من قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم وفي امراتك من قوله تعالى ولا يلتفت منكم
احد الا امراتك ولا يتاتى الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على ان
شربوا في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسياتي وبغير
المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا رد على من قال قام القوم الا زيدا قصد المطابق بين

الكلامين ولم يجز الابدال نقله الرماني عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاءني احد حتى كنت جالسا هنا الا زيد فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء الا زيد القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيأتي واذا تعذر البدل على اللفظ لمانع ابدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها احد الا زيد بدفعها وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به بالنصب قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل بحتى الجلالة من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنصبه لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب وتبعه على ذلك ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والسيوطي وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخولها الناسخ كما قال اللوضح في باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه دخول لا فتأمل على الجلالة والمختار عند ابي حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العايد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالابتداء وشيأ في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب على الخبرية لليس ولا يجز خفضها حملا على اللفظ لانها موجبان بدخول الا عليهما ولان من والباء الزايدتين بعد نفي او شبهه لا تعملان في موجب كذلك فان قلت مقتضى قولك فالارجح الاتباع ان النصب على الاستثناء في هذه الامثلة مرجوح قلت اما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي

ابنى لبينى لستما بيد الا ليت لها عضدا بالخفض واما الاول فقد قال ابو القاسم السهيلي في امالية لا يجوز في نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليل كما لم يجز في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين الا قليل وهو ان النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام قايم بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الايجاب انتهى فان قلت لا اله الا الله احد بالرفع ايضا في اله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا يترجح النصب على الاتباع لتاخر صفة المستثنى منه عن المستثنى نحو ما فيها رجل الا احمق صالح خلافا للمازني فانه قال اذا تاخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فانه يختار النصب فعلى ما فيها رجل الا احمق صالح فرجل مبتدا تقدم خبره في المحل وقبله وصالح نعت رجل المستثنى منه واحمق منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا احمق ونقل ابن الخباز والنهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه نزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف مرعي الجانب فتدافعا والصواب ما نقله الموضح عنه وقد قال ابو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان احدهما ان لا يكثرث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا هذا راي سيبويه والثاني ان لا يكثرث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى متاخرا بالكلية عن المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المصنف والمبرد وعند ذلك مستويان لان كلا واحد منهما جاء فكافا انتهى فلو وقعت المستثنى بين صفة المستثنى منه نحو ما مر بأحد خير من زيد الا ابيك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قايم فليتامل وان كان الاستثناء منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون ما قبل الا دالا

على ما

على ما يستثنى فيجوز قام القوم الا حمارا ويمتنع قام القوم الا اتانا وفي ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في المستثنى اتفاقا في المجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله في القياس ما نفع زيدا الا ما ضار اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي وتبعه رمان في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شانه وما نفع زيدا لكن الضر شانه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيأ الا النقصان ثم فرغه له وجعله متصلا وردبانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زايدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقد عمرو وان امكن تسليط اي العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال قام حمار فالحجازيون يوجبون النصب لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه والنصب عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم ترجحه وبحيرا الاتباع ويقرأون الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرا بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزايدة لا تعمل فيها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال رفع كقوله وهو جران العود عامر بن الحارث وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فابدل اليعافير والعيس من انيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كابيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فكانه قيل ما في الدار احد الا حمار المعنى فيه ما في الدار الا حمار وصار ذكره احدا توكيدا ليعلم انه ليس ثم ادمي ثم ابدل منه احد ما كان مقصودا منه ذكر الحمار والوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم وحمل عليه اي على اتباع المنقطع الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيتعين على البدل او عطف البيان وكلاهما ضعيف قاله ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض انتهى وفي الاية وجه اخر ذكره في المغني وهو ان يقدر مرفوع مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ انتهى

فصل

واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله وهو الكميت يمدح بني هاشم وما الا ال احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب والاصل وما شيعة الا ال احمد وما مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه واراد بال احمد النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان رضي الله عنه

لانهم يرجعون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع ووجهه ان العامل وهو الابتدا في المثال وليكن التامة في البيت
فرسخ للبعد الا وهو ابوك في المثال والنبيون في البيت وان المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت عام كوقوعه في
سياق النفي اريد به خاص فصح ابدال من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض ونظيره في ان المتبوع اخر من
تقديم وصار تابعا بعد ما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على انه
نعت له فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد
الله في قراءة الجر وانما الجاهم الى دعوى ان المؤخر عام اريد به خاص ولم يسبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال
ابن الضايع الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الا جميعا فكونه بدل شئ من شئ لعين واحدة والا ذلك اشار الناظم بقوله
وغير نصب سابق في النفي قد ياتي ولكن نصبه اختير ان ورد **فصل** و اذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد
وذلك اذا تلت واوا عاطفا او ملاقا اسم مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضربا اليه عنه الغيث جواب الشرط الثاني وهو
وجوابه جواب الشرط الاول وشبهها ما قول النظم والغ الا ذات توكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية
وهو عمرو معطوف بالواو على ما قبلها وهو زيد عطف نسق والا الثانية زايدة للتوكيد والاصل ما جاءني الا زيد وعمرو والثاني
وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل كقوله اي الناظم لا تمدحهم الا الغيث الا العلا بالمد فالغيث مستثنى
من الضمير المجرور بالباء وهو الهاء والميم فالاولى في الغيث كونه تابعا في جره وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف ويجوز على مرجوح
كونه اي الغيث منصوبا بالا على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الغيث بدل كل من كل لانها لمسمى
واحد والا الثانية زايدة موكدة لا الا الاولى وبدل البعض من كل نحو ما اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد فالارجح
فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شئ الا زيد الا علمه فزيد
مستثنى من شئ فهو اي الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى
من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو وقد اجتمع العطف والبدل في قول مالك من شيخ الا علمه الا رسمه
والا رمله فرسمه بفتح الراء وكسر السين المهملتين بدل من علمه بدل بعض من كل عند السيرافي ورمله بفتح الراء واليم معطوف
على رسمه وذهب ابن خروف الى ان رسمه ورمله بدل تفصيل من علمه وهما كالعلم والا المقترنة بكل منهما زايدة موكدة
والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم في السعي الركض والرمل في الطواف الاسراع وان كان النكرار لغير توكيد وهو
التاسيس وذلك في غير ما بني العطف والبدل فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا بان لم يشتغل بمعمول قبل الا تركته
يوثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصبت وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي
اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل له ونصبت الباقي
من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل فيه بل يترجح لتقربه من العامل وتقول في ابات
الا زيد الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثناء
ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل يترجح فما كان منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى
وما كان منصوبا على الاستثناء يطرقه الخلاف المتقدم تقول ما مررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء و
تعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول النظم وان تكرر للتوكيد فع تفريغ التاثير

بالعامل فع

قوله منه سبق قلم
فتامله

بالعامل فع في واحد منها بالا المستثنى وليعين نصب سواه مغنى وان كان العامل غير مفرغ بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا فان
تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاعل
قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز فرغ منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك
اشار الناظم بقوله و دون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم وان تاخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه
فان كان الكلام ايجابا نصبت ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لما مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب
وان كان الكلام عليه ايجابا عطي واحدا منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفرد من نصب واتباع ونصب ما عداه وجوبا
نحو ما قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لك في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من المستثنيات النصب
ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب لتاخير وجي بواحد منها كما لو كان دون زايد
واجاز الاخفش رفع الجميع على الابدال هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى
من حيث المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل
فيه غيره فلا يستثنى منه شئ وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا
فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه فخ النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان كان
المستثنى الاول داخلا في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيدا
الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل في اثبات القيام له لان الاستثناء من الانبات نفي وعمرو وبكر داخلان كذلك
وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان مستثنى من موجب فما بعده من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا
فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثناء من الانبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك و
الى ذلك اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة اختلفوا
على ثلاثة اقوال فقيل الحكم كذلك وهو ان كان الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع من المستثنيات
مستثنى من اصل العدد وهو قول الصيمري وتبعه القاضي ابو يوسف ويمكن ادراجه في قول النظم وحكمها في القصد حكم الاول
وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي قبله والذي قبله مستثنى من الذي قبله و
هكذا حتى ينتهي الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان محتملان
اي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من اصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى تنتهي الى الاول وصحح بعض
المغاربة وقال الان الاظهر فيه ان يكون استثناء من استثناء وعلى هذا الخلاف فالمقر في المثال المذكور وهو له عندي
عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحد ثلاثة على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد فتكون الاربعة والاثنان و
الواحد ومجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد مستثنى
مما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين يبقى واحد واذا استثنى الواحد الباقي من الاربعة يبقى ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة
الباقية من العشرة يبقى سبعة ويحتمل لهما اي للثلاثة والسبعة على القول الثالث ولوجيه يعرف مما تقدم ولكن معرفة
المتحصل على القول الثاني للبصريين والكسائي طريقان احدهما ان تسقط المستثنى الاول وتجبر الباقي بالمستثنى
الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان معك مستثنى رابع فانك تجبره الثالث وهكذا تفعل الى ان تنتهي

الا زيدا خ

غير جيد على الصفة ويمتنع عند س ورهم الاجيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز
ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو وضع الا لا يجوز
الامر اعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك

فصل والمستثنى بسوى بلغاتها كالمستثنى بغير في وجوب الخفض ولم يذكر سيبويه الا استثناء بها قاله ابو حيان
ثم قال ابو القاسم الزجاج في الجمل وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا واليه اشار والنظم بقوله ولسوى سوى سوا
اجعلا على الاصح ما لغير جعلا ويؤيدهما حكاية الفراء اتاني سواك وقوله فسواك بائعها وانت المشتري وقال سيبويه
والجمهور هي ظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف بدليل وصل الموصول بها بالذي سواك فليت هنا بمعنى غير لان
غير لا تدخل ها هنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والتقدير جاء
الذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو شامل بالمجد ابن سنان ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا فجعلها فاعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم
وقد انوا جازوا ومنه كما تدين تدان وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وظرفا فيجر وينون في السعة اتاني سواك قاله المطرزي
وقال الرماني وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب اذهب لانه اخلص

فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اي كلوا ما ذكر اسم الله
عليه ليس السن والظفر بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل انهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض فالسن في الحديث وما بعده
والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر وتقول أتوني لا يكون زيدا بالنصب فالسن في الحديث وزيدا
في المثال خبران لليس ولا يكون واسمها ضمير مستتر فيهما عاد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه كما قاله
الموضح في الحواشي او عاد على البعض المدلول عليه بكلية السابق عند جمهور البصريين او عاد على المصدر المدلول عليه
بالفعل مضمنا عند الكوفيين تقديره قاموا ليس زيد اليس هو اي ليس القايم زيدا على القول الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه
في نحو القوم اخوتك ليس زيدا او ليس هو اي ليس بعضهم زيدا على القول الثاني وفيه بعد لاطلاقهم حينئذ البعض على الجميع
الا واحدا قاله الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا اوليس هو اي ليس قيامهم قيام زيد بحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه على القول الثالث ورد بعارده الاول وبان فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط وعلى القول الثاني وهو كونه ضمير
يعود على البعض المدلول عليه بالكل فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في
كن اسمها وهو عايد على الاناث اللاتي هنا بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فان في قوة اولادكم
الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت فان قلت لا فايدة في قولك القايل فان كن الاناث نساء قلت الفايدة حصلت بوصفها بالظرف
بعده فان قلت اذا كان محط الفايدة هو الظرف فما فايدة ذكر نسا قلت فايدته التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة
يجري في الصفة والخبر والحال وجملتا الاستثناء من ليس زيد ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت
كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله
ابو حيان في النكت الحسان بحثا او مستانفتان فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت دعوى الاستيناف تخل
بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت

لا المستثنى الاجير فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة بقي ستة فاجبر بها المستثنى الثاني وهو اثنان تصير ثمانيه
فاسقط منها الثالث وهو واحد بقي سبعة و الطريق الثانية من الطريقين ان تحط المستثنى الاخير مما يليه ثم باقيه مما
يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي لا الاول فما تحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين بقي واحد تحطه من الاربعة
بقي ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالث وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل
ففي المثال المتقدم اخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضاحه ان تقول له عندي مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة
الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما في الوترية وادخل الثاني والرابع وما اشبههما في الشفعية فالباقي
بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذن وتر وادخلنا
عشرين لانها ثانية المستثنيات فهي اذن شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن وتر فصار الباقي ستين
ثم ادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات فهي اذن شفع فصار الباقي خمسة وستين وما ذاد في المستثنيات عومل بهذه المعاملة
قاله ابن مالك في شرح التسهيل **فصل** واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل الا ترى ان
قولك زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل فغير وصف صالحا ولا تزال اضافتها
الى الموصول لانها لا تتعرف بالاضافة او توصف بها معرفة لفظا كالنكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم
على القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم فان موصوفها الذين وهم جنس منهم لا قوم باعيانهم وذهب السيرافي
الى ان غير تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون ففي قوله غير في الايتين بدل اضافة
وقد تخرج غير عن الصفة وتتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه كما تخرج الا عن الاستثناء وتتضمن معنى غير
فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله اي غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا
كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه وتعرب هي اي غير نفسها بما يستحقه
المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسائل الاولى اذا كان الكلام موجبا تاما كما في نحو قاموا غير زيد والثانية اذا
كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع في المثلثين
والثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند الحجازيين والرابعة
اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها في مسئلتين احدهما عند قوم
من الكوفيين والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عند تميم في الاستثناء المنقطع الذي
يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد غير حمار ويضعف نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير
موجب نحو ما قاموا غير زيد وحيث نصبت فنا صبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب
سيبويه والية ذهب الفارسي في التذكرة و يمتنع نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان العامل مفرغا نحو ما قام غير زيد
وفي الصحاح قال الفراء بعض بني اسد وقضاعة يجعلون غيرا اذا كانت في معنى الا تم الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاءني غيرك
وما جاءني احد غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح في الحواشي واقول الاستشهاد في
تمثيله لجواز ان تكون الغين في غيرك فتحة بنا لاضافتها الى المبني والمسئلة غير اشار الناظم بقوله واستثن بجور ا بغير موربا
بالمستثنى بالا نسبا وتغاير غير الا في خمس مسائل احداها ان الا تقع بعدها في الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندي درهم

موقع الازيد فكما ان الازيد لا موضع له من الاعراب فقط مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليها اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال وبكون بعد لا **فصل** وفي المستثنى بخلا وعدا وحاشا احدها الجر على انها حروف جر واليها الاشارة بقول النظم واجرر بها بقي يكون ان نرد وهو قليل ولقلته لم يحفظ سيبويه في عدا ومن شواهده قوله تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن لا النشور ابجنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطا والطفل الصغير والعوافي بجوره فالشمطا مجرورة بعدا وهي انثى الاشمط وهو الذي يخالطه سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول ابجنا من الابا حة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الاخر خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا بجر الجلالة و خلا وعدا موضعها جار بن نصب ثم اختلف فقيل هو نصب على تمام الكلام فكون الناصب لموضعها هو الجملة المتقدمة عليها التي انتصبا على تمامها كما قيل به في التمييز الرافع لابهام النسبة ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي في باب التمييز عن قوم وقيل لانهما متعلقان بالفعل او شبهه المذكور قبلها على قاعدة احرف الجر فيكونان في موضع المفعول كمررت بزيد الا ان تعديتها على جهة السلب قاله الرجاني قال الموضح في المغني والصواب عندي الاول وعلله بامرين وردا والوجه الثاني النصب على انهما فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب ان صح في عدا لكونها كانت متعدية قبل الاستثنا كقولك عدا فلان طوره اي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف ينصب المفعول به قلت ضمنوها معنى في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا عن شيء فقد جاوزه انتهى وفاعلها ضمير مستتر بهما وفي مغيره وفي موضع الجملة منهما البحث السابق في ليس ولا يكون فيكون فاعلها المضمر ما عاد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي القايم زيدا واما على مصدر الفعل اي عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه بكلية السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا او في نظر لان المقصود من توكك قام القوم عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ويلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل و لا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا اي ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجعلنا الاستثنائية موضع نصب على الحال او مستانفتان فلا موضع لها وتدخل عليها اي على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليهما فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية ح واليه الاشارة بقوله و بعدما انصب كقوله وهو لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل اي ذاهب وفان اخذا من قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان تكون صفة للمضاف اليه وما زايدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ ظاهر وقوله وقوله نحو الندا ما عداني فانثني بكل الذي يهوى ندبي مولع فعدا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وعدا صلته وموضع الموصول وصلته نصب بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول او مجاوزين زيدا على الثاني وبه قال السيرافي او على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد

يجران

يجر ان على تقدير ما زايدة وبه قال الجرمي والزجي والكسائي والفارسي وابن جني واشار اليه الناظم بقوله وانجر قدير قال في المغني فان قالوا ما الزايدة قياسا فاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وهو مخالف لما هنا **فصل** والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير بالبناء على الضم مع لا وفي المغني ان ذلك لحن وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم التفرقة ونقله عن العرب و انشد عليه لا غير يسئل وسمع غيره اي غير سيبويه النصب رواه الاخفش وغيره كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا الاصبغ بنصب الشيطان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة امر حسن لا يتنزه عنه فلم استثنى بحاشى قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه في قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه وتعظم شانها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي البقاء زيد و الفراء والاخفش والشيباني وابن خروف واجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشى والكلام في موضعها حال كونها جارة وناصبة وفي فاعلها كالكلام في اختيها عدا وخلا وتقدم متبوعها لا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم بقوله ولا تصحبها حلا فالبعض هم واستدل لابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة بناء على ان ما حاشى فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورده في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وان ما حاشى فاطمة مدرج من كلام الراوي ويويده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما قول الاخصل رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر قال الموضح في شرح اللمحة و يحتمل ان يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واستنقلته من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول الا على حاشا خلافا للكسائي فاجازته ذلك اذا اجريت مجرى القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه ايضا ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ قاله المرادي في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو أهل **هذا باب الحال**

والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم تعدد عاملها ثم انتسابها الى المفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها الحال القاعان موكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وستاتي ومؤسسة ويقال لها المبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل او المفعول او لهما معا فالاول كجئت راكبا فركبا مبين لهيئة الفاعل وهو التا والثاني نحو زيد ضربته مكتوفا فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء والثالث نحو زيد لقيته راكبين فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يوول بها نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستقر فيه وهو فاعل معنى لا لفظا لانه لا يتحمل ضميرا وهذا ابقى شيخنا فصبحا حال من بعلي وهو مفعول معنى تقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي قالها في المتوسط وخرج بذكر الوصف نحو العقيقي فرجعت القهقرى

عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لايجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت
عن بيان جهة تاخيره عن المعطوفين قال التفتازاني كانها للدلالة على علو مرتبتها وتخوا نزل اليكم الكتاب مفصلا اى مبينا فيه الحق
والباطل حيث نفى التخليط والالباس ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع فلا يقاس عليه ووهم ابن الناظم في شرح
النظم تمثيل بمفصلا في الاية المذكورة للحال التي تجدد صاحبها قال في المغني وهذا سهو منه فان القرآن قديم انتهى وقال
الدماميني فرحمه والسهو انما هو منه اى من الموضح فان الانزال يقتضي الاستعلاء والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني الجواب عن هذا
ان انزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام
الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القايم بذاته تعالا لا
العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى الوصف الثاني ان تكون مشتقة من المصدر لا جامدة وذلك ايضا
غالب لا لازم كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك وهذين الوصفين اشار الناظم بقوله وكونه منتقلا مشتقا يغلب
وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل احداها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا فاسدا
حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي احوال جامدة مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاعا
وقمرا مول بمضيئة وغصنا مول بمعتدلة اى شجاعا ومضيئة ومعتدلة والمغني فيهن على التشبيه وقالوا في المثل وقع المصطرعان
عدلي غير فعدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وغير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضافا اليه وعدلي
مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف اى مصطحبين اصطحاب عدلي حمارين صفو طرها وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف والتقدير
مثل اسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي غير واليه يرشد قوله في النظم وكر زيد اسدا اى كاسد اى مثل اسد وصرح بذلك
في التسهيل فقال او بتقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه
المسئلة الثانية من الثلاث ان تدل على مفاعلة من الجانبين نحو البر بقفيزين زيدا يديه فيدا حال من الفاعل والمفعول او
يده بيان قال سيبويه كما كان لك في ستيا لك بيانا ايضا فيتعلق بمحذوف استوفيت للتبيين قاله في المغني وفيه معنى المفاعلة
اى متقابضين وزيد كلمة فاه الا في بالتشديد فاه حال من الفاعل والمفعول والى في بيان وفيه معنى المفاعلة اى متشافهين
وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في
التسهيل زعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب جاعلا ثم حذف وصار العامل كلمة وذهب السيرافي الا انه جعل اسم موضع موضع
المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمة مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش
الا ان الاصل من فيه الى في ثم حذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في غيره واجاب
ابو علي بانه انما يقال ذلك فيمن يتكلم وكلمة فوه من المفاعلة وذهب الكوفيون الا الاخفش الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي
بامتناع كلمة وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة و
مركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة الثالثة من الثلاث ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا
وضابطه ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئيه مكررا قاله الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاجي الا انه توكيد وذهب ابن
جني الا انه صفة للاول وذهب الفارسي الا انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما قبله
منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الجر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الا ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء

فانه وان كان مبينا للهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به لئلا يدخل الجملة وشبهها من الظرف
والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك وان كان
مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما ياتي بعد تمام الجملة لا ما يستغني الكلام عنه ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا
كسالى فان كسالى حال ولا يستغني الكلام عنه وخرج بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت
في نحو جاءني رجل راكب فان فارسا وراكب وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه
وهو الفروسية وذكر النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل بالنعت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا وربما يقصد
لمعنى خاص وان لزم منه معنى اخر وقال الناظم في النظم الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا بزيادة كذا لبيان المراد
فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة فصل اول مخرج للخبر في نحو زيد ضاحك فانه عمدة ومنتصب فصل
ثان مخرج لنعت المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب فانهما وان قيد المنعوت فليسا منصوبين ومفهم في حال كذا
فصل ثالث مخرج لنعت المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه اى النعت انما سيق بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت
لتقييد المنعوت به فهو لا يفهم حال كذا بطريق القصد وانما افهمه بطريق اللزوم لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم
منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر لان المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع
اجزاء الحد وقد جعل المنتصب جزءا من الحد مع انه حكم من احكام المحدود والحكم فرع التصور اذ لا يحكم على شيء الا بعد تصوره والتصور
لماهية المحدود موقوف على جميع اجزاء الحد ومن جملتها المنتصب وهو حكم فيلزم الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة
كتوقف ا على ب و ب على ا او بمراتب كتوقف ا على ب و ب على ج و ج على ا والدور مبطل للحد واجيب باختلاف الجهة
فان الحاكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو موقوف على التصور بوجه ما وذلك
لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يفي
في ذلك **فصل** للحال من حيث هي اربعة اوصاف احدها ان تكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها ماخوذة
من التحويل وهو التنقل قاله ابو البقا لانابتة دائما والمراد انها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وذلك
الانتقال غالب فيها لا لازم كجاء زيد ضاحكا الا ترى ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه وثابتة وذلك قليل فلذلك قال
وتقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل احداها ان تكون موكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو
ويوم ابعث حيا او لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم
من مقتضيات الجمعية المسئلة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها وحدوثه او تجدد صفته له فالاول نحو خلق الله
الزرافة بفتح الزاي افصح من ضمها يديها اطول من رجليها فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال ملازمة من يديها
ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال ابو البقا وبعضهم يقول يديها اطول
بالرفع فيديها مبتدا واطول خبره والجملة حالية انتهى ولا تعين الحالية لجواز كونها وصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو
وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو احد ما فسر به الحدوث في قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث
قال الموضح في شرح اللمحة فجعله حالا ضابطه وسياتي له ما يخالفه المسئلة الثالثة ان يكون مرجعها السماع نحو قائما بالقسط من قوله تعالى
شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط اذا اعرب قائما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشري

والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا الفاء خاصة انتهى
قال الرضي اراد بمحضوا اكيكبة ثم كيكبة اي متر تبين وتقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وهي ان تكون
موصوفة بمشتق او شبهه فالاول نحو قرانا عربيا قرانا حال من القران في قوله تعالى ولقد ضربنا للناس في هذا القران والاشعار
فيها على الصفة وهي عربيا فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاشعار فيها على الصفة وهي
سويا والثاني نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا قاله ابو حيان وتسمى الحال الجامدة الموصوفة حالا موطية بكسر الطاء
لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق او شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المغني تعالى فاما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا
انتهى وقال ابن هشام في هذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت اللسان بعربي والصفة والموصوف
كالشيء الواحد صارت الحال شبيهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطية لكون الان حالا وليس حقيقة اللسان ان يكون
جامدا لولا ما ذكر من الصفة انتهى مقتضاه ان الموطية هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطية لغة المهيئة او دالة
على سعر بكسر السين المهملة نحو هذا البر بعشرة دراهم كذا فدرهما حال من الهاء وكذا بيان لمدا او دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين
ليلة فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز او دالة على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال قاله ابن الانباري
واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا بضم الموحدة وسكون المهملة اطيب منه رطبا بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال
من فاعل اطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا وسيأتي
ما وسع من هذا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا المهر ملكا فذهبا حال من ملك وهو نوع منه فان الذهب نوع من
المال او مرعاة اي لصاحبها نحو هذا حديدا خاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع الحديد وتتحول
الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع للجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وسهو فان بيوتا على هذا مفعول به
لا حال او اصلا له اي لصاحبها نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك وهو اصل له فان الحديد اصل للخاتم
واسجد لمن خلقت طينا فطينا حال اما من الضمير المحذوف العايد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال او من
الموصول المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين اصل للمخلوق وهذا احسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه
موقوف على السماع في غير ان وان وكي وهذه المسائل العشر غير مسئلة العدد ما خوذة من التسهيل ونصه ويغني عن
اشتقاقه وصفه او تقدير مضاف قبله او دلالة على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصالة او تفويع او تنويع او طور واقع
فيه تفضيل تنبيه اكثر هذه الانواع العشرة وتوعا السعر والمسائل الثلاث الاول جمع اول وهي ما دل على تشبيه او
مفاعلة او ترتيب ولا ذلك يشير قوله والنظم ويكثر الحال الموطية في سعر وفي مبدى تاول بلا تكلف ويفهم منه انها تقع جامدة بقلة
في مواضع اخر وانها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير وقد بينتها كلها بقوله او لا تقع مؤولة بالمشتق في بقولي
ثلاث مسائل وبقولي ثانيا وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وزعم بدر الدين ابنه اي ابن الناظم في شرح
النظم ان المسائل العشر الجميع تتاول بالمشتق وهذا تكلف منه وانما قلنا نحن به اي بالتاويل في المسائل الثلاث
الاول وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب وقد تقدم كيفية
وكيفية السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويا في صفة البشرية والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى مورودا

والرابعة على معنى مطورا والى مستة على معنى متفرعا والسابعة على معنى متاصلا او مصنوعا الوصف
الثالث من اوصاف الحال ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكير الملابسة
كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل عليه غيره فان وردت بلفظ المعرفة اولت بنكرة محافظة على ما استقر لها من
لزوم التنكير وعدل عن قول النظم والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى وذلك ان العرب قالوا جاء وحده فوحده حال من فاعل
جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه اي متوحدا او منفردا وقالوا رجع عوده
على بدئه فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه اي عايدا
او راجعا وعلى بدئه بيان والمعنى رجع اخره على اوله قاله الجرمي وقال ابو البقا معناه رجع عايدا في الحال وقال الشاطبي معناه
راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول المبتدا به حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفا فيؤولان
بنكرة اي متر تبين واحدا واحدا وقالوا جاءوا الجماء الغفير فالجي حال من الواو في جاءوا وهي بلفظ المعرفة بال فتؤول بنكرة
اي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت للجماء والجماء بالجيم والمد تانيث
الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى ويحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا جم الغفير او الجماء الغفيرة بتاء التانيث ولكنهم انثوا الموصوف
على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للمفعول على الفاعل بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض
لكثرتها وقالوا في الابل ارسلها العراك فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ المعرفة بال فتؤول بنكرة
اي معتركة قال لبيد فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال والنغص بفتح النون والغين المعجمة
وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك
معاركة وعراكا اي ازدحم وصف ابلا اوردها الماء مزدحمة وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور وعلى زيادة ال وما هنا
اولى ليكون التاويل فيها في الجميع على نسق واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال ان تكون نفس صاحبها في المعنى لانها وصف
لما هو خبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك الاتحاد جاز جاء زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد
في المعنى وامتنع ان يقال جاء زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات وقد جاءت مصادر احوالا
بقلة في المعارف كجاء وحده وارسلها العراك وفيها شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والافراد في
الثاني وزعم سيبويه ان الذي جوز تعريفها انها شبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت
مصادر مثلها وكانت غير الاول وغير ما هي له صفات انتهى وقال ابن الشجري الاصل تعرك العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله
المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فهذه واقعة موقع الحال الاحوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد
كوعد يعد فعلى هذا يقال وحد وحدة مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدران لوعد
واجاز يونس والبغداديون ان تاتي الحال معرفة وقاسوا على نحو اد خلوا الاول فالاول واجاز الكوفيون مجيئها على صورة
المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة
لتاولها بالشرط والتقدير عبد الله اذا احسن احسن منه اذا اساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال
عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن وجاءت مصادر احوالا بكثرة في النكرات

وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر
عن الذوات كثيرا والتساعا خرجوه على فعل مثل ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار والاذكى الاشارة بقول النظم ومصدر
منكرا حالا يقع بكثرة كطلع زيد بغتة فبغتة حال من فاعل طلع وجاء ركضا ركضا حال من فاعل جاء وقتلته صبرا
فصبرا وهو ان يحبس حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته وذلك كله مع كثرته على التاويل بالوصف فيؤول بغتة
بوصف من باغت اى مباغتا وقدره ابن عقيل باغتنا من بغت يبغت بغتة اى فجاءة والبغت الفجاءة قال الشاعر ولكنهم
كانوا ولم ادر بغتة واعظم شيء حين يفجأ يفجؤك البغت ويؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض اى راكضا والركض
في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل ويؤول صبرا بوصف
المفعول من صبر اى مصبورا اى محبوسا ووقوع المصدر النكرة حالا كثير ومع كثرة ذلك فقال سيبويه والجمهور لا
ينقاس مطلقا سواء كان نوعا من العامل ام لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا او خبرا بجامع الصفة المعنوية
وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لانه يدل على الهيئة بنفسه فاجاز قياسا جاء زيد سرعة لان السرعة
نوع من المجيء ومنع جاء ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه
لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى
انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف
في انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك وقاسه الناظم
في التسهيل وابنه في شرح النظم بعدا ما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل مهما يكن من شيء
عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف اما علما فعالم اى مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه منكر ما وصف به من غير
العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال
ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا موكدة
والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل
الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما واما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو
كان المصدر التالي اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كلاهما بعد
اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت علم قال
ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحق ما اعتمد عليه في الجواب وقاساه ايضا بعد خبر
شبه به مبتدأوه كزيد زهير شعرا فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدأوه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر
وانما حذف مثل لنزول لفظ التشبيه فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال من تقدير الصفة اى شاعرا والعامل فيها ما في
زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير
ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما انهم في مثل الحمد لله وهي العاملة فيه قاله الخضراوي في الايضاح واستظهره ابو حيان
في الارتشاف والموضح في المغني او قرن هو اى الخبر بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في
الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما وادبا تحتمل وجهين احدهما ان يكون في

قولك

قولك انت الرجل معنى الفعل اى انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون على معنى يفهم منها ويابه ادبا انتهى قال في الارتشاف
يحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل ادبا اى اوبه فهو محول عن الفاعل انتهى فيتحصل فيه ثلاثة اوجه حال
مفعول مطلق وعامله تمييز ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد
والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالفعل قبله وانما عامله محذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين
انه مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدير جاء ركضا جاء
ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله و
قاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدأوه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال

فصل

واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا
ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ يقرب من المعرفة كان تتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله وهو كثير غرة لمية موحشا
طلل وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل وروى لمية موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم فجالسا في المثال
حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال
النكرة عليها ليس لاجل تسويغ مجيء الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كونه صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه
وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر في البيت هو او الوصف وما ذكرمن ان حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل
من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها والصحيح المنع
لانه يجب ان يكون عاملها واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لا ظهر
الاسمين اولى من جعلها لاخفضهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الجار اذا
كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء اذا تقدم ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه
ولا يبدل منه ويتعقب منع العطف بقول ابن جني فعليك ورحمة الله السلام ان العطف على الضمير في الظرف والطلل
بفتح الطاء المهملة واللام الاولى اما شخص من آثار الديار والموحش هو القفر الذي لا انيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة
جمع خلة بكسر الخاء وهي بطانة يغشى بها اجفار السيوف منقوشة بالذهب او يكون صاحبها مخصوصا اما بوصف
لقرارة بعضهم وهو ابراهيم بن ابي عبلة ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه
بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا الدليل فيه لجواز كون مصدقا حالا من الضمير في الحال والمجرور الذي انتقل اليه بعد
حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدأ وقول الشاعر تحيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ما خر في اليم مشحونا
فمشحونا حال من فلك بوصف بما خر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ما خر وهو الجاء المعجمة الذي يشق الماء شقا واليم
بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء وليس منه اى من المختص بالوصف
قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا حالا فالناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فانها اعربا امرا المنصوب
حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا يأتي الحال من المضاف اليه الا بشرط ان يكون
المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله
من التخصيص بالاضافة في الحال وفي نصب امرا اوجه احدها انه على الاختصاص الثاني على المفعول له الثالث على المصدر

وعليه فهو حال من كل امر وليس
محل الشاهد

من تفريق الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل فوائز لنا اى امرين او من ضمير المفعول وهو الهاء فى انزلناه او من الضمير
المستتر فى حكيم الخامس انه مفعول منذرين او مخصوصا باضافة نحو فى اربعة ايام سواء للسائلين فسوا
حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى الايام او مخصوصا بمجمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضربٍ احوك شديدا
فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل فى الفاعل وهو احوك او مخصوصا بعطف نحو هو لا ناس وعبد الله منطلقين
قال الناظم فى شرح العمدة او مسبوقا بنفى نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فجملة ولها كتاب معلوم حال
من قرية لكونها مسبوقة بالنفى وزعم الزمخشرى انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة
بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوى ورده ابن مالك من جهة اوجه يطول ذكرها فان قلت
فقد ذكر المرادى ان من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك فى الايجاب نحو او كالذى
مر على قرية وهى خاوية على عروشها اما فى النفى فلا او نهى نحو قول النظم لا يبع امرء على امرى مستهلا
حال من امرء الاول لكونه مسبوقا بالنهى والبغى التعدى والاستهلال الاستخفاف والمعنى لا يتعدى امرء على
امرء مستخفا به وقوله وهو قطرى بن الفجاة الخارجى كما قال ابن مالك فى شرح العمدة لا الطماح خلافا لابن الناظم
لا يركنن احدكم الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنهى والاحجام بكسر الهمزة
وسكون الحاء المهملة وبالجيم النكوص والتاخر والوغا بالمعجمة الحرب واللحام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت والاستهام
كقوله وهو رجل من بنى طى كما قال ابن مالك يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر فى ابعادها الامل
فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة
بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والامل مفعوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم
يتاخر او تخصص او بين من بعد نفى او مضاهيه وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا
فبيضا بلفظ المجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابى العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا مصوبا ولا مجرورا وهو
من امثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان صفة للمائة والمائة مبهمة الوصف وفى الحديث صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراه رجال قياما رواه مالك فى الموطا فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ
لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال
بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجى الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه او لا ذهب
سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع **فصل** وللحال الموسطة مع صاحبها ثلاث حالات
كما ان للخبر مع المبتدا ثلاث حالات احداها وهى الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر عنه وان تتقدم عليه فاعلا كان
او مفعولا كقولك ضاحكا زيدا وضربت اللص مكتوفا فلك فى ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع فى الاول و
هو زيد وعلى المنصوب فى الثانى وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين
ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب
الظاهر ايضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم يكن فعلا الحالة الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك كان تكون
محصورة نحو ما ارسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمها على

المرسلين

المرسلين لكونها محصورة والمحصور بحت تاخيره ويمكن ان يجى فيه خلاف الكسائى السابق فيما اذا كان تقدم المحصور
مع الا او يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زايد كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها لا
تقول مررت جالسة بهند هذا اذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال بان لتعلقه بصاحبه فحقه
اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين
فجعلوا عوضا عن الاشتراك فى الواسطة التزام التاخير واليه الاشارة بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا
وخالف فى هذه المسئلة الاخيرة الفارسى وابن جنى وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين
فاجازوا التقديم لضعف دليل المنع قال الناظم فى النظم ولا امنعه فقد ورده وقال فى شرح التسهيل والتقديم
هو الصحيح لورود فى الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من الكاف فى المجرور وهو الناس
وقدم على صاحبه المجرور بالام ونحو قول الشاعر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندى فطرا بمعنى
جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بمن والحق ان هذا البيت ونحوه ضرورة او طرا حال من
عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكورة وان كافة فى الاية حال من الكاف فى ارسلناك وان التاء للمبالغة للتانيث
قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يتاتى غالبا الا فى ابنية المبالغة كعلامة
وكافة بخلاف ذلك فان حمل على راويه فهو حمل على شاذ تعلة الموضح عنه فى الحواشى ولم يتعقبه وقول الزمخشرى الا رسالة
كافة مصادم لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كانت معتادا ذكرها
معه وقول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس يلزم تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ويلزمه تعدى ارسل
باللام والاكثر تعديه بالى والاول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع كالتقدم والثانى وهو تعدى ارسل باللام
خلاف الاكثر ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح فى باب الفاعل فى
المفعول المحصور بالا واجاز البصريون والكسائى والفراء وابن الانبارى تقديمه على الفاعل وادى فرق بين الحال والمفعول
لان الاقتران بالا يدل على المقصود ويدفع الثانى بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدى ارسل باللام كثير فصيح واقع
فى التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف
المضمر كمررت ضاحكة بك او اسمين احدهما مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو او كان الحال فعلا نحو مررت
بقومك هند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله او لا بحرف زايد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور
به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاءنى راكبا من احد وما رايت راكبا من احد وما مجرورا باضافة
بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول كما عجبى وجهها مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز
تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لعلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة
المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم
ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قال ابن الناظم وفصل والده فى شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة
جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه فى نية الانفصال فلا يعتد بها
وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه ابو حيان فى القسمين ورد عليه الموضح ذلك فى الحواشى والاشتغال بذلك

خروج عن المقصود وانما يجئ الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بعضه كهذا المال المتقدم وهو اعجبني وجهها
مسفرة وكقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الاخ المضاف اليه وهو الهاء والميم والصدور
بعضه وكقوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه
نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل ويا كل اخاه واتبع
ابرهيم لكان صحيحا او كان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا او وصفا فالاول نحو اليه مرجعكم جميعا
فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب ونحو اعجبني انطلاقك منفردا فمنفردا
حال من الكاف المضاف اليها انطلاق وانطلاق مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب والثاني نحو هذا شارب السويق
ملتوتا الان او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال
او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول الناظم ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف
عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل خبريه واما اشترطوا احد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل
في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه
الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان
المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله او بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون
العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب حال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة
او نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي نختاره ان
المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال وصاحبها في العامل واما ميتا فيحتمل ان
يكون حالا من لحم واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين
او من الضمير في اتبع انتهى بعناه الحالة الثالثة من الحالات الثلاث ان تتقدم الحال عليه اي على صاحبها وجوبا كما اذا
كان صاحبها محصورا فيه نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه البحث السابق **فصل** والحال مع عاملها ثلاث حالات
ايضا احداها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر عنه كجاء زيد راكبا وان تتقدم عليه كراكبا جاء زيد وانما يكون ذلك اذا
كان العامل فيها فعلا متصرفا وتصرفه يكون بتنقله في الازمنة الثلاثة اي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله ابو البقاء فالماضي
كجاء زيد راكبا والمستقبل كقوم زيد مسرعا والحال كقوم زيد مسرعا الان او صفة تشبه الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه
وقبول علاماته الفرعية وهي علامة التانيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كزيد
منطلق مسرعا فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه فلذلك في راكبا في جاء زيد راكبا في المثال الاول وفي مسرعا في زيد منطلق
مسرعا في المثال الثاني ان تقدمها على جاء وعلى منطلق فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق او زيد مسرعا منطلق
هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل في نحو
راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح كما قال الله تعالى خاشعا
ابصارهم يخرجون فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل واجيب بان هذا لا يتعين لجواز ان يكون

خاشعا

خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداعي الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين
ويجاب بان الاصل عدم الحذف وقالت العرب شتى تؤوب الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وقد تقدمت
فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب بمعنى ترجع اي متفرقين يرجع الحالبون وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم
الظاهر على عامله وعلى ان ثعلبا نوظر في هذه المسئلة وانه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحلبة اي متفرقة ترجع الحلب اي
الى تفرق الكلمة ترجع الحلب وقال الشاعر وهو يزيد بن مزيغ الحميري يخاطب بغلته عدس ما لعباد عليك امارة نجوت
وهذا تحملين طليق فتحملين جملة في موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر فيه وعاملها طليق وهو صفة مشبهة
وقد تقدمت عليه فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا موخرا فكيف جاز تقديم وكونه غير سببي قلت
المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه وانما عملها في الحال فيما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفدنا من
تمثيله انه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا وجملة ومنع الفراء بعض المغاربة تقدم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس
طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق ان هذا البيت لا ينهض في الرد على الكوفيين لانهم يقولون بان هذا اسم موصول وتحملين
صلته وعايده محذوف والتقدير والذي تحمليه طليق كما مر في باب الموصول والا ذلك اشار الناظم بقوله والحال ان تنصب
بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا فخاير تقديمه الحالة الثانية ان تقدم الحال عليه اي على عاملها وجوبا كما اذا كان لها
صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان احدهما انها ظرف شبيهة باسم المكان
كان سواك كذلك ويعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى الى الاخفش وعلى القولين يستفهم بها عن
الاحوال فعلى الاول يكون معنا في المثال المذكور في اي حال جاء زيد وعلى الثاني على اي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا
تفتقر الى الاستقرار بخلاف اين ومتى قاله احمد بن الخباز في النهاية الحالة الثالثة ان تتاخر الحال عنه اي عن عاملها وجوبا
وذلك في ست مسائل وهي ان يكون العامل فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التاخير
عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه او يكون العامل صفة تشبه الفعل
الجامد فعدم قبول العلامات الفرعية وهو اسم التفضيل فانه لما لم يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن
درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقا للجامد نحو هذا افصح الناس خطيبا فخطيبا حال من
فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان تتقدم على افصح لما تقدم او يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري
نحو يعجبني اعتكافك احوك صايما فصايما حال من احوك والعامل فيه المصدر المقدر بان والفعل ومعمول المصدر
المقدر من ان والفعل لا تتقدم عليه او يكون العامل اسم فعل نحو نزال مسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه
ومعمول اسم الفعل لا يتقدم او يكون العامل لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو فتلك بيوتهم
خاوية فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو اشير دون حروفه فان قلت العامل
في الحال وصاحبها يجب ان يكونا واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في
صاحبها المبتدا قلت العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه اسم الاشارة تقديره اشير اليها خاوية والضمير المجرور
هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف
تقديره انظر اليها خاوية وحرف التشبيه نحو قوله وهو امرؤ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي

رطبا و يابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان ما فيه من معنى الشبه وليس حروفه فان قلت كيف يصح ان يكون رطبا
ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى قسما رطبا وقسما يابسا وليس المراد بالرطب والا باليابس الغرد قال الدماميني
والضمير في وكريا يعود على العقاب وصفها بانها لا تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي
وهو ارذل التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان ياتي بالمشبه بهما ثم بالمشبه بهما وحرف التمني تحوليت هندا منيتي
عندنا فمنيتي حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى اتمنى دون حروفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وعامل ضمن
معنى الفعل الا حروفه موخرا ان يعملا كتلك ليت وكان او يكون العامل عاملا اخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنعه
بعده ان يعمل فيما قبله نحو لاصبر محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه ولا عتكفن صياما فصياما حال من
فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصياما ان يتعد ما على عاملهما فان ما في حيز لام الابتداء وهو محتسبا
وما في حيز لام القسم وهو صياما لا يتقدم عليهما اي على لام الابتداء ولام القسم لانهما ادوات الصدور فلو فصلت
اللام جاز التقديم نحو لعمرك زيد محتسبا اصبر ويستثنى من اسم التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي
المعنى او مختلفيه واحدهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة خوف اللبس فالاول كهذا بسرا اطيب
منه رطبا قال ابن جروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في اطيب وانتصب رطبا على الحال ايضا من الضمير
المجرور بمن والعامل فيها اطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من
نفسه في حال كونه بعض يديه رطبا يريد ان تفضيل البسر على الرطب حال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير
يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى بسره اطيب من رطبه انتهى
وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني فاظهر قوليه والفارسي في تذكرته وابن كيسان
وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته ان الناطب كان محذوفة تامة
صلة لاذا واذا فان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر اذا اود وهو تمر فالمقدر اذا دو الصاحبان المضمران في كان
لا المضمر في اطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على اطيب لانتشاعهم في الظروف ولهذا جاز اكل يوم لك ثوب بالاتفاق
ولم يجز زيد جالسا في الدار عند الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز بتقدير كان ناقصة بدليل ظهور زيد
المحسن افضل منه المسيء فجاء آمرتين واما تتعدد الحال مع افعل اذا كانتا فاضلتين فان كان الفاضل
واحدا رفعا نحو هذا بسرا طيب منه عنب قاله الموضح في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل
في بسرا هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو تلك رئيد هو فردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير
المستتر في انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين انفع او كان المحذوفة المحذوفة على القولين
السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما ها التنبيه او اسم الاشارة لتخلفه
هنا وكان القياس وجوب تاخير الحالين في المثالين عن افعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة
فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخرا التبسا فان قيل اجعل احدهما تابعا ليلا فعل فالبس قلنا يودي
الى فصل افعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف وعديله والتمييز
قلنا ذاك فصل جايز وهذا فصل واجب في نوع الخبر خاص اذ لم يجز تقديمه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم

بقوله

بقوله ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجازلن يعن ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون
العامل ظرفا او مجرورا مخبرا بهما متاخرين عن المخبر عنه فيجوز نحو قلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله بنا عاد
عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا فوسط الحال وهو بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل
والمخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم بادي ذلة وصاحب الحال الضمير المستتر لا الظرف وعوف فاعل عاد
بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالتاخر لبيان محل الخلاف اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو في الدار او عندك جالسا
زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتوسط على صاحبها عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر
والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق هنا في
المفردة بين المضافة كما تقدم في البيت وغير المضافة كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا
بنصب خالصة على الحال المتوسط بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم ما في
بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المستتر لا الجار والمجرور بعد حذف
الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه
وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المستتر
لا الجار والمجرور ففي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه
الى ذلك الفراء وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه واشار اليه في النظم بقوله وندر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع
وهو قول الجمهور البصريين وان البيت المتقدم ضرورة وان خالصة في الاية الاولى ومطويات في الثانية معمولان
لصلة ما وهي في بطون وقبضته خالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة و
مطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت عليه ما
من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيها للمبالغة كما في رواية او مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظر لان
تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الاتي على وزن فاعلة موقوف فان على السماع فلا يقاس عليها والحق ان
السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لتاويلها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر اذا كان بمعنى المشتق
يتحمل الضمير لا السموات مبتدا وبيمينه خبره كما قال الاخفش بل بيمينه معمول الحال لتعلقه بها لا عاملها اي لعامل
الحال فصل وشبه الحال بالخبر في المعنى والنعت في التقييد جاز ان تتعدد لمفرد وغيره كما يتعدد
الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد تجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان تتعدد لمفرد
كقوله علي اذا ما جئت ليلى بخفية مزيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة
المحذوف والتقدير علي زيارتي بيت الله حال كون رجلان حافيا اي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين
من ياء المتكلم المجرورة بعلي ورجلان بسكون الجيم في اخره نون وقد صحف بعض الاعجمين فقراه رجلاي بالاضافة
الى ياء المتكلم واعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم فرجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق
لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان برجلاي الى اخره وليس مثلي اي من
تتعدد الحال لمفرد نحو ان الله بشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد عدم الاقتران

بالعاطف عند الموضح والثاني وهو ان تتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فيشترط في الحال المتعدد ان اتحد لفظ ومعناه ثنى او
جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين فدائبين حال مؤسسة بمعنى دايمين الاصل دائبة ودائبا فلما
اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتانيث واصل الدؤوب مرور الشئ والعمل على عادة جارية
فيه والجمع نحو سخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فمسخرات حال موكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح
بذلك ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا
ومعنى جمعت وان اختلف لفظ ومعناه فرق بغير عطف كقتيبة مصعدا منحدرا ويقدر الحال الاول من الحالين للثاني
من الاسمين وبالعكس فيقدر الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل احد الحالين بصاحبه ولا يعد اعنه الا
لقرينة فان قلت فما بال علما البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور
الملفوفة والثاني للثاني وهو احسن عندهم من عدم الترتيب قلت اجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى و
ان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه فاذا اتصل احد الحالين بصاحبه لم كان اعون على ذلك فصعدا
حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب قال عهدت سعاد ذات هوى معنى فرد وعاد سلوانا هوانا
فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء في عهدت وقرينة التذكير والتانيث ارشدت الى ذلك والمعنى اني كنت
انا وسعاد متحابين فاما انا فصرت لا ازداد المحبة واما هي فعادها سلوانا وقد تاتي الحال المتعددة على الترتيب
فيقدر الاول للاول والثاني للثاني ان امن اللبس كقوله وهو امرئ القيس خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط
مرحل فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء والمعنى اخرجتها من حذرها حال
كوني ماشيا وحال كونها جارة على اثري قدمي وقد مها ذيل مرطها لتخفي الاثر عن العافة قصد الستر والمرط بكسر الميم
وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال
للمفرد قايلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة فقدروا نحو قوله حافيا في البيت
صفة لرجلان او حالا من ضمير رجلان فتكون حالا متداخلة لامتراد فة وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل
واتحد صاحب الحال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتقدم الكلام فيه فصل الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام مقارنة
وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد
امس راكبا فصل الحال ضربان مؤسسة وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفاد
معناها بدونها اي بدون ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا وقد مضت اول الباب وموكدة
وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي الى انكار الموكدة وما ورد من ذلك ردوه الى
المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والموكدة ثلاثة اقسام لانها اما موكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس
رسولا فرسولا حال من الكاف وهي موكدة لعاملها وهو ارسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وقوله اصيح
مصيخا من اندى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب فصيحا حال من فاعل اصيح المستتر فيه وهي موكدة لعاملها
لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصخاء وهو الاصغاء والاستماع والمعنى اصيح حال كونك
مصغيا لمن اظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل او موكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا

بالصاد متعلق باللفظ

فضاحكا

فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي موكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظها مختلف ومثله ولى مدبرا
فان الادبار نوع من التولي ويجمع هذين النوعين قول النظم وعامل الحال بها قد اكدا واما موكدة لصاحبها نحو لامن
من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة موكدة لها وهذا القسم من المتدراكات الموضح قال
في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر الموكدة لصاحبها واما موكدة لمضمون جملة قبلها معقودة ومركبة من اسمين موقتين
جامدين والتوكيد بها اما للبيان يقين كهو زيد معلوما او فخر كانا فلان بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا مهابا او تحقير
كهو فلان ماخوذا مقهورا او تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك او وعيد كانا فلان متمكنا منك او لمعنى غير ذلك كزيد
ابوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح النظم زاد ابوه في التسهيل جودا محضا احترازا من ان يكون احد الاسمين
في حكم المشتق فان الحال لا تكون موكدة للجملة ولا تحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد ابوك عطوفا من
الموكدة لعاملها على تاويل الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه الموضح في هذا تبعا للشارح
وهذه الحال الموكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التاخير عن الجملة المذكورة لانها موكدة لها وحق الموكد ان يتاخر عن
الموكد وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا تقديره احقه ونحوه كاعرفه ان كان المبتدا غيرانا و
ان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاويله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدا
لتضمنه معنى انتبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام
الجملة فالعامل اذن محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان
توكد جملة فضمر عاملها ولفظها يوخر فصل تقع الحال مفردا اسما مشتقا عن الجملة وشبهها كما مضى من نحو جئت
راكبا وضربت اللص مكتوفا وتقع ظرفا كرابت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان هي موضع الحال من الهلال وجارا
ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته فهي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العايد الى قارون
واذا وقع الظرف وعديله حالا فانهما يتعلقان بمستقران قدرا في موضع المفرد او باستقر ان قدرا في موضع الجملة
وعليه الاكثرون حال كون مستقرا او استقر محذوفين وجوبا لكونها كونا مطلقا او اما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده
فمحمول على عدم التنزل والانتقال لان كون مطلق وشرط الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين
لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قال ابو حيان وتقع الحال جملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم
من اطلاق قول النظم وموضع الحال من جملة ثلاثة شروط احدها كونها خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب لان
الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون
بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وان كان كخبر المبتدا في المعنى الا انها قيد والقيود تكون
ثابتة باقية مع ما قيدت بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لم يقع
الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي وغلط من قال وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت
في قوله وهو بعض المولدين اطلب ولا تضجر من مطلب فانه الطالب ان يضجر اما ترى الحبل بتكراره في الضخرة
الصماء قد اثرا ان لا ناهية وان الواو للحال قال في المغني وهذا خطا والصواب في الواو انها عاطفة
اما مصدرا يسبك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة

وعلى الاول فتحة تضح اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتنى ولا احفوك بالنصب وعلى الثانى فالفتحة بناء للتركيب والاصل
ولا تضحون بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا نافية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ انتهى كلامه
فى المغنى قبيل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة فى النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة بعنى فتحة تضح اعراب
مثلها فى لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط الثانى ان تكون الجملة غير مصدرة
بدليل استقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافى الاستقبال
واعترض بان الحال باللفظ الذى نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السوا ولا تناسب الحال معنى الزمان
الحاضر المقابل للاستقبال الا فى اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضى امتناع تصدير الحال
بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لمالها اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبالية زمانها وحاليتها
وماضويتها بالنظر الى ذلك القيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما فى معانيها الحقيقية وح يظهر صحة كلامهم فى اشتراط التجدد فى
علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالحوفى سيهدين فى قوله تعالى
انى ذاهب الى ربى سيهدين حالا مفعول اعرب وبيان غلطه فى جهة الصناعة ظاهر واما فى جهة المعنى فلانه صير معنى الاية
ساذهب مهديا فصرف التنفيس الى الذهاب وهو فى الاية للهداية واجيب بان مهديا وقع بعد الذهاب الذى فيه تنفيس
فيلزم ان يكون ايضا فيه تنفيس كالمقيد قاله الدمامينى واما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه
حالا وان كانت مصدرة بدليل استقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشئ وعدمه لشئ
واحد قاله فى المغنى وقال المطرزى طريق جعل الجملة الشرطية حالا ان تجعلها خبر المبتدا الواقع حالا تقول جاءنى زيد ان تسأله يعطك
جاءنى زيد وهو ان تسأله يعطك ويكون الحال هى الجملة الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو
والضمير معا لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت فجملة هم الوف حال من الواو فى خرجوا
وهى مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو وبعضكم مبتدا وعدو خبره
والبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو فى اهبطوا اى متعادين يضل بعضكم بعضا وهى مرتبطة بالضمير فقط وهو
الكاف والميم والخطاب لادم وحوا بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرها لانهما اصلا البشر فكانهما جميع الجنس و
قيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشرى الاول او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن اكله
الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل للنحن فى الربط لانها لم ترجع
لصاحب الحال وانما جعلت الواو فى باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها
وتجب الواو فى موضعين احدهما ان يقدر الضمير نحو جاءنى زيد وما طلعت الشمس والثانى قبل قد حال كونها داخلة على
مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون انى رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو فى تؤذوننى وهى حال مقدرة للانكار
فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوى ويتبع الواو فى سبع صور احداها
الواقعة بعد عاطف حالا على حال كما قال المرادى نحو فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فجملة هم قائلون من القيلولة
حال معطوفة على بياتا وهو مصدر فى موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم بائتين او قايلين نصف النهار
ولا يقال او وهم قايلون كراهة اجتماع حرفى عطف فصورة الثانية الحال الموكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق

لا شك

لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه فكل من جملتى لا شك فيه ولا ريب فيه حال موكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو فى
التوكيد فى نحو جاءنى زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد فى المعنى فلو دخلت الواو لكان فى صورة عطف الشئ على نفسه
الصورة الثالثة الماضى المثبت الا الا ايجابية نحو وما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن فجملة كانوا به يستهزؤن
حال من الهاء والميم فى ياتيهم ولا تقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان
الماضى تاليا الا كقوله لم امر على اللئيم يسبنى الا وكان لمرتاع بها وزرا الصورة الرابعة الماضى المثبت بلا ونحو لاضربنه
ذهب او مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهى مثلوة بالواو ولا تقترن بالواو ولا نها فى تقدير بشرط اى ذهب وان مكث
وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان فى تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفى بلا نحو ومالنا لا نؤمن
فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المنفى بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه
غير فجرى مجراه فى الاستغناء عن الواو الا ترى ان معناه مالنا غير مومنين فكما لا يقال مالنا وغير مومنين لا يقال مالنا
ولا نؤمن قاله ابن مالك فى شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا اكثريا وانشد على بحى الواو قول مالك ابن
رغبة وكنت ولا يثنينى وعيد الوعيد وقول مسكين الدارمى اكتسبته الورق البيض اثا ولقد كان ولا يدعى
لباب الصورة السادسة المضارع المنفى بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبتا متيما
انشده ابن مالك فى شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف فى عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم فى لا وصبا حال
والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت فى حال الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة
المضارع المنفى بلم وقد مر فى قوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم تقترن بالواو
لانه شبيه اسم الفاعل فى الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فذلك ما شبهه والبه اشار الناظم بقوله وذات بدء
بمضارع ثبت وجرت ضمنا او من الواو خلت واما نحو قوله وهو عنزه العبس علقتها عرضا واقبل قوسها زعما لعمر ابيك
لست بمزعم فجملة واقبل قوسها حال من التا فى علقتها وهى مقترنة بالواو ومع المضارع المثبتة واختلف فى تخريجها فقيل
ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضى والتقدير وقبلت قوسها فعدل عن لفظ الماضى لاستحضار
لفظ المضارع تصد الحكاية الحال الماضية ومعناها ان يعرض ما كان فى الزمان الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه
بلفظ المضارع وهذا القول منسوب فى التسهيل الى الشيخ عبد القاهر وقيل هى واو الحال والمضارع خبر لمبتدا محذوف
اى وانا اقتل قوسها والجملة من المبتدا والخبر هى الحال وعليه اقتضى النظم فعال وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع
اجعل مسندا وعلقها مبنيا للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاى والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم
بفتحها زعما بفتحتين اى طلع يطع طلعا كخرج يخرج فرحا والمزعم المطلع **فصل** وقد يحذف عامل الحال اذا
كان فعلا جوازا كالدليل حالى كقولك لقاصد السفر راشدا او قولك للقادم من الحج ماجورا او لدليل مقالى كان تقع فى جواب
استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت او جواب نفى نحو بلى قادرين او جواب شرط نحو فان حفتم فرجالا
او ركبانا فهذه احوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب باضمار سافر وماجورا منصوب باضمار
رجعت وقادرين منصوب باضمار نجعلهما او رجالا منصوب باضمار صلوا ولو قيل بسافر راشدا او رجعت ماجورا
ونجعلهما قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة ويحذف وجوبا قياسا فى اربع صور احداها

السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان قائما او ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال الموكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ وثانتا الصورتان قد مضتا فالاولى في باب المبتدا والثانية قريبا هنا والصورة الثالثة هي التي يتبين بها ازدياد في المقدار او نقص فيه بتدريج فيهما فالاول كتصدق بدينار قصاعدا والثاني نحو اشتره بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا واشتره بدينار فانحط المشتري به سافلا قال ابو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء والصورة الرابع ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل لتوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس ولمن لا يثبت على حال التميمة وقيسيا اخرى فقائما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا اى اتوجد وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا لي انتحول ولا يحذف سماعا غير ذلك نحو هنيئا لك فهنيا حال محتملة للتاسيس والتاكيد منصوبة بفعل محذوف اى ثبت لك الخير هنيئا على التاسيس او هنيئا لك ذلك هنيئا على التاكيد وبهذا التقدير ماخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيئا لانه ذكر ان خيرا اصابه انسان فقلت هنيئا كانك قلت ثبت لك هنيئا او هناك هنيا انتهى فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنأ بتخفيف النون وبالهمز يقال هنئ يهنأ كعلم يعلم وهنؤ يهنؤ كظرف يظرف والاحذف عامل الحال اشار الناظم بقوله والحال قد يحذف فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل اى منع

التمييز وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيا من شي وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاء والتمييز في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او ابهام نسبة والى ذكرا اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة فخرج بالفصل الاول وهو نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجها بالنصب فان فيه ما في حسن وجها الا التنكير فلا يكون تمييز لعدم تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالاداة ان قوله وهو رشيد الشكري رايتك لما ان عرفت وجوها صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو محمول على زيادة ال عند البصريين كزيد تنح باعدام العمر عن اسيرنا وخالف فيذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما اولناه وخرج بالفصل الثاني وهو بمعنى من الحال وهو جاء زيد راكبا فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني مفعولي استغفر نحو استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل فانها اى رجلا وذنبا وان كانا على معنى من بدليل صحة اقتران بها نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب لكنها اى من ليست فيهما للبيان فلا يكونان مبينين بل هي في الاول وهو لا رجل للاستغراق للجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا للابتداء كانه لما اراد الاستغفار ابتدا منه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى للكون غير محدود فكانه قال استغفر الله مبتدا من اول الذنوب الا ما لا يتناهى قال الموضح في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان تكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جي به لتبيين الجنس كما يجاء بالمبينة للجنس لان ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب لانه من الفضلات والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف في صحة اعماله

مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضارب زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمد وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل والسببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشي على ما هو عليه به اشبه اولى والناصب لمبين النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم المسند من فعل او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب بطاب وشبه الفعل نحو هو طيب ابوة فابوة منصوب بطيب وهو صفة مشبهة وعلم بهذا التقرير والتفصيل بطلان عموم قوله في النظم ينصب تمييزا بما قد فسره فانه يقتضي ان التمييز ينصب بما قد فسره سوا كان مفسر الابهام اسم او نسبة وليس كذلك واجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه فلذلك صح بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل في مبين النسبة هو الجملة التي انتصب عنها تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي اخر الباب بان ناصبه الفعل حملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور

فصل والاسم المبهم اربعة انواع احدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر كوكبا والكناية كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه اولى بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير نحو احد عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا يعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وافرد العدد عن المقادير بناء على انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رطلا قاله الموضح في شرح القطر والنوع الثاني المقدار وهو ما يعرف به قدر الشي وينقسم ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر ارضا وذراع نسيجا او كيل كقفيز برا ووقع في شرح لمع ابن جني لابي البقاء والممسوح عندي قفيز ان شعير الان القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب انتهى ولم اره لغيره اووزن كمنوين عسلا وتمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا والمنا لة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان ويقال فيه من بالتشديد كضب وتثنيته منان بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة فالاول نحو مثقال ذرة خيرا فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشي يوزن به عرفا والثاني نحو نحي سمنا فالنحي بكسر النون واسكان الحا المهملة وبعدها ياء اسم لوعا السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو لو جئتنا بملء مدد افمثل شبيه بالمساحة وليست مساحة حقيقة وانما عدوا ما على المماثلة من غير ضبط بحد وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا غيرها ابلا ووجه حمله عليه انه غيره وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل والنوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد من جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابط كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه ومثله اي

مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب وجبة خزا فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير وقيل ان المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة انه حال ويلتبس عليهما الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولانعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الراس شيبا فان نسبة اشتعل الى الراس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الراس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الراس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا ونسبة للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجرمي والمبرد وابن عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين وانكر الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابذي وابن ابي الربيع وتاول الشلوبين عيونا في الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجر لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون ورده الموضح في شرح اللمحة ولك في مميز الاسم المفرد ان تجره باضافة الاسم اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تشبهه كشبر ارض من الممسوحات وقفيز بر من المكيلات ومنوى عسل من الموزونات والاذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي شبهها اجرره اذا اضفته كمد حنطة الا ان كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لما سيأتي بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة فما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة اثوابا ومائتي عاما فلا يرد خل الجوار شيأ من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشري رجل فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز او لم يعمل الاسم دفعا لاضافة الشيء لنفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله المتوسط ونزع انه الصواب او مضاف نحو ولو جئنا بمثله مددا او ملؤ الارض ذهبا تميز لملء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل وملء مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا

فصل من مميز النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغة الموضوعة له اولا فالاول نحو ابو بكر اكرم به ابا وما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره فارسا فابا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء الاصل مصدر درّ اللبن يدر ويدِرّ بكسر الدال وضمها دارا ودرورا اكثر وسمي اللبن بمصدره درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضيف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجايب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اي ما اعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من ممز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهولا كان من ممز الاسم لا من ممز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز ومن ممز النسبة التمييز الواقع اثم التفضيل

بعد ص

ولم

واحالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه ويرفع التمييز مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلاف ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامة ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قايم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يودي الى ان المال له مال وانما وجب نصبه في الاولى واوجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فتخبر عنه هو بتولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين لانه اضيف اولا الى الناس فلو اضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته الى غيره

فصل ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا ليست اعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زايدة عند سيبويه لمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحة انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة طافت امامة بالركبان آونة ما حسنة من قوام ما ومنتقبا وبحث الموضع في الحواشي انها للبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد الا في غير الايجاب ويمتنع جر التمييز بمن الا في ثلاث مسائل احدا ما تمييز العدد لعشرين درهما لما سيأتي الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومنه اي من المحول عن المفعول ما احسن زيدا ادبا فانه محول عن المفعول و اصله ما احسن ادب زيد بخلاف ما احسنه اي زيدا رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجل زيدا مع ان المراد بالرجل نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد او محولا عن مضاف غيره كان يكون مبتدا نحو زيد اكثر مالا فمالا محول عن مبتدا اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وحول تمييزا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتدائية بخلاف ما كان فاعلا في المعنى ولم يكن محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التاء خطابا للمونثة اخذا من قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وبرحت جارا فانها اي فارساه وجارا ان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارساه وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما فتقول من فارس ومن جار كقوله يا سيدا ما انت من سيد مؤطا الاكناف رحب الذراع ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيدا الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي بفتح التاء كيمان واقتضى النظم على استثنا مسئلتين فقال واجبر بمن ان شيت غير ذي العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة ان يفسرها ويصح بها اسم جنس سابق صالح للحمل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد الا على متعدد والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة للفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك لان التمييز

نفس المميز فى المعنى وكلاهما امور منها انه قيد الفاعل المعنوى بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح فى جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على الراجح جارا انه غير محول والمنقول عن الاعلم انه مما انتصب عن تمام الكلام وانه منقول عن فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف الى انه مما انتصب عن تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه فى نعم رجلا زيد فقال هناك يجوز نعم من رجل ومنع ذلك فى شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا او مشبها بالمنقول او بعد عدو قدم قبل ذلك ان المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى المضمر وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير انتهى فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها ان قوله اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه ان يرفعهما وتقول اذا المعنى عظمت فروشيك وعظم جوارك فيسند الفعل الى اصل التمييز او الى التمييز المنقول عظم فارس وعظم جار **فصل** لا تتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا لان الجامد لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه وندر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من بنى طى انفسا تطيب بنيل المنى ٭ وداعى المنون ينادى جهارا فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك المازنى والمبرد والكسائى قال الناظم فى شرح العمدة وبقولهم اقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله فى النظم قليلا فقال وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون فاعلا فى الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا غير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت فى الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما شبهه قاله الفارسى واستحسنه ابن خروف و البيت ونحوه ضرورة كما قال فى المغنى ويحتمل ان يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير انطيب نفسا تطيب واما اذا كان العامل وصفا فقياس من اجاز التقديم فى الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل مقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الصايغ وبهذا يرد قول الفارسى ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور **هذا باب حروف الجر**

ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل او الاسم اى تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة فى الاسم من ظرفية او غيرها وهى عشرون حرفا كما فى النظم ثلاثة مضت فى باب الاستثناء وهى خلا وعدا وحاشا الجارات فلا حاجة للاعادتها وثلاثة شاذة فى عمل الجر احدها متى فى لغة هذيل بالتصغير وهى عندهم بمعنى من الابتدائية حكى يعقوب ذلك عنهم وسمع من بعضهم اخرجها متى كمه اى من كمه وقال شاعرهم ابو ذويب الهذلى فى وصف السحاب شربن بالبحر ثم رفعت متى لجج خضر لهن نئيج اى من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهى معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء اخر الحروف وبالجيم المر السريع مع الصوت يقال ان السحاب فى بعض الاماكن يدنو من الملح فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى والثانى لعل فى لغة عقيل

بالتصغير

بالتصغير قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بشى ان امكم شريم بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المرة المفضاة ولهم فى لامها الاوجه الاثبات كما مر والحذف كقوله على صروف الدهر او دولاتها انشده الفرا بجر صروف ولهم فى لامها الثانية الفتح والكسر وانشدوا عليهما لعل الله يمكننى عليها ٭ جهارا من زهير انسيد ٭ فهذه اربع لغات ولا يجوز الحر فى بقية لغات لعل والثالث كى ولا تجر مضمرا ولا اسما ظاهرا وانما تجر ثلاثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية يقولون اذا سالوا عن علة الشى كيمه والاصل كيما فحذفت الف ما وجوبا وجى بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاى شى كان كذا الثانى ما المصدرية وصلتها فانها تاويل الاسم كقوله وهو النابغة اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كما يضر وينفع فكما جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهى حرف تعليل بمنزلة اللام اى انما يراد الفتى للضر والنفع اى لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى و كون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل ما فيه كافة لكى عن عمل الجر مثلها فى ربما وقول قريب الموضح فى حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو الثالث ان المصدرية المضمرة وصلتها نحو جئت كى تكرمنى اذا قدرت ان بعدها والاصل كى ان تكرمنى فحذفت ان استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها فى الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل والمنح الاعطاء تعهد لاثنين اولهما اكل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا اكل الناس حلاوة لسانك والغرور الخداع فهو عطف تفسيرى وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك فى التسهيل اظهار ان بعد كى قليلا ولم يجعله ضرورة كالفعل الموضح والاولى فيما اذا لم يذكر ان بعد كى ان تقدر كى مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها استغناء عنها بنيتها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تاسوا فهذه ستة احرف والاربعة عشر الباقية من العشرين فستان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهى رب والواو والتا وعلى وفى والباء واللام وهى بالنسبة الى الوضع ثلاثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفى وما هو موضوع على ثلاثة احرف وهو اثنان الواو على وبدا منها بمن لانها مع حروف الجر قال صاحب درة الغواص وغيرنا مثل مثال جرها المضمر والظاهر نحو ومنك ومن نوح ومثال الى الله مرجعكم اليه مرجعكم ومثال عن طبقا عن طبق رضى الله عنهم ومثال على وعليها وعلى الفلك تحملون ومثال فى وفى الارض ايات للموقنين وفيها ما تشتهى الانفس ومثال الباء امنوا بالله وامنوا به ومثال اللام لله ما فى السموات وسبعة تختص بالظاهر وهى المشار اليها بقوله فى النظم بالظاهر اخصص منذ مذ حتى والكاف والواو ورب والتا وهى بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتا وما وضع على حرفين وهو منذ خاصة وما وضع على ثلاثة احرف وهو منذ ورب وما وضع على اربعة احرف وهو حتى خاصة وتنقسم بالنسبة الى علمها فى الظاهر اربعة اقسام ايضا ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شى والطور وقد تدخل حتى والكاف فى الضرورة على الضمير فالاول كقوله اتت حتاك تقصد كل فج ٭ ترجى منك انها لا تخيب ٭ والكوفيون والفرا لا يخصون ذلك بالضرورة قاله المغنى والثانى كقول العجاج يصف حمارا وحشيا خلى الذنابات شمالا كشيا وام اوعال كها اواقربا فادخل الكاف على الهاء العائدة على

الذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من انوف الابل وهنا اسم موضع بعينه وام اوعال اسم عضهة بعينها وهي في الاصل حبل منبسط على وجه الارض وشملالا ظرف وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريبا واو حرف عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شمالة قريبا منه وترك ام اوعال كالذنابات او اقرب منها وقول الاخر وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا واثنا وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلايلا كذا ولاكهن الا حاظلا فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاناث الوحشيات والبعل الزوج والحلايل جمع حليلة الرجل وهي امراته والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا فاما قولهم ما رايته مذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر مجرور بمذ في الصورة الظاهرة فتقديره مذ زمن ان الله خلقه ممذ في الحقيقة اما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر اى مذ زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السوال واما على رواية من كسر الهمزة فمذ هنا اسم لدخول لفا على الجملة وما يختص بالنكرات وهو رب بضم الراء والياء الاشارة بقول الناظم وربّ منكرا تخور رجل كريم لقيته وقد تدخل في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفروعها كقولك ربه رجلا وربه رجلين وربه امراة وربه امراتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغنا بمطابقة التمييز للمعنى المراد قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد داييا فاجابوا فاتى بالضمير مفردا مذكرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقة لفظا نحو ربها امراة وربّتها رجلين وربهم رجلا وربهن نساء واختلف في الضمير المجرور بربّ فقيل معرفة والية ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عايد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول ربّ والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا كها ونحوه اتى وما يختص بالله وربّ بفتح الراء كونه مضافا للكعبة او لياء المتكلم وهو التاء في القسم واليه اشار الناظم بقوله والتالله وربّ تحوتا لله لاكيدن اصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن حكاه الاخفش وندر تالرحمن وتحياتك حكاه سيبويه **فصل** في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا ينوب احرف الجزم واحرف النصب وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ اتيانه كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قال في المغني لمن سبعة معان احدها التبعيض عند الفارسي والجمهور وصحح ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون اى بعض ما تحبون ولهذا قرا بعض ما تحبون مرادا ذلك ابن مسعود والمعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة من المقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا بينت موفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الذي هو الاوثان فان بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع حال نحو يحلون فيها من اساور فمن ذهب بيان لاساور اى هي ذهب ومن الاولى لابتداء الغاية عند الجمهور او زايدة على راي الاخفش

ويدل له

ويدل له قوله تعالى وحلوا اساور والمعنى الثالث ابتدا الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعد ما نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وابتدا الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه وخلافا لاكثر البصريين في منعهم ذلك ويدل لنا الكتاب العزيز وهو قوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث وهو قول انس رضي الله عنه مطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري من حديث شريك بن عبد الله ابن ابي نمر عن انس رضي الله عنه وقول بعض العرب ما الان الا الغد حكاه الاخفش في المعاني وقول الشاعر النابغة الذبياني يصف السيوف تخيرن من ازمان يوم حليمة الا اليوم قد جربن كل التجارب فمن ازمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيان للمفعول والنون المتصلة بهما نايب الفاعل وهي راجعة الى السيوف المحدث عنها في بيت قبله وخيرن اصطفين وجربن اختبرن وهو يوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذر ابن المنذر لقتال الاحرج الغساني وحليمة هي بنت الحارث ابن ابي شمر وخه والتجارب جمع مجربة و محل المانون من هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في الاية من تاسيس اول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار ازمان وكذلك ما اشبهها واجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتدا الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم او لتوكيد التنصيص عليه وهي الزايدة فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم الا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من احد فهي لتاكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من انما افادت مجرد التوكيد لان ما جاءني احد وما جاءني من احد سيان في افهام العموم دون احتمال فان قلت اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زايدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها تاتي في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير متحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى فالمراد كما قالوا في لا انها زايدة في قولهم جئت بلا زاد مع سقوطها يخل بالمعنى ومن الزايدة لها شروط ثلاثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي باي اداة كانت او نهي بلا او استفهام بهل خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الاتشاف لو قلت كيف تقرب من رجل او متى تقرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق دايما والثاني ان يكون مجرورها نكرة كما مر والثالث ان يكون مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما ياتيهم من ذكر فذكر فاعل ياتيهم او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او مبتدا نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدا وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم من مطر واجاز ذا الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما الخامس من معنى البدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة اى بدل الاخرة واما قوم يجي من للبدل وقالوا التقدير ارضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما بمعنى فللابتداء نقله في المغني واثره المعنى السادس الظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية فالاول نحو

انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص
وهل المجرور بعدها او بالمضاف قولان قال في المغني ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق انتهى
وهو مشكل لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زايدة عند المبرد و
اختاره ابن خروف بدليل صحة استغاثها المعنى السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل كالمصدر و
اسمي الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معطي للدراهم ونحو
فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله والله يعطي للعصاة مناها واما بتاخره
عن المعمول مع اصالته في العمل نحو ان كنتم للرويا تعبرون والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرويا فلما اخر الفعل
تقدم معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام وليست اللام المقوية زايدة محضة لما يخيل في العامل من الضعف الذي
نزله منزلة اللازم ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها بل هي بينهما فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزايدة
المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزايد يتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضح فكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد وهو ممتنع
لا داعي الى الجمع بين متنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى اي الى اجل المعنى الثامن القسم ويختص
بالجلالة لانها خلف عن التاء نحو لله لا يؤخر الاجل اي تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله دركا اي ما اكثر درك بالدال المهملة
المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش وتسمى ايضا لام العاقبة ولام المآل نحو ليزدادوا اثما وابنوا للخراب فكلكم يصير الى ذهاب
فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبنا ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الا ذلك ومنع الصيرورة في اللام ردا الى
التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه المعنى الحادي عشر البعدية بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد نحو اقم الصلاة
لدلوك الشمس اي بعده وجعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المعنى الثاني عشر الاستعلاء حقيقة نحو
ويخرون للاذقان جمع ذقن اي عليها ومجازا نحو وان اسأتم فلها اي عليها قاله في المغني وتاتي للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو
خال وللتبليغ نحو قل لعبادي قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط
ليوم القيامة اي فيه ويعني عند كقراءة الحجري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم
قاله ابو الفتح ويعني من نحو نحن كلم يوم القيامة افضل اي من افضل منكم يوم القيمة ويعني عن اذا استعملت مع القول
نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا اي عن الذين امنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد ثوبا
ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك وفي التسهيل وتبعه الموضح في المغني واقتصر في النظم على قوله واللام للملك
وشبهه وفي تعدية ايضا وتعليل قفي وزيد وللباء الموحدة اثنا عشر معنى ايضا احدها الاستعانة وهي الداخلة على آلة
الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتاتى على هذا الوجه الا كما
حكاه في المغني وهو احد قولي الزمخشري في البسملة والقول الثاني انها للمصاحبة وهو الاظهر عنده المعنى
الثاني التعدية بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدى الفعل
الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اي اذهبه وقرئ اذهب الله نورهم وبهذه الاية رد على المبرد والسهيلي
حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المغني المعنى
الثالث التعويض وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حسبما تبعتك هذا الثوب بهذا العبد

ماذا خلقوا من الارض اي في الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها ما تنسخ من اية قاله في المغني والثاني نحو اذا نودي للصلاة
من يوم الجمعة اي في يوم الجمعة المعنى السابع للتعليل عند جماعة كقوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا اي اغرقوا لاجل خطاياهم
فقدمت العلة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق يمدح زين العابدين بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب
رضي الله عنهم يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم اي يغضي منه لاجل مهابته والاغضاء
بالغين والضاد المعجمتين ارخاء الجفون واقتصر في النظم على قوله بعض وبين وابتدى في الامكنة بمن وقد تاتي لبدء
الازمنة وزيد في نفي وشبهه نحو نكرة وزاد في المغني ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي
عن ذكر الله وتاسعا وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلا
عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم اي عليهم وخرجها المانعون على التضمين اي منعناه النصر من القوم
وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى
يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو
ينظرون من طرف خفي اي بطرف خفي نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم
من الله شيئا قاله ابو عبيدة ورابع عشر موادفة ربما كقوله وانا لما يضرب الكبش ضربة قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر
والاعلم والخامس عشر الغاية قال سيبويه تقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرويتك واسقطها هنا لما في بعضها
من الرد اليه وباللام اثنا عشر معنى احدها الملك نحو لله ما في السموات المعنى الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص
والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثاني نحو العمارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور منها الملك والفرق بينهما
ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات والتي للاختصاص بخلاف ذلك والمعنى الثالث التعدية لا المفعول به
نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب متعد في الاصل ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فوجي
بالهمزة لزيد وباللام لعمرو هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان
اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ
من متعد هل بقي على تعديته اولا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية
بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وتبعه ابنه قال الموضح في المغني والاولى عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو كما مثل
هنا ووجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالاية لشبه التمليك في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح
ليس متفقا عليه فكيف يكون اولى ولم اقف لهذا المعنى على مثال مما سالم من الطعن فالاولى اسقاط كما اسقط في التسهيل
وشرحه المعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلي والي لتعرونني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
اي لاجل ذكرى اياك المعنى الخامس التوكيد وهي الزايدة وهي انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله
نحو قوله وهو ابن مياده الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان وملكت ما بين العراق و
يثرب ملكا احار لمسلم ومعاهد اي اجار مسلما وهو بالجيم قال الدماميني لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اجار
بمعنى فعل الاجارة واللام صلته انتهى والمارد لكم فالظاهر انه اي رد في ضمن معنى اقترب فاللام صلة لا زايدة و
به جزم في المغني فعال وليس من رد لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن رد معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم

انتهى

فد دخول الباء هو الثمن او مع نحو كافأت احسانه بضعف فد دخول الباء هو العوض قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة
بما كنتم تعملون وانما يقدر بها باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجبي يعني من اهل السنة في لن يدخل احدكم الجنة
بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث والاية
محملي البابين جمعا بين الادلة انتهى المعنى الرابع الالصاق وهو اصل معانيها قال سيبويه واما هي للالصاق والاختلاط
ثم قال وما التسع من هذا في الكلام فهذا اصله قال في المغني ثم الالصاق حقيقي نحو امسكت بزيد اي قبضت على شيء من جسمه او على
ما يحبسه من ثوب او نحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد اي الصقت مروري
بمكان يقرب من زيد انتهى فجعل الالتصاق بما يقرب منه كالالتصاق بم الحقيقي نوعان مالا يصل الفعل الا بجره كسطوت
بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو امسكت بزيد فان الباء افادت ان امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت
زيدا فانها تفيد منعه التصرف بوجه ما المعنى الخامس التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك قيل والكوفيون
وجعلوا منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الراس في الوضوء
لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو قد
دخلوا بالكفر اي معه او كافرين المعنى السابع المجاوزة وهي التي يحسن في مكانها عن قيل وتختص بالسوال نحو فاسال به
خبيرا اي عنه بدليل يسئلونك عن انبائكم وقيل لا تختص بالسوال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام اي عنه وزعم البصريون
انها لا تكون بمعنى عن اصلا وتاولوا ما ورد من ذلك المعنى الثامن الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية
وزمانية فالمكانية نحو مالت بجانب الغربي اي فيه والزمانية نحو فنجيناهم بسحر اي فيه المعنى التاسع البدل وهي
التي يحسن في مكانها بدل كقول جهم وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اي
بدلها المعنى العاشر الاستعلاء وهي التي يحسن في موضعها على نحو من اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار اي على قنطار
قاله الاخفش ويدل له هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من قبل ونحو واذ مروا بهم يتغامزون اي مروا عليهم بدليل
وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادي عشر السببية وهي الداخلة على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم اي لعنا هم
بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج احدهما في الاخر خلافا لابن
مالك فانه ادرج باء الاستعانة في باء السببية وعد من مفرداته المعنى الثاني عشر التوكيد وهي الزايدة وتزاد مع الفاعل
نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدا نحو بحسبك درهم ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقايم
وتاتي الباء للقسم وهي اصل احرفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو الموكد بجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي
اسالك بالله مستعطفا وغير الاستعطافي وهو الموكد بجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو قد احسن بي اي الى
وقيل ضمن احسن معنى لطف وللتعدية نحو بابي انت وامي اي فداوك ابي وامي واقتصر الناظم على قوله والظرفية
استبن بها وفي وقد يبينان السببا بالباء استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق ولتي ست
معان احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية فالاول نحو في ادنى الارض والثانية نحو في بضع سنين فادنى
وبضع اكتسبا الظرفية من المضاف اليهما فان ادنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع
او مجازية اما بكون الظرف والمظروف متغايرين نحو ولكم في القصاص حيوة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة

في رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الاية والثاني
للسببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم اي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اي خضتم فيه والثالث للمصاحبة
عند الكوفيين وهي التي يحسن موضعها مع نحو قال ادخلوا في امم اي مع امم والرابع للاستعلاء عند الكوفيين
والقتيبي وهي التي يحسن موضعها على نحو لاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وقيل ان في هنا لتاكيد بمعنى على ولكن
شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالعرض للمعقول والخامس للمقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق
وفاضل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل اي بالقياس الى الاخرة والسادس بمعنى الباء عند
الكوفيين والقتيبي كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الابا هر والكلا اي بصيرون بطعن وهو
بالباء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصير نعت فوارس و الابا هر جمع الابهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلا
جمع كلوة وتاتي في بعض من نحو في تسع اليات اي منهن قاله الحوفي وللتعويض وهي الزايدة عوضا من اخرى محذوفة
كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزايدة
تعويض اجازه الفارسي في الضرورة واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها اي اركبوها واقتصر الناظم
على الظرفية والسببية كما يوخذ من قوله والظرفية استبن بها وفي قد يبينان السببا ولعلى اربعة معان احدها الاستعلاء
على المجرور ناو هو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى والثاني الظرفية كفي
قاله الكوفيون نحو ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة والثالث المجاوزة كعن نحو قوله وهو تخيف العاصرة
اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي اذا رضيت عني وبنو قشير بضم القاف وفتح السين المعجمة اسم
قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها مونثا ويحتمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيض
وهو سخط وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت علي والرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين نحو وان
ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم وتاتي بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وبمعنى عند
نحو لهم علي ذنب اي عندي ومرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس اي منهم وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول
على الله الا الحق اي بان لا اقول بذلك قرا ابي بالباء وزيادة للتعويض وغيره فالاول ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد
يوما على من يتكل اي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور اتى الله
الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقني حسن الجارية
ونص سيبويه على ان على لا تزاد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين تروق تشرف وللاستدراك كقولك فلان لا يدخل
الجنة لسوء صنيعه على انه لا يباس بمجيء رحمة الله اي لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلاء ومعنى في وعن ولعن
اربعة معان ايضا احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق
عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاها
الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس قال
في المغني الثاني البعدية بالباء الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان يكون على بابها
والتقدير طبقا متباعدا في الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني الثالث

الاستعلا كقوله تعالا ومن بخل فانما يبخل عن نفسه اى عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما يعود الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وكقول
ان عز وهو ذو الاصبع العدواني واسمه الحدثان بن الحارث بن محرّب لاخيه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا
انت ديباني فتخزوني اى علي لان المعروف ان يقال افضلت عليه قاله في المغني ولاه اصله لله حذفت اللامان الجارة والاخرى
شذوذا والحسب بفتح السين الديني وما يعده الانسان من مفاخر ابائه والديباج الملك وتخزوني تستوسني والمعنى لله درا بن
عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالك فتستوسني الرابع التعليل نحو ما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اى لاجله قاله في المغني و
يجوز ان تكون حالا من ضمير تاركي اى ما تتركها صادرين عن قولك وهذا راى الزمخشري انتهى وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي
يقبل التوبة عن عباده اى منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى اى به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اي به كما تقدم
عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اى بدل نفس وفي الحديث صوي عن امك اى بدل امك والظرفية كقوله ولا تك عن
حمل الرتاعة وانيا اى في حمل بدليل ولا تنافي ذكرى وزايدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها
فهلا الت عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن الت بين جنبيك فحذف عن من اول الموصول وزيدت بعده واقتضر
في النظم على قوله بعين تجاوزا عن من قد فطن وقد يجيء موضع بعد وعلى والكاف اربعة معان ايضا احدها التشبيه
نحو قوله تعالا فكانت وردة كالدهان والثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون نحو اذكروه كما هداكم فالكاف تعليلية
مصدرية اى لهدايته اياكم واجاب الاكثرون بانه من وضع العام موضع الخاص اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان
فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب والثالث
الاستعلا ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم وهو روبة كيف اصبحت قال كخير اى على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت
مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اى كصاحب خير وجعل منه اى من الاستعلا الاخفش قولهم
كن كما انت اى على ما انت عليه فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدا حذف خبره هذا احد الاعاريب الثلاثة ان ما موصولة
وانت خبر حذف مبتداه اى كالذي هو انت والثالث ان ما زايدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى
كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى الرابع ان ما كافة وانت مبتدا حذف خبره اى عليه او كاين الخامس ان ما كافة ايضا والنا
فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زايدة وشبه النبي بنفسه في حالتين المعنى الرابع من معاني
الكاف التوكيد وهي الزايدة نحو ليس كمثله شيء اى ليس مثله شيء مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس
شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله
ابن جني وقيل الكاف هنا غير زايدة ثم اختلفوا فقيل الزايد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا
لتفصيل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل
لا زايد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى
ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول فزاد في المغني في معاني الكاف المبادرة
وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو
غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قوله شبه بكاف وبه التعليل قد يعني وزايدا التوكيد وردّ ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية
مكانية او زمانية مثال الى في المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو ثم اتموا الصيام الى الليل ومثال

حتى

انتهاء
حتى في المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها ومثالها في الزمان نحو سلام هي حتى مطلع الفجر وتقدم ان من معاني اللام الا
ولذلك جمهور الناظم بقوله للانتها حتى ولام والى وانما يجر بحتى في الغالب اخر نحو حتى راسها او متصل باخر نحو حتى مطلع
الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها للاخر الا اخرا او متصلا به فلا تقال سهرت البارحة حتى نصفها لان النصف ليس اخرا و
لا متصلا بالاخر قالته المغاربة قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده فاعترض
عليه بقوله عنت ليلة فما زالت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زالت في تلك
الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به انتهى وناقشه الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية
النطق بها في ذلك ومعنى كي التعليل نحو جئت كي اقرأ اي للقراءة ومعنى الواو والتا المشناة فوق القسم نحو والله و
تالله ومعنى مذ ومنذ ابتدا الغاية في الزمان فيكونان نحو من ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو ذهير ابن ابي سلمى بضم
السين لمن الديار بقنة الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر اى فمن حجج ومن دهر والحجر بكسر الحا جمع حجة بكسرها ايضا وهي السنة
والدهر الزمان والديار مبتدا تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بكسر القاف وتشديد النون اعلى الجبل والحجر بكسر الحا
المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى واقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن
وقوله وهو امرؤ القيس الكندي قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت اثاره منذ ازمان اى في ازمان وقفا امر للواحد
بلفظ الاثنين على حد قفيا في جهنم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله
قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل وعفت درست والمحت واثاره جمع اثر ومعنى مذ ومنذ
الظرفية فيكونان بمعنى في ان كان الزمان حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا او الى ذلك اشار الناظم بقوله وان
يجر اني مضى فكمن هما وفي الحضور معنى في ويكونان بمعنى من والى معا فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فمدة حلان
على الزمان الذي وقع فيه ابتدا الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان محدودا نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين اى من ابتداء
هذه المدة الى انتهائها ورب ليست للتعليل دايما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دايما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير
كثيرا وللتعليل قليلا قال في المغني فالاول كقوله تعالا ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه الصلاة والسلام يا رب
كاسية في الدنيا عارية في الاخرة يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يا رب صايم لن يصومه وقايمة لن
يقومه باضافة صايم وقايم الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر
يا رب يوم قد لهوت وليلة ٥ بانسة كانها خط تمثال ٥ ووجه الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت
مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التعليل قال في المغني والثاني وهو التعليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الارب
بولد وليس لاب وذي ولد لم يلده ابوان ٥ وذي شامة سود في حر وجهه ٥ مجللة لا تنجلي لزمان ٥ ويكمل في تسع وخمس
شبابه ٥ ويهرم في سبع مضت وثمان ٥ وعن الفارسي ان عمر الحيني سال امرأ القيس عن مراد فقال يريد بذلك عيسى وادم
عليهما الصلاة والسلام والعمر وليده بسكون اللام وفتح الدال وضمها واصله لم يلدهُ بكسر اللام وسكون الدال فسكن
اللام تشبيها لها بتا كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء او بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة للحاء
وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف للونها وفي رواية شامة غرا وهو غير مناسب للشامة اذا الغرا البيضاء والشامة
سوداء ومن الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة اى ذات غرة وجلال وروى مجلحة بتقديم
الجيم

على الجاء المهملة اى منكسة وتقدم اى تشيب قاله الجلبى **فصل** من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل اسميتها فى النثر والشعر معا او فى الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها مختصة بالشعر كقوله وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهى هنا البقر الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهى التى لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن جر بيض والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعنى ان النسوة يضحكن عن امثال البرد الذايب لطافة ونظافة ومتابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول النظم واستعمل اسما والثانى والثالث عن وعلى تستعملان اسمين وذلك اذا دخلت عليهما من فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو قطرى الخارجى فلقد رانى للرماح دريئة من عن يمينى مرة وامامى فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهى الحلقة التى يتعلم فيها الطعن والرمى ومرة مصدر مر والثانى كقوله هو مزاحم بن الحارث العقيلى يصف القطا غدث من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيز المجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعى وقال ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من احوذات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكر الضاد المهملة اى تصوت من خوفها من خدة العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعى كيف قال اغدت والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدوة وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية والابكور هناك قاله ابن السيد وتم بفتح المثناة فوق اى كمل وظمؤها بكسر الظاء المثالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدامينى ما بين الوردين يستعمل فى الابل وبكسر استعارة للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشربة الى الشربة ولا تناف بينهما والقيض بفتح القاف وسكون الياء اخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدامينى القشر الاعلى من البيض وقال العينى اراد به الفرخ هنا وزيز ابزائين معجمتين مكسورا ولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمد الغليظ من الارض ويروى بيدا بالمد المهملة والجهل القفر الذى ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة زيز اليه ولا يجوز ان يكون نعتا لزيز عند البصريين قاله ابن السيد فى شرح ابيات الجمل والى الاستعمال عن وعلى اسمين اشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى من اجل داعليها من دخلا وقد تكون على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلى يعلى علا قاله ابن خالويه فى الطارقية وقد تكون الى اسما واحدا الآء الله وهى نعمة تقول الى والآء قاله ابو البقاء فى شرح لمع ابن جنى والرابع والخامس مما يستعمل اسما مذ ومنذ وذلك فى موضعين اشار اليه الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او وليا الفعل احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة معدودا او لا نحو ما رايته مذ يومان فيومان منكر معدود او منذ يوم الجمعة فيوم الجمعة معرف غير معدود وهما حينئذ اى حين اذ رفع ما بعدهما مبتدأ وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسى والبصريين وطايفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا او اول المدة ان كان ماضيا قاله فى المغنى وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين عن معدمين وما بعدهما مبتدا وهو مذهب الاخفش وابى اسحق الزجاج وابى القاسم الزجاجى ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقايه يومان قاله فى المغنى ولا يخفى

ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلى وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير مذ الزمان الذى هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبنى على ان مذ مركبة من من الجارة وذو الطائية او منها وما وذو كما ذكر ابن الخباز فى النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال فى نحو ما لقيته مذ يومان اربعة اقوال فللبصريين قولان قال الفارسى والتقدير امد ذلك يومان فمذ مبتدا ويومان خبره وقال ابن جنى بينى وبين لقايه يومان فمذ خبر ويومان مبتدا وللكوفيين قولان احدهما ان من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدا وخبر والجملة صلة حذفت الواو والمبتدا وضمت الميم اتباعا والثانى ان الاصل فى مذ اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى والموضع الثانى ان مذ دخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثى يزيد ابن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسمى فادرك خمسة الاشبار فادخل مذ على الجملة الفعلية وهى عقدت وخبر زال يدنى فى البيت بعده وسما ارتفع وادرك لحق والمراد بالجملة الفعلية بخمسة الاشبار ارتفاع قامته او موضع قبره قاله الدامينى او اسميته كقوله وهو يمون الاعشى وما زلت ابغى المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذى راهق العشرين سنة يقال يفع ويفع فهو يافع ولا يقال هو يفع قاله فى القاموس والوليد الصبى والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين او الستين والامرد الذى ليس على وجهه شعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الشطا بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشى وهما حينئذ اى حين اذ دخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدان فحسب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله فى المغنى وهو مصرح بخلاف فى المسئلة فلا تحسن دعوى الاتفاق السابقة منه واصل مذ منذ حذفت النون بدليل رجوعهم لاضم الدال عند ملاقاة الساكن كقولهم اليوم والاصل الضم للكسر او لو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا فى ابنم اصله ابن فزيدت الميم وقال ابن مالك هما اصلان لانه لا تصرف فى الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان قاله فى المغنى وقال الملقى اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كانت حرفا فهى اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمها عند كل وسكون ذال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها لان القريب اولى من الغريب والمالوف خير من المنكور وضم ذال منذ لغة بنى غنى وبنو غنى حى من غطفان قاله فى الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون محذوفة لفظا لانية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين

فصل تزاد كلمة ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام قليلا فلا تكفهن عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد من وعن وبا زيد ما فلم تعق عن عمل قد علما من نحو مما خطايا هم وقرى خطيآتهم وهو اظهر فى الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل فى المغنى وعن نحو عما قليل والباء نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى الى ملك خير اربابه فان لما كل شئ قرارا يريد فان لكل شئ واذا دخل شئ من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل او جملة اسمية اوقلت ما بانها موصول حرفى والجملة صلتها وتزاد ما بعد رب والكاف فيستقل العمل قليلا وتكفهما كثيرا والى ذلك اشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف فالعمل كقوله وهو عدى بن الدغفا الغسانى ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة بخلا فجر برب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بما لعطف على ضربة وبخلا بالجيم والمد الواسعة البينة الانتشاع صفة طعنة

بين الى ص

واضيفت بصرى لاشتمالها على اماكن او على تقدير مضاف اى اماكن بصرى وهى بضم الباء بلدة بالشام كرسى حوران

وقوله وهو عمرو ابن البراقة النهمى بكسر النون وتنصر مولانا وتعلم انه كما الناس مجرور عليه وجارم فجر الناس

بالكاف المقترنة بما الزايدة والمجرور بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم والقائل فيما اذا زيدت بعد

رب والكاف ان تكفها عن العمل فقد خلان ح على الجمل قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله و

هو نهشل بن حرى يرثى اخاه اخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه فسيف مبتدا

ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزايدة واراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل اخوه مالك بها مع على رضى الله

عنه واراد بعمرو عمرو بن معدى كرب وسيف هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمى ومضاربه جمع مضرب بكسر

الراء مضرب السيف نحو شعر من طرفه وتجمع على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب

يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وقوله وهو جذيمة الابرش ربما اوفيت فى علم ترفعن

ثوبى شمالات فكف رب عن الجواد خلها على الجملة الفعلية وهى اوفيت اى نزلت وعلم اى جبل وشمالات

بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب على رب المكفوفة ان ترد خل على فعل ماض

كهذا البيت لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع منزل

منزلة الماضى لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرمانى انما جاز ذلك لان المستقبل

معلوم عند الله كالماضى وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانية ورده

فى المغنى وتدرد خولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسى فى المنع من الدخول عليها وهو ابو دؤاد الايادى

يدا لبين مهلتين اولهما مضمومة بعدها واو فالف ربما الجامل المؤبل فيهم وعنا جميع بينهن المهار فادخل

رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدا والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم التقطيع من الابل

مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد

للقنية والعنا جميع بعين مهملة فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور

وهى الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول

رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا حتى قال ابو على الفارسى يجب ان يقدر ما اسما نكرة مجرورا

برب بمعنى شى ويقدر الجامل جرا لمضمر محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بجامل محذوف اى رب شى

هو الجامل كائنا فيهم وانما قدر الفارسى ضمير المحذوف ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط

بين الصفة والموصوف **فصل** تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كقوله وهو امرؤ القيس

الكندى فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذى تمايم محول فجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء

ومعنى طرقته اتيتها ليلا والهيتها شغلتها والتمايم التعاويذ واحدتها تميمة وهى العوذة التى

تعلق على الصبى وقاية من العين او السحر ومحول من احوال الصبى فهو محول اذا تم له حول اى سنة وانما

خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النساء فى الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو اكثر لان العرب

تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفا لاشتراكهما فى العطف كقوله وهو امرؤ القيس ايضا وليل كموج البحر

ارخى

ارخى سدوله على بانواع الهموم ليبتلى فجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل فى هوله وصعوبة تكاوة

امره بموج البحر واستعار له سدولا وهى الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وبين ادراك المبصرات و

على متعلق بارخى والباء فى بانواع للمصاحبة ويبتلى يختبر بقول رب ليل بهذه الصفة ارخى على ستور ظلامه مع انواع

الاحزان ليختبر فى الصبر على الشدايد ام اجزع منها وبعد بل قليلا لبعدها من الواو كقوله وهو رويدة او العجاج بل مهمه

قطعت بعد مهمه فجر مهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة البعيدة الاطراف والى حذف رب وابقاء جرها بعد هذه الاحرف

الثلاثة اشار الناظم بقوله وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل وبدونهن اقل كقوله وهو جميل بن

معمر رسم دار وقفت فى طللة كدت اقضى الحياة من جلله فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من انارها

بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من اثار الدار واقضى اموت ويروى بال الحياة الغداة وهى ما بين صلاة الفجر و

طلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من اجله وقيل من عظم امره فى عينى والجليل العظيم وقد يحذف حرف الجر غير

رب ويبقى عمله والية الاشارة بقول الناظم وقد يجر بمسوى رب لدى حذف وهو ضربان سماعى كقول رؤبة بقبل الا

وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف اصبحت والاصل بخير او على خير محذوف

الجار وابقى عمله ورويته بهذا من فصحا العرب قال الزمخشرى وهو من امضع العرب للشيح والقيصوم يريد بذلك

تحقيق انه بدوى لا حقيقة المضغ للذى بمذين النيتين لا يمضغهما الاد ميون ومن قراته ان الله لا يستحيى ان يضرب

مثلا ما بعوضة بجر بعوضة وقياسى والية اشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك فدرهم

مجرور بمن مقدرة عند الجمهور اى بكم من درهم خلافا للزجاج فى تقديره الجر بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين احدهما ان

كم الاستفهامية لا يصلح ان تعمل الجر لانها قايمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثانى ان

الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون

حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة

لا بمن مضمرة خلافا للفراء وقولهم ان فى الدار زيدا والحجة عمرا فالحجة مجرورة بحرف جر محذوف اى وفى الحجة عمرا اذ لو عطفت

على المجرور بفى لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم

مقام عاملين مختلفين خلافا للاخفش اذ قدر العطف على معمولى عاملين فجعل الحجة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على

زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل فى الدار حرف الجر والعامل فى زيد ان وقولهم مررت برجل صالح

ان لا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف وتقديره ان لا امرا بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير ابن

مالك وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسى فى شرح كتاب

سيبويه اذا قلت ان لا امر فقضت المعنى فانك قد قلت مررت بصالح ثم تقول ان لا امر بصالح فيما يستقبل وانما المرور واقع

فلا بد من اضمار الكون فتقول ان لا اكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت بصالح فانا قد مررت بطالح لعلة المانع فى شرح

التسهيل عنه فى باب كان واقره **هذا باب الاضافة** وهى لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلناه اضفنا ظهورنا الى كل حارتى حديد مشطب يريد لما دخلنا هذا البيت اسند ناظهورنا الى كل رجل منسوب

الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا اسناد اسم لا غيره على تنزيل الثانى من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقام تنوينه

قاله للموضح في شرح الشذور تحذف انت من الاسم الذي تريد اضافته ما فيه من تنوين ظاهر كتنوين ثوب او تنوين
مقدر كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوينا
مقدرا نصب التمييز في نحو هو احسن وجها اذ لا ينصب نحو هذا الاعتمام الا بالتنوين كقولك في ثوب ودراهم
ثوب زيد ودراهمه فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة
تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من نون تلي علامة الاعراب وهي اربعة الاول والثاني نون التثنية وشبهها
فالاول نحو قبضت يدا ابي لهب فيدا تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الالف
والثاني نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيه بالتثنية في الاعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة اذ لا تقال في مفرد ما اثن والاصل
اثنان فحذفت النون للاضافة كما ذكرنا والثالث والرابع نون جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي الصلاة فالمقيمي
جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الياء والثاني نحو عشرو عزة
فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها
اشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين يلي علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب
نحو بساتين زيد وشياطين الانس لانها لا تشبه التنوين فيما ذكر لان النون في هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهي الحركة
بناء على ان الاعراب واقع بعد اخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيها بعد النون وهذا احد قولين في المسئلة والقول الثاني
ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعده والا حذف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله نونا تلي الاعراب او تنوينا مما
تضيف احذف ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وهو الاصح لاتصال الضمير بره الضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى
اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وابي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر نابَ عنه المضاف
خلافا لابن الباذش **فصل** وتكون الاضافة على معنى اللام بالكثرة لانها الاصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج
وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة ولهذا لم يذكره الا ابن الناظم مالك تبعا لطائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون
بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو المضاف سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص
اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر
في الليل ويا صاحبان في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو
المضاف اليه وان يكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عنه اي عن المضاف كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف
بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة فتخبر بالفضة عن
الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرط القسم الاول او الشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب
زيد وغلام ما الاضافة فيه تفيد الملك وحصير المسجد وقنديل ما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه
الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف
او انتفى الا الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس
فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين
فقط نحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من

اضافة الجزء الى الكل واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من او في فالاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلام او لام الاختصاص
كما في بيتة الاشملة ويدخل تحت ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين ولا ذلك
يشير قول الناظم والثاني اجرر وانونن او في اذ الم يصلح الاذاك واللام خذا لما سوى ذينك فعلم من ان كل اضافة امتنع
فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو
ذي مال وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا بان تاتي مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب
وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله
الشارح وذهب ابو الحسن ابن الضايع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خز ونحوه
ويقول الثوب مستحق للخز بما هو اصل وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته

فصل

والاضافة على ثلاثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام قبل
الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها وتخصيصه اي تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان
المضاف اليه نكرة كغلام امراة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة تخصص بها والمراد
بالتخصيص ما لم يبلغ درجة التعريف فان غلام امراة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله في المغني
والى ذلك يشير قول الناظم واخصص بلا واعط التعريف بالذي تلا وهذا النوع هو العالد ولذلك صدر به الكلام
فكل من المتضايفين موثر في الاخر فالاول يوثر في الثاني الجر والثاني يوثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد
تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تاويله بنكرة وقسم لا يقبله اصلا فالاول ضابطه
ان يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله ابالموت الذي لا بد انني ملاق لا اباك تخوفيني ونحو رب رجل واخيه ويكرمانه
وفصيلها وجاءوا وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تاويلها بنكرة لان لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجران
المعارف والحال لا تكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف
متوغلا اي شديد الدخول في الابهام يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة
والمغايرة لا كما لهما من كل وجه قال ابو البقا اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير
السكون وان اريد بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه انتهى فجعل المقتضي للتعريف
وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين
وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيدا غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا
كان الجنس واحدا واشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد لاسبب تنكيرهما ان
اضافتها للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره
ابو حيان في النكت الحسان وهذا النوع مرجوع السماع ومنه شبهك وحسبك وضربك وترتبك وتحوك وندك و
حسبك وشرعك وامثالها مثلك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا تتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف
النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك او غيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين ومهما
ما يفيد تعريف المضاف او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو

تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا محضة اى خالصة من تقدير الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك فى تقدير
غلام لزيد مثل لك ونوع لا يفيد شيا من ذلك التعريف او التخصيص وضابطه ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع
فى كونها مرادا بها الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا عن تنكيره لا يعزل
فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل
نعته بالمعرفة نحو قوله ان وجدى بك الشديد الى عاذرانيك من عهدت عذولا فوصف وجدى وهو مصدر مضاف
لاياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئت اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشى وخرج بتشبه
المضارع الاخره اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسى وابى
البقاء والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالمجدولى وابن ابى الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح
بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل
فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق يقل انتهى كلام ابن عصفور فى شرح الجمل وهذا
الذى حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسى واختار خلافه ونع ان ذلك قول سيبويه وخرج ايضا
الصفة التى بمعنى الماضى نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائى وخرج ايضا الصفة
التى لم تعمل نحو كاتب القاضى وكاسب عياله فان اضافتها محضة وهذه الصفة المشبهة للمضارع فى ارادة الحال او
الاستقبال ثلاثة انواع كما يوخذ من امثلة النظم اسم الفاعل المضاف لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد
الان اوغدا والثانى نحو راجينا الان اوغدا ومنه امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله
سواء كان من ثلاثى ام لا فالاول كمضروب العبد الان اوغدا والثانى نحو مروع القلب بفتح الواو المشددة و
الصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت او لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان
وقليل الحيل الان والثانى كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة
الشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا تفيدها تعريفا والدليل على ان هذه
الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به اى بالوصف المضاف فى نحو هذا بانع الكعبة فهذا بانكرة منصوبة
على الحال وبانع الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة ووقوعه حالا فى نحو ثانى عطفه فثانى حال من الضمير المستتر
فى يجادل فى قوله تعالى ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التاويل وقوله وهو ابو كبير
الهذلى يمدح تابط شرا وكان وكان زوج امه فاتت به خوش الفواد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل فخوش
بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من المجرورة بالباء العائية الى تابط شرا و
معناه حديد الفواد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء
القليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه فى قوله وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم
لاقى مباعدة منكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهى ان يتمنى مثل حال
المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد والدليل على انها اى هذه الاضافة وهى اضافة الصفة لمعمولها
لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض ضارب زيدا بالنصب فالاختصاص بالمعمول موجود قبل

الاضافة فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفى ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب فى قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال
بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال والمغنى وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا
بالنصب وليس اصل ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان ياتى بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع
فيه ابن الضايع فى اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا كون الاضافة تخصيص فغير صحيح لانك اذا
قلت هذا ضارب امراة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى واما تفيد هذه الاضافة
التخفيف لان الاصل فى الصفة ان تعمل النصب لكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله فى المغنى او تفيد رفع القبح
اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما فى ضارب زيد وضاربا تمر ومضروب العبد وحسن وجه فمن هذه
الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او حذف التنوين لتقدر كما فى ضوارب زيد وحواج بيت الله فمن ضوارب وحواج
تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح فى الحواشى او بحذف نون التثنية كما فى ضاربا زيد او
نون الجمع السالم كما فى ضاربو زيد فمع التثنية والجمع نون حذفت للاضافة واما رفع القبح ففى نحو مررت بالرجل الحسن الوجه
بالجر فان فى رفع الوجه على الفاعلية قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود على الموصوف لفظا كما فى المغنى وفى نصبه على التشبيه
بالمفعول به خلو الفعل القاصر وهو حسن يجرى بضم الميم وصف الفعل المتعدى فى نصبه المفعول به ففى رفع الوجه قبح وفى نصبه
قبح وفى الجر تخلص منهما لان الصفة لما اضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير فى الهو
ضمير يعود على الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه
لفظا فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنتصب على التمييز
بخلاف المعرفة وسياتى ان الصفة المفرغة المقرونة بال لا تضاف الا الخالى منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى الاضافة
فى هذا النوع وهو اضافة الوصف المحض لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين ونون التثنية
والجمع رفع القبح ومرجعها الى اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وذى الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة
لانها فى تقدير الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا فى تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر فى الصفة فاصل بينها وبين مجرورها

فصل تختص الاضافة اللفظية لكونها غير محضة بجواز دخول ال على المضاف فى خمس مسايل

احداها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال والية اشار الناظم بقوله ووصل ال بذا المضاف مختصا ان وصلت بالثان كالمجد
الشعر فالمجد صفة مشبهة من جود شعره جودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه وقوله وهو الفرزدق اباؤنا بها
قتلى وماؤ دمائها شفا وهن الشافيات الحوايم بجر الحوايم باضافة الشافيات واباؤنا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون
الهمزة الثانية قتلنا وضميرها وهن للسيوف وفى دمايها للقتلى والحوايم العطاش التى تحوم حول الماء جمع حاية
بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا
بالسيوف وليس فى دماء القتلى التى تهريقها السيوف شفا وانما السيوف هى الشافيات لانها الة السفك ولولاها
ما حصل السفك المسئلة الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال والية اشار الناظم بقوله او بالذى له اضيف
الثانى كالضارب راس الجانى فالضارب صفة مقرونة بال مضافة لاراس وراس مضاف الى الجانى المقرون بال ونحو
قوله لقد ظفر الزوار اقفية الوغى بما جاوز الآمال ملأ سر والقتل فالزوار جمع زاير صفة مقرونة بال مضافة لاقفية

الهادص

جمع قفا واقفية مضافة الا العدى المقرونة بال والآمال بالمد جمع امل وهو الرجا و ملأ أشرا اصله من الاسر فحذفت
نون من على لغة زبيد و بنى خثعم من قبايل اليمن المسئلة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الا ضمير ما فيه ال كقوله
الود انت المستحقه صفوه منى وان لم ارج منك نوالا فالمستحقه صفة مفردة مقرونة بال مضافة الا صفو وصفو مضاف
الى ضمير ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطا ومنع المبرد هذه الاخيرة لما سياتى ولم يتعرض لها فى النظم المسلم
الرابعة ان يكون الوصف المضاف مثنى كقوله ان يغنيا عنى المستوطنا عدن فانتى لست يوما عنهما بغنى
فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الا عدن ولذلك حذفت النون منها و يغنيا مضارع غنى بكسر النون فى الماضى و
فتحها فى المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة اكلونى البراغيث والمستوطنا فاعله وهى جملة شرطية وجوابها
فانتى لست والمعنى ان يستغن عنى المستوطنا عدن فانى لست غنيا عنهما يوما من الايام المسئلة الخامسة ان يكون
الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد من تغيير
الحركات ويحتم بنون زايدة بعد علامة الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلا بالمصغى مسامعهم
الا الوشاة ولو كانوا ذوى رحم فالمصغى صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها و
الاخلا الاصدقا والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلا والرحم القرابة والى مسئلة المثنى والمجموع اشار الناظم
بقوله وكونها فى الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسايل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة
اما المسئلة الاولى وهى مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل فى ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف
والمجرور لان الاصل فى الجعد الشعر الجعد شعره او شعر منه فلما اضيفت حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف
فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف اليه بال عوضا عما فاته من الضمير او من التنوين لان
التنوين لا يجتمع مع ال وال يتعاقبان على الاسم فتولى المضاف ال كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب
الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف فى الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة
الثانية فلان اذا كانت فى المضاف اليه الثانى كانت قريبة من كونها فى المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشى واحد ولذلك
يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم كما جاز نحو ابن اخت القوم واما الثالثة فاختلف
فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العايد الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما
الرابعة والخامسة فلان النون فيهما تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظو
عورة الشعيرة فى رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط فى المضاف اليه شى مما تقدم قاله الشاطبى بمعناه وحكم جمع التكسير
وجمع المونث حكم المفرد وجوز الفرا اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها سوا كان تعريفها بالعلمية ام الاشارة
ام غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا والضارب الاى والضاربك والضاربك فالضارب علامك اجراء لساير المعارف
مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى المنكر نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد والرماني فى الضاربك
وضاربك مما الوصف فيه مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير انما يجر الظاهر و اذا حذف التنوين من
الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نايبه وقال الاخفش وهشام موضع الضمير نصب لان موجب
النصب المفعولية وهى محققة وموجب الخفض الاضافة وهى غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين وحذف سبب اخر غير الاضافة

اهو

وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب
فى الضاربك لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا لما فيه ال اولا مضاف لما فيه ال اولا اضاف الى ضمير ما فيه
ال والضمير ليس واحدا منها مخفوض فى ضاربك لان حذف التنوين دليل الاضافة ولا مانع منها الا اقتران الوصف
بال وهو يجرد عنها ويجوز فى الضاربك والضاربوك الوجهان الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون
للاضافة فيكون الضمير فى محل خفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون فى محل نصب وذهب الحرمى و
المازنى والمبرد وغيرهم الا ان الضمير فيهما فى محل خفض لاغير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول
لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قاله المدرك فى التلخيص فى باب
اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال واما الضمير فى نحو جاءا الزيدا كما والمكرمون فيجايز فيه الوجهان باجماع
لانهما جايزان فى الظاهر الواقع موقعه انتهى مسئلة قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المونث تانيثه
وبالعكس فيكتسب المضاف المونث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك فى الصورتين صلاحية المضاف
للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى فى الجملة فمن التصوير الاول قولهم قطعت بعض اصابعه
فبعض نايب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهى الاصابع لصلاحية
الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا وقراه بعضهم وهو الحسن البصرى
تلتقطه بعض السيارة بتانيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاعلب العجلى وهو من المعمرين طول الليالى
اسرعت فى نقضى بعضى نقضن كلى ونقضن بعضى فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب التانيث
من الليالى ونقضى ونقضن فى الموضعين بتاء وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع الاول
ما كان المضاف بعضا وهو مونث والثانى ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان وصفا للمونث وبقى عليه ما كان
كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيا من ذلك كقولهم اجمعت اهل اليمامة وجز الغريب
ان المضاف اليه قد يكتسب التانيث من المضاف كقوله فالى ابن ام اناس ارحل يافتى فمنع صرف اناس
لكونه سرى اليه منع التانيث من الام ولا يعود حمل على الضرورة قاله فى الحواشى ومن التصوير الثانى وهو ان
المضاف المونث من المضاف اليه المذكر تذكيره قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصى الهوى
يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه خبر عن مونث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل
ويحتمل ان رحمة الله قريب من المحسنين ويجعل لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الفرا انهم التزموا
تذكير قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقل فى المغنى ونقل عن غيره عن الفرا اذا كان القرب فى النسب
كان التانيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذا قريب فلان واذا كان القرب فى المسافه
جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير فى الاية على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل
بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان كلا من ذلك وهم لوجوب التانيث
فى نحو الشمس طالعة وانما يفترق حكم المجازى والمتقى الظاهرين لا المضمرين قاله فى المغنى رادا على الجوهرى
ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث الفعل ولا قام امراة زيد بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه

بالمضاف اليه فلا يقال قامت هند اذا كان القايم غلام هند او لاقام زيد اذا كان القايم امراته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول ابي البقاء في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقدم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الاول فقال وربما اكسبت ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا مسئلة ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لمرادفه كليث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل وشمل ذلك قول الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع شيء من ذلك يؤول وهذا معنى قول الناظم واول موهما اذا ورد

من ورود الاول وهو اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز مترادفان لكونهما علمين لمسمى واحد واضيف احدهما الى الاخر وتاويله ان يراد بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي جاءني مسمى هذا الاسم وتوجيهه ان الاسم قبل اللقد في الوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه لما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء واسناد فلزم ان يقصد بالثاني بمجرد اللفظ ليحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قايل جاءني سعيد كرز قال جاءني مسمى كرز هذا اذا نسب الى الاول ما ينسب الى الذوات اما اذا نسب اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب تاويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله قريب المرخي ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف الى صفته قولهم حبة الحمقا بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيم السيل بها فيقطعها وتطؤها الاقدام قاله الرضي وقولهم صلاة الاولى وقولهم مسجد الجامع وتاويلهما ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي حبة البقلة الحمقا وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا ومن ورود الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين وتاويله ان تقدر موصوف ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها ويجر جنسها بمن لان الاضافة فيها بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف اي شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة فشيء موصوف وجرد وسحق صفته والصفة فيها مضافة الى جنسها معنى وصح بمن معها لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان مع غير تاويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الاخرة بجانب الغربي وغير ذلك

فصل الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد عنها كغلام من العقلاء وثوب من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته ملازمة التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول انها ضمير اضيف احدهما الى الاخر وتبعه الناظم والاشارات واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغير اي من الموصولات النقية والمشتركة وكغير اي من اسماء الشرط وكغير اي من اسماء الاستفهام وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيف اي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه

البقلة الحمقاء الرجلة اي بصف الاطبا بزرها للمريض للعطش قال القرافي في شرحه على التنقيح

من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه ومنها ما هو واجب الاضافة الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فنون وهو المشار اليه في النظم بقوله وبعض ذا قد يأتي لفظا مفردا نحو كل اذا لم يتبع نعتا ولا توكيدا وبعض واي قال الله تعالى وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان او نكرتان فذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة وذلك تاتي الحال منهما كقولهم مررت بكل قايما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي الى انهما نكرتان والزم من قال بتعريفهما ان يقول ان نصفا وسدسا وثلثا ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهن نكرات باجماع وردبان العرب تحذف المضاف اليه و تريده وقد لا تريده ودل مجيء الحال بعد كل وبعض على ارادته ايجاز اعتمادا على اسم شرط معمول متقدم وما صلة

والنوع الثاني ما يلزم الاضافة لفظا وهو المشار اليه بقول الناظم وبعض الاسما يضاف ابدا وهو ثلاثة انواع الاول ما يضاف للظاهر مرة وللمضمر اخرى نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المراتين وكلتاهما وعند زيد وعندك ولدى الباب ولديك وقصارى الامر وقصاراه بضم القاف اي غايته وسوى زيد وسواك والثاني ما يختص بالظاهر دون المضمر كاولي بمعنى اصحاب والات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن اولو قوة اي اصحاب قوة واولات الاحمال اي صاحبات الاحمال وذا النون اي صاحب الحوت وذات بهجة اي صاحبة بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث توقع وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غايب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وهو وحد وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة نحو واذا دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير الخطاب نحو قوله وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشي وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا والهي الاول منادى سقط منه حرف النداء الدال لالة الثاني عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم قوله

وهو الربيع بن ضبع الفزاري اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا والذيب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلثمائة واربعين سنة على ما قيل والنوع الثاني من النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعنا التكرار لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد الموحدة بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هي الاصل في الاجابة انتهى وحنانيك بفتح المهملة والنون بمعنى تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة بن العبد حنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى تداولا بعد تداول وهذا النسب من قول ابن الناظم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم ادلني على فلان وانصرني عليه وهذا ذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا لك بعد اسراع قال العجاج ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا والمعنى اضرب ضربا يهد هذا بعد هذ على التكرير واطعن طعنا جايا والهذ السرعة في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الخايف على احد قعدة وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن وعامله اي هذا ذيك وعامل لبيك من معناهما على احد قعدت جلوسا والتقدير اسرع واجب وعامل البواقي من الامثلة من لفظها والتقدير اسود واخشن وانداول وجوز سيبويه مبتدا ومضاف اليه في هذا ذيك

في البيت السابق للعجاج وفي دواليك في قوله وهو سحيم بن الحشحاس اذا شق برد شق بالبرد مثله ذواليك حتى كلنا غير لابس والحالية مفعول لمحذوف بتقدير يفعل متداولين وهاذين اى مسرعين ضعيفة جدا تجويز للتعريف بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما في جاد زيد وحده ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا لاحالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام وفيه عشر وسحيم بالتصغير وبمهملتين والمحشحاس بمهملات اربع قال ابو عبيدة كان الرجل اذا اراد تاكيدا لمودته بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يريد ان ذلك ابقى للمودة بينهما و تجويز الاعلم وهو يوسف الشنتمري لعب بالاعلم لانه كان مشتوق الشفة العليا في هذا ذيك في البيت السابق للعجاج الوصفية لضرب مردود جدا تجويز لذلك وهو الاتصاف فلا توصف بمعرفة ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول بان ذلك اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم وقوله اى الاعلم مبتدا ومضاف اليه فيه اى في هذا ذيك وفي اخواته وهو لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان الكاف المتصلة بها حرف لمجرد الخطاب مثلها اى الكاف في ذلك مردود خبر قوله ايضا لقولهم بلام التعليل متعلق بمردود حنانيه باضافته اى ضمير الغيبة ولبي زيد باضافته الى الظاهر فتعين ان تكون الكاف في لبيك واخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقامه مثله ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وتانك نفي ذلك دليل على انها اسم مضاف اليه وبانها اى الكاف الحرفية لاتلحق الاسماء التي لاتشبه الحرف وكل ما لا يشبه الحرف لاتلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لاتلحق لبيك واخواته لانها لاتشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودي اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع العدمي الباء تغايرا بينهما وتفنن في التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولبي زيد شاذان وخارجان عن القياس كما سياتي فلا يصلحان للرد وقول ابي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها تشبيها للاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما في اثنى عشر وانما لم تحذف في ذلك وتانك للالباس بالمفرد وشذت اضافة لبي الى ضمير الغايب في نحو قوله انك لو دعوتني وددت زورا بالزاي ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والزورا الارض البعيدة وداة مترع صفتها والمترع من قولهم حوض تترع بفتح التا المثناة فوق والراء اى ممتلئ وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت اى واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة مثل حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذت اضافة لبي الى الظاهر في قوله وهو اعرابي من بني اسد دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور واليه اشار الناظم بقوله وشد ايلا يدي للبي وفي شرح المواقف ان يدي في البيت زايدة انتهى ومسورا علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابني بمعنى اصابني صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والاصل فلبائي اى قال لي لبيك فحذف المفعول والمعنى دعوت مسورا للامر الذي نابني من نوايب الدنيا فلبائي واصل هذا ان رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان اعطيتاه المال حتى تخلص من نايبته وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دعى احدكم اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل اجابك الله بما تحب قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت فيه رد على يونس في زعمه انه اي لبي

مؤدوا صله لبا بالف بعد الموحدة على وزن فعل بسكون العين فقلبت الفا ياء لاجل الضمير كما قلبت في لدى وعلى لاتصال الضمير بها اذ يقال فيهما لديك وعليك ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت الفا كالف لدى وعلى لم تقلب مع الظاهر اذ يقال لدا الباب وعلا زيد ببقاء الالف على حالها وقول ابن الناظم في شرح النظم ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته وهم بفتح الهاء اى غلط وانما هو خاص بلبيك ومنها ما هو واجب الاضافة الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية وهو اذ من اسماء الزمان وحين خاصة من اسماء المكان واليهما اشار الناظم بقوله والزموا اضافة الى الجمل حيث واذ فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ الى الجملة الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ في هذين المثالين مفعول به لاذكر ونعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف اى واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذكنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا تكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها للاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول الصاحبه لاتحزن وقد يحذف ما اضيف اذ اليه من الجملة باسرها للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه اى من المضاف اليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المومنون بنصر الله اى يوم اذ غلبت الروم بفرح المومنون فحذف جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقا الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح واليه اشار الناظم بقوله وان ينون يحتمل افرادا واذ وا ما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وحيث زيد جالس باضافة حيث الى الجملة الاسمية ولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية اكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية ان لا تكون الخبر فيها فعلا ناقص على ذلك سيبويه وربما اضيفت حيث الى المفرد كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمايم فاضاف حيث الى لي وهو مصدر مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فانه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد اوساطهم وبيض المواضي السيوف القواطع ولي العمايم شدها على الرؤس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما اذا الوجودية عند من قال باسميتها كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال انها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه في المغني لانها مختصة بالماضي نحو لما جاءهم كرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم وجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا او دلهم اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بان العاملين بانها اسم يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون لها هنا عامل يعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكون مضافا اليه ممنوع بان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها الا ما بعدا وقد صرح في المغني بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان اذا عند هولاء غير مضافة كما يقول الجمع فيها اذا اجزمت انتهى واذا عند غير الاخفش والكوفيين فانها تختص بالجمل الفعلية واليها اشار الناظم بقوله والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال

ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو واذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا انزل الى الرسول الاية اذا يتلى عليهم ايات الرحمن خروا وماضيا وامرا نحو اذا طلقتم النسا فطلقوهن واما نحو اذا السماء انشقت مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجمل الاسمية فمثل وان احد من المشركين استجارك فى التاويل فالسما فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء كما ان احد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل وان استجارك احد لا ان السماء مبتدا والفعل الذى بعدها خبره وفى هذا القياس نظر لان شرط المفسر عليهم ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان احد فى الاية يتعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله التوضيح وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان فى عدم الاختصاص بالجمل الفعلية واما قوله وهو الفرزدق اذا باهلى تحته حنظلية له ولدتهما فذاك المدرع مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى اضمار كان وباهلى مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير اذا كان باهلى تحته حنظلية وقيل فاعل باستقر محذوفا وباهلى فاعل بمحذوف يفسره العامل وحنظلية وردبان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهل ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف والباهلى منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والمنظلية منسوبة الى حنظلة وهى اكرم قبيلة من تميم والمدرع الذى يكسى الدرع بالدال المهملة يعنى انه اذا ولد للرجل الباهلى من امراة حنظلية ولد فذلك الولد النجيب الشجاع الذى يتاهل للبس الدرع لشرف ابويه وقال الدمامينى والظاهر انه المذرع بالذال المعجمة وهو الذى ام اشرف فرسا بيه وقد اشتهران حنظلا اشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود كما اضمرت هى وضمير الشان فى قوله وهو قرين الملوح او الصمة القشيرى او ابن الدمينة ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الى ذى فضلها فنفس ليلى شفيعها فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدا موخر عنه وكان ملاء عين حبيبها والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدا على الخبر الموخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هى واسمها ضمير شان والتقدير فهلا كان هو اى الشان وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدا محذوف اى هى شفيعها قلت ويرجح من وجه اخر وهو ان ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام فلا ينا سبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر **فصل** وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذ او اذا فى كونه اسم زمان بهم لما مضى كان اذ كذلك او لما ياتى كان اذا كذلك فانه بمنزلتهما فيضا فان اليه فما كان بمنزلة اذ جاز ان يضاف للجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار الناظم بقوله وما كاذ معنى كاذ اضف جوازا فلذلك تقول حينك زمن الحجاج اميرٌ بالرفع على الابتداء والخبر او زمن كان الحجاج اميرًا كما لا تقول حينك زمن الحجاج اميرًا لانه بمنزلة اذ لان زمن بمنزلة اذ فى افادة معنى المضى والناصب له جئت لانه بمعنى الماضى فلا يعمل فيه الا ماض وما كان بمنزلة اذا جاز ان يضاف الى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول اتيك زمن يقدم الحاج فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له اتيك لانه مستقبل ولا يعمل فى المستقبل الا مستقبل ويمتنع ان يتيك زمن الحاج قادم على الابتداء والخبر لانه اى لان زمن بمنزلة اذا واذا لا تضاف الا الى الجملة الاسمية فكذا ما كان بمعناها هذا قول سيبويه ومشبه اذ اذا ووافقه الناظم فمشبه اذ واقتصر عليه فى النظم دون مشبه اذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون

فاضيف

النكرة فالاول كبكرت بفارس اى فارس بخفض اى نعتا لفارس والثانية كبكرت بريدا اى فارس بنصب اى على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اى فارس كامل فى الفروسية واليهما اشار الناظم بقوله واخصصن بالمعرفة موصولة اياً وبالعكس الصفة واما اى الاستفهامية والشرطية فتضافان اليهما اى الى المعرفة والنكرة وعلى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن شرطا او استفهاما فمطلقا كحل بها الكلاما لان معنى الاستفهام والشرط يودى بالمعرفة والنكرة ولهما ارجع امثلة مثال الاستفهامية المضافة الى المعرفة نحو ايكم يا تنيى بعرشها ومثال الشرطية المضافة الى معرفة ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على ومثال الاستفهامية المضافة الى النكرة فباى حديث ومثال الشرطية المضافة الى النكرة قولك اى رجل جاءك فاكرمه وللحاصل ان اقسام اى خمسة وهى ضربان ما لا يجوز قطعها عن الاضافة فى اللفظ وهو اثنان المنوية بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاول نحو اضرب ايا افضل والثانية نحو قلت ثم اى والثالثة نحو ايا ما تدعوا ومنها لدن وهى لغة عند فتكون اسما لمكان الحضور وزمانه كما ان عند كذلك واليها اشار الناظم بقوله والزموا اضافة لدن فجر الا انها اى لدن تختص عن عند بستة امور احدها انها ملازمة لمبدا الغايات الزمانية والمكانية جمع غاية وهى المسافة وعند غير ملازمة لمبدا الغايات فمن ثم اى من اجل ان لدن وعند يكونان لمبدا الغايات وان اختلفا فى اللزوم وعدمه يتعاقبان اى يتبادلان على شى واحد فى نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد اجتمعا فى التنزيل قال الله تعالى فى حق الخضر اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو حى بعند فيها او بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفعا لتكرار اللفظ بخلاف نحو جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا لان حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا والامر الثانى ان الغالب فى لدن استعمالها مجرورة بمن ونصبها قليل حتى انها لم تات فى التنزيل منصوبة وجر عند بمن دون جر لدن فى الكثرة والامر الثالث انها مبنية على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف فى لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف الا فى لغة قيس فانها معربة عندهم تشبيها بعند وبلغتهم قرى لينذر باسا شديدا من لدنه باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء فى الوصل وهى قراءة ابى بكر عن عاصم وفى املاء ابن الشجرى قال ابو على فاما ما روى عن عاصم من قراءته من لدنه بكسر النون فان ذلك لالتقاء الساكنين من حيث سكنت الدال لسكان النون بعدها وليست كسرة اعراب انتهى فظهر بهذا ان لدن مبنية دايما بخلاف عند فانها معربة دايما والامر الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله وهو القطامى صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوايب فاضاف لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الارض غلبة وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهى الجارية التى غنيت اى استغنت بحسنها عن الحلى وراقهن وراقتهن اعجبهن والعجبنه والذوايب جمع ذؤابة من السعر بهمزة بعد الذال المعجمة والمفرد وكان حقها ان تثبت فى الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الغين بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل ان يكون على اضمار ان بدليل انها تظهر بعدها احيانا قاله ابن الشجرى وبويده تقدير سيبويه فى لدشولا ان كانت شولا وردبان فيه حذف الموصول الحرفى وبقاء صلته الامر الخامس جواز افرادها عن الاضافة قبل غدوة كقوله وما زال مهرى مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة فنصبها لدن على التمييز لان لدن فى اخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف فى لغاتها العشرة وقد يحذف نونها فتشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت

النون التنوين مع جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلاً فنصب غدوة على التمييز بلدن كنصب خلا براقود
او على التشبيه بالمفعول به بخو ضارب زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف اخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل قال ابو
علي النون في لدن زايدة نقل ذلك عنه ابن الشجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة واليها
يشير قول النظم ونصب غدوة بها او تنصبها انت على اضمار كان واسمها وابقاء خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة
والذي دل على الوقت كلمة لدن فانه ابن مالك وقد يرد هذا حسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده
من لدن شولا فالنصب على هذا لدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير وحكى الكوفيون
في غدوة رفعها بعدها اي بعد لدن على اضمار كان تامة اي لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهه بالفاعل فرفع قال
المرادي فظاهره انها مرفوعة بلدن والجر القياس كما يجر سائر ظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا تكون غدوة
بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود النون في لدن دون حذفها وعند لا ينصب شيء
من المفردات بعدها الا مع السادس انها اي لدن لا تقع الا فصلة بخلاف عند فانها قد تكون عمدة تقول السفر من عند
البصرة فتجعل عند خبرا عن السفر والجملة وهذا خالف لتصحيح فرباب المبتدا ان الخبر متعلقها المحذوف الا ان يقال
لما سد مسده اعطي ما من العمدية ولا تقول السفر من لدن البصرة لان ذلك يخرجها عما استقرلها من ملازمة الفضلية
ومنها مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو زيد معك
ولزمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر ومرادفة لعند فتجر بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه دنيت
من معه بالجر وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افراد ها عن الاضافة نحو جاءا معًا معربة لانه ثلاثي الاصل الا في لغة
ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيلة وغنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وايل ابو حي فتبنى
على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع ام لم يوضع قاله الشاطبي كقوله وهو الراعي كما قال الشاطبي او جرير كما قال
العيني فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لمامًا الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه
بالضرورة وخالفه المتاخرون محتجين بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائي ان ربيعة تقول ذهبت مع الخبيث وجئت
مع ابيك بالسكون وحفظ حجة على من يحفظ والريش اللباس الفاخر او المال ونحوه ولما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد
وقت واذا التقى مع الساكنة العين ساكن اخر جاز كسرها على اصل التقاء الساكنين وفتحها استصحابا للاصل او اتباعا
لمع مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة نحو جئت معك وكسرها قبل سكون لغة ربيعة
فافاد ما لم يفده الموضح وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول
شرح قول النظم ومع مع فيها قبل وتعل فتح وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع عن الاضافة فتنون وتصير بمعنى
جميعا فتنصب على الحال من الاثنين نحو جاءا معًا قال فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اشتياق لم نبت ليلة معا او
من الجماعة المذكرين والمؤنثات فالاول كقول الخنساء وافى رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي بهم مستفزا بفتح الفاء و
بالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه والثاني كقول متمم بن نويرة اذا حنت الاولى سجعن لها معا اي اذا
صوتت الحمامة الاولى هززن جميعا لاجل تصويتها واختلف في حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة
اعراب والكلمة ثنائية في حال الافراد كما كانت في حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة قاف قتى لانها لما

فاضيف يوم وهو مشبه اذا في الاستقبال الى الجملة الاسمية واذا الاتضاف اليها وقوله وهو سواد بن قارب وكن لي
شفيعًا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية ولو كان واذا
لا تضاف اليها وهذا المذكور من الاية والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد مضى
فيوم فيه مشبه اذ لا مشبه اذا فلذلك اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كاسبوع ويومين وشهر لم
يضف الا الجمل خلافا لبعض المغاربة

فصل

ويجوز في الزمان المحمول على اذ او اذا اذا اضيف الى جملة
الاعراب على الاصل في الاسماء والبناء على الفتح حملا عليها اي على اذ واذا لانها مبنيان لشبه الحرف في الافتقار
الى تمام الجملة واقتضى النظم على مشبه اذ مفعال وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا فان كان ما وليه فعلا مبنيا
بناء اصليا او عارضا فالبناء ارجح والية اشار الناظم بقوله واختر بنا فعل بنيا واختلف في علة فعل البصريون
للتناسب وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حرف الشرط في جعل الجملة تلية منتقرة اليه والى غيره وذلك ان قمت من قولك
حين قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه لا بعد دخولها حدث له افتقار شبه حين وامثاله بان فالبناء الاصلي
كقوله وهو النابغة الذبياني على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت المشيب على المرء اصبح واربع يروى على حين بالخفض
على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا لمبني اصالة وهو عاتبت والبناء العارض نحو
قوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم يروى بخفض حين على الاعراب وفتحه على البناء لكونه مضافا
لمبني وهو يستصبين فانه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصبيت فلانا اذا اعددته
صبيا اي جعلته فعداد الصبيان وان كان ما وليه فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البناء
عند الكوفيين والاخفش وواجب عند جمهور البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم فردعوى الوجوب بقراءة
نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البنا لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق
بين القراءتين اليق واجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لاجل ذلك ان
تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشيء ظرفا لنفسه واعترض عليهم ايضا بنحو قوله تذكرما تذكر من سليمى على حين
التواصل غير دان يروى بفتح حين على البنا والكسر على الاعراب ارجح عند الكوفيين ومال لمذهبهم ابو علي الفارسي من
البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنا فلن يفندا اي لن يغلط

فصل

مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فانها يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان الا
لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يضافان لنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امراتين عند البصريين
خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفها
بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة للغزل قاله في المغني وهو مقيد لما اطلقه هنا والشرط
الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص مضمرا كان او مظهرا فالاول نحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا البستانين وكلتا
الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا امتنا اشد تغانيا فان كلمة نا
مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبيل
لان ذا وان كانت حقيقة في الواحد الا انها مشاركة لها في المعنى لانها مشاركة لها في الاثنين وهما الخير والشر مثلها في قوله تعالى

وقع وص

ران ها ها ها تعالى
كما يه خذ ها ها

خ
استغفر

لافارض ولا بكر عوان بين ذلك اى بين الفارض والبكر فالاشارة بذا فى الموضعين تعود الى ما ذكر اى وكلا ما ذكر
من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله ابن الزبعرى يوم احد قبل اسلامه والمدا بفتح الميم
وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شئ والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق
على امور منها الجهة الواضحة ذكره ذلك بمعناه فى القاموس يقول ان للخير وللشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها
وكلاهما امر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل فى البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى ان
كليهما بمثابة القبلة التى يتوجه اليها المصلى والشرط الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا تضافان
الى كلمتين متفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلاثة اشار الناظم بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرق
اضيف كلتا وكلا فاما قوله كلا اخى وخليلى واحدى عضد فى النايبات والمام الملمات باضافة كلا الا متفرق
وهما اخى وخليلى من نوادر الضرورات والخليل من الخلة وهى كما قال ابو بكر بن فورك صفاء المودة التى توجب الاختصاص
بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد والساعد بمعنى وهو فى المرفق الا الكتف وكنى به عن الاعانة و
التقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنايبات المصايب والالمام النزول الملمات جمع ملمة وهى
نوازل الدهر وكلا مبتداء واحدى بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدا وعضدا مفعوله
الثانى واجاز ابن الانبارى اضافتها الى الظرف بشرط تكريرها نحو كلاى وكلاك يحسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا
فى الافراد نحو كلتا الجنتين اتت ومراعاة معناها وهو قليل وقد اجتمعا فى قول الفرزدق كلا هما حين جد الجرى بينهما
قد اقلعا وكلا انفيهما رابى فالحق قلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وافرد رابى مراعاة للفظ ومنها اى بفتح الهمزة
وتشديد الياء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة ام مثناة ام مجموعة نحو اى رجل واى رجلين
واى رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة نحو اى الغريقين احق او كانت المعرفة مجموعة نحو ايكم
احسن عملا ولا يضاف اى الا لما اى الى المعرفة حال كونها مفردة عن التثنية والجمع الا ان كان بينهما اى بين
اى والمعرفة المفردة جمع مقدر نحو اى زيد احسن اذ المعنى اى اجزاء زيد احسن فبين اى وزيد لفظ
مقدر يدل على الجمع وهو اجزاء فهو عطف مثلها عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن اينى واتيك فارس
الاحزاب اذ المعنى اينا فارس الاحزاب والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله ولا تضف لمفرد معرف اياوان كررتها
فاضف او تنوا لاجزا والسر فى ذلك كله ان اياً الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم
اوصاف بعض الاجناس او تعميم اوصاف بعض ما هو متشخص باحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت
الى منكر وطابقته فى المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم
فيقال اى رجل واى رجلين واى رجال على معنى اى واحد من الرجال واى اثنين منهم واى جماعة منهم وان كان الثانى
اضيفت الى معرف وامتنع ان تطابقه فى المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب
كونها مثنى او مجموعا واما مكررا مع اى بالواو لان المفردين مع الواو فى حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع واما على تقدير مضاف
دال على الجمع ولا تضاف اى الموصولة الا لمعرفة نحو ايهم اشد لان معناها معنى الذى وهو معرفة ولا يجوز ان تضاف
الى نكرة لا تقول اضرب اى رجل هو افضل خلافا لابن عصفور فى اجازته ذلك ولا تضاف اى المنعوت بها والواقعة حالا

الا لنكرة

اذ قد رُدت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا فى الاضافة تاما فى الافراد ولكن حذفت النهائى الوصل
للساكنين الالف والتنوين كما حذفت الفى فتى لذلك ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معاوا الزيدون
معافيو تعون معافى موضع رفع كما توقع اسما المقصورة نحو هم عِدًى ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدون معىٌ كما
قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان معافى ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ما قاله ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله
لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجهٍ غير الذى خرجت به وليس المراد بالمخالفة
هنا المهاية والا لانتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتها واحدة وهى الحيوان الناطق والتركيب صحيح واذا وقع غير بعد
ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كعبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير ما مقبوضا
وبنصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها وجاز حذفه لفظا فيضم غير بغير تنوين ثم اختلف
فى ضمته فقال الفراء والجرمى واكثر المتاخرين ضمة بناء لانها اى غير كقبل وبعد فى الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف
اليه ونسب الى سيبويه فهى اسم لليس او خبر لها والخبر الاخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهى فى موضع نصب والتقدير على
الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثانى الاسم والى بناء غير على الضم اشار الناظم
بقوله واضم بناء غير ان عدمت ما له اضيف نويا وما عدا وقال الاخفش ضمة غير ضمة اعراب وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان
المضاف اليه ثابت فى التقدير عند لانها اسم لكل وبعض وجواز القطع عن الاضافة لفظا لاطرف الزمان كقبل وبعد والا للمكان
كفوق وتحت وعلى هذا فهى اسم لليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة لا الخبر لان خبر ليس لا يرفع وهذان القولان فى الضمة جوزهما
ابن جنى وغيره على البناء اسم او خبر وعلى الاعراب هى اسم لا غير ويجوز قليلا الفتح مع التنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى
ودونه لنية لفظ المضاف اليه فهى خبر لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا وغير والحركة على هذا
اعراب باتفاق واعتربان غير لا يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى مبنى فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف
المضاف اليه وبقى البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا نعم الفتح مع التنوين كالضم مع التنوين
فالحركة اعراب باتفاق لان التنوين اما للتمكين وهو خاص بالمعرب او للتعويض فكان المضاف اليه مذكورا وقيد حذف
ما يضاف اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به فى المغنى وقال انه لحن وبالغ فى الانكار على مرتكبه
فى شرح الشذور وردبان ابا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشرى وابن الحاجب وابن مالك
وانشد عليه فى باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فورب نا لعن عمل اسلفت لا غير تسال وتبعهم صاحب
القاموس ومهما قبل وبعد وجب اعرابهما نصبا على الظرفية او خفضا بمن فقط فى ثلاث صور احداها ان يصرح بالمضاف
اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا اختصاص بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك دارى قبل
دارك او بعدها ولهذا سهل دخول من عليهما عند البصريين قاله الدمامينى الصورة الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى
ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وتركب التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف اليه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت
مولى عليه العواطف بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اى ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره
ثابتا وقرئ فى الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين اى ومن قبل الغلب ومن بعده وهى قراءة الجحدرى
والعقيلى الصورة الثالثة ان يحذف المضاف اليه ولا ينوى معنى لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور بحاله من النصب

على الظرفية او الخفض بمن ولكن يرجح التنوين الذى كان حذف للاضافة لزوال ما يعارضه من الاضافة فى اللفظ
والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله بن يعرب فساغ لى الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات. بنصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذى رواه الثعالبى بالماء الفرات
قال الموضح وهو الانسب لانه العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل لله الحميم البارد فهو من الاضداد وقوله ونحن
قتلنا الاسد اسد خفية. فاشربوا بعدا على لذة حمرا منصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفى البيت
قبله للضرورة وهى المسئلة المشهورة قال المرادى مسئلة اذا نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه واصحابه تنوينه
مرفوعا وعليه قوله فاشربوا بعدا على لذة حمرا ومختار الخليل واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لى الشراب وكنت قبلا
انتهى وهما نكرتان فى هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا كما تنون سائر الاسماء النكرات تنوين
التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك فى شرح الكافية وهذا القول عندى
حسن ومعرفتان فى الوجهين قبل بالاضافة لفظا فى الاول وتقديرا فى الثانى فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه
بنيا لافتقارهما الى المضاف اليه معنى افتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين وعلى الضم لتخالف
حركة البناء حركتى الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة الجماعة السبعة بالضم بغير تنوين وهما فى هذه الحالة معرفتان
بالاضافة لا موغلة منوية والاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الجوهرى انما يبنيان على الضم اذا
كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما معربان سواء نويت معناه اولا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم
تسمى غايات لان الاصل فيها ان يكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه لانه تتمتها اذ به توفيتها
فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار اخر المضاف غاية قاله الدمامينى ومنها اول مقابل اخر ودون واسماء
الجهات الست كيمين وشمال وورا وامام وفوق وتحت وهى على التفصيل المذكور فى قبل وبعد من انها اذا اضيفت
لفظا اعربت نصبا على الظرفية او خفضا بمن واذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور ونونت واذا
حذف المضاف اليه فان نوى لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم تقول جاء
القوم واحوك خلف وامام بالضم فيهما تريد خلفهم وامامهم ولكنك حذفت المضاف اليه ونويت معناه وبنيتهما على
الضم قال رجل من بنى تميم لعن الاله تعلة بن مسافر لعنا يغشى عليه من قدام بالضم والاصل من قدامه فحذف
المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل
ويروى ابن مزاحم ويغشى بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصيب وقال معن بن اوس. لعمرك ما ادرى
وانى لاوجل. على اينا تغدو المنية اول. بالضم والاصل اول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه يقدر احدهما
سابقا ولا يعرف عدو المنية فى اول الوقتين المقدرين لهما على اى الرجلين والمنية الموت وحكى ابو على نية لفظه
الفارسى ابدا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على
نية تركبهما ومنعهن الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من حكاية ابى على ان اول
له استعمالان احدهما ان يكون ظرفا والثانى ان يكون صفة كالاسبق وقال اخرا ذا انا لم اومن عليك ولم يكن
لقاوك الا من وراء وراء بالضم وانشد سيبويه لا يحمل الفارس الا المليون المحصن من امه ومن دون بالسكون

الشاهد فى الاول والثانية تاكيده

والقافية

والقافية هنا لو كانت مطلقة الروى لكان مبنيا على الضم لانه قرينة الاضافة قال الشاطبى وتقول جلست يمين
وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك ومنها حسب بسكون السين ولها
فى العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى فتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة
فتكون نعتا للنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة حملا على ما هى بمعناه كمررت برجل حسبك من رجل اى كافك كل غيره وحالا
لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسب على الحال من عبد الله اى كافيا لك عن غيره وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة
فترفع على الابتدا نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدا وسوغ الابتدا به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو
اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما لان نحو قولك حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد
الاعراب الاول وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدا ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم غير
مختص وبهذا الاستعمال الثانى يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفى فان العوامل اللفظية نحو ان والباء فى المثالين
الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح والاستعمال الثانى من اصل التقسيم
ان يكون حسب بمنزلة لا غير فى المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة فى اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هى
حسب المتقدمة فى الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفى وتجدد
لها ملازمتها للوصفية او الحالية او الابتدا وبنا وناعلى الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل تقول فى الوصفية رايت رجلا حسب و
فى الحالية رايت زيدا حسب محذف المضاف اليه منهما ونوى معناه فبنيت على الضم قال الجوهرى كانك قلت حسبى او حسبك
فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعنى بالاضمار الحذف فكانه قال حذفت المضاف اليه منهما واضمرته فى نفسك ولم تنون
لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد وتقول فى الابتدا قبضت عشرة فحسب محسب مبتدا حذف خبره
اى فحسبى ذلك والمعنى رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير وجئت الفا فى الاخير تزيينا للفظ كما تدخل
على قطعى فى قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك فى قوله فى النظم قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات
ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما بعده قد ذكرا انها اى حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان
ولا وجه لنصبها لانها ظرف وقد ذكر هامع الظروف الا انه نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد
ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى ان استعمالها حينئذ اى حين اذ قطعت عن الاضافة منصوبة
شايع فى كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معربة بالاضافة وهذان الاقتضاءان كلاهما ممنوع اما الاول فلانها
اذا قطعت عن الاضافة وجب بنا وناعلى الضم واما الثانى فلانها نكرة دائما اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها
مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ اى حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد فى كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها
لا تفيد التعريف وانما هى فى تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك فى شرح العمدة وايضا فلا وجه لتوقف ابى حيان
فى تجويز انتصابها على الحال حينئذ اى حين اذ كانت مضافة فانه اى فان نصبها على الحال مشهور فى غالب الكتب حتى انه
مذكور فى كتاب الصحاح للجوهرى مع كثرة تداوله الابدى له قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك من رجل
وتقول فى المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى نصه فحسبك فى الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على
انها نعت لها وفى الثانى وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهى فى الصورتين نكرة وان كانت مضافة

لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف و ايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك اى بنصبها على الحال اذا تنزلنا
و قلنا ان لها حالة تعريف و حالة تنكير لان مراده بقوله و ان يريدوا نصبا اذا ما نكرا التنكير الذى ذكره قبل و بعد و هو ان
تقطع عن الاضافة لفظا و تقديرا و تنصب على الظرفية بحيث يقال رايت زيدا حسبا او محسبا و لم يسمع ذلك الا مطلق التنكير
كما توهم ابو حيان و ما ذكره الموضح من ان مراد الناظم ذلك لا يدفع الاعتقاد فالصواب ان يحمل عموم قوله و ما من بعده قد ذكرا
على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسبة و عل الاتية و اما عل فانها توافق فوق فى افادة معناها و هو العلو
و فى بنايها على الضم اذا كانت معرفة فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشئ العلانى من اسفل الدار و الشئ العلانى
من عل اى من فوق الدار و كقوله و هو العزيز فوق بهجور ترا و لقد سددت عليك كل ثنية و اتيت نحو بنى كليب من عل
اى من فوقهم و الثنية طريقة العقبة و توافق فوق ايضا فى اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا اريد بها علو مجهول كقوله
و هو امرؤ القيس الكندى يصف فرسا مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه من عل بكسر اللام اى من شئ عال و نحالها
اى تحالف عل فوق فى امرين احدهما انها اى عل لا تستعمل الا مجرورة بمن دايما و الثانى انها لا تستعمل مضافة بخلاف
فوق فيهما كذا قال جماعة منهم ابن ابى الربيع و هو الحق و ظاهر ذكر ابن مالك لها فى عداد هذه الالفاظ انها تجوز اضافتها
و قد صرح الجوهرى بذلك فى الصحاح فقال يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اى من عال و هو سهو قاله فى الدور و مقتضى
قوله فى النظم و اعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا و ما من بعده قد ذكرا انها يجوز انتصابها على الظرفية او غيرها موجود
فى كلامهم و انما بسطت القول كالحالية و ما اظن شيا من هذين الامرين و هما جواز اضافتها و جواز نصبها على الظرفية
او غيرها موجودا فى كلامهم و انما بسطت القول قليلا فى شرح هاتين اللفظتين و هما حسب و عل لانى لم ار احدا
من الشراح وفاهما حقهما من الشرح و فيما ذكرته لمن تدبره و الحمد لله على تيسر ذلك

فصل

يجوز ان يحذف ما علم من مضاف و مضاف اليه فان كان المحذوف هو المضاف فالغالب ان يخلفه فى اعرابه المضاف اليه
و هو فى ذلك على قسمين سماعى و قياسى فالسماعى ما يصح استيداد القايم مقام المضاف اليه بالاعراب فى المغنى كقول عمر بن ابى
ربيعة لاتا عتيق حسبى الذى ان بى يا عتيق ما قد كفانى اراد يا ابن ابى عتيق و القياسى ما لا يصح فيه ذلك و هو
اما فاعل نحو و جاء ربك اى امر ربك او نايب عن الفاعل نحو و نزل الملايكة تنزيلا اى نزول الملايكة قاله ابن جنى و فيه
نظر او نحو و لكن البر من امن بالله اى بر من امن بالله قاله الشلوبين و فيه نظر او جزء المبتدا نحو شر المنايا ميت بين اهله
اى منيه ميت او مفعول به نحو و اشربوا فى قلوبهم العجل اى حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى يمون
الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اى اغتماض ليلة ارمد او مفعول فيه نحو قولهم اتينا طلوع الشمس اى وقت طلوع
الشمس او مفعول له نحو جئتك زيدا فضله اى ابتغاء فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاء زيد و الشمس اى و طلوع
الشمس او حالى نحو تفرقوا ايادى سبا اى مثل ايادى سبا او مجرور بالحرف نحو كالذى يغشى عليه من الموت اى
كدوران العين الذى يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو و لا يجوز عطا اليوم دون غد اى دون عطا غد ثم
تارة يكون المحذوف مطرحا و هو الاكثر و تارة يكون ملتفتا اليه و يعرف ذلك بعود الضمير و نحوه فالاول نحو و اسال
القرية التى كنا فيها اى اهل القرية فاهل مطرح و لو التفت اليه هنا لقيل الذى كنا فيه و الثانى نحو او كظلمات
فى بحر لجى يغشاه موج اى كذى ظلمات بالافراد فحذف و التفت اليه فذكر الضمير فى يغشاه و لو كان مطرحا لقيل يغشاها

شرح ص

وشمل ذلك قول الناظم و ما يلى المضاف يانى خلفا عنه فى الاعراب اذا ما حذفا و من غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف
المضاف فى اعرابه بل قد يبقى على جره و شرط ذلك فى الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه
كقولهم ما مثل عبد الله و لا اخيه يقولان ذلك فابقوا اخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا و مثل المحذوف
معطوف على مثل المذكور اى و لا مثل اخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور و المحذوف و لو كان اخيه معطوفا
على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا و هو مثل و كان يجب ان يقولا يقول بالافراد لان خبر اسم ما و هو موجود و قولهم و هو
ابو دواد حارثة بن الحجاج اكل امرى تحسبين امرا و نار توقد فى الليل نارا فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل
محذوفة معطوفة على المذكور اى و كل نار و انما قدرناه مجرورا بكل محذوفة و لم نجعله مجرورا بالعطف على امرا المجرور باضافة
كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين لان امرئ المجرور معمول لكل و امرا المنصوب معمول التحسبين على انه
مفعول ثان له و معمول الاول كل امرئ تقدم عليه فلو عطفنا نارا المجرورة على امرا المضاف اليه كل و عطفنا نارا المنصوبة معمول ص
على امرا المنصوب لزم ان نعطف بحرف واحد شيئين على عاملين مختلفين و ذلك يمتنع لان العاطف نايب عن العامل
و عامل واحد لا يعمل جرا و نصبا و لا يقوى ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه و المبرد و ابن السراج و هشام
و ذهب الاخفش و الكسائى و الفراء و الزجاج الى الجواز و التقدير تحسبين كل امرى امرا و كل نار نارا فالمحذوف المضاف
و ابقى المضاف اليه على جره و اختير الحذف دون العطف لان حذف ما دل عليه دليل مجمع على جوازه و العطف على معمولى عاملين
مختلف فيه كما قدمنا و الحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه و الى ذلك اشار الناظم بقوله و ربما جروا الذى ابقوا
كما قد كان قبل حذف ما قد مثلا لما عليه قد عطف و هذا الشرط اعلم كما تقدم و هو
غير الغالب قراة ابن عمار بالجيم و الزاى تريدون عرض الدنيا و الله يريد الاخرة بجر الاخرة على حذف مضاف اى عمل
الاخرة فان المضاف المحذوف و هو عمل ليس معطوفا على احد بل المعطوف جملة من مبتدا و خبر فيها المضاف و هو
عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف و الاصل و الله اعلم تريدون عرض الدنيا و الله يريد عمل الاخرة
و من قدر عرض الاخرة فقد تجوز و ان كان المحذوف المضاف اليه و هو الجزء الثانى فهو على ثلاثة اقسام لانه تارة يزال
من المضاف و هو الجزء الاول ما يستحقه من اعراب و تنوين و يبنى على الضم نحو قبضت عشرة ليعين مما هو شبيه
بالغايات و نحو من قبل و من بعد مما هو غايات كما مر فى الفصل قبله و تارة يبقى اعرابه و يرد تنوينه و هو الغالب
نحو و كلا ضربنا له الامثال من الفاظ الاحاطة و نحو ايا ما تدعوا من اسماء الشرط و تارة يبقى اعرابه و يترك تنوينه
كما كان فى الاضافة و شرط ذلك فى الغالب ان يعطف عليه اى على المضاف اسم عامل فى مثل المضاف اليه المحذوف
و هذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع و نصف ما حصل و الاصل خذ ربع ما حصل و نصف ما حصل فحذفوا
ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثانى المضاف اليه نصف و ابقوا المضاف الاول و هو ربع على
حاله فلم ينون لان المضاف اليه منوى لفظ و عطف عليه نصف و هو اسم مضاف عامل فى ما حصل الجر بالاضافة
اليه و ما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا و معنى و هذه المسئلة لها شبه بباب الشارع فان ربع و نصف
يتنازعان ما حصل فاعمل الثانى لقربه و حذف ما تقدم مثلا لما عليه قد عطف و هذا الشرط اعلم كما تقدم و هو
بين المضاف و المضاف اليه و الاصل خذ ربع ما حصل و نصفه ثم اقحم و نصفه بين المضاف و المضاف اليه فصار ربع

ونصفه ما حصل ثم حذف الهاء اصلا حالا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز
الا في الشعر واختار الناظم انه من الحذف من الاول لدلالة الثاني فلا فصل فهي عنده جايزة قياسا وسماعا واليها اشار
بقوله في النظم وحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاولا او غيو
بالرفع اي غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف كقوله علقت اما انفعت نعم بمثل او انفع مخ وبل الديم فمثل مضاف الى
محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انفع مخ وبل الديم فحذف وبل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل
انفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد
والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ومخ غير الغالب قولهم فيما حكاه ابو علي ابدا بذا من اول بالخفض
من غير تنوين على اضافة لفظ المضاف اليه اي مخ اول الامر وقراة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع مخ غير تنوين على
الاهمال اي فلا خوف شي عليهم واما قراة يعقوب لا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال **فصل** زعم كثير من النحويين
انه لا يفصل بين المتضايفين الا في الشعر لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزئه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا
يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين والحق عند الكوفيين ان مسائل
الفصل سبع منها ثلاث جايزة في السعة بكسر السين وهي النثر وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل و
ان يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم احداها ان
يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل
اولادهم شركائهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبني للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف
وشركائهم مضاف اليهم من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك
ثلاثة امور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير
من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف واما قراة ابن
عامر فشي لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القران
المعجز بحسن نظمه وجزالة انتهى وقول الشاعر عتوا اذ اجبناهم الى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث
الاجادل فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل
به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث
الموحدة اولى وثانية مثلثة آخره فاء طاير مثلث الضبط واخر مثلث النقط وبينهما غين معجمة طاير ضعيف
يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر واما ظرفه وهو عطف على قوله واما مفعوله اي
والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعى لها في رداها فترك مصدر
مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله المحذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به و
فصل به بين المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شانها يوم امع هواها سعى في رداها
ويحتمل ان يكون الاصل ترك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة الثانية من الثلاث
ان يكون المضاف وصفا بمعنى الحال او الاستقبال والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراة بعضهم

فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه
من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل ولا تحسبن
الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج فسواك مبتدا ومانع
خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه
والاصل وسواك مانع المحتاج فضله او ظرفه عطف على مفعوله الاول اي والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم او ظرفه وذلك
صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلاة والسلام هل انتم تاركوا لي صاحبي فتاركوا جمع تارك اسم فاعل تركب مضاف
الى مفعوله وهو صاحبي وقد فصل بين الفعل ولي جار ومجرور ظرف تاركوا وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل
هل انتم تاركوا صاحبي لي وقول الشاعر فهز شني بخير لا كهز ني وهدمني كناحت يوما صخرة بعسيل فناحت اسم
فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين
المضاف والمضاف اليه ورشني امر من رشت السهم اذا اريت عليه الريش والمعنى اصلح حالي بخير ومدحتي مفعوله معه و
بعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهو كناية عن كون سعيه عملا فايدة
فيه مع حصول التعب والكد المسئلة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل قسما كقولهم هذا
غلام والله زيد بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري هذا غلام ان
شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك الفصل
بالمقول نادرا ها جظتا اما اسار ومنه واما دم والقتل بالحاجز في رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر
والمسايل الاربع الباقية من السعة تختص بالشعر لغلط الضابط المذكور احداها الفصل بالاجنبي و
نعني به معمول غير المضاف وان كان عاملها واحدا فاعلا كان الاجنبي كقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس اتجب
ايام والداه به اذ تجلاه فنعم ما تجلا فاتجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق باتجب وايام ظرف زمان متعلق باتجب
وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه معمول
لغيره اي اتجب والداه به ايام اذ تجلاه يقال اتجب الرجل اذا ولد نجيبا وتجلاه بالنون والجيم نسلاه او مفعولا
معطوف على فاعلا اي فاعلا كان كما مر او مفعولا كقوله وهو جرير تسقى امتيا حائدي المسواك ريقتها كما تضمن
ماء المزنة الرصف فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو في البيت قبله وندى مفعوله الاول
وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه اي تسقي ندى
ريقتها المسواك والمسواك اجنبي من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقي والامتياح
بمثناة فوقية فتحتانية فالف فحاء مهملة الاستياك والمزنة السحابة والرصف بفتحتين جمع رصفة وهي حجارة مرصوف
بعضها الى بعض وما الرصف ارق واصفى او ظرف كقوله وهو ابو حية النميري كما خط الكتاب بكف يوما يهودي
يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودي وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبني
للمفعول وبكف متعلق به ويقارب او يزيل نعتان ليهودي المسئلة الثانية من الاربع الفصل بفاعل المضاف
كقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدنا قهر وجد صب فاضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر

وهو وجد والاصل ما وجدنا له هوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق ويحتمل ان يكون من اى من الفصل
بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله وهو الاحوص لئن كان النكاح احل شئ فان لكاحها مطر حرام فى رواية الخفض
لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالها وهى محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل انه يروى بنصب مطر وبرفعه فان
كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطر ايانا فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر هى
فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما ان تكون مفعوله فتكون فى تقدير ايانا او فاعله فتكون
فى تقدير هى ففعلى الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثانى المراة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى
التقديرين فالهاء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف
لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان اقبح الناس منظرا وكان تحته امراة من اجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو
يابى ذلك والمسئلة الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله وهو معاوية بن ابى سفيان لما اتفق ثلثة من الخوارج ان
يقتل كل واحد منهم واحدا من علي ابن ابى طالب وعمرو بن العاص ومعاوية ابن ابى سفيان رضى الله عنهم فقتل على وسلم
عمرو ومعاوية نجوت وقد بل المرادى سيفه من ابن ابى شيخ الاباطح طالب فنصل بين المتضايفين وهما ابى وطالب نعت
المضاف وهو شيخ الاباطح اى من ابى طالب شيخ الاباطح وتجوز فى جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو ابى دون المضاف
اليه وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمرادى هو عبد الرحمن بن ملجم والشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة
اسم المفعول كما فى تهذيب الاسماء وهو قاتل على ابن ابى طالب رضى الله عنه والاباطح جمع بطحاء والمراد بها مكة لان ابا طالب
كان شيخ مكة وجماعيان اهلها واشرافها المسئلة الرابعة الفصل بالنداء بمجئ المنادى كقوله كان برذون ابا عصام
زيد حمار دق باللجام فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كان اى كان
برذون زيد حمار يا ابا عصام وبقيت خامسة وهى لم يقل ملغى كقوله باى تراهم الارضين خطوا اراد باى الارضين
تراهم وسادسة وهى الفصل بالمفعول لاجله كقوله معاود جراءة وقت الهوادى اراد معاود وقت الهوادى جراءة
والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز وما يجب فصل يمين واضطرارا وجدا
باجنبى او بنعت او ندا **فصل فى احكام المضاف للياء** الدالة على المتكلم يجب كسر اخره اى المضاف لمناسبة
الياء سواء كان صحيحا كغلامى وعبدى او شبيها بالصحيح كدلوي وظبيي ويجوز فتح الياء واسكانها واختلف
فى ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبنى والياء مبنية
والفتح اصل ثان لانه اصل ما يبنى وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان اكثر وليستثنى من هذين الحكمين وهما
وجوب كسر اخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها اربع مسايل لا يبالى فيها ذلك وهى المقصور كفتى وقذى بالذال
المعجمة والمنقوص كرام وقاض والمثنى وشبهه كابنين بالموحدة وغلامين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم و
شبهه كزيدين ومسلمين وعشرين فهذه الاربعة اخرها واجب السكون لان اخر المقصور والمثنى المرفوع الف واخر المنقوص
والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة فى ياء المتكلم وليس شئ من الالف والياء المدغم قابلا للتحرك
والياء منها واجبة الفتح للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله اخرما يضاف للياء اكسر اذا لم يك
معتلا كرام وقذا ويك كابنين وزيدين قذى جميعها الياء بعد فتحها احتذى وندر اسكانها بعد الالف فى قراءة نافع

ومحياى

ومحياى ومماتى فى الوصل بسكون الياء ومحياى وليبان ذلك فى الوصل عطف عليه ومماتى والا فلا حاجة لذكره وندر كسرها
بعد الالف فقراءة الاعمش والحسن البصرى قال هى عصاى بكسر الياء على اصل التقاء الساكنين وهو اى الكسر
مطرد فى لغة بنى يربوع فى الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش ويحيى ابن وثاب وما انتم
بمصرخيّ انى بكسر الياء فى الوصل ولذلك عقبه بانى وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب واجازها ابو عمرو وابن العلا قاله
الشاطبى وبذلك سقط ما قال المعرى فى رسالته اجمع اصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما انتم بمصرخيّ بالكسر
قال الموضح فى الحواشى والمعرى له قصد فى الطعن على علماء الاسلام ولعل الذين كسروا لغتهم اسكان الياء للاضافة
فالتقى معهم ساكنان ونظيره الكسر فى شدّ ومن مع القوم وان كان الكسر فى الياء اثقل انتهى وتدغم ياء المنقوص و
المثنى وحالتا الجر والنصب ويا المجموع فى يا الاضافة لاجتماع المثلين كقاضيّ رفعا ونصبا وجرا ورايت ابنيّ بفتح
النون وزيدي بكسر الدال ومررت بابنيّ وزيديّ وتقلب واو الجمع السالم فى حالة الرفع ياء لان الواو والياء اذا
اجتمعا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت او تاخرت ثم تدغم الياء المنقلبة عن الواو فى يا المتكلم
لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو دؤيب يرثى بنيه الخمسة حين هلكوا اجيعا فى طاعون واحد اودى بنيّ واعقبوني
حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع فاودى معناه هلك وبنى فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم واصله بنوى
عمل فيه ما تقدم وان كان الواو قبلها ضمة قلبت الضمة كسرة كما فى اودى بنى وجاء مسلمىّ وعشرىّ وظاهر سياقه انه
يبدا بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو فى ذلك تابع للترتيب الذكرى فى قول النظم وتدغم الياء فيه والواو ان ما
قبل واو ضم فاكسره يهن واختار ابن جنى ان يبدا بقلب الضمة على قلب الواو كما فى اجرىّ جمع جرو واصله اجرُوٌ
فانهم قلبوا الضمة كسرة اولا لانها اضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها قلم يقدموا على الحرف الاقوى الابعد
ان اقدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقدامهم على الاقوى من غير تدريج قلت لا يلزم العكس فى اجرى لانه
يودى الى قلب الواو ياء لغير موجب بخلاف مسلمى فان موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احداهما
بالسكون وانما قدم قلب الضمة فى اجرى والواو فى مسلمى لان قلب الواو ياء فى اجرى ناشئ عن قلب الضم كسرة وقلب
الضمة كسرة فى مسلمى ناشئ عن قلب الواو ياء او كان قبل الواو فتحة ابقيت لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين
كمصطفى بفتح الفاء جمع مصطفىً بالقصر واما مصطفى بكسر الفاء فانه جمع مصطفٍ بالنقص وتسلم الف التثنية
من القلب ياء اتفاقا كمسلماى اذ لا موجب لقلبها ياء واطلق الناظم فقال والفاسلم واجازت هذيل فى الف
المقصور قلبها ياء عوضا عن كسرة الحرف التى يستحقها ما قبل الياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وعن هذيل انقلابها
يا حسن لقوله وهو ابو ذؤيب الهذلى سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوى اصله
هواي فقلب الالف ياء وادغمها فى ياء المتكلم والواو فسبقوا تعود الى بنيه الخمسة فى قوله اودى بنى واعنقوا تبع
بعضهم بعضا فى الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء ابنى للمفعول اى خرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير
قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذول وهو المرتفع من الارض ويجوز ان يكون تصغير هذول وهو المضطرب
من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حى من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس ابن مضر اخو خزيمة بن مدركة انهما هذ
بنت وبرة اخت كلب بن وبرة ولا تختص قلب الف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدى

جمع السلامة ص

في البسيط عن علي في قوله تعالى فمن تبع هداي وبها قرا ابو عاصم المحدث وابن اسحاق وعيسى بن عمر هدى وهي عصى ورويت
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشاطبي واتفق الجميع من العرب على ذلك وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم في علي ولدي
الظرفيتين كما قيده المرادي وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفي دعواه الاتفاق
نظر فان بعض العرب لا يقلب فيقول لدای وعلای قاله المرادي في شرح التسهيل ولا يختص قلب الالف يا بيا المتكلم بل
هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذلك الحكم في نحو الي وظاهر كلام المرادي السابق ان من يقول لدای
يقول الای فانه قال بعد ان قال ذلك وكذلك الى انتهى وافرد الى عن اخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع
اسما لواحد الآلاء وهي النعم هذا باب اعمال المصدر و اعمال اسم مداء لها مختلف فمدلول
المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي بواسطة دلالته
على المصدر وتحقق ماهيتها ان تعالى الاسم الدال على مجرد الحدث انما هي بواسطة دلالته من غير تعرض لزمان ان كان علما
موضوعا على معنى كفجار وحماد علمين للفجرة بسكون الجيم والحمرة بفتح الميم الاولى وكسر الثانية او كان مبدوا بميم زايدة
لغير المفاعلة كمضرب ومقتل بفتح اولهما وثالثهما او كان متحاوزا فعلة الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغسل
ووضوء بضم اولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوءا فانهما اي فان الغسل بزنة القرب والوضوء بزنة الدخول
في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدا وهو قوله او لا
الاسم الدال الاجود في مثل هذا التركيب كما قال الموضح في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر المبتدا والشرط معترض
بينهما وجوابه محذوف على حد قول النظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اهم وما ذكره ضابط ان المبدو بميم زايدة لغير المفاعلة
اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في شرح الشذور انه مصدر وليسمى المصدر الميمي انما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا
انتهى والا يكن كذلك فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله في التعدي واللزوم ان كان بمحل فعل امامع ان المصدرية
والزمان ماض او مستقبل فالاول كعجبت من ضربك زيدا امس والثاني نحو يعجبني ضربك زيدا غدا فالمصدر في هذين
المثالين بمحل ان وفعل ماض في الاول اي ضربته امس وان وفعل مضارع في الثاني اي ان تضربه الان او غدا
واما مع ما المصدرية والزمان حال فقط كيعجبني ضربك زيدا الان اي ما تضربه الان ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا من
المصدر المؤكد لعامله كون زيد امنصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط لانه لا يحل محله فعل مع ان او ما وانما هو منصوب
بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النايب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك في
التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون
ان وما انتهى فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عمل عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النايب عنه المصدر عند
الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله اشار الناظم بقوله بفعله المصدر الحق في العمل ان كان فعل مع ان او ما يحل
محله وبقي من شروط اعمال المصدر شروط العدمية فهي ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا ولا مهما
فلا يجوز ضربي زيدا حسن وهو عمر اقبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز اعجبتني ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا
يجوز اعجبني ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي
خلافا للقوم ولا معمولا لمن معمولا بها جنبي فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا موحرا عن معموله

فلا يجور

فلا يجوز اعجبني زيدا ضربك قاله في شرح القطر اخذا من التسهيل وعمل المصدر مضافا اكثر من عمله غير مضاف وهو
متفق عليه ويضاف للفاعل تارة وللمفعول تارة اخرى فالاول نحو لولا دفع الله الناس والثاني كقوله الا ان
ظلم نفسه المرء بين اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا وعمله منونا اقيس من عمله مضافا لانه يشبه الفعل
بالتنكير نحو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير او اطعامه يتيما و
المسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا المبعده من مرفوع ومنصوب على اضمار
فعل وعمله معرفا بال قليل في السماع ضعيف في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله ضعيف
النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى
ضعيف نكايته اعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفر الشر بل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
واختلف في المصدر المقرون بال على اربعة اقوال فجيز يعمله والكوفي لا يعمله كالا يعمل المنون وجوزه الفارسي
على قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجبت من الضرب زيدا عمرا ووافقه ابو حيان ويرد عليهما
قوله عجبت من الرزق المسيء الهه وللمانع بعض الصالحين نقيره اي عجبت من ان رزق المسيء الهه ومن ان
ترك بعض الصالحين نقيرا والى اعمال المصدر في احواله الثلاثة اشار الناظم بقوله مضافا او مجردا او مع ال والاسم
المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا فتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل وان كان بميما فكالمصدر في العمل اتفاقا لانه
مصدر حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله وهو الحارث بن خالد المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعا
للحريري اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فنصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله و
جملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم منادى بالهمزة وان كان
اسم المصدر غيرهما اي غير العلم والميمي وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي لم يعمل عند البصريين
لان اصل وضع لغير المصدر فغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضا به ثم استعملا في الحدث ويعمل عند
الكوفيين والبغداديين لانه الان دال على الحدث وعليه قوله وهو القطامي اكفرا بعد رد الموت عني وبعد
عطائك المائة الرتاعا فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الاول اي عطائك
اياي المائة على حد حتى يعطوا الجزية اي يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراجع راتعه وهي الابل التي ترتعي نعت
مائة والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي وكان من خبره ان القطامي اسر فخلصه زفر وردعليه ماله واعطاه مائة
بعير فعنايم القوم الذين اسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول النظم و
لاسم مصدر عمل بالتنكير لان ذلك صادق عليه وكثر ان يضاف المصدر الى فاعله لشدة اتصاله به ثم يأتي مفعوله
منصوبا نحو ولولا دفع الله الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله
الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح ويقل عكسه وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم
يأتي فاعله مرفوعا كقوله وهو الاقيشر الاسدي افنى تلادي وما جمعت من نشب فقرع القواقير افواه الاباريق
فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقير بقافين فراي
معجمة اقداح يشرب بها الخمر واحدتها قاقورة واما قازوزه بزايين بينهما الف فاحد زيزكوة اداريز بهملتين جمع قارورة

وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فلذلك ردت في الجمع والابارق جمع ابريق وروى بنصب الافواه
فيكون من القسم الاول وتلادي بكسر التا المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم و
النشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على الضياع والدور والاموال الثابتة التي لا يقدر الانسان
ان يرحل بها وقيل تختص اضافة المصدر الى مفعوله بالشعر بهذا البيت ورد بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم
وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر يحل محل ان والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة
فاعله اى وان يحج البيت المستطيع والمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه واما
اضافته الى الفاعل ثم لا تذكر المفعول في اللفظ وبالعكس وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ فكثير
فيهما فالاول نحو ربنا وتقبل دعاي والثاني نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير فدعاي مصدر مضاف الى الفاعل
وهو ياء المتكلم ودعا الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل ولو ذكرا
لقيل دعاي اياك ومن دعايه الخير وهو احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل واليه ذلك اشار الناظم
بقوله وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله وتابع المجرور فاعلا كان المجرور او مفعولا يجر على اللفظ او
على المحل فيرفع ان كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد العامري يصف حمارا واتانا وحشيين حتى تهجر في الرواح
وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب
بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله اى
كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المجرور مفعولا كقوله وهو زياد العنتري ارونة قد كنت دانيت
بها حسلا نحاة الافلاس والميانا فنحاة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف اى نحافتي
الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس وفي ذلك اشار الناظم
بقوله وجرما يتبع مجرورا من راعى في الاتباع المحل حسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين ومذهب سيبويه
والجمهور منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل
خلاف الظاهر **هذا باب اعمال اسم الفاعل** عمل فعله في التعدي واللزوم وهو دال على الحدث
والحدوث وفاعله فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال فخرج بذكر الحدوث اسم
التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان على الحدوث وانما يدلان على الثبوت وخرج بذكر
فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل
انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ تقديم الحدوث
على الحدث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح اهل الميزان فان كان اسم الفاعل صلة
لال عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره معتمدا او غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا امس والان او غدا
وذلك لان ال هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان اريد المضي او يقرب ان اريد غيره والفعل يعمل في
جميع الحالات فكذا ما حل محله وايا ذلك اشار الناظم بقوله وان لمن يكن صلة ال فهي المضي وغيره اعمال
قد ارتضى وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله بشرطين عدميين وبشرطين وجوديين فالعدميان

احدهما ان لا يصف والثاني ان لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان احدهما كونه للحال او للاستقبال لانه انما عمل
حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي لا للماضي لانه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي
في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب وقال المانعون لا حجة لكم ولهم في باسط ذراعيه لانه
على ارادة حكاية الحال الماضية فالمعنى يبسط ذراعيه فيصير وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو في وكلبهم
واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى وتقلبهم بالمضارع
الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم بالماضي ومحل الخلاف في رفع الظاهر ونصبه المفعول به اما رفع الوصف الماضي الضمير
المستتر فجايز اتفاقا والشرط الثاني اعتماده على استفهام او نفي او مخبر عنه او موصوف او ذي حال فالاستفهام والنفي
نحو اضاربٌ زيدٌ عمرا او ما ضاربٌ زيدٌ عمرا والمخبر عنه نحو زيدٌ ضاربٌ ابوه عمرا او موصوف نحو مررت برجل ضاربٌ ابوه عمرا وذي
الحال نحو جاء زيدٌ راكبا ابوه فرسا والاعتماد على المقدر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد على الملفوظ
به من ذلك نحو مهين زيدٌ عمرا ام مكرمه فمهين رفع زيدا ونصب عمرا على الاستفهام المقدر اى امهين ونحو مختلف الوانه
فمختلف رفع الوانه اعتمادا على الموصوف المقدر اى صنف مختلف الوانه وقولهم وهو الاعشى ميمون كطالع صخرة يوما
ليوهنها فلم يضرها واوهى قرنه الدهر فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر اى كوعل ناطح والوعل بفتح الواو
مع فتح العين المهملة وكسرها كفرس وكتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به هنا تيس الجبل بجيم و
موحدة مفتوحتين وتقال له الابل بفتح الهمزة وتشديد الباء المثناة آخر الحروف المكسورة ويوهنها يزعزعها
ومنه اى من الاعتماد على الموصوف المقدر يا طالعا جبلا فطالعا نصب جبلا لاعتماده على الموصوف المقدر اى يا
رجلا طالعا وقول ابن مالك في النظم او حرف ندا نصريح منه انه اعتمد على حرف النداء وذلك سهو لان المعتمد عليه
ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه مختص بالاسم لكونه من علاماته فكيف يكون مقربا من الفعل
قاله ابن الناظم بمعناه والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولى
استفهاما او حرف ندا او نفيا او جا صفة او مسندا واشار الى الاعتماد على المقدر بقوله وقد يكون نعت محذوف
عرف فيستحق العمل الذي وصف وفي المغني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو
للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قايم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة
نحو اقايم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على التقديم
والتاخير **فصل** تحول صيغة فاعل للمبالغة والعمل والتكثير فيه الى خمسة اوزان فعّال بفتح الفا
وتشديد العين كضرّاب او فعول بفتح الفاء كضَرُوب او مِفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة واليها اشار الناظم بقوله فعال
او مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بديل والى فعيل بفتح الفا وكسر العين وبعدها ياء كضريب او فَعِل بفتح الفا
وكسر العين من غير ياء كضَرِب بقلة واليهما اشار الناظم بقوله وفي فعيل قل ذا وفَعِل وتسمى هذه الخمسة امثلة المبالغة
فيعمل عمله بشروطه المتقدمة والى ذلك يشير قول النظم فيستحق ما له من عمل قال الفلاح بالقاف المضمومة وبالحاء المهملة
اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اغفلا فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان

اخا الحرب ولباسا حالان تقدمهما فى البيت قبله واراد بالجلال بالجيم ما يلبس فى الحرب من الدروع والجواشن والولاح مبالغة فى والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الاصل عماد البيت واراد بها البيت نفسه واعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال اعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال او على الخبرية للبيان لم يمنع تعداد خبرا او المراد انه ثابت القدم فى الحرب وبينه وبينها مواخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب وقال ابو طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم فى مرثية حنتمة امية بن المغيرة المخزومى ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عد موازاد فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذى خبر محذوف اى هو ضروب او انت ضروب ونصل السيف شغوة ولذلك اضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه بمعناه انه للمحار ربوا ثكلها فنصب بوايكها جمع بائكة وهى النسمية الحسنا من النوق بمحار بالحاء المهملة مبالغة فى ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان وقال عبد الله بن قيس الرقيات فتاتان امتاهما فشبيهة هلالا واخرى منهما تشبه البدرا فنصب هلالا بالشبيهة مبالغة فى مشبهة لاعتمادها على ذى خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما فشبيهة هلالا وقال زيد الخيل سمى بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالرا اتانى انهم مزقون عرضى جحاش الكرملين لها فديد فنصب عرضى بمزقون جمع مزق بالرای مبالغة فى مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية لاتانى وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحامى عنه والجحاش بجيم ثم حاء مهملة واخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير مبتدا محذوف اى هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء فى جبال طى والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندى بمنزلة جحوش هذا الموضع الذى تصوت عنده واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وحجتهم فى ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شىء منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحلوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومفعوا تقديم عليها ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شارب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمى اعمال فعل دون فعيل لانه على وزان الفعل كعلم وفهم وفطن

فصل تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتانيثا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها المعتمد هى فى العمل والشروط والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى المعتمد مثله جعل فى الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى شرط لاقترانه بال وقال تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهى معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال تعالى خشعا ابصارهم فخشع جمع خاشع جمع تكسير فى قراءة غير ابى عمرو وحمزة والكسائى وابصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسى الشاتمى عرضى ولم اشتمها والنازرين اذا لم اقهما دمى فدمى منصوب بالنازرين وهما تثنية نازر بالذال المعجمة واراد بهما ابنى ضمضم حصينا ومرة واراد بدمى قتيلى والمعنى انهما يبذران على انفسهما فى الخلا انهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال طرفة بن العبد ثم رادوا انهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر غفر بضم الغين والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم لا يفخرون

بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويزوى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسق وتبع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد فى شرح ابيات الجمل

فصل يجوز فى الاسم الفضلة الذى يتلو الوصف العامل ان ينتصب به اى بالوصف وان يخفض باضافته اليه للتخفيف مؤذا كان الوصف او جمعا وقد قرئ فى السبع ان الله بالغ امره وهل هن كاشفات ضره بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالاية الاولى قراها حفص بالخفض و الباقون بالنصب والثانية قراها غير ابى عمرو بالخفض وابو عمرو وحده بالنصب والية اشار الناظم بقوله وانصب بذى الاعلل تلوا واخفض وما بعد التالى للوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل بالتالى والية يشير قول الناظم وهو لنصب ما سواه مقتض نحو حليفة من قوله تعالى انى جاعل فى الارض خليفة وفى بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب حذفها لان الوصف فيها غير عامل كما ياتى على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب بكر وخالد بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اى وضارب عمرا او ويضرب عمرا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحمل المذهبين قول الناظم واجرر او انصب تابع الذى انخفض كمبتغى جاه ومالا من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان كان بمعنى الماضى فتنصب الشمس فى وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل اى باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف لا غير اى لا غير الفعل يجوز اضمار فلين لكان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضى الا ان قدر حاصل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فجميع الازمنة فتى اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضى فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال و الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قاله اليمنى فى شرح الكشاف فعلى هذا يجوز ان تكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل عامل فيه ولصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضى وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشرى كون الشمس معطوفة على محل الليل تنبيه اذا قصدوا باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة فى رفع السبب ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو فى ذلك على ثلاثة انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثانى ما يمتنع ذلك فيه اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابى الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو الصحيح الذى يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيما من اللبس كقولك فلان طالم العبيد اى ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القايل ليس بعبيد فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم بالرفع وظالم العبيدَ بالنصب وظالم العبيد بالجر كما فى الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة تبارك الذى من عذابك خايف

العبيدُ ظ

وانى اليك تأيب النفس باخع وشاهده من المتعدى لواحد قول الاخر ما الراحُ القلبَ ظلاما وانْ ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما هذا باب اعمال اسم المفعول هو ما دل على احدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثى المجرد المضروب ومن المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء من الرباعى المجرد كدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اى الفعل المبنى للمفعول وهو كاسم الفاعل فى انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام او النفى او الخبر عنه او الموصوف او ذى الحال ويشترط كونه للحال او الاستقبال لا للماضى كما مر فى اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول فى معناه تقول والجد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب الفاعل به وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثانى كما تقول فى الفعل المبنى للمفعول زيد يعطى ابوه درهما بلا فرق وتقول فى المقرون بال المعطى كفا فاكتفى كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذى يعطى ان اردت الحال او الاستقبال او اعطى ان اردت الماضى فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القايم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عايد الى ال الموصولة به وكفا مفعول ثان وجملة يكتفى من الفعل والفاعل خبر المبتدا ويفرد اسم المفعول المتعدى الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت على اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة المشبهة قال فى التسهيل فى اخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدى الى واحد فى هذا الباب انتهى يعنى باب الصفة المشبهة فانه يرفع ويتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبيل هذا الباب واما اسم المفعول اذا اجرى مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السبب على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قال الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت وعقبه بقوله وليس هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السبب على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد النصب الرفع قوله بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما هما راس ومن شواهد النصب قوله لو صُنْتَ طرفك لم ترتع بصفاتها لما بدت محلوةً وحناتها ومن شواهد الجر قتنى لقاى الجون مغرور نفسه فلما راني ارتاع ثم تعودا فجواز اضافته الى ما هو مرفوع بهو المعنى مسبوق بالنصب وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه بالمفعول اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه فى المعنى فيلزم اضافة الشى الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغنا الوصف عنه بضمير الموصوف فينصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجرا وصفا لمتعدد لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين والى ذلك اشير قول الناظم وقد

يضاف

يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم يحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر فى محمود ويعوض منه ال على راى الكوفيين فتنصبه وتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد تجرها فتقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اصلها الرفع وهو دونها فى المعنى ويتفرع عنه النصب ويتفرع عن النصب الجر هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثى المجرد اعلم ان للفعل الثلاثى المجرد ثلاثة اوزان لا رابع لها فعَل بالفتح فى عينه وتكون متعديا كضربه فانه متعد الى الهاء المتصلة به وقاصر كقعد وفعِل بالكسر فى عينه وتكون متعديا قاصرا كسلم بكسر اللام ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الهاء ولو مثل بهما كان اولى لما سياتى وقدم الغالب فى المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما وفعُل بالضم فى عينه ولا تكون الا قاصرا هو لا تتعدى الا بتضمين او تحويل كظرف بضم الراء فما فعل المفتوح العين وفعِل المكسور العين المتعدى بان فقياس مصدرهما الفَعْل بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذى ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شى ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فعل المفتوح العين المتعدى ليشمل الصحيح والمعتل بالفا او العين او اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاف نحو الرد مصدر رد ومعتل الفا كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمى مصدر رمى والثانى وهو فعِل المكسور العين المتعدى كذلك فالصحيح كالعهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفا نحو الاسر مصدر اسر والمضاف نحو المس ومعتل الفا كالوطى ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو القنى يقال قنيَ لزم واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك فى التسهيل بان يفهم عملا بالفهم نحو نشرب نشرا وبالفهم لغة والمكسور العين القاصر فقياس مصدره الفَعَل بفتح الفا والعين والى هذا اشار الناظم بقوله وفعِل اللازم بابه فعل ويكون فى الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل الفا كالوجع ومعتل العين كالعور ومعتل اللام نحو الجوى والمضاف نحو الشلل مصدر شلل الا ان دل فعِل القاصر على حرفة او ولاية فقياسه الفِعالة بكسر الفا كولى عليهم ولاية وعداه بعلى للتصحيح التمثيل واما اذا تعدى بنفسه نحو ولى امرهم فلان الكلام فى القاصر لا فى المتعدى ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولايات فى معنى الحرف لكنه لم يكتف به لكل فعل المفتوح بل مثل لها كما سياتى وبقى عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فُعْلة كالحُمْرة والسُمْرة والاُدْمة وقال ابن الحاج ان كان علما جاز وصفة على فاعل فقياس مصدره المعول نحو القعود والازوف والعسول والصعود مصادر قدم فى السفر وازف الشى وعسل بالشى اى لزمه ولصق به وصعد فى الجبل قال وبهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم انتهى واما فعل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره المعول بضم الفا والعين كالقعود والجلوس والخروج والدخول وفى انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه اشير قول النظم وفعل اللازم مثل قعد اله تعول باطراد وقال ابن الحاج يقل فى معتل العين كغار وسار وغاب وآب واما يزورون فمن ذلك الى الفعل كالصوم والعود والاوب والحيم وهو الجبن والحيض والغيم انتهى الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفِعال بكسر الفا كالإبا

مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجاح مصدر نجح والاباق مصدر ابق واعترض الاباباته متعد تقول ابيت الشئ
اذا كرهته والكلام فى اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس مصدره الفعلان بفتح الفاء والعين كالجولان
مصدر جال والغليان مصدر غلى او دل على داء بالمد فقياسه الفعال بضم الفاء كمشى بطنه مشاء او دل على سير
فقياسه الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والاميل مصدر ذمل او دل على صوت فقياسه الفعال بضم الفا
او الفعيل بفتح الفا فالاول كالصراخ مصدر صرخ والعواء بالمد مصدر عوى والثانى نحو الصهيل مصدر صهل
الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير بزائى فهمزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه المستثنيات
اشار الناظم بقوله مالم يكن مستوجبا فعالا لاثنيات الثلاثة اوه ل على حرفة اوولاية فقياسه الفعالة بكسر الفا فالاولى
كتجر فى المال تجارة بالمثناة الفوقانية اوله وليس منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بكسر النون وخاط الثوب خياطة
لانهما متعديان والكلام فى القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم سفارة اذا اصلح وعرف على القوم
عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس فى الولايات والصنايع
والحاصل ان فعل القاصر يطرد فى مصدره فعول الافى هذه المعانى السبعة وهى الامتناع والتقلب والدا و
الصوت والسير والحرفة والولاية والغالب فى الامتناع فعال وفى التقلب فعلان وفى الداقعال وفى الصوت
فعال اوفعيل وقيل يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نغم نغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا
واطرد انفراد فعال فى الرغاء وفعيل فى السير واطرد فى الولايات والحرف فعالة واما فعل بالضم وعينه فقياس
مصدره الفعولة بضم الفا كالصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل الامر والعذوبة مصدر
عذب الماء والملوحة مصدر ملح والفعالة بفتح الفا كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة مصدر
بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل واراد بذلك انه ينقل ولا
المصادر القياسية فبابه السماع وهو مفهوم قول الناظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل واراد بذلك انه ينقل ولا
يقاس عليه كقولهم فى فعل المفتوح العين المتعدى جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس جحدا وشكرا
وقالوا جحدا على القياس وكقولهم فى فعل المفتوح العين القاصر مات ميتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ
شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم فى فعل المكسور العين المتعدى
علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم فى فعل المكسور العين القاصر رغب رغبا ورغبوتا بزيادة الواو و
التا والقياس رغبا بفتحتين ورضى رضى بكسر الرا وبخل بخلا وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس
فيهن فتح الاول والثانى واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتح الرا والغين المعجمة وكقولهم
فى فعل المضموم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة الفعالة وذكر
الزجاجى وابن عصفور ان الفعل بضم الفا وسكون العين قياس فى مصدر فعل المضموم وهو خلاف ما قاله
سيبويه فهذه لبدة من المصادر وهى كثيرة لاتكاد تنضبط وذكر فى التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها
احد وعشرون ثلاث كل ثلاثة متوازية فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت امثلتها فى شرحى على التسهيل فلتنظر منه

هذا باب مصادر غير الثلاثى وهى مصادر الرباعى المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثى اعلم انه

لابد

لابد لكل فعل ماض غير ثلاثى من مصدر مقيس فقياس مصدر فعّل بالتشديد من مزيد الثلاثى اذا كان صحيح اللام التفعيل
كالتسليم مصدر سلم والتكليم مصدر كلم والتطهير مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير والايثار
الناظم بقوله وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس ومحلها ومعتلها اى معتل اللام فقياسه التفعيل
كذلك اى كقياس صحيح اللام فى التقدير ولكن تحذف ياء التفعيل التى بعد العين وجوبا وتعوض منها التاء الدالة على
التانيث لكونها اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف والتعويض وزنه التفعلة كالتوصية بالصاد
المهملة مصدر وصى على اولاده والتشمية مصدر سمى والتزكية مصدر زكى ماله والاشارة بقول النظم وزكه تزكية وقد
يفعل مثل ذلك فى صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون عن الباقى بالتفعيل فيفعلة فيما لام همزة نحو خطأ
تخطئة وهنأ تهنئة وجزأ تجزئة ووجهوه بان مثل تخطيا يجوز فيه ابدال الهمزة ياقياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد
ياء زايدة كخطية فلما اطرد الابدال مذكورا صارت اللام كانها وضعت يا فالتحق بباب التقوية ومن غير الغالب تخطيا
وتهنيا وتجزيا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه تنبا تنبيا وزعم الجوزيد ان التفعيل هو اكثر من التفعلة فى كلام العرب
وظاهر سيبويه انه لايجوز فيه الا ماسمع وبهذا اخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان
صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن والايعاد مصدر اوعد والايلاء
مصدر آلى من زوجته واليه اشار الناظم بقوله واجعل اجعال ومعتلها اى ومعتل العين قياسه الافعال كذلك
اى كقياس صحيح العين ولكن تنقل حركتها اى حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها فتقلب العين الفا لتحركها فى الاصل
وانفتاح ماقبلها الان فيلتقى ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم تحذف الالف الثانية عند
الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هو الالف الاولى لانها بمنزلة وقالا الحمد لله ومذهب
سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين تعوض عنها التاء كاقام اقامة واعان اعانة واصلها اقواما و
اعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول النظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التالزم وقد تحذف
التاء للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلاة وفى الحديث كاستنار البدر والاصل واقامة الصلاة واستنارة
البدر فحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف فى غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ماله
همزة وصل من الفعل الماضى الخماسى والسداسى ان تكسر انت ثالثه وتزيد قبل اخره الفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر
اقتدارا واصطفى اصطفاء وهما من باب الافتعال سلمت التانى الاول وقلبت طاء فى الثانى لما سيجىء وانطلق انطلاقا
وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يلى الاخر مد وافتحا مع
تلو كسر الثان مما افتتحا بهمز وصل ولابد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لايكون اصله تفاعل كتطاير ولاتفعل كتطير
اذا ادغم التانى الطا واجتلبت همزة وصل فان مصدر ذلك لايكسر ثالثه ولاتزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف التالية الاخير
نظرا الى الاصل نحو اطّايَر يطّايَر اطّايُرا واطّيَّر يطّيَّر اطّيُرا وجملة الافعال الماضية التى اولها همزة وصل وفاقا و
خلافا خمسة وعشرون بناء ولاتكون الا خماسية او سداسية فان كان استفعل معتل العين عمل فيه ما عمل فى مصدر
افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقا الساكنين و
تعويض تاء التانيث عنها فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل استقواما واستعواذا فعمل فيهما ما قررنا

والية اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة وجا تنبيها على الاصل اغيمت السماء اغيما واستحوذ الشيطان استحواذا
بالتصحيح وقياس تفعلل مما اوله التا وما كان على وزنه فى الحركات والسكنات وعدد الاحرف وان لم يكن فى بابه
الكل يضم رابعه فيصير مصدرا والية اشار الناظم بقوله وضم مايرى فى امثاله قد تلا وبجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل
وتفعّل وتفيعل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت كتدحرج تدحرجا و
تجلل تجلالا وشيطن شيطناه تمسكن تمسكنا وتغلسا تغلسيا وتغاعلا تغاعلا وتجوربا تجوربا وتغلس
تغلسا وترهوك ترهوكا وتغرفت تغرفتا ويجب ابدال الضمة كسرة ان كانت اللام ياء نحو التوانى والتوالى
والاصل التوانئ والتوالئ بضم ماقبل الياء تغلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيودى الى وقوع
واو قبلها ضمة فى آخر اسم معرب وذلك مرفوض فى الاسماء لان الاسماء عرضة لان تضاف لياء المتكلم وياء التكلم
اذا اضيف اليها اسم فراخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغامها فى ياء المتكلم كمسلمى رفعا
وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهى بيطر
بيطرة وحوقل حوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل
وشريف الزرع طال ورقه وعديط وتابل وبرنأ لحيته خضبها بالبرنا وهو الحنا وفعلال بالكسر للغاء
ان كان مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد كزلزال
ووسواس سببين مهملتين ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط وهو اى فعلال فى غير المضاعف
سماعى كسرهف سرهافا يقال سرهفت الصبى اذا احسنت غذاه ولم يسمع فى دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمرى
وغيره ولاى الملحق بفعلل الا جيقال مصدر حوقل وبذلك يتعين قول النظم فعلال او فعللة لفعلل او اجعل
مغيسا ثانيا لاولا ويجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف والاكثر ان يعنى بالمفتوح
اوله اسم الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسواس اى الموسوس ولهذا وصف بالخناس ومابعده وهما
من صفات الذوات وقياس فاعل بفتح العين كضارب وظالم وهاضم وقاتل الفعال بكسر الفاء والمفاعلة نحو الضراب
والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين ان يكون فاعل للمشاركة كما تقدم اولا نحو
نادى نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقوله النظم لفاعل الفعال والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم
قدير كون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفيعال
وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا ويتبع الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسر وياسر فلا يقال ياسر
يسارا ولا يامنه يمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا اليسار لغة فى اليسار والا اليعار
جمع يعلر وهو الحدى وانما يقال مياسرة وميامنة وشذ ياومه يواما حكاه ابن سيده وحكى مياومة على القياس
وما حرج عما ذكرناه فذو اليه الاشارة بقول النظم وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب كذابا بالتشديد والتخفيف
فيهما والقياس تكذيبا وقوله وهى تنثرى دلوها تنثريا كما تنثرى شهلة صبيها والقياس تنثرية ولكنه حمله على ما هو
بمعناه اى تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبه بها اذا اخذت الدلو بها لتخرجه من البئر بيدى
امراة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وقولهم تحمل تحملا بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد

الميم

الميم والقياس تحملا وترامى القوم رميا بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة
وهو الفتور عن الجماع للكبر واشذ منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف واقشعر جلده قشعريرة بضم القاف وفتح
الشين والقياس فى مصدر فعلل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفى مصدر معتلها تنزية وفى
مصدر تفعلل نحو تجلل تجللا نحو تحمل تحملا وفى مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى ترامياوفى مصدر فوعل نحو حوقل
حوقلة وفى مصدر فعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما فى كلامه من اللف والنشر على الترتيب **فصل**
ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف التام بفعلة بالفتح فى الغالب كما فى فعلها لمجلس جلسة ولبس لبسة
وبه يتبين المثالين على انه لا فرق فى ذلك بين ان يكون فى مصدره زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا اولا كلبس
لبسا فان لم يكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح اوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين
مصدر الثلاثى وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة واتيته اتيانة واحدة حكاها سيبويه واذا طرحت الزيادة فانك تبنى
فعلة من الباقى وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان الجلوس منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل
فى الجنس والواحد ان يفرق بينهما بالتا الا ان كان بناء المصدر العام اى المطلق الصادق على القليل والكثير
عليها اى على فعلة بالتا فيدل على المرة منه اى من المصدر العام المبنى على فعلة بالوصف بالوحدة وشبهها كرحم رحمة
واحدة اوفردة ويدل على الهيئة وهى الحالة التى يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسر فرقا بينها و
بين المرة كالجلسة والركبة والقعدة بكسر اولها وفيها العمل المتقدم الا ان كان بناء المصدر العام عليها اى على فعلة
بكسر الفاء فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحو ما كثدت الصالة بشدة عظيمة او شدة الملهوف ويدل على المرة من
غير الثلاثى رباعيا كان او غيره بزيادة التاء على مصدره القياسى كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء المصدر العام
اى المطلق على التاء دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة ودحرجة واحدة ولا
يقال دحراجة لانه غير قياسى بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصيمرى والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسى
وسماعى لحقت القياسى دون السماعى فان كان له مصدران قياسيان او سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبى
ولا يبنى من غير الثلاثى مصدر للهيئة لان بناء الفعلة لا يتاتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد اثباته
فيها فاجتنب ذلك واستغنى عن بنى المصدر الاصلى الا ما شذ من قولهم اخمرت المراة خمرة بالمعجمة والراغطت راسها
بالخمار وانتقبت نقبة اى غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة غطى راسه بالعمامة وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص
وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا بنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة
لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة فى غير ذى الثلاث بالتا المرة وشذ فيه هيئة كالخمرة **فصل هذا باب** بدل
كيفية ابنية اسماء الفاعلين تقدم ان هذا الجمع غير سابغ والصفات المشبهة بها يأتى ووصف الفاعل من مضارع
الفعل الثلاثى المجرد من الزوايد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة بكثرة
فى فعل بالفتح حال كونه متعديا الى المفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل اولازما للفاعل كذهب فهو ذاهب
وغدا بالغين والدال المعجمتين بمعنى سال فهو غاد يقال غدا الماء اذا سال وغدا العرق اذا سال دما وغدا البول
اذا انقطع وغدا الشيب اذا اسرع ويستعمل متعديا يقال غدا الطعام الصبى وغذوته انا باللبن فيكون من قلم القلوى

وفي فعل بالكسر حال كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو آمن وشربه فهو شارب. وركبه فهو راكب وذلك مستفاد من قول النظم
كفاعل صيغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون ويقل في فعل بالكسر القاصر على الفاعل كسلم فهو سالم وفي فعل بالضم
كفره بمعنى حذق فهو فاره اى حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعلت وفعل غير متعدى وانما قياس
الوصف من فعل المكسور العين ذي الاعراض جمع عرض بفتح العين المهملة والراء كفرح وابشر بالتنوين فيهما والابشر الذي
لا يحمد النعمة والعافية واعجل في الالوان والخلق فاللون كاحضر واسود والخلق هي اسود العينين من غير اكتحال والمي
اي اسود حمرة الشفتين والخلقة نحو اعمى واعور واجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس وفعلان بفتح الفاء وسكون العين
فيهما دال على الامتلا وحرارة الباطن فالاول كشبعان وريان والثاني نحو عطشان وصديان بمعنى عطشان والى
ذلك يشير قول النظم بل قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر ونحو امهد بان ونحو الاجهر وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل
كظريف وشريف ودونه اى دون فعيل فعل بفتح العاء وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة
وضخم بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشيء اذا غاظ ودونهما اى دون فعيل وفعل افعل كاخطب بالخاء والظاء
المعجمتين يقال خطب اللون ان كان احمر الى الكدرة وفعل بفتحتين كبطل وحسن وفعال بالفتح في الغاء كجبان وفعال
بالضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الغاء وسكون العين كعفر بالعين المهملة والغاء اى شجاع
ماكر وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك يشير قول النظم وفعل اولى وفعيل يفعل كالضخم والجميل والفعل جمل
وافعل فيه قليل وفعل وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ فيكون القياس المطرد
ويستعملون غيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شايخ وشايب وطايب وعاف بالتشديد كما استغنوا
بترك وتارك عن وذر وهو واذر ووضع وواضع ووادع واليه يشير قول النظم وسوى الفاعل قد يغني فعل ومحل الاستغنا
ما لم يستعمل له قياس اما ما استعمل له قياس وسمع غير قليل موضع الاستغنا نحو مال يميل فهو مايل وائيل قاله الشاطبي

تنبيه جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي
اسما فاعلين الا فاعلا كضارب من المتعدي وقايم من اللازم فانه في الاصطلاح اسم فاعل اذا اضيف فاعل الى مرفوعه
في المعنى وذلك يدل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة والحا والطا المهملتين اى بعيدا
والاصل طاهر قلبه وشاحطة داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه في باب اعمال ركان ينبغي ان
يوخر هذا التنبيه الى اخر الباب لئلا يوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك
ومن امثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الراي ومعتدل القامة

فصل ويبنى وصف الفاعل

من غير الفعل الثلاثي المجرد بلفظ حروف مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وبشرط كسر ما قبل الاخر فيهن
من اعان ومغير من اغار ومبين من ابان بكسر الميم فيهن اتباعا لما بعدها وبشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم
الفاعل من الثلاثي وشذ مسهب من اسهب ومحصن من احصن وملقح من التح بفتح ما قبل الاخر فيهن مطلقا اى سوا
كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج فكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه مضارعا او مفتوحا في المضارع
كمتعلم ومتدحرج واما نحو مختار ومعتاد ومنتحاب بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر اذ اكن اسم فاعل والى بنا اسم
الفاعل من غير الثلاثي اشار الناظم بقوله ووزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاثة كالمواصل مع كسر مثلو الاخير مطلقا

اللازم فعل بفتح الفا وكسر العين

اى كغير ما من الصفات المتقدمة

وضم ميم

وضم ميم زايد قد سبقا واخيرت الميم للزيادة لتعذر اعرف العلة فان الواو لا تزاد اولا والياء والالف
يقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو ولانهما من الشفتين وحركت
بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يودي الى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولوفي بعض الصور نحو مكرم والكسر
يودي الى الالتباس باسم الالة منه

هذا باب كيفية ابنية اسماء المفعولين

تقدم ان هذا الجمع غير سايغ باتي وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف على زنة مفعول من
المتعدي نحو مضروب ومقصود ومعلوم ومن اللازم لمدحول عليه ومرور به زيدت الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت
للخفة وضم ما قبل الاخر ليجانسوا من الكلام ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو للبس الملزم وقوع مفعل في كلامهم ومنه
اى من اسم المفعول الثلاثي الخالي على زنة مفعول مبيع ومقوة ومرمي ومدعو الا انها غيرت من صيغة مفعول في
اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو
لالتقا الساكنين وحذفت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف واصل مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو الاولى
الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقا الساكنين وحذفت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب
سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان الحذوف منهما عين الفعل وان الضمة في مبيع قلبت كسرة
لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة وادغمت الياء في الياء واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت
الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والى بنا اسم المفعول من الثلاثي اشار الناظم بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة
مفعول كآت من قصد وباني وصف المفعول من غيره اى من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة
مكان حرف المضارعة لما مر في اسم الفاعل وفتح ما قبل اخره وان سكنت قلبت بلفظ فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر
وذلك مستفاد من قول النظم وان فتحت منه ما كان انكسر وصار اسم مفعول كمثل المنتظر وباني من المتعدي فلا يحتاج
الى صلة نحو المال مستخرج منه ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين بمعنى
مدهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك ومرجعه السماع وان كان كثيرا
واليه اشار الناظم بقوله وناب نقلا عن ذو فعيل وقيل ينقاس فيما ليس لفعيل بمعنى فاعل كقتيل فيما فعيل بمعنى
فاعل نحو قدير بفتح الدال ورحم بكسر الحا كقولهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعتدت
العسل فهو عقيد واعللت المريض فهو عليل اى معقد ومعلل

هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الواحد

ووجه الشبه بينهما انها تونث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان
وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب
كما يعمل اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه اقل درجات المتعدي وكان اصلها ان لا تعمل النصب لما بينها الفعل
بد لالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر ولكنها لما اشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي
الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها التي استحسن
فيها ان تضاف لما هو فاعل بها في المعنى سوا كانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب واسع العلم

ام يمكن انكاره كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقاوة والطهارة مما يوجد ويفقد فخرج باستحسان
الاضافة الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اي
في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه ممتنعة اذ لا يقال ضارب ابيه لدلالته وهم الاضافة الى المفعول اي ان الاصل زيد
ضارب اباه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وكاتب فيه الى الفاعل وهو ابوه
وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات لكنها على قلتها
لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسناده عنه اي عن مرفوعها الى ضمير
موصوف بها فيستتر في الصفة ويبرز احدهما انه لو لم يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة
نفس مرفوعها في المعنى والالزم باطل فالملزوم مثله والدليل الثاني انهم يثنون الصفة بالتاني نحو هند حسنة الوجه
فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى الجملة بعد ان كان مسندا
الى وجهه وذلك حسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته بجاز اعني الاسناد الى الجزء منه
فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع اذا قلت
مررت برجل حسن وجهه حصل عدة امور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذلك الصفة
والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فثقلوه
وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له حيث رفعت ضميره فحسن ان يقال ذلك
وقبح ان يقال وزيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد تترى
من المضاف وهو الاب في كاتبه ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف
ووجه قرب الاول الى ما بعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الاخر بخلاف الابوة والبنوة
وقد تبين مما شرحناه ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر معنا ها وهو نسبة الحدث
الى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات ان يسند الى ضمير موصوف فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا
موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور في قول النظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها
المشبهة اسم الفاعل كما توهمه الناظم حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها
عما هذا لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه وانت
تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف
على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء
الدور وقد نبه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان الاضافة الى
الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر
في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فيحسن حينئذ اضافة
الى الفاعل

وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله التذكير والتانيث والتثنية

والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردا من ال وتختص هذه الصفة المشبهة باسم الفاعل بخمسة امور على ما بنا احدها انها
تصاغ من الفعل اللازم وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من
اللازم وضعا كحسن وجميل فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا
كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة
كما قالوا في التسهيل في آخر هذا الباب وهو اي اسم الفاعل المأمور به الحدوث يصاغ منها اي من اللازم والمتعدي
فمن اللازم كقايم وسر المتعدي نحو ضارب الامير الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدايم
كحسن الوجه دون الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا غدا وهو اسم الفاعل يكون لاحد
الازمنة الثلاثة نحو حاسن امس او الان او غدا والحاصل من هذه المادة انك ان اردت ثبوت الوصف قلت
حسن ولا تقول حاسن وان اردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن هذا الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار
الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاصر الامر الثالث انها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه والمراد تقابل
حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب
هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي او من غيره الثلاثي كطاهر وضامر البطن وغير الثلاثي مستقيم
الراي ومعتدل القامة فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية له اي للمضارع وهو الغالب في المبنية
من الثلاثي كحسن وجميل وضخم ومئان فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشري وابن الحاجب
وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قولهم من صديق اواخي ثقة او عدو شاحط
دارا بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه بمنع ان
يقولوا ما ورد من ذلك استعمل فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل
الا مجاريا له اي للمضارع كضارب ويضرب ومنه قايم ويقوم لان الاصل يقوُوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا و
داخل ويدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل
في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديم عليه تقول زيد عمرا ضارب ومخزم بفتح المثلثة اي من
اجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صح النصب اي نصب الاسم المتقدم عليه على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره
باسم فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل والمتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه فامتنع نصب السببي المتقدم على
الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة
محذوفة عتدة على زيد تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما
لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدا ان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال وجه الاب زيد حسنه
بنصب الوجه الامر الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن
وجهه فوجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى
نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى اي الوجه منه اي من زيد
هذا راي البصريين وقيل لا حذف وان ال في الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راي الكوفيين ويرده التصريح

بالضمير مع ال كقوله رحيبٌ قطاب الجيب منها رفيقة بحسن الندامى بضة المتجرد وقول ابن الناظم في شرح النظم ما معناه
ان جواز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهي فرح مبطل عموم قوله يعني الناظم ان المعمول
للصفة المشبهة لا يكون الا سببيًا ولا يكون الا موخرا مردود بخبر قول ابن الناظم لان المراد بالمعمول في قول النظم و
سبق ما تعمل فيه بجنب وكونه ذا سببية وجب ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل كما افهمه قول النظم وعمل اسم فاعل
المعدى لها على الحد الذي قد حدا ٭ انما عملها في الظرف وهو بك مما فيها من معنى الفعل لان الظرف ما يكتفي برابطة
الفعل كما قاله التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجها طلعةً وفي التمييز نحو حسن وجها ونحو ذلك
من الفضلات التي ينصبها الفاعل والمتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متاخر ومتقدم
وفي سببي واجنبي وتختص ايضا بامور منها انه يراعى المعمول لها محل بالعطف وغيره ومنها ان لا تعمل محذوفة ومنها انها
تونث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري مع غير تخلل كحسن الوجه
ومع التخلل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انه يقبح حذف
موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها
بظرف او عديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بلا اتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل
فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة منبه بالمفعول به ومنصوب
اسم الفاعل مفعول به ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة عليه اسم موصول على الاصح فيها
لمعمول هذه الصفة المشبهة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية للصفة قال العارسي او على الابدال من ضمير مستتر في
الصفة بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بالمراة قويم الانف وانه يجوز
برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا والخفض بالاضافة اي باضافة الصفة اليه
والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه او على التمييز ان كان نكرة كوجها وانصفة مع كل من
الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مقرونة بال وكل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه
الاعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول ست حالات لانه اي المعمول اما بال كالوجه او مضاف
لما فيه ال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه
او مضاف الى المجرد من ال والاضافة كوجه اب فالصور ست وثلاثون صورة حاصلة من ضرب ست في مثلها وهي ضربان
جايز وممتنع فالجايز اثنان وثلاثون صورة والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول مجردا منها ومن الاضافة
او اتاليها وهو اي المعمول مخفوض كالحسن وجهه او الحسن وجه ابيه او الحسن وجه اب لان
الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو
حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او المجرور في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجايز الى قبيح و
ضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد
وذلك اربع صور وهو حسن وجهٌ وحسنٌ وجه اب والحسن وجه اب والحسن وجه ابيه وحسن
من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جايزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة

وجه الرفع تابعة للمعنى حيث وقعت ضمير الموتنث تامل ولم

مما قال

من ال المعرف بال او المضاف الى المعرف بها الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجرا وصف
القاصر مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضاف الى الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهي
حسنٌ الوجهِ وحسنٍ وجهِ الاب وحسنٍ وجهِهِ وحسنٍ وجهِ ابيه بالنصب فيهن وحسنٍ وجهٍ وحسنٍ وجهِ ابيه بالجر
فيهما وهواي الجر عند سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لورود في الحديث كقوله في وصف
النبي صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى ومع
جوازه فهو ضعيف لانه ليس باضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى
المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما
وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها المجردة من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة
مع ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرف بال
والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما
وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنتان وعشرون صورة وهي حسنٌ الوجهُ وحسنٌ
وجهُ الاب وحسنٌ وجههُ وحسنٌ وجهُ ابيه وحسنٌ وجهٌ اب وحسنُ الوجهِ وحسنٍ وجهِ الاب
وحسنٍ وجههِ وحسنٍ وجهِ اب والحسنُ الوجهُ والحسنُ وجهُ الاب والحسنُ وجههُ والحسنُ وجهُ ابيه والحسنُ
الوجهِ والحسنِ وجهِ الاب والحسنِ وجههِ والحسنِ وجهِ ابيه والحسنِ وجهٍ والحسنِ وجهِ اب والحسنِ الوجهِ والحسنِ
وجهِ الاب وذلك كله مستفاد من قول الناظم فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل بها مضافا
او مجردا ولا تجر بها مع ال سوى من الخلا ومن اضافة لتاليها وما لم يحل فهو بالجواز وسما واوصل بعض المتاخرين
الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربع عشرة الف صورة ومايتين وست وخمسين صورة وذلك انه حصل
الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد والمضاف ثمانية انواع
الاول مضاف لاضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف لاضمير نحو حسن وجه ابيه والثالث
مضاف لال المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف لمجرد نحو وجه اب والخامس مضاف لاضمير مضاف لاضمير
الضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة
اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها والسابع مضاف لاضمير مضاف لاموصول نحو الطيبي
كل ما التاثت به الازر من قوله فتح بها قبل الاخيا منزلة والطيبي كل ما التاثت به الازر والثامن مضاف الى موصوف
بجملة نحو رايت رجلا جديدا سنان رمحي يطعن به والمجرد من الاضافة وال يشمل ثلاثة انواع الموصول نحو قوله آسيلات
ابدان رقاق حصورها وثرات ما التفت عليه المآزر والموصوف نحو جمانا نوال اعده من قوله نرورامرءً جمانا نوال
اعده لمن امه مستغنيا رزمة الدهر وغيرها نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير
الصفة وتعريفها تصير اربعا وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلاثة احوال الاعراب
تبلغ اثنتين وسبعين صورة ويضم اليها صورة ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاثة الاولى ان يكون مجرورا
وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميلة الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي

وثرات جمع وثيرة وهي الفخمة

بخلاف نحو زيد الحسن الوجه وعمرو فانه قبيح لان الحسن موصوف وهو قولهم الحسن الوجه ولا يقال الحسن الوجه ان كان الحسن الوجه ثابتا لزيد وعمرو والصواب ان يكون فيه ضمير الموصوف لانه مفرد والمعنى حسن الوجه ثابت لزيد اي عظيم الوجه

مجردة من ال نحو قريش نجبآ الناس ذرية وكرامهوا اثالثة ان تتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميلة
والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسة وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموع جمع سلامة
او جمع تكسير او لمفرد مونث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان فخمس وسبعين تصير ستمائة واذا انوعت
نعت الصفة الامرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير اثنا وثمانمائة واذا انوعت الصفة ايضا من وجه اخر
الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مونث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربع
عشرة الفا واربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة واربع و
اربعون فالباقي اربع عشرة الفا ومائتان وست وثمانون بعضها جايز وبعضها ممتنع فيخرج منها ما تمتنع على ما تقدم انتهى